أميركا

الكتاب الأسود

تأليف

بيتر سكاون

ترجمة

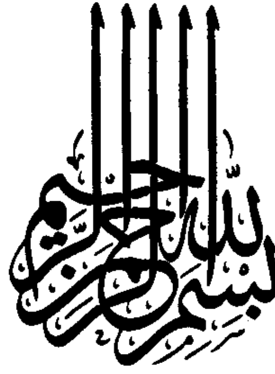
إيناس أبو حطب

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم

Arab Scientific Publishers



يضم هذا الكتاب ترجمة كتاب

Le Livre Noir Des États-Unis

Les Éditions des Intouchables

أميركا
الكتاب الأسود

تأليف

بيتر سكاون

ترجمة

إيناس أبو حطب

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم

Arab Scientific Publishers

الطبعة الأولى
1424 هـ - 2003 م
ISBN 9953-29-988-9



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع ساقية الجنزير، بناية الريم
هاتف: 786233 - 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 13-5574 بيروت - لبنان
البريد الالكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الانترنت: http://www.asp.com.lb

تمت الطباعة في:



مطبعة المتوسط
هاتف: 860138 (1-961) - بيروت - لبنان

المحتويات

إقرارات وملاحظات البحث

تم بحث وكتابة هذا الكتاب بسرعة هائلة على مدى 12 أسبوعا في ربيع العام 2002 – وهي فترة تضمنت زيارات لمدينتي نيويورك وباريس. لا يمكن أن نسمي أي كتابة سريعة بهذا الشكل كتاب تاريخ دون أن نوقع ظلما فادحا على عمل المؤرخين الذين يعكفون سنوات طوال في كتابة موضوع ما. إن هذا تمرين في الصحافة يقر بالفضل بشكل كبير للمؤرخين الحقيقيين، وبشكل خاص لتشالمرز جونسون، وروبرت جاي ليفتون، وجريج ميتشيل، وغار ألبيروفيتز، وهنري كيسنجر، كما أن لمؤلفي ومحرري كتاب أكسفورد في تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ بينغوين للولايات المتحدة الأميركية فضلا في هذا العمل. وقد اعتمدت بشدة كذلك على بحث العالم السياسي بنجامين ر. باربر وخبيرة التغذية ماريون نستله، حيث دفعتني كلماتهم وحقائقهم في كل اتجاهات البحث المهمة، وآمل أن أقر لهم بالفضل بصورة جزيلة. في النص وفي الحواشي. بالإضافة إلى ذلك، أدين بفضل إلى أرشيف الأمن القومي الذي دفعت جهوده المثابرة الدوائر المتنوعة ووكالات حكومة الولايات المتحدة إلى الموافقة على مضض على نشر وثائق ثمينة لإتاحة الحصول عليها عبر شبكة الإنترنت. وهذا الكتاب إن دل على شيء فهو دليل على كفاءة الاتصال المحلي الفائق السرعة بشبكة الإنترنت مجتمعا بسرعة محرك غوغل (Google). فبحوث الإنترنت التي عثرت عليها هي التي أوصلتني إلى روابط عديدة قادتني أخيرا إلى المصدر الأصلي للمعلومات. وقد رجعت كلما أمكن إلى المصدر الأصلي، واستخدمت تقارير

الصحف والكتب في المواضع الملائمة كمصادر ثانوية. وقد كانت محفوظات الإنترنت لصحيفتي بالتيمور صن ونيويورك تايمز قيمة جدا، تماما كتلك الخاصة بناشونال بوست في تورونتو. واعتمد الفصل الخاص بإعادة فرز الأصوات للانتخابات الرئاسية بفلوريدا في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2000 كليا تقريبا على تقارير صحيفة لوس أنجيلوس تايمز تحت عنوان "أميركا في الانتظار". وتتضمن المصادر القيمة الأخرى مواقع منظمة العفو الدولية ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مكتبة تورونتو التي تعد مصدرا ممتازا لمواد صعبة الإيجاد.

على القراء ملاحظة أن عملة الدولار التي استخدمتها تعود للدولار الأميركي.

وفي ملاحظة شخصية، أرغب بالتوجه بالشكر إلى كين وايت ودوغ كيلي من صحيفة ناشونال بوست لمنحي إجازة لكتابة هذا العمل، كما أتوجه بالشكر لميشيل برول – الناشر – لثقته بي. وقد ساندتني زوجتي لي آن غودمان كعهدي بها دوما بشكل كامل، وأرغب بشكرها أيضا على تعريفي بالفرق الأميركية العظيمة مثل ويلكو وداندي وارهولز. آسف على الفوضى حول مكتبي.

وقبل كل شيء، أقدم عميق امتناني إلى أختي لنجاتها من حادث مركز التجارة العالمي في 11 أيلول (سبتمبر) 2001. لا أتخيل كم كان من الممكن أن يكون هذا الكتاب مستحيلا دون شجاعتها وإلهامها.

مقـــدمـــة

تورنتو، الثلاثاء 2 نيسان (أبريل) 2002

أمضت أختي الكبرى عطلة نهاية الأسبوع المنصرمة مع زوجتي ومعي في منزلنا في تورونتو، وقد شعرت بشرف لاستضافتها.

كانت إيمي، وهي مسؤولة في شركة استشارات إدارية أميركية، في مكتبها في الطابق الرابع والخمسين في البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي في الساعة الثامنة والنصف صباح 11 أيلول (سبتمبر) 2001. وقد ذكرت فيما بعد شعورها برغبة متعذر تفسيرها للاتصال بأصدقاء بعيدين عبر البريد الإلكتروني عندما بدأت العمل ذلك الصباح. عندما ضربت الطائرة الأولى المرسلة من أسامة بن لادن البرج الشمالي في تمام الساعة 8:48، عرفت إيمي فورا أن شيئا فظيعا ما قد حدث؛ إن تخمينها الفوري هو أن مجمعات مكاتب نيويورك العالية قد قصفت ثانية - كما حصل في العام 1993. أمكنها رؤية الآلاف من الأوراق تتجرف ببطء في كل الأنحاء مع التيارات الهوائية بين المبنيين الضخمين عبر نافذتها؛ وفي الأعلى كان جزء من البرج الشمالي مغمورا في كتلة نارية هائلة. قررت إيمي وموظفوها ولأسباب غامضة لهم بقدر كبير حتى الآن، قرروا ترك مبناهم الذي كان سليما إلى ذلك الحين على الفور. كان ذلك شعورا بالصواب ليس أكثر. اتجهت إيمي وحوالى 25 شخصا ببطء إلى الأسفل باستخدام المصاعد أولا ثم عبر سلالم الطوارئ. كانوا يهبطون على الأقدام، وببلوغهم الطابق الثلاثين ضربت الطائرة مبناهم

على بعد خمسين طابقا للأعلى بقوة قذفت بعضهم في الهواء. أعادوا تنظيم أنفسهم وبدأوا المشي بسرعة أكبر باتجاه الطابق الأرضي ومنه إلى الخارج حيث استمرت الفطرة تقودهم في الاتجاه شمالا بعيدا عن البرجين. كانوا لا يملكون أدنى فكرة حتى حينه عما قد حدث ولم يعلموا سبب تلك الجلبة وكم كان مقتلهم وشيكا في وقت لاحق ذلك اليوم. اكتشفت إيمي حقيقة الأمر حين لجأت إلى منزل صديق في قرية غرينتش حيث شاهدت تسجيلا للطائرتين الواحدة تلو الأخرى في هجومهما المدروس والمتعمد تتهشمان مصطدمتين بكل برج.

كان ذلك صباحا معذبا لعائلة إيمي الموزعة بين مونتريال وتورونتو وسيلفر سبرينغز وماريلاند. ونظرا لجمود خطوط الهاتف، أمضيت وأختاي الأخريان وزوج إيمي (كريس) ووالدانا ثلاث ساعات في تلك الحيرة متأرجحين بين الأمل والفزع. كنا نثق بدهاء إيمي الذي سيقودها خارج تلك الجلبة إن أمكنها الخروج، إلا أننا كنا نجهل في أي البرجين تعمل أو على أي طابق. هل كانت على أحد الطوابق التي ضربت أو – على أسوأ احتمال – على طوابق أعلى؟ عاد زوج إيمي بعد أن أوصل ابنهما إلى المدرسة مشيا ليجد رسالة صوتية من إيمي تخبره فيها أن البرج الشمالي قد ضرب وتطمئنه على سلامتها وأنها مغادرة مبناها. رغبة بمشاهدة الأبراج المحترقة، صعد كريس إلى سطح منزلهما في بروكلين، ومن هناك تمكن من مشاهدة البرج الجنوبي – برج إيمي – ينهار تمام الساعة 9:59 صباحا، ويتذكر كريس كم كان ذلك المشهد مقززا.

كان هذا كل ما نعلم في الساعات الأولى. شاهدت وأختي الصغرى التغطية التلفزيونية في غرفة نومها في تورونتو. كنت في حالة عصبية، ولكن رد الفعل هذا ساعد على جعل أختي هادئة بصورة غير طبيعية. كانت

تؤكد لي دهاء إيمي عندما سقط البرج الثاني أمام أعيننا، أوقفت كيت مزاحها المريح فجأة ثم قالت بجمود: "لا يمكن أن يكون ذلك جيدا". تزايد شعورنا بالعجز عند علمنا بالانفجار الذي وقع في مبنى وزارة الدفاع الأميركية وبالطائرة المختطفة التي تحطمت في حقل في بنسلفانيا. أخذنا نستسلم. وبدأنا نحس بالذنب لقلقنا على إيمي في الوقت الذي بات واضحا أن الكثيرين قد قتلوا. تملكتنا الحيرة، وكانت كل مكالمة هاتفية تمدنا بلحظة من الأمل، لكن لا سبيل للراحة. اتصل صديق من تورونتو لإبلاغنا أنه استلم رسالة إلكترونية من إيمي تخبره فيها أنها آمنة وتريد طمأنتنا، لكنه لم يكن من الممكن أن يحدد إن كانت قد أرسلت تلك الرسالة من داخل مكتبها أو من مكان بعيد عن موقع الفوضى (أخبرتنا إيمي فيما بعد أنها قد أرسلت البريد الإلكتروني من معرض فني في سوهو). لا يمكنني حتى تخيل ما عانى منه والدانا أو زوج إيمي، لكن للحظة قصيرة تنتابني حتى الآن اعتقدت أننا قد خسرناها.

أخيرا، وفي حوالى الساعة 11:30 صباحا، تمكن زوج إيمي من الاتصال بوالدتنا في مونتريال لإبلاغها أن ابنتها – أختنا – زوجته، هي بخير. كانت قد اتصلت به هاتفيا من منزل صديقها في قرية غرينتش وكانت في طريقها إلى بروكلين للاجتماع بعائلتها. اتصلت بها في بروكلين من مكتبي لاحقا ذلك اليوم وسجلت مقابلة معها لصحيفة ناشونال بوست، الصحيفة التي تكرمت بمنحي إجازة لكتابة هذا الكتاب. وصفت إيمي بنبرة الشخص المصدوم الخالية من العاطفة الخلاصة الفورية المتعذر تفسيرها القائمة على الفطرة دون أي شيء آخر والتي دفعتها للخروج من مكتبها. قالت إيمي دون حماس: "كان قرار لا يصدق". (هناك نسخة مكتوبة للمقابلة التي أجريتها مع إيمي في نهاية هذا الكتاب).

كانت زيارة إيمي في عطلة نهاية الأسبوع الماضية سعيدة لكن صعبة؛ فقد جاءت إلى البلدة لحضور جنازة أخت صديقتها الحميمة. وخلال وجودها هنا، قامت بزيارة صديقة أخرى مات زوجها الشاب فجأة قبل سنة، وصديقة أخرى ماتت أمها حديثا. بكت إيمي كثيرا، وضحكت كثيرا أيضا حين أطلقت عليها زوجتي لقب إيمي الكارثية. وعندما تجاوزت سيارة أجرة كانت تستقلها إيمي عطلة نهاية الأسبوع تلك الإشارة الحمراء لتصطدم تقريبا بسيارة أخرى، أدى اندفاع الأدرينالاين في خلاياها لاستعادة الذكريات مما سبب لها الانهيار والإجهاش بالبكاء. كان من الواضح أن إيمي ما تزال حتى الآن تعاني من أثر ما مرت به منذ ستة أشهر ونصف، وهي حقيقة أقرتها بنفسها. كانت الطريقة التي تملكها فيها حدث جلل وذو أثر بالغ من ضمن الأشياء التي أزعجتها كثيرا. كتبت إيمي في مفكرة عن "التفكير مجددا بكيفية اتجاهنا ببراءة نحو المشاركة في حدث عنيف. في اليوم السابق - يوم الاثنين - الاجتماع بأناس أعلى مرتبة ثم رؤيتهم فيما بعد - يوم الخميس - في عالمنا الذي قد تغير إلى الأبد".

كنت بدوري ما زلت أجاهد للوصول إلى فهم أحداث 11 أيلول (سبتمبر). كانت ردة فعلي الأولى هي الغضب. أعجبني إعلان جورج بوش الإبن - الرئيس - أن هذه ستكون معركة بين الخير والشر. ما أردته هو الانتقام وليس العدل. بدا لي إجماع الحكومة الأميركية على المسلمين ونيتها الانتقام منهم بكل قواتها المسلحة الهائلة صائبا. كما أنني انضممت إلى الاتجاه السائد في التفكير بأن أحدا يجب أن لا يبحث عن تفسيرات للهجمات في السياسة الأميركية، لأن في عمل كهذا لوما للضحايا بطريقة غير مباشرة. بدا قاسيا في مواجهة مثل تلك الخسارة، وفي مأساة عائلتي التي كانت وشيكة، الطلب من الضحايا وأحبتهم قبول المسؤولية الجزئية لما قد ألحق

بهم، أو حتى تأمل مثل هذه الفكرة.

لكن وحتى في خضم لحظات الغضب، ينسل المنطق إلى مؤخرة العقل باحثا عن مخرج. في لحظات أكثر هدوءا، شعرت في تناقض غريب ومربك بحقيقة أن الإرهاب الذي كان واقعا بعيدا حتى تلك اللحظة - شيئا ما نشاهده في التلفاز يحدث للسفارات الأميركية في أفريقيا، أو للرجال والنساء في إيرلندا الشمالية والشرق الأوسط - أصبح فجأة رعبا محليا. وقد عرفت بعد العمل في مجال الإعلام لمدة 18 سنة، ثلث تلك المدة أمضيتها في الصحافة البديلة، عرفت أن الولايات المتحدة قد ارتكبت بشاعات خاصة بها وأن وضعها كان حرجا للغاية حين قسم رئيسها العالم إلى خير وشر. قبل كل شيء، لم يكن من الممكن ببساطة أن أصل إلى نتيجة مفيدة عن سبب كون أختي وزملاء عملها قد أصبحوا هدفا إرهابيا. ماذا ارتكب الأميركيون الأبرياء من مختلف مسالك الحياة ليستحقوا نسفهم في ضحى صيف جميل؟

إن هذا الكتاب هو تحقيقي الخاص في خلفية الدولة التي كادت أختي تقتل فيها. ليس هذا أدبا رفيع المستوى، لكنه قد ساعدني للإجابة على بعض الأسئلة - وبشكل خاص عن كون حكومة الولايات المتحدة وعبر سياساتها الخارجية وأفعالها الماضية قد وضعت مواطنيها في خط النار، وعما إذا كانت محقة في ادعائها الرفعة الأخلاقية في حربها الجديدة ضد الإرهاب.

لم تكن هذه الأسئلة مثارة في الشهور المبكرة التي أعقبت 11 أيلول (سبتمبر)، الفترة التي طغى فيها شعور بالسمو على أميركا بحيث أصبح أثناءها من غير اللائق سياسيا - بل وحتى من ضروب الخيانة - اقتراح وجود أقل رابط سببي بين سياسات الولايات المتحدة والهجمات الإرهابية. أعلنت الحكومة بشكل ملحوظ نفسها بريئة مثل براءة ضحايا بن لادن، متفرج تم اختياره هدفا عشوائيا بواسطة قوة غير منطقية. أصر زعماء

الحكومة والناطقون بلسانها، من الرئيس ونزولا، وبشكل فظ على أن الهجمات لم تكن حدثا جيوبوليتيكيا متعلقا بمصالح أميركا الخارجية. وصدق الكثيرون، ومن ضمنهم أنا، هذا الاتجاه مدفوعين بالتعاطف والخوف. وللعديد من الآخرين، كما أدرك الآن، كانت تلك مرحلة من السمو المفروض والمتكلف بشكل كبير ساهم في إحداثها الحكومة الأميركية والإعلام السائد المأخوذ بنوبات من الوطنية المسرفة.

هذا الكتاب إذا هو فحص متأخر للتاريخ الأميركي الحديث في ضوء ادعاءاته المعقبة للحادي عشر من أيلول (سبتمبر) بالوضوح الأخلاقي والنوايا البريئة. إنها محاولة لتسليح القراء بالمعلومات لتحدي الحكمة المستقاة لحكومة الولايات المتحدة بخصوص ما حدث.

لأن كيف لا يتمكن الأميركيون، تحت تأثير الرعب والوطنية، من الربط بين سياسات حكومتهم الخارجية وهجمات 11 أيلول (سبتمبر)؟ لا بد من وجود رابط. وإلا كيف تفسر ما حدث بطريقة قابلة للتفحص والتدقيق؟ إن اقتراح انعدام الروابط بين السياسة الأميركية الخارجية الحديثة بالحادي عشر من أيلول (سبتمبر) هو مفهوم مثير للسخرية. وبصورة متساوية فإن من الحماقة الادعاء بأن الولايات المتحدة أمة بريئة فاضلة (لا توجد أمة فاضلة: يمكنك كتابة كتاب أسود عن تاريخ كل مقاطعة على هذا الكوكب). ليست تلك حماقة فقط بل هي انهزام. وبسبب المفردات الواضحة والصارمة التي يطالب بها جورج بوش الابن وغيره في خطاباتهم التي أعقبت 11 أيلول (سبتمبر) – حيث يكون الشرير شريرا والصالح صالحا ولا شيء نسبيا – فإن الولايات المتحدة الأميركية في السنوات الخمسين الماضية قد ترأستها حكومات وحشية غير متعاطفة مثلها مثل أي حكومة وجدت في أي وقت. عندما ينعدم الفارق الدقيق من عالم مملوء بالحرب والموت لا يمكن

أن يكون هناك رجال جيدون، حقيقة ساخرة لا تدركها على ما يبدو القيادة الأميركية.

ينظر الأميركيون إلى أنفسهم كأمة صالحة، بعكس الأمة الشريرة. لا يملك مواطنو الدول الأخرى المجاهدون ترف التطبع بتلك البساطة؛ فهم يقرون بمميزات أميركا، لكنهم أيضا يعرفون أميركا كراعية لإرهاب الدولة ومؤيدة للدكتاتورية الفتاكة؛ يعرفون الدولة التي قد شاركت بسعادة، أو حتى تولت زمام عمليات إبادة الناس غير المرغوب بهم في الدول الأجنبية عندما تطلبت مصالحها ذلك؛ إنهم يراوغون، أو أحيانا لا يراوغون، بشأن ما قيمته تريليونات من الدولارات من الرصاص والصواريخ التي صدرتها أميركا متجاهلة تماما هوية مشتريها ونواياه. عليهم أن ينحنوا بالتحية قبالة قوى عظمى تهدد بتخفيض المعونة الإنسانية للدول النامية التي لا تؤيد القيم الديمقراطية الأميركية التي تستخف بها أميركا داخليا؛ يتعجبون لحكومة تشجب انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأخرى في حين تتجاوز إطار العدالة في حكمها بالسجن لمئات من السنوات على من يمتلك كميات صغيرة من المخدرات، وفي إعدامها مرتكبي الجرائم الكبرى حتى لو كانوا أطفالا؛ يشاهدون تلك الدولة تصدر الطعام وأسلوب الحياة غير الصحي؛ وأكثر من أي شيء آخر، فهم يرون حكومة تتهم، نيابة عن شعبها المصاب كما تزعم، الحكومات الأخرى على أسس لا تقف هي نفسها عليها بشكل قائم، كما كان من الممكن أن يعبر عن ذلك مارك توين.

لم تكن أختي هدف بن لادن، ولا كان الهدف أسلوب الحياة الأميركي، ولا الحضارة بالكامل. كان هدف بن لادن حكومة الولايات المتحدة، وكانت أنشطة تلك الحكومة في الجزء من العالم الذي يطلق عليه الوطن، مبرره الفاسد. ربما كان يستهدف التميز الأميركي أيضا رغم أن هذا قد يعطيه

الكثير من الصحة. لكن الإرهابيين لا يقتلون السياسات أو المعتقدات أبدا، بل يقتلون الأبرياء – مثل إسرائيليين في سهرة عشاء بيتزا في حيفا، أو عمال السفارة في أفريقيا، أو موظفين في برج مكاتب. يجب أن لا تستسلم دولة لمطالب الإرهابيين، لكن لا تقدر أي دولة على تكبد نتائج تجاهل الآلام المسببة لمطالب الإرهابيين، لأنها أحيانا شكاوى صائبة يشترك فيها العاقلون. لو رأى الأميركيون للحظة دولتهم بالطريقة التي تراها بها الأمم الأخرى، سيدركون الأهوال التي تقدر حكومتهم على ارتكابها وسيدركون الحاجة لرؤية العالم من منظار أكثر دقة. سيفهمون أسباب كون الأمم الأخرى مثقلة بمواعظ أميركا عن الديمقراطية والحرية، وسيدركون أخيرا ما أدركته شعوب الدول الأخرى بأسى منذ زمن طويل – أن الحكومة ليست بريئة كبراءة مواطنيها الذين قتلوا.

الفصل الأول

"ليس كل شيء على ما يرام. ولم تكن هذه بيرل هاربر"

سوزان سونتاغ، صحيفة نيويوركر، 24 أيلول (سبتمبر) 2001

الصواب والخطأ

في 11 أيلول (سبتمبر) 2001، هوجمت الولايات المتحدة الأميركية على أرضها للمرة الأولى منذ حرب العام 1812. وفي 12 أيلول (سبتمبر)، أعلن جورج بوش الإبن – الرئيس – أميركا ضحية شر بريئة، وهكذا بدأ بمحاولة ناجحة لإسكات المعارضة في أرض الأحرار.

كانت أميركا قوية كما يصفها بوش بعد يوم واحد من الهجمات. ستواصل حكومتها وأعمالها بدون مقاطعة، وستنتقم قواتها المسلحة للدمار الذي سببه الإرهابيون والذي استهدف أميركا لأنها كانت "الفنار الأكثر سطوعا للحرية والفرص في العالم". لم تتم مهاجمة الولايات المتحدة، كما أوضح بوش، بسبب أي عمل قامت به أو تقوم به، بل تم استهدافها فقط لكونها الدولة الأكثر حبا للحريات – كما لو كانت فرنسا أو السويد أو بلجيكا أقل حرية أو كما لو كان استهدافها سهلا من قبل الإرهابيين الذين كدرهم وجود أميركا العسكري في المملكة العربية السعودية. وعنى هذا أنه لم تكن هناك حاجة لدراسة السياسة الخارجية الأميركية كسبب لهذا الاستفزاز. في تصريح آخر في اليوم نفسه، قال بوش إن الهجمات كانت "فعل حرب" ووصف مستقبل أميركا "كصراع هائل للخير ضد الشر". في 14 أيلول (سبتمبر)، بدأ مسؤولو الإدارة بتحذير الأميركيين من كون الحرب على

الإرهاب ستكون "صراعا طويلا" وكررت الرسالة بأن أي دولة محبة للحريات كان من الممكن أن تستهدف. وقال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إن زعماء الدول الأخرى قد اتصلوا بالرئيس بوش للقول "كان من الممكن أن نكون نحن". في 16 أيلول (سبتمبر)، أكد بوش أن أسامة بن لادن كان المشتبه به الرئيسي[1].

في الإعلام، في تلك الأثناء، أصبح 11 أيلول (سبتمبر) "يوم الخزي" وهو وصف شبيه بالمصطلح الذي استخدمه فرانكلين ديلانو روزفلت لوصف الهجوم الياباني غير المبرر على بيرل هاربر في العام 1941[2]. واعتبرت الحكومة الأميركية مثل الثلاثة آلاف شخص الذين لاقوا حتفهم في 11 أيلول (سبتمبر) متفرجا بريئا حسن النية. خلال الساعات الثمانية والأربعين الأولى التي أعقبت الهجمات، أصبح هذا الادعاء الواهي هو الحكمة المتلقاة عبر التكرار من قبل معلقي الإعلام والسياسيين. خلال ثلاثة أسابيع، أصبح هذا الادعاء مقدسا يعظ به الزعماء السياسيون الذين أوضحوا أن أي شخص يتردد بتصديقه لا يختلف عن الإرهابيين أنفسهم. لخص رودلف جيلياني، محافظ مدينة نيويورك ذو المصداقية القوية بسبب رصافة قيادته عقب الهجمات، لخص هذا الافتراض الجديد في خطاب وجهه إلى الأمم المتحدة في 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2001:

> لم يكن هذا هجوما على مدينة نيويورك أو على الولايات المتحدة الأميركية فقط، بل كان هجوما على فكرة المجتمع المدني والشامل والحر... تقف الديمقراطية وحكم القانون واحترام الحياة البشرية على جانب واحد، وعلى الجانب الآخر الحكومة الاستبدادية والإعدام التعسفي والقتل الجماعي. نحن محقون وهم مخطئون. إن الأمر بمثل تلك البساطة... إن عهد النسبية الأخلاقية

بين هؤلاء الذين يتمرسون أو يتغاضون عن الإرهاب، وهؤلاء الذين يقفون ضده يجب أن ينتهي. ليس للنسبية الأخلاقية مكان في هذه المناقشة وهذا الجدل.

أكد الرئيس بوش هذه الفكرة في خطاب في البيت الأبيض بعد أسبوع:

في هذا النزاع، ليس هناك أرض حيادية. إن قامت أي حكومة برعاية الخارجين على القانون وقتلة الأبرياء، تصبح هي نفسها خارجة على القانون وقاتلة. وستسلك ذلك الطريق المنعزل على حساب أمنها.

انضم المعلقون إلى الاتجاه السائد بإضافة أصواتهم وثقلهم إلى فكرة أن أميركا كانت ضحية بريئة، وأنك "إما معنا أو مع الإرهابيين" كما أعلن بوش في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001. ومما يلحظ بشكل خاص كان عمود في صحيفة ناشونال بوست في 28 أيلول (سبتمبر) 2001 صرح بوضوح قاطع بأن أي شخص يمكن أن يفهم أن أميركا كانت دون شك تتخذ جانب الصواب: "الولايات المتحدة قد أصبحت كبش الفداء، تماما كما كان اليهود في ألمانيا في عهد النازية"[3].

في تلك الأثناء تبنت شبكات التلفزيون الأميركية النبرة المغرورة المتملقة الجادة التي قلصت المأساة الكبرى وما تحويه من الآلاف من المآسي الشخصية الصغيرة إلى عناوين ورسومات تستغل العواطف.

فجأة كنا نتلقى التوجيهات حول الوطنية والرثاء الصحيحين. غيرت محطة السي إن إن شعارها من "أميركا تحت الهجوم" إلى "حرب أميركا الجديدة"، وفي شبكة سي بي إس أصبح الشعار "انتفاضة أميركا"، وأتاح موقع الإنترنت الخاص بشبكة إيه بي سي

تحميل الأعلام الأميركية، بينما طبع كمارت نسخة من علم أميركا بطول الصفحة في صحيفة نيويورك تايمز صانداي. وعندما كان المتطوعون ينجزون عملا ما لمساعدة ضحية، أرفقت القصة التلفزيونية بشعار توضيحي: "أعمال البطولة الهادئة"(4).

وعومل أي شخص كان يعاكس الاتجاه السائد للإعلام أو يحاول البحث عن حل وسط، بتحفظ يجلب إلى الذهن معاملة ساحرات ساليم المشبوهات. ومن ضمن القلائل الذين حاولوا ذلك كانت سوزان سونتاغ، كاتبة مقالات وروائية واسعة الانتشار والتي لم تتزحزح خلال الساعات الثمانية والأربعين الفظيعة الأولى عن شاشة السي إن إن في برلين، حيث كانت في ذلك الوقت، وأرسلت بعدها مقالا من مائة كلمة إلى صحيفة نيويوركر(5). كان ما كتبته رد فعل متناقض عاطفي وغاضب على التغطية السطحية والمستمرة، والسياسيين الأميركيين الاتهاميين والإعلام لتنفيذهم حملة "لحشد الرأي العام".

> أين الاعتراف بأن ذلك لم يكن هجوما "جبانا" على "الحضارة" أو "الحرية" أو "الإنسانية" أو "العالم الحر"، بل هجوما على من نصبت نفسها قوة عظمى للعالم، هجوما تم تنفيذه كنتيجة للتحالفات والسلوك الأميركيين بشكل خاص؟

بكتابتها تلك الكلمات، تحدت سونتاغ الرئيس، فقد طالبت الأميركيين بالتمعن في السياسات السابقة والحالية لحكومتهم بحثا عن تفسيرات لسبب استهداف مواطنيهم الأبرياء – تماما كما على الاسرائيليين البحث في سياسات حكومتهم تجاه الفلسطينيين وعلاقة ذلك بالعمليات الاستشهادية. وواصلت سونتاغ معارضتها عبر حث الأميركيين على عدم اتباع حكومتهم بسلبية.

... ليس كل شيء على ما يرام وهذه لم تكن بيرل هاربر. لدينا رئيس آلي يؤكد لنا أن أميركا ستظل شامخة. وترتاح مجموعة كبيرة من الشخصيات العامة داخل وخارج السلطة فيما يبدو، ممن يعارضون بقوة السياسات التي تتبعها هذه الإدارة، يرتاحون إلى الصمت والتأكيد على وقوفهم متحدين خلف الرئيس بوش. يجب القيام بكثير من التفكير، وربما التفكير قائم في واشنطن وفي مكان آخر حول عدم كفاءة جهازي المخابرات الأميركية والمخابرات الوقائية، عن الخيارات المتاحة للسياسات الخارجية وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط، وعما يمكن اعتباره برنامج دفاع عسكري ذكي. لكن لا يطلب من الجمهور تحمل جزء كبير من عبء الحقيقة. إن الإجماع على الأفكار المبتذلة المنطوية على تهنئة لكونغرس الحزب السوفييتي، والتي نالت التصفيق استحسانا، بدا تافها. إن الإجماع على الخطب المنافقة المخفية للواقع من قبل المسؤولين الأميركيين ومعلقي الإعلام في الأيام الأخيرة يبدو غير جدير بديمقراطية ناضجة.

استنتجت سونتاغ التالي:

لقد استبدلت السياسة بالعلاج النفسي. فلنحزن معا بكل تأكيد، لكن دعنا من الغباء الجماعي. القليل من الوعي التاريخي قد يساعدنا على فهم ما حدث، أو ما قد يستمر في الحدوث. يتم إخبارنا "أن بلدنا قوي" مرارا وتكرارا، وأنا أحد الذين لا يجدون في هذا عزاء كليا، إذ من يشك في قوة أميركا؟ لكن ذلك ليس كل ما يجب أن تكونه أميركا.

كانت ردة الفعل سريعة ومتوحشة، لقبت سونتاغ بـــ "الكارهة لأميركا"

و"البلهاء الخلوقة" و"الخائنة"[6]، وأرادت صحيفة نيويورك بوست انتزاع أحشائها بحسب تعبيرها[7]. ورأى معلق تلفزيوني أن من الواجب أن "يلحق بها الخزي لآرائها المجنونة"[8]، وفي عقول نقادها مثل تشارلز كروثامر، كاتب نقابي في صحيفة واشنطن بوست، كان أكبر آثامها هو رفضها لأن تكون حاسمة بشأن الهجمات، وأنها سألت الأسئلة في وقت كانت قيادة الدولة تصر على سكوت طفيف.

> ليس هذا وقت مناسب للإرباك أو النسبية المعذبة أو على نحو فاحش ليس وقتا ملائما للوم أميركا أولا. هذا وقت للوضوح. في وقت كهذا يعتبر أولئك الذين يبحثون عن آثار الشر وعن أسباب جذرية وتبريرات، يعتبرون – للاستعارة من لانس مورو [كاتب صحفي أميركي آخر] – "كثيرو الفلسفة بما لا يليق بالصحبة اللائقة"[9].

خرجت "النسبية الأخلاقية" و"المراوغة" من السياق، بينما أصبح التلهف ووطنية اتباع القائد في قلب السياق. كان استجواب أميركا وحكومتها أو فحص الأسباب الجذرية بطريقة ما نقصا في الوضوح، وكان الإصرار على شبه قدسية وضع أميركا هو التفكير الواضح. أخبرت سونتاغ غير النادمة لاحقا محاورا أن مقالتها في نيويوركر قد خلفت الكثير من الخطابات الشديدة الفظاعة والتي اتهمتها بالخيانة[10]، وكانت بالإضافة إلى ذلك متهمة بالتغاضي عن الهجمات، وهو انطباع ظالم وخاطئ وجدت نفسها مجبرة للرد عليه على مضض.

> سأفضل الإمبراطورية الأميركية في أي وقت على أي إمبراطورية فاشية أخرى. أنا لست ضد قتال هذا العدو – فهو عدو وأنا لست داعية سلام. أفكر بأن ما حدث في 11 أيلول

(سبتمبر) كان جريمة مريعة، وأنا مذهولة لأن علي أن أقول ذلك لطمأنة الناس بأن هذا هو شعوري[11].

أوضحت سونتاغ أيضا أنها لم تكن تعتقد أن "هجمات 11 أيلول (سبتمبر) كانت تعبيرا عن آلام منطقية بوسائل غير قانونية"[12]. رأت الهجمات كما كانت: قتلا جماعيا للمدنيين، فعلا لا يمكن تبريره أبدا، بصرف النظر عن مكان حدوثه أو كونه مساندا من قبل حكومات ديمقراطية شرعية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل أو من قبل النظم المخالفة مثل طالبان في أفغانستان. كمؤرخة، كانت سونتاغ على علم بالكثير من هذه الجرائم التي ترعاها أو ترتكبها حكومة الولايات المتحدة ووكالاتها حول العالم (نناقشها في الفصول اللاحقة لهذا الكتاب). لقد كانت تقترح فقط أن يفكر الأميركيون، المدركون فجأة الآن للآلام والتكاليف البشرية البشعة لهذه الأفعال، أن يفكروا بالتفوق الأخلاقي المزعوم لبلدهم وأن يعيدوا فحص "تحالفاته وأفعاله".

(نحتاج إلى ذكر أن هناك كتابا آخرين أخرجوا مواد بحثت في رد فعل الولايات المتحدة على الهجمات وأشارت إلى أن البلاد لم تكن ضحية إرهاب بريئة. نشرت نيويورك ريفيو أوف بوكس تحليلات ذكية جدية للأحداث، تم الاستشهاد ببعضها في هذا الفصل وفي فصول أخرى، وقد كانت الجرائد الأسبوعية البديلة – الملاذ النهائي ليسار أميركا – تنشر أيضا مقالات عميقة معارضة).

للجرأة على التفكير بطريقة فضلت الحكومة أن لا تتبعها، تم تهميش مفكرة وكاتبة ذات شعبية وتمت معاملتها كمنبوذة فكرية. لقد نجت سونتاغ لحسن حظها. أما بيل ماهر، الكوميدي المضيف لبرنامج محطة الإيه بي سي التلفزيوني "سياسيا خطأ" فقد كاد أن يفقد عمله لمجرد إقدامه على ما حثت عليه سونتاغ: استجواب أميركا. أثناء برنامج في الأيام التالية للحادي عشر

من أيلول (سبتمبر) ومثلما فعلت سونتاغ، اختلف ماهر مع فكرة أن الإرهابيين كانوا جبناء. قال ماهر في بث حي: "نحن [الولايات المتحدة] كنا الجبناء الذين يقذفون الصواريخ عن بعد 2000 ميل"، في إشارة إلى ضربة صاروخ جوال أميركي في العام 1998 على معسكرات بن لادن في أفغانستان. "ذلك هو الجبن". لقد كان قولا عفويا ما كان ليجذب أي انتباه قبل 11 أيلول (سبتمبر)، ولتطلب علامة التصفيق لافتعال رد من ضيوف الأستديو. بدلا من ذلك، هدد المعلنون، مثل فيديكس (مقاول رئيسي للقوات المسلحة الأميركية) [13]، بمقاطعة محطة الإيه بي سي، في حين منعت المحطات عبر البلاد البرنامج، وطالب النقاد برأس ماهر. حتى الحكومة تدخلت. وحذر آري فليشر، السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، في لحظة التقطها كولونل كلينك على التلفزيون "أن الأميركيين يحتاجون إلى مراقبة أقوالهم وأفعالهم، وهذا ليس وقت لتعليقات كهذه". ماهر أجبر على الاعتذار لكي يبقي على عمله، وألغي برنامجه في المحطة بعد ثمانية شهور، في أيار (مايو) 2002، بعد أن سقطت معدلات مشاهدة البرنامج تحت المستوى المقبول، كما زعم.

كان قدر ماهر مشابها لقدر صحفيين أميركيين تم تحجيمهما بسرعة لقول ما لا يجب قوله. دان جثري، وهو صحفي في ذا دايلي كورير في غرانتس باس في أوريجون، وتوم غاتنغ، وهو محرر مالي في تكساس سيتي صن في تكساس، غرما بسبب السخرية غير المؤذية من الرئيس. كلاهما كتب عمودا يسخر من بوش لعدم عودته فورا إلى واشنطن من فلوريدا حيث كان يلقي خطابا صباح 11 أيلول (سبتمبر)، فور بلوغه خبر الهجمات. خشية أن يكون الرئيس هدفا للهجمات أيضا أجبرته المخابرات على البقاء على الطائرة النفاثة الرئاسية في الجو، ليحط فيما بعد في حصن عسكري في

نيبراسكا معظم ذلك اليوم. كان جيولياني في أثناء ذلك في الطابق الأرضي في مدينة نيويورك متوليا مسؤولية اللحظة الصعبة. لم يكن بوش إطلاقا زعيما شعبيا حينها كما أصبح لاحقا بعد الهجمات. لقد رأى كلا الصحفيين أنه بدا سخيفا بل وجبانا وقالا ذلك صراحة. وعندما تذمر القراء والمعلنون رضخ الناشران للضغط وقاما بفصلهما. أوضحت ليز دوجهتري جونيور ناشرة صحيفة تكساس سيتي صن أنه كان "من غير اللائق نشر العمود في هذا الوقت الذي نجد بلادنا وزعماءنا فيه"[14].

قد يعتقد المرء أن قضية الصحفي المطرود لانتقاده الرئيس ستصبح قضية تشغل الرأي العام في الولايات المتحدة وهو أمر طبيعي لإعلام قومي يعتز كثيرا بحريته الخاصة، لكن ذلك لم يكن هو الحال بعد 11 أيلول (سبتمبر)؛ لم يكن هناك غضب في الإعلام، ولا تحذيرات باقتراب الخطر.

تعرض المؤلفون أيضا للهجوم. مايكل مور، وهو منتج أفلام أميركي يساري وكاتب، كان يعتزم إطلاق كتابه الأخير، الرجال البيض الأغبياء، والأعذار الأخرى لحالة الندم للدولة في 2 تشرين الأول (أكتوبر) 2001، لكنه تبلغ فجأة من قبل ناشر الكتاب بأن النشر معلق. طالب الناشر هاربير كولينز بإعادة كتابة بعض أجزاء الكتاب الانتقادية وبخاصة للرئيس وإلا هدد بإتلاف خمسين ألف نسخة جاهزة للبيع. وطبقا لمور، فقد أخبره محرره: "ليست المشكلة في المعارضة بل هي في نبرة معارضتك. لا يمكنك محاسبة الرئيس على جرائمه السابقة أو على إدمانه الكحول الآن"[15]. تم نشر الكتاب دون تعديلات في آذار (مارس) 2002 بعد أن أصبح احتجاج أصحاب المكتبات صعب الاحتواء. وأصبح الكتاب الأكثر رواجا على الفور.

إن أساتذة الجامعات، وهم مجموعة يسارية عنيدة في الولايات المتحدة، وجدوا أنفسهم موضوع هجوم شرس بوجه خاص. في الشهرين اللذين أعقبا

الهجمات وبينما كانت حكومة الولايات المتحدة تعد لما اعتبره هجمات انتقامية شرعية على أفغانستان، نشرت منظمة تدعى مجلس الأوصياء والخريجين الأميركي تقريرا على موقعها الإلكتروني تساءلت فيه عن مدى وطنية الأكاديميات الأميركية. أنشأت المجلس لين تشيني وهي زوجة ديك تشيني نائب الرئيس، والتي كانت عضوا في مجلس إدارتها. لم تكن الوثيقة التي سميت "حضارة مدافعة: كيف تخذل جامعاتنا أميركا وما يمكن أن نفعله بهذا الشأن"، تقريرا بقدر ما بدت كلائحة مثيرة للمشاعر حملت 115 اقتباسا وحادثا سأل فيها الطلبة والأساتذة عن رغبة الحكومة في خوض جماح الحرب. ذكرت القائمة أسماء وحرضت على التشهير بأصحابها في الصحف وتخويفهم وتهديدهم بالفصل. سبب ذلك غضبا جما أدى إلى مراجعة التقرير لاحقا وحذف الأسماء بالرغم من أن الاقتباسات المهينة ظلت تنسب باصطلاحات محددة، مثل نسبها إلى عميد كلية وودروو ويلسون في جامعة برينستون، مما يجعل من إزالة الاسم أمرا فارغا[16].

اقتبس عن أستاذ تاريخ في جامعة نيو مكسيكو يدعى ريتشارد بيرثولد ملاحظة كريهة ومفرطة تقول إن "أي شخص يمكنه أن ينسف البنتاغون سوف يحصل على صوتي". اعتذر بيرثولد وأنب في الجامعة بعد أن أصرت الهيئة التشريعية لولاية نيوميكسيكو على فصله وهددت بقطع التمويل عن الجامعة. ولنكون عادلين، فقد كشفت الهجمات الإرهابية فعلا عن تحفظ يساري في الجامعات الأميركية. ذكر التقرير حالات رقابية للأساتذة والطلبة الذين حاولوا التكلم بوضوح لصالح الانتقام العسكري ردا على الهجمات. في إحدى الجامعات، سمحت الإدارة للطلبة بإقامة مظاهرة مناهضة للحرب لكنها رفضت نفس الحق للطلبة الذين أرادوا إجراء مظاهرة مضادة مؤيدة للحرب. وطالب رئيس قسم الاجتماع في كلية الصليب المقدس موظفة بإزالة علم

أميركي من حول مكتبها[17].

لكن الأغلبية العظمى للاقتباسات التي رأى فيها المجلس إساءة كانت تعبيرات بسيطة عن الرأي في السياسة الخارجية الأميركية، وخطأها الوحيد هو أنها قد حادت عن صورة الولايات المتحدة كضحية بريئة. هم لم يكونوا "معنا" كما صاغها بوش لذا فهم كانوا "مع الإرهابيين". عينة من ذلك:

"تخيل المعاناة والحزن الحقيقيين للناس في البلاد الأخرى. قد تكون أفضل طريقة لبدء حرب على الإرهاب هي في النظر في المرآة". أستاذ الأنثربولوجيا في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا.

"هناك رغبة مفهومة ومخيفة لإيجاد وعقاب أيما شخص كان مسؤولا عن هذا. لكن حين نفكر في الأمر نجد أنه من المهم جدا للأميركيين التفكير في تاريخهم الخاص، ما فعلناه في الحرب العالمية الثانية للمواطنين اليابانيين باعتقالهم". عميد مدرسة وودروو ويلسون، جامعة برينستون.

"هذه الحرب يمكن أن تنتهي فقط عند حدود تخلينا عن دورنا كزعيم العالم، ودراسة أسلوب حياتنا وتحقيق الحياد السياسي... ربما أفضل خياراتنا الآن هي البحث عن أصول هذه الحرب الجديدة، واكتساب القوة من فهم عيوبنا الخاصة وإجراء التغييرات في أنفسنا وفي علاقاتنا بالآخرين. يتساءل الكثيرون إذا كنا ندفع دينا مكدسا منذ قرون من السيطرة والتدخل بعيدا عن الوطن، عقابا على ثقافتنا في الاستهلاك والاستغلال... علينا أن نعيد فحص مركزنا في العالم وأن نبدأ بتخيل عالم خال من القوى العظمى". أستاذ في الأنثربولوجيا في كلية الطب في جامعة براون.

"إذا كنت الرئيس، سأعتذر لكل الأرامل والأيتام أولا، والمعذبين والفقراء ولكل الملايين من الضحايا الآخرين للإمبريالية الأميركية... قليلة هي الدول إن وجدت التي آوت الإرهابيين في العالم أكثر من الولايات المتحدة". نسبت إلى طالب صحفي في مؤتمر جامعة نورث كارولينا.

"العلم الأميركي رمز إرهاب وموت وخوف ودمار واضطهاد". أستاذ فيزياء في جامعة ماساتشسيتس – أمهيرست.

"لم يكن الهجوم الإرهابي أكثر دناءة من أعمال الإرهاب الهائلة التي ارتكبتها الحكومة الأميركية أثناء فترة حياتي". أستاذ صحافة في جامعة تكساس – أوستن.

وحتى المطالبات الهادئة بالاعتدال والعبارات المكررة المعارضة للحرب الجاهزة منذ عهد فيتنام قد وصفت بالخطيرة والمناهضة لأميركا:

"ينبغي أن نبني الجسور والعلاقات، وليس ببساطة القنابل والأسوار". متحدث في مدرسة القانون في هارفارد.

"ماذا نريد؟ السلام! ومتى نريده؟ الآن!" هتاف في تجمع في هارفارد في 20 أيلول (سبتمبر) 2001.

"قانون العين بالعين سيخلف عالما أعمى". توقيع طالب في التجمع نفسه [استشهادا بغاندي].

"نحتاج إلى سماع أكثر من منظور واحد حول كيفية جعل العالم مكانا أكثر أمنا. نحتاج إلى فهم الأسباب وراء الكراهية المخيفة الموجهة ضد الولايات المتحدة ولإيجاد الطرق للتصرف بذلك الشأن بحيث لا تستثار الكراهية أكثر تجاه الأجيال القادمة".

الأستاذة إميريتا، دراسات النساء، جامعة أوريجون.

"إنه لمن السخيف أن نذهب ونقتل المزيد من الناس بسبب ما فعله بن لادن". طالب في جامعة كولمبيا.

لقد أغضب المجلس أن يرفض الأكاديميون الامتثال لطلب بوش بالدعم الكلي، الطاعة التي كانت فيما يبدو مطلوبة من كل المواطنين بعد 11 أيلول (سبتمبر). يقول التقرير: "بينما أدان الهجمات المسؤولون المنتخبون في أميركا من كلا الحزبين ومعلقو الإعلام عبر البلاد وتبعوا الرئيس بتسمية الشر باسمه الشرعي، فقد احتجت الكثير من الكليات. البعض رفض إطلاق الأحكام، ودعى الكثيرون إلى التسامح والتنوع كأدوية للشر. والبعض حتى أشار بأصابع اتهامية ليس على الإرهابيين بل على أميركا نفسها".

واستنتج المجلس أن الجامعات لم تكن تؤدي عملا جيدا في تعليم الطلاب القيم التي أصرت الإدارة أنها كانت الهدف الحقيقي للإرهابيين.

نادرا ما ذكر الأساتذة البطولة، ونادرا ما ناقشوا الاختلاف بين الخير والشر، أو طبيعة النظام السياسي الغربي أو فضيلة المجتمع الحر. بالطبع، رسالة الكثيرين في المجتمع الأكاديمي كانت واضحة: لم أميركا أولا.

بدا أن التقرير، بالإضافة إلى تعليقات الصحفيين اللاذعة ومهاجمة سوزان سونتاغ، قد نشر القشعريرة عبر الولايات المتحدة التي منعت أو على الأقل أجلت أي دراسة في طموحات إدارة بوش. أصبح مستحيلا مناقشة دور الحكومة الذي يمكن تخيله في التسبب بالهجمات، أو رد بوش العدواني عليها، دون الاتهام بالتعاطف مع الإرهابيين أو بالخيانة. اليسار، بوجه خاص، أصبح هدف تشهير منتظم في أيدي المحررين.

... عندما يقول شخص ما إن الولايات المتحدة تسببت فيما حدث فإن ما يقصده هو أن القتل رد مناسب أخلاقيا على استخفاف مدرك أو ظلم. وتعتبر إبادة المدنيين الأبرياء بذلك وسائل شرعية لترويج الأهداف السياسية أو اللاهوتية لأحدهم. وهذا أساس مألوف لليسار المتطرف: منذ عهد لينين بشر الماركسيون بفضائل إفناء طبقات الأفراد غير الملائمة بهدف تحقيق المساواة بين من لا يزالون أحياء[18].

لقد ربط صحفي أميركي مباشرة بين متظاهري حزب اليسار المناهضين للعولمة والإرهابيين.

ومثل الإرهابيين فإن الحركة المناهضة للعولمة تستخف بالمؤسسات الديمقراطية. عندما لا تسير الانتخابات بالطريقة التي تريدها فقد يسهم قذف مطفأة حريق على شرطي في إيصال رسالتك[19].

في الصراع بين الحضارة والبربرية، فإن هؤلاء الذين يحرقون مطاعم مكدونالد وهؤلاء الذين يصدمون الطائرات في ناطحات السحاب يحررون طاقاتهم المدمرة في قضية مشتركة[20].

في مثل هذه الظروف المحيطة، فإن الأميركيين عندما سمحوا لأنفسهم بمحاسبة دولتهم وقيمها في أعقاب الهجمات فقد جاء ذلك على شاكلة مراجعة المشاعر والأفكار ليلة رأس السنة. لقد بحثوا بيأس عن الإجابات ولم يحصلوا إلا على ملاحظات مبتذلة من زعمائهم. لقد تفحصوا عاداتهم الشخصية بحثا عن السلوك الذي ربما جعلهم يستحقون مثل هذا الألم: هل نشاهد التلفزيون كثيرا؟ هل نحن مهذبون بالقدر الكافي مع بعضنا البعض؟ هل أفلامنا

وعروضنا التلفزيونية عنيفة جدا؟ هل نقرأ الكتب بشكل كاف؟ هل علينا أن نحب الدين؟ أصر الأميركيون الذين واجهوا فناءهم الخاص أن يكونوا أناسا أفضل، وقد أنتجت جرائدهم ونشرات أخبار التلفزيون لديهم العديد من القصص المؤثرة عن "الكياسة الحديثة" و"هشاشة الحياة" وغيرها من اعترافات ما بعد 11 أيلول (سبتمبر). توقفت إذاعة البرامج الحوارية التلفزيونية مثل "آخر الليل" مع ديفيد ليتيرمان و"عرض الليلة" مع جاي لينو لأن أحدا لم يرغب بالضحك على الملأ. وعندما أعيد بث البرنامجين بعد أكثر من أسبوع تبنى المضيفان المعروفان سابقا بسخريتهما المستمرة من الثقافة الأميركية بدلا من ذلك النبرات الوطنية الكئيبة. لينو عاد إلى الهواء للوقوف أمام صورة كبيرة للعلم الأميركي والبكاء علانية، وكان على ليتيرمان أن يواسي دان راثر – المذيع الجديد لشبكة سي بي إس التلفزيونية – الذي بكى أيضا على الهواء. أوقفت أستوديوهات هوليوود فيلم، في أثناء ذلك، إطلاق الأفلام الجديدة (سوردفيش وكولاتيرال داميج) اللذين اعتبرا عنيفين جدا وتتعلق قصة كل منهما بالإرهاب؛ أعيد تحرير الرجال في سواد II والرجل العنكبوت لإزالة المشاهد النهائية التي استلزمت وجود مركز التجارة العالمي. أوبرا وينفري، مضيفة الحوار التلفزيوني النهاري الذي أصبح كاهن أميركا المستمع للاعترافات، استضاف اجتماع صلاة تلفزيونية دامعة من برونكس. سارع الأميركيون للتبرع بالدم وجمعوا بلايين الدولارات من التبرعات لضحايا الهجمات. وبمنعهم من سؤال حكومتهم فقد حولوا انتباههم إلى أنفسهم وهي ظاهرة أشار إليها الرئيس بوش في خطاب حالة الوحدة في 29 كانون الثاني (يناير) 2002.

... بعد أن هوجمت أميركا كان الوضع كما لو أن بلادنا بالكامل قد نظرت في مرآة لترى الجانب الأفضل من أنفسنا. لقد

تم تذكيرنا بأننا مواطنون ونملك الواجبات تجاه بعضنا البعض وتجاه بلدنا وتجاه التاريخ. قل تفكيرنا بالسلع التي يمكن أن نكدسها وزاد في الخير الذي يمكن أن نحققه. كان شعار ثقافتنا لفترة طويلة هو "إذا شعرت بالارتياح لأمر فقم به". أما الآن فإن أميركا تحتضن نظاما أخلاقيا جديدا.

هذه النوبة المفاجئة من مراجعة النفس انتهت رسميا في 13 آذار (مارس) 2002 عندما أذاع تلفزيون فوكس برنامج "ملاكمة المشاهير" الذي قام عبره ممثلون تلفزيونيون سمينون وفاشلون وشخصيات وضيعة سيئة السمعة معروفة بفضائحها بقتال بعضهم بعضا في مباريات حية. في إحدى المباريات تمت مطاردة بولا جونز، والتي ادعت أنها قد روودت من قبل الرئيس السابق بيل كلينتون، حول الحلقة من قبل تونيا هاردينج التي أدينت بالتآمر في بطولة رقص على الجليد بضربها ركبة منافستها بماسورة رصاص. كان البرنامج شعبيا جدا لدرجة أن أعيدت إذاعته، والمعارك الجديدة سجلت وعرضت أيضا.

عندما تفكر في الأمر تجد أن الأميركيين كانوا ربما أكثر سعادة بعدم محاسبة حكومتهم. للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية والهجوم الياباني على بيرل هاربر بدا بوضوح أن البلاد إلى جانب الحق. بعد عقود من الريبة التي أحدثها إلقاء القنبلة الذرية على ناكازاكي وهيروشيما، وحرب فيتنام وحرب الخليج، وأفعال الحكومة المشكوك فيها في شيلي ونيكاراجوا وماليزيا وغيرها من الدول، والفضائح المحلية مثل فضيحة ووترغيت وزيبيرغيت، عم شعور حسن بالوحدة حول مصير الدولة. تمادى المعلقون باستخدام المناسبة للإعلان بخشوع بأنه لم تعد هناك حاجة لأميركا في لعبة النسبية الثقافية أو للشعور بالخجل لكونها أعظم دولة لعينة في العالم. انتهى

عصر الجلد الذاتي الأميركي، وتباهى الخبراء بأن ثقافتهم وديمقراطيتهم هي الأفضل في العالم بأسره، وبالتأكيد أفضل من أي نظام متاح في المملكة العربية السعودية، وطن بن لادن الأصلي، أو في أفغانستان، مقره الحالي.

في 29 كانون الأول (ديسمبر) 2001 وفي عمود هام في جريدة ناشونال بوست تحت عنوان "لم إنكار ما هو واضح؟ الغرب هو الأفضل"، كان روبرت فلفورد صريحا بشأن تفوق الغرب، وكتب أن "الحياة السياسية الإسلامية تظل فضيحة. الإسلام لم ينشئ أي ديمقراطيات ولا انضمت أي من الدول الإسلامية إلى العالم المتقدم. منذ نصف القرن، كان لدى كوريا الجنوبية ومصر مستوى المعيشة نفسه. واليوم إن مستوى المعيشة في كوريا الجنوبية يصل تقريبا إلى خمسة أضعاف ذلك في مصر. كوريا الجنوبية قبلت طرق الغرب بينما رفضتها مصر".

كون كوريا الجنوبية قد اتبعت "طرق الغرب" بفرض من الولايات المتحدة، وكونها قد أديرت خلال نصف القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية عبر حكومات صورية تدعمها الولايات المتحدة، وحقيقة أن مستوى معيشتها بدأ باللحاق بباقي العالم الغربي في الثمانينات من القرن العشرين وليس منذ خمسين سنة، كل ذلك بدا غير ذي أهمية بعدها. كل ما اهتم به الجميع هو أن لديها قيما "غربية"، بغض النظر عن الطريقة التي انتقلت إليها عبرها تلك القيم، وأنها أحسن حالا من الناحية الاقتصادية بفضل تلك القيم.

وأوضح المعلقون الذين أدركوا الفرق الدقيق أنه حتى لو كان فعلا لدى أميركا أخطاؤها، فهي لا تزال أفضل البلاد على الكوكب، دولة على بقية العالم أن يكون ممتنا لوجودها المستمر. لقد تنافسوا – دون الإشارة إليهم مباشرة – أن مذابح أميركا السابقة في هيروشيما وفيتنام ونيكاراجوا وتشيلي وحرب الخليج – كانت فوق مستوى الشبهات لأنها قد ساعدت على تأمين

أسلوب الحياة الأميركي المقدر اليوم أكثر من أي وقت آخر وبأنها على أية حال كانت مشاكل مضحكة بالمقارنة ببشاعة 11 أيلول (سبتمبر) الوحشية. هذان التعليقان تم طرحهما في تقرير مجلس الأوصياء والخريجين الأميركي، "الدفاع عن الحضارة".

> الولايات المتحدة دولة غير مثالية لكنها النموذج الأفضل والأخير للجمهورية الديمقراطية أيضا. والاقتراح بأن الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لمحن العالم - كما يفعل أساتذة كثيرون - هو ببساطة أمر مضلل[21].
>
> أحيت الهجمات على نيويورك والبنتاغون الاحترام لدولتنا. الأكاديميون الذين يتجاهلون هذا الخطر يصبحون غير مؤثرين كالمعتقدين بالاتحاد السوفييتي في الماضي... إن أميركا أكثر من مجموع مشاكلها. ومن المحتمل أن يكون البعض من مفكري الدولة قد افتقر إلى هذا المنظور في 11 أيلول (سبتمبر) لكنه يمثل حكمة ثمينة يمكن أن نأخذها من نقطة الصفر"[22].

أميركا هي، بالفعل، "أكثر من مجموع مشاكلها". لا يمكن أن يكون هناك شك في ذلك. إنها دولة أنشأت على مبادئ تعجب الجميع، وإن لم تكن دائما قد حافظت عليها: حرية الفرد بكل أشكالها، وحماية حقوق الإنسان، والأسواق الحرة. بحلول أواخر القرن التاسع عشر، حين كانت أوروبا لا تزال تحت سيطرة الطبقات الأرستقراطية، كانت الولايات المتحدة دولة ديمقراطية منذ 100 سنة. إن دي توكيفيل - النبيل الفرنسي الذي زار الولايات المتحدة في العام 1831 وكتب عن "الديمقراطية في أميركا" تعجب من السياسة الثورية للدولة. كتب أن "الناس في عالم السياسة الأميركية يحكمون البلاد كما يحكم الله في الكون. هم سبب وهدف كل الأشياء؛ كل

الأمور تنبع منهم، وكل الأمور تنصهر فيهم". بفضل كتب مثل كتاب دي توكيفيل أصبحت أميركا رمز العالم القديم للحداثة؛ المكان الذي أنشئ فيه مجتمع جديد وكتب فصل جديد من التاريخ. إنها كانت بلاد صغيرة ذات رعونة ساحرة لا تشمئز منها النفس. تبقى بلاد يمكنها توفير أسلوب حياة لأغلب مواطنيها يحسد عليه وما زال الناس في كل مكان يحلمون بالهجرة إليه. أنتج مخترعوه العديد من التطورات العلمية والصناعية الأهم في القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن موسيقى الجاز، وأفلام الطليعة، والروايات الرائدة، والهندسة المعمارية الإلهامية، والفن الحديث الثوري كلها نتجت عن الخيال الأميركي. وتعتبر مدن مثل نيويورك ولوس أنجيلوس مراكز دولية لا نظير لها في الثقافة والمال. وأيضا في بعض سياستها الخارجية، أظهرت الولايات المتحدة الشفقة والرحمة تجاه الأمم الأخرى، بالإضافة إلى الكرم تجاه أعدائها المنهزمين عندما استفزت بما فيه الكفاية لتحارب الفاشية في أوروبا.

على الأقل، ذلك ما كانت عليه. منذ أن أسقطت القنابل الذرية على مدينتين يابانيتين في العام 1945 ومذ خرجت من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى، تحولت الولايات المتحدة إلى شيء آخر. في العالم القديم الذي جاءت منه، أصبحت أميركا رمزا للأنانية الخطرة بدلا من الإمكانيات الجديدة. كقوة عظمى، هي فظة في أذواقها الشعبية، غير مكترثة ولا مبالية بآثار سيطرتها الثقافية على الشعوب الأجنبية، أنانية بقسوة في سياستها الخارجية، لا ترحم أعداءها، وعشوائية في استعمالها للأسلحة الهائلة الموجودة تحت تصرفها. وكما لاحظ المراقبون وحتى الأميركيون منهم فإن الولايات المتحدة "في تعاملاتها الأجنبية متغطرسة في أغلب الأحيان: تتشبث بحق شفعي لأن تكون حيث تختار، ولتفعل ما تراه مناسبا، غير آبهة بنتائج ذلك على الآخرين"[23].

سئل وكيل وزارة الخارجية، ريتشارد آرميتاج، على التلفزيون في 11 تشرين الأول (أكتوبر) حول هوس بن لادن المتكرر لوجود القوات الأميركية قرب الأماكن المقدسة الإسلامية. ألا يجب أن ننتبه إلى الأحاسيس الإسلامية في هذه المسألة؟ أهمل آرميتاج السؤال - وأكد "نحن هناك لحماية مواقع نفط الخليج العربي من التهديد العراقي، وسنبقى. وإذا أثرت هذه القضية فأنت تلعب لعبة بن لادن"، مهددا المحاور الأميركي. نشرت إجابته بلا شك مرارا وتكرارا على تلفزيون الجزيرة [وهي شبكة بارزة في البلاد العربية يصدر عبرها بن لادن البيانات وأفلام الفيديو كثيرا] - وستكون سببا وجيها لتجنيد الجيل القادم من الإرهابيين[24].

هذه هي "مشاكل" الولايات المتحدة؛ ومركزها الحديث المعلن ذاتيا كمدافع عن العالم الحر ضد الإرهاب يبرز هذه "المشاكل" أكثر؛ وحقيقة كونها القوة العظمى تسمح لها بتجنب دفع التعويضات أو مواجهة العقاب على آثامها مما يجعل من تلك الآثام أكثر إهانة لبقية العالم. وتتفاقم الأمور كون الولايات المتحدة في الواقع هي القوة العظمى الوحيدة الباقية بعد الحرب الباردة؛ ليس هناك من منافس على مركز القيادة يمكن أن تماثل أعماله الشريرة التكبر الأميركي.

السياسيون الأميركيون والمعلقون الإعلاميون بعد 11 أيلول (سبتمبر) عاجزون أو غير راغبين بمواجهة هذه الحقائق، ويفضلون الخوض في البديهيات القومية المتطرفة. لقد أومأوا بالموافقة الصامتة المستسلمة عندما حول رئيسهم مقدمتهم في الإرهاب إلى عصر جديد من الهيمنة العالمية الأميركية، معلنا أنه من الآن فصاعدا يحتفظ بحق غزو أي دولة تحمي الإرهاب. لقد أخفقوا في ملاحظة بأنه كان بطريقة ما يستأنف الحرب الباردة،

مستخدما الإرهاب وليس الشيوعية كتبرير لإعادة تسليح الأنظمة الاستبدادية ولتنفيذ نشاطات أميركية أخرى مشكوك فيها في الخارج، ودعموا جماعيا تقريبا فكرة أن الأميركيين كانوا يمتلكون حق قصف أفغانستان، وربما غزو العراق، لأن الهدف كان الإرهابيين. صدقوا ببراءة أن الإرهاب يوجد فقط ككيان شرير، دون علاقة بالعالم الذي ينفذ فيه عملياته.

كتبت سوزان سونتاغ في مقالتها في صحيفة نيويوركر عن "الفصل" في الروح الأميركية بين مآسي 11 أيلول (سبتمبر) ودور البلاد في العالم. ومثل زعمائهم، فإن الأميركيين ببساطة يفضلون ألا يبحثوا في أعمال بلادهم الماضية والحالية عن تفسيرات ممكنة للإرهاب الذي ضرب وطنهم، وأن يصدقوا ببراءة أن كل عملية عسكرية سرية وعلنية قامت بها قواتهم المسلحة ودوائر استخباراتهم في الخارج منذ الحرب العالمية الثانية نفذت وستنفذ لنشر المثل الأميركية العليا والديمقراطية عبر الكرة الأرضية، مما يحصنهم ضد النقد أو الهجوم المضاد المبرر. ليت ذلك كان صحيحا.

الفصل الثاني

ليس هذا وقتا للإرباك أو للنسبية المعذبة.

تشارلز كروثامر، صحيفة واشنطن بوست

خطأ الشفاء

في حديث لصحيفة لندنية بعد انقضاء ثلاثة أسابيع على أحداث 11 أيلول (سبتمبر)، ذكر صحفي سوداني يدعى خاتم مهدي أن شعب بلاده لم يكن "شامتا بمصيبة الشعب الأميركي" كما أشار الصحفي الإنكليزي، حيث إن الأفريقيين وبعكس الغربيين يميزون بين الحكومات الفاسدة والضحايا الأبرياء[1].

قال خاتم مهدي: "لدينا خبرة في المعاناة تفوق خبرتكم، وندرك معنى الوحشية".

وفي الواقع فإن السودانيين يدركون ذلك ليس فقط بسبب حكومتهم بل أيضا بسبب الحكومة الأميركية. تقع السودان – وهي أكبر بلدان أفريقيا – على الزاوية الشمالية الشرقية للقارة، وهي الجارة الجنوبية لمصر، ويفصلها عن المملكة العربية السعودية البحر الأحمر. اندلعت الحرب الأهلية في السودان في العام 1983 بين الحكومة الإسلامية (يشكل المسلمون 75% من السكان) والثوار المسيحيين الذين تدعمهم الولايات المتحدة في الجزء الجنوبي الأكثر فقرا في هذه الدولة الكبيرة. قضت الحرب على آلاف الأرواح وأوقعت البلاد في شرك الفقر والعنف. وزاد الواقع سوءا قيام الولايات المتحدة في 20 آب (أغسطس) 1998 تحت قيادة بيل كلينتون

بتدمير مصنع للعقاقير بصواريخ كروز في العاصمة الخرطوم. كان هذا الهجوم انتقاما مزدوجا لتفجير السفارتين الأميركيتين في كل من كينيا وتنزانيا في 7 آب (أغسطس) والذي قتل فيه 223 شخصا وجرح الآلاف. شعرت الولايات المتحدة الغاضبة آنذاك وتحت وطأة فضيحة مونيكا لوينسكي الشهيرة بأن التحرك العسكري وليس الدبلوماسي هو الرد المناسب على تلك الهجمات الشرسة. سارعت الإدارة الأميركية بتحميل بن لادن المسؤولية عن تلك التفجيرات الإرهابية وقامت بضرب مخيماته في أفغانستان بصواريخ كروز. وقد تم اختيار مصنع العقاقير في الخرطوم كهدف لاعتقاد الحكومة أنه يعمل على إنتاج غاز للأعصاب قد يستخدمه بن لادن ضد أهداف أميركية.

قامت غواصة أميركية في البحر الأحمر بإطلاق ستة عشر صاروخ توماهوك ضربت مصنع الشفاء للعقاقير بدقة متناهية دمرت المصنع تماما بينما لم تتأذ المرافق المجاورة بأي شكل يذكر. وقتل وجرح عدد قليل غير محدد من الناس معظمهم من الحراس حيث إن الهجوم وقع في منتصف الليل.

صرح كلينتون الذي كان يمضي إجازة على جزيرة مارثا فاين يارد وقت الهجوم بأن إدارته تملك دليلا دامغا على أن مصنع الشفاء كان بصدد تحضير مركب إذا ما خلط مع مواد كيميائية أخرى نتج عنه غاز شديد الخطورة يسمى VX. وقال إن هذا الغاز كان يعد لاستخدام بن لادن. تم تطوير غاز VX على أيدي القوات الأميركية العسكرية في الستينات من القرن العشرين لاستخدامه في كمبوديا في حرب فييتنام، (إلا أنه لم يستخدم أبدا). إن قطرة واحدة من هذا الغاز على جلد الإنسان كفيلة بقتله خلال دقائق. لقد أدى انطلاق هذا الغاز عرضيا في يوتاه عام 1968 إلى قتل آلاف

الخراف التي كان يبعد بعضها عن موقع الحادث 40 ميلا. لقد كان قلق الولايات المتحدة من احتمال وضع إرهابي متطرف مثل بن لادن يده على هذه المادة السامة مبررا، وخصوصا أن أجهزة استخباراتها ادعت أن بن لادن كان يخطط لهجمات قاتلة جديدة ضد أهداف أميركية.

أخذت رواية الإدارة الأميركية بالتكشف بعد أيام من تدمير مصنع الشفاء، حيث صرح بريطانيان لعدة وسائل إعلام في لندن[2] – وهما مهندس وصانع أفلام وثائقية – بأن الأميركيين "قد أخطأوا الفهم تماما". قال المهندس توم كارنافين الذي كان مديرا للمصنع بين عامي 1992 و1996 أنه (المصنع) لم يكن مهيئا لإنتاج غاز للأعصاب، فهو لم يحو أبوابا ضاغطة لمنع التسربات العرضية للغاز. دفع ذلك الصحفيين الأميركيين لطرح سؤال في غاية الوضوح: لو كان المصنع فعلا يعمل على إنتاج غاز للأعصاب، ألم يكن تفجيره وتعريض الخرطوم لأخطار تسرب الغاز في أجوائها تصرفا عديم المسؤولية؟

عندما وصلت فرق عمل التلفزيون إلى الموقع لم تعثر على أي دليل يشير إلى أن ذلك المرفق كان موضوعا تحت الحماية المشددة من قبل القوات العسكرية السودانية كما ادعت إدارة كلينتون، كما لم يكن هناك أي دليل على أن المصنع كان ينتج غازا للأعصاب. ما عثروا عليه كان مجرد مصنع مدمر محاط بشتات حبوب الأسبرين وأدوية الملاريا المبعثرة حوله. وتحت ضغوط طالبت بتفسير ما حدث ذكر البيت الأبيض أنه يملك عينات من تراب المصنع تحوي آثارا تفوق المعدلات الطبيعية لمادة تسمى Empta وهو أحد مركبات غاز VX. كما زعم المسؤولون أن بن لادن أو أفراد من جماعته يملكون المصنع، إلا أن تلك الادعاءات بطلت بدورها في غضون الأشهر التالية.

أجبر كلينتون وفريقه على الاعتراف بشكل كامل بأنهم يجهلون تماما هوية مالك مصنع الشفاء. عندما انكشفت هوية المالك - وهو رجل أعمال سعودي يدعى صالح إدريس - سارعت الولايات المتحدة إلى ربطه بابن لادن وقامت بتجميد أرصدته في بنك أميركا، إلا أنها تراجعت لاحقا بهدوء وحررت مبلغ الأربعة وعشرين مليون دولار التي جمدتها. قام خبراء كيميائيون وظفهم صالح إدريسَ بتحليل عينات من التراب حول مصنع الشفاء ولم يعثروا على أي أثر لمادة Empta[3]. كان قائد هذه البعثة هو العالم البروفيسور توماس دي توليوس، رئيس قسم الكيمياء في جامعة بوسطن. قام فريق توليوس بجمع 13 عينة من المنطقة المحيطة بالمصنع المدمر بحذر ولم يتمكنوا من العثور على أي أثر لمادة Empta أو العنصر الذي تتفكك إليه. كما اكتشف فريق العلماء أن خزان النفايات كان سليما مما مكنهم من البحث عن كل المواد الكيميائية التي تخلص منها المصنع عبر تاريخه. وأيضا لم يعثروا على مادة Empta أو أي أثر لها.

استعان إدريس كذلك بشركة حماية عالمية هي كرول أسوشييتس للتحقيق بشأن علاقته المزعومة بابن لادن. واستنتج المحققون عدم وجود أي علاقة مباشرة له به إلا أنهم أشاروا إلى إمكانية قيام إدريس في الماضي ودون إدراك منه بإتمام صفقات مع بعض شركات زعيم القاعدة العدِيدة[4]. رفض البيت الأبيض الاعتراف بتلك النتائج أو الاستجابة لها، وأصر على موقفه من ضرورة تدمير مصنع الشفاء لقمع الإرهاب كما تمسك بالأدلة التي دفعته لتفجير المصنع.

روى تحقيق نشرته صحيفة نيويورك تايمز في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1999 قصة مختلفة[5]. كتب مراسل الصحيفة جيمس رايزن أن فريق كلينتون لم يكن واثقا من الأدلة التي حصل عليها من أجهزة المخابرات

في الأيام السابقة للضربة العسكرية المسوغة. كانت الشكوك قائمة وحتى لدى موظفي الاستخبارات ومن ضمنهم مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج جي تينيت. اكتشف رايزن أن الإدارة الأميركية قد أخفت تقريرا أشار إلى أن التفجير لم يكن مبررا، وعلم أن المصدر الحقيقي للعينة التي تم تحليلها كانت تربة تبعد 60 قدما عن المصنع يرجح أنها ليست جزءا منه، كما أشار إلى انسحاب وكالة الاستخبارات المركزية والسفارة الأميركية من الخرطوم عام 1996 إثر تهديدات إرهابية مزعومة مخلفة قدرات استخباراتية محدودة جدا في السودان.

كانت الولايات المتحدة تملك أسبابا لربط السودان بالإرهابيين. ففي العام 1991 أعلنت الحكومة السودانية الإسلامية سياسة تمكن من خلالها كل المواطنين العرب من الإقامة في السودان دون الحاجة لأي تأشيرات. نتج عن ذلك تحول البلاد بين ليلة وضحاها إلى نسخة حقيقية من محطة موس آيسلي الفضائية في أفلام حرب النجوم – مرتعا للخارجين على القانون والإرهابيين الذين راحوا يديرون نشاطاتهم غير المشروعة بحصانة. كان أحد هؤلاء الإرهابيين بن لادن الذي أدى تطرفه الإسلامي إلى طرده من وطنه.

> في تلك الفترة نفسها تقريبا (عام 1991) انتقل السيد بن لادن إلى السودان بعد أن نفي من المملكة العربية السعودية وأطلق نشاطات استثمارية تجارية مكثفة أغلبها مع الحكومة السودانية، مستخدما البلاد كقاعدة لمنظمته الإرهابية الدولية المتفككة "القاعدة" كما ذكر مسؤولو أجهزة الاستخبارات الأميركية. استلمت وكالة الاستخبارات المركزية تقارير مفادها أن السيد بن لادن حصل على موافقة مبدئية من القادة السودانيين في العام 1995 للشروع

في إنتاج الأسلحة الكيميائية بهدف استخدامها ضد القوات الأميركية المتواجدة في المملكة العربية السعودية. إلا أن السودانيين في العام 1996، وتحت ضغوط أميركية – سعودية، أجبروا بن لادن على الرحيل مع مؤيديه والتراجع إلى أفغانستان[6].

أثارت تحركات وكالة الاستخبارات المركزية لاحقا المخاوف حول قضية إنتاج الأسلحة الكيميائية في السودان ونية بن لادن استخدامها ضد الأميركيين. إلا أن الصلة الوحيدة الواضحة بمصنع الشفاء جاءت في تقرير لمخبر سري عام 1997 أفاد أن هناك موقعين في الخرطوم "يحتمل قيامهما بنشاطات لتصنيع الأسلحة الكيميائية. كما أشار المخبر إلى موقع ثالث هو الشفاء لم يملك معلومات كافية عنه إلا أنه بدا مثيرا للشك لعلو سياجه وشدة حمايته"[7].

في 6 آب (أغسطس) 1998، أي في اليوم السابق لتفجير السفارتين، أوردت مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية الأميركية أن دليل وكالة الاستخبارات المركزية الذي ربط الشفاء ببن لادن والأسلحة الكيميائية كان "واهيا"[8]. لم يحل ذلك دون وضع الشفاء على لائحة العشرين هدفا المرشحة لضربة من الولايات المتحدة في حال قررت الرد العسكري على تفجير سفارتيها. تم اختصار اللائحة تدريجيا لتقتصر على مخيمات بن لادن في أفغانستان وموقعين في السودان: مصنع الشفاء ومدبغة جلود في الخرطوم[9] كان يعتقد بأنها مملوكة للقاعدة. تم استبعاد المدبغة في اللحظة الأخيرة، كما ظن البعض في إدارة كلينتون وفي وكالة الاستخبارات المركزية بوجوب استبعاد مصنع الشفاء للنقص في الأدلة إلا أن ذلك كان بعد فوات الأوان. لقد شعرت الولايات المتحدة بضرورة الرد بقوة لاعتقادها بأنه كان من الممكن

أن تقع كارثة في العلاقات الدولية في حال لم يدمر مصنع الشفاء وتمت مهاجمة المصالح الأميركية نتيجة لذلك بالأسلحة الكيماوية، السيناريو الذي اعتقدت الولايات المتحدة أن بن لادن كان يخطط له.

وبالمطلق، جاء قرار تدمير مصنع الشفاء نتيجة لرغبة إدارة كلينتون في إثبات قدرة الولايات المتحدة على الرد على الإرهابيين من مواقع بعيدة وإصابة أهداف متعددة. كانت شرعية ضرب الهدف السوداني أقل أهمية من الرسالة التي أراد كلينتون إيصالها؛ ولم يكن هناك من اهتمام بما يمكن أن تسببه الضربة للشعب السوداني. وكما اتضح لاحقا، فقد قامت أميركا بتدمير مشروع حيوي وشرعي: هو أحد ثلاثة مصانع للأدوية في دولة فقيرة والوحيد المنتج لعقاقير السل التي تشتد الحاجة إليها بكلفة شهرية رمزية لعلاج ما يقارب المئة ألف مريض، بحسب صحيفة ذي غارديان.

> إن البديل المستورد لتلك العقاقير عالي الكلفة (حبوب TB) ولا يشكل خيارا متاحا لمعظم هؤلاء المرضى - أو لأزواجهم أو زوجاتهم أو أطفالهم المقدر لهم الإصابة بالعدوى. كان مصنع الشفاء بالإضافة إلى ذلك هو الوحيد المنتج للأدوية البيطرية في تلك البلاد الريفية الشاسعة، وكان متخصصا بإنتاج أدوية لمكافحة الطفيليات التي تنتقل بالعدوى من الماشية إلى الرعاة والتي تشكل أهم أسباب الموت الجماعي للأطفال في السودان(10).

أشارت تقارير أخرى إلى أن مصنع الشفاء كان ينتج أدوية الملاريا التي تكثر الحاجة إليها في جنوب السودان. أثار هذا قلق هيئات الإغاثة الإنسانية من احتمال وفاة حوالى 10.000 طفل كنتيجة مباشرة لتدمير المصنع. يبلغ عدد المصابين بالملاريا في السودان التي يقطنها حوالى 35 مليون نسمة قرابة سبعة ملايين ونصف المليون من الحالات وهناك 35.000

حالة وفاة سنويا مرتبطة بذلك المرض الذي يقتل حامله ببطء وذلك دون تفرقة بين الأطفال والبالغين. إنه مرض يمكن علاجه ولا يقضي إلا على هؤلاء الذين يفتقرون إلى الأدوية التي كان يوفرها مصنع الشفاء. ذكرت إحدى وكالات الإغاثة في لندن – هيئة الإغاثة الطبية الطارئة (MERLIN) – أن السودان قد أصيب بوباء للملاريا في العام 1998 كان الأسوأ منذ 40 عاما مما يجعل من عملية تدمير المصنع الوحيد لأدوية الملاريا في البلاد جريمة لا تغتفر في حق الإنسانية.

دفع الهجوم كذلك بالكثير من عمال الإعانة الإنسانية لترك البلاد مما ضاعف من مخاطر معاناة الشعب السوداني في ظل الجوع والمرض. ذكر أيضا الكاتب والناشط نوام تشومسكي اقتباسا عن عدة مصادر في كتابه 11-9 أن الهجوم قد "شتت تحركا بطيئا نحو حل النزاعات القائمة بين الخصوم السودانيين". وأعلن مجلس الشؤون السودانية الأوروبية في لندن في شهر أيلول (سبتمبر) 1998 أنه في خلال العام المنصرم "كانت الحكومة السودانية معنية بإصلاح صورة السودان".

> لقد طرحت الحكومة نظاما فدراليا جديدا وهو مطلب طال انتظاره من قبل الجنوب السوداني، وأجرت مفاوضات مع عدة أطراف ثائرة في اتفاقية الخرطوم للسلام لعام 1997، ووافقت على مذكرة تفاهم يتم الإشراف عليها دوليا لمدة أربعة أعوام تخير السودانيين في الجنوب للمرة الأولى بين الوحدة والانفصال. أصدرت الحكومة منذ أشهر قليلة ماضية دستورا تمهيديا جديدا تم قبوله في مذكرة التفاهم. ضمن هذا الدستور حكما متعدد الأطراف، وسلمت السودان الإرهابي الدولي المعروف باسم "كارلوس" إلى حكومته وطردت أسامة بن لادن نزولا عند رغبة الولايات

المتحدة. كما تم فرض التأشيرات مما وضع حدا لسفر العرب إلى السودان بحرية. وقد التزمت السودان بحماس بالبرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي[11].

باختصار، خسرت السودان كل شيء نتيجة احتوائها مصنع إرهابي لغاز الأعصاب رغم إرادة الولايات المتحدة. كانت البلاد كما بدت تخلص نفسها من عهد من الانحلال القانوني والحرب الأهلية عندما فجرت الولايات المتحدة مصنع الشفاء. وفي آذار (مارس) 2002، أي بعد ثلاث سنوات ونصف من الحادث، كانت الحرب الأهلية لا تزال مشتعلة. لقد وردت تقارير عن قيام الحكومة بقتل المدنيين المصطفين للحصول على الطعام باستخدام المروحيات، وعن قرى بأكملها تمت إبادتها على أيدي الثوار الذين تدعمهم الولايات المتحدة. كانت البلاد في حال طوارئ معلنة في حين واصلت الولايات المتحدة فرض العقوبات على السودان لتجاوزاتها شرعة حقوق الإنسان و"لعلاقاتها المشبوهة بالإرهابيين الإسلاميين"[12]. رفعت الأمم المتحدة حظرها الاقتصادي في العام 2002 مما أتاح لشركات النفط العودة إلى السودان للمرة الأولى منذ غادرتها عام 1996، وهيأ ذلك مصدر دخل جديد للحكومة لاستخدامه في تمويل حربها على الثوار. لم تعترف الولايات المتحدة، التي ترعى جهود إحلال السلام في البلاد في الوقت الذي تعزز فيه وجودها في المنطقة في محاولة للقبض على بن لادن، لم تعترف قط بخطأها في تدمير مصنع الشفاء.

كان مصنع الشفاء رمزا لقدرة الولايات المتحدة على الرد على أعدائها عن بعد وفي عدة مواقع. أما بالنسبة للسودانيين والعرب فقد كان ذلك دليلا على عدم اكتراث الولايات المتحدة لسلامة أي طرف لا يعمل لصالحها؛ كان دليلا على أن أميركا قد تقتل الأبرياء لمجرد إثبات قدراتها. استغل بن لادن

كارثة الشفاء لجذب الدعم العربي، استغلها لتحويل الأشخاص العاديين إلى متطرفين أو على الأقل لدفعهم للإغفال عن نشاطاته. "تحول الرجل فجأة من مجرم خارج على القانون طريد إلى بطل قومي وقف في وجه قوة عظمى مكروهة... جاءت إلى منطقتنا لتنقل إليها الفوضى"، هذا ما كتبته سناء السيد، وهي كاتبة في صحيفة الوفد المصرية. "إن التغييرات باتت وشيكة، وسطوة الولايات المتحدة سوف تنتهي يوما ما، وعندها سيتنفس العالم بحرية أكبر "[13].

بل إن تلك الهجمات قد تكون أوحت لابن لادن أو لصاحب الفكرة بالتدبير لأهوال 11 أيلول (سبتمبر). لو كان الأميركيون قادرين على ضرب الضحايا الأبرياء في عدة مواقع فإن تنظيم القاعدة يمكنه ذلك أيضا. ومن الغريب إشارة الصحافة الإسلامية المتشددة (www.muslimedia.com) بعبارة "الهجمات التوأمية" إلى الهجوم الصاروخي على مصنع الشفاء ومخيمات بن لادن في أفغانستان، حيث إن مركز التجارة العالمي يسمى غالبا "البرجين التوأمين"[14]، كما تجدر ملاحظة تاريخ الهجوم على الشفاء وحملة القاعدة: 20 آب (أغسطس)؛ من المنطقي التساؤل فيما إذا كان بن لادن قد حاول الهجوم في ذكرى ذلك التاريخ إلا أنه اضطر لتأجيل الموعد ثلاثة أسابيع لأسباب لوجستية.

إن ذلك بالطبع مجرد تخمين. ولا شك مع ذلك بأن السقط من هجوم الشفاء كان مدمرا لحكومة الولايات المتحدة والشعب الذي حكمته. وقد عانت مصداقية بيل كلينتون الأمرين وهو الذي كان يواجه فضيحة ويكذب بوقاحة في وقت التفجيرات بشأن علاقته الجنسية بمونيكا لوينسكي، وعانت مصداقيته أكثر حين أثبت ضرب إدارته الهدف الخاطئ. اعتقد المحللون أن الانتقام السريع والعنيف كان بدافع رغبة الرئيس تحويل انتباه وسائل الإعلام

عن مغامراته العاطفية إلى إثارة مشاعر الوطنية. في الفترة التي سبقت تفجير الشفاء كانت دور العرض السينمائي تطلق فيلما بعنوان "Wag The Dog" يحكي عن معاون رئيس أميركي يلجأ إلى منتج في هوليوود لابتداع حرب صغيرة نائية لإلهاء الشعب عن فضائح رئيسه الجنسية. كان الفيلم صدمة جرحت كلينتون، وأخذت وسائل الإعلام تطرح تساؤلات عما إذا كان الأميركيون قد فعلوا المثل، بل راحت إلى أبعد من ذلك في تساؤلاتها عما إذا كان المدعو أسامة بن لادن الذي تتهمه الحكومة بالتخطيط لكل هجوم إرهابي مجرد كبش فداء[15]. ومن الممكن التساؤل عما إذا كان خطأ كلينتون البشع قد سبب شعورا بالرضا الأميركي بشأن الخطر الذي يمثله بن لادن، رضا سمح للإرهابيين بتعلم قيادة الطائرات التجارية النفاثة على الأرض الأميركية ليقوموا باختطاف أربع طائرات في يوم واحد وتوجيهها لضرب أهداف رمزية.

لقد أثيرت بعض التساؤلات كذلك حول كره إدارة كلينتون للسودان (أطلقت الولايات المتحدة على السودان لقب "راعية الإرهاب" عام 1993) الذي تسبب بانهيار المنطق معززا دوافع بن لادن. كشفت تقارير عدة أن السنوات التي أعقبت طرد بن لادن من السودان شهدت عدة محاولات للحكومة السودانية لتحسين علاقاتها مع واشنطن، حيث قامت بعرض ملفات مفصلة على الحكومة الأميركية تحتوي على معلومات عن بن لادن وعملائه. تم جمع تلك المعلومات عبر مسؤولين سودانيين في الفترة التي كان فيها بن لادن يدير شبكته من السودان بين عامي 1991 – 1996. وتضمنت الملفات صورا فوتوغرافية ومعلومات شخصية قيمة عن 200 عميل للقاعدة. وفي شهر شباط (فبراير) 1997 اتخذت الحكومة السودانية مبادرة بالسماح للولايات المتحدة بإرسال "رجال استخبارات ومكافحة إرهاب"

إلى البلاد. رفضت الولايات المتحدة ذلك كما رفضت ملفات الاستخبارات الخاصة بتنظيم القاعدة باعتبارها "عدوانية لا معنى لها"[16].

صرح تيم كارني – آخر سفير أميركي في السودان – لمجلة فانيتي فير أن واشنطن لو قبلت الملفات التي عرضتها السودان لكان من الممكن تجنب تفجير السفارتين الذي أدى إلى هجوم الشفاء. وبحسب عدد كانون الثاني (يناير) 2002 من مجلة فانيتي فير قال روز: "الحقيقة هي أنهم كانوا يشرعون الأبواب ولم نأخذهم على محمل الجد. لقد فشلت الولايات المتحدة في مشاركة السودان رغبتها لشغلنا بأسئلة جدية حول الإرهاب. ويمكننا الاعتقاد بأن هذا الفشل له دلالات خطيرة – على الأقل فيما حدث لسفارتي الولايات المتحدة عام 1998. على جميع الأحوال فقد خسرت الولايات المتحدة منجما للمعلومات عن بن لادن وتنظيمه. وهذا أسوأ من جريمة؛ إنه فشل مريع".

حكومة سيئة وشعب بريء. لقد قتل أميركيون في 11 أيلول (سبتمبر) ليس لأنهم مستهدفون بل لأن شخصا مجنونا اعتبرهم هدفا استراتيجيا في دولة "عدوة" – تماما كما رأى كلينتون الشعب السوداني. لقد كانت الولايات المتحدة عديمة الرحمة ومتوحشة ومشوشة للجوئها للعنف الشديد في حادث الشفاء. لقد قتلت وحشية الحكومة الأميركية جدلا عددا أكبر من الضحايا ودمرت بلدا إلى درجة أبعد بكثير مما خلفته هجمات 11 أيلول (سبتمبر). أوضح نوام تشومسكي مقصده في الأسابيع التالية لـــ 11 أيلول (سبتمبر)، وكما حدث لسوزان سونتاغ، فقد تم التشهير به في وسائل الإعلام. في كتابه 9-11 وصف منتقديه كما يلي: "من الصعب تجنب الخلاصة التي تؤكد أنهم في أعماقهم، ومهما حاولوا إنكار الأمر، يعتبرون جرائم أميركا في حق الضعفاء عادية وعابرة كالهواء الذي نتنشقه"[17].

الفصل الثالث

كوننا أول من استخدم القنبلة الذرية، فإننا قد تبنينا المعيار الأخلاقي الشائع بين برابرة العصور المظلمة.

دوايت آيزنهاور

فظائع هيروشيما وناكازاكي

لم يكن الهجوم على الشفاء سوى تعبير بسيط عن قدرة الولايات المتحدة الأميركية على التصرف بقسوة وعلى استخدام العنف المطلق لأهداف سياسية، وعلى قدرة مواطنيها على تجاهل مثل هذه التصرفات. غير أن تدمير مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين بالقنبلة الذرية في نهاية الحرب العالمية الثانية يظل المثل الأكبر على ذلك. لقد تم قتل مائة وسبعين ألف مدني ياباني - رجالا ونساء وأطفالا - في لمحة عين بالقنبلتين الأميركيتين اللتين ألقيتا على مدينتيهم، فيما عانى من الموت البطيء ما يزيد عن ذلك نتيجة التسمم بالإشعاع طوال السنوات التي تلت التفجيرين. لقد تحول هذا الحدث إلى أسطورة عند الأميركيين تعبر عن قمة النجاح العلمي والعسكري الذي أدى إلى إنهاء الحرب وإنقاذ أرواح ملايين الأميركيين، وعدد لا يحصى من المدنيين والعسكريين اليابانيين. وقد عبرت شيكاغو تريبيون في افتتاحيتها تعليقا على إلقاء القنبلة الأولى على هيروشيما بالقول: "وحشيتهم كانت رحمة"[1]، فيما وصف الرئيس الأميركي هاري ترومان عند إبلاغه بنجاح عملية استخدام القنبلة الذرية، وهو الذي أصدر الأمر بذلك، بأنه "أعظم شيء في التاريخ"[2]. أما مراسل نيويورك تايمز

وليام ل. لورنس، المكلف سرا بكتابة بيانات وزارة الحرب الأميركية، فقد أضفى ما زعم بالشاعرية على تقريره من على القاذفة ب - 29 التي ألقت القنبلة الثانية على ناكازاكي حيث قال:

"بعد الخامسة صباحا بقليل لاحت تباشير الفجر ليستقبلها الرقيب كاري من خلال نافذة قمرته بفرح قائلا لي:

"إنه لمن الجيد رؤية ضوء النهار بعد معاناة الظلام في هذا المكان المغلق". كاري نموذج للشاب الأميركي، والذي يبدو مظهره أصغر من سنوات عمره العشرين. ولم يكن من الصعب علي فهم ما يختلجه من شعور بالرهبة، فأجبته:

"نحن بعيدون جدا عن هوبستون، إلينوي" فقال وهو يحلل رموز رسالة تلقاها عبر الفضاء:

"أجل، هل تعتقد أن هذه القنبلة سوف تنهي الحرب؟" وأجبته بأن هناك احتمال جيد جدا لنجاحها" وإن لم تنجح هذه فالتي تليها. وتأكد أنه لا يوجد شعب على الأرض يقوى على الصمود طويلا أمام هذه القنابل"[3].

لاحقا في تصريحه الصحفي الذي وصف فيه القنبلة القابعة في بطن القاذفة بقطعة من الجمال، تساءل لورنس: "ألا يشعر المرء بالشفقة أو العطف على الشياطين المساكين الذين هم على وشك الموت؟" ويجيب: "ليس عندما تفكر ببيرل هاربر ومسيرة الموت على باتان". وكتب لورنس أيضا أن ناكازاكي كانت هدفا عسكريا – مدينة "تصنع أسلحة حرب لتستخدم ضدنا."

وإذا كان ذلك الحوار يبدو مقتبسا من أحد الأفلام الهابطة، فإن التصريح الصحفي يمثل نجاحا على مستوى العلاقات العامة، حيث يمثل كل

ما يقنع به الشعب الأميركي نفسه حول الحالة الوحيدة لاستخدام القنبلة الذرية ضد أهداف بشرية: أنها وضعت حدا للحرب وأنقذت أرواحا وحققت العدالة ضد عدو أباد المئات من أفراد الجيش الأميركي خلال عدوانه الغادر على بيرل هاربر وارتكب جرائم حرب شنيعة. إن تفجير "الولد الصغير" فوق هيروشيما في 6 آب (أغسطس) 1945 و"الرجل السمين" فوق ناكازاكي في 9 آب (أغسطس) 1945 (بتوقيت اليابان) كان عملا من أعمال الحرب ضد أمة مستبدة لا تستطيع لوم أحد غير نفسها على ما ألحقته من دمار بشعبها. بل إنه كان هناك نوع من الحماس الديني للإنجاز الأميركي على الأقل في ذهن ترومان الذي قال :"إننا نشكر الله أنها (القنبلة) كانت معنا بدل أعدائنا، ونصلي له ليرشدنا لاستخدامها في سبيله ولتحقيق أهدافه"(4)، مضفيا على استخدام القنبلة روح الفتوى. وهكذا فإن الولايات المتحدة الأميركية لم تر أي ضرورة لمناقشة أحقية العمل الذي قامت به، تماما كما انعدمت الرغبة أو الشعور بالحاجة لمساءلة رد فعل الولايات المتحدة العسكري بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر) الإرهابية.

لكن الإبادة الذرية لمدينتين يابانيتين ما كانت أبدا مفاجئة. في الأيام التي سبقت الهجوم على هيروشيما كانت شخصيات فعالة تجادل أن إلقاء القنبلة لم تكن ضرورة عسكرية – كون اليابان أعدت للاستسلام بل وحتى أعلنت ذلك. وفي السنة الأولى أو السنتين اللتين أعقبتا نهاية الحرب، أثارت أصوات محافظة جدية الأسئلة حول ذلك التصرف. ومرت السنوات وتكشفت حقائق أكثر، والآن هناك دليل قاطع على أن التفجيرين لم تحتمهما الضرورة العسكرية بل بالأحرى الذريعة السياسية: ضرورة إرسال رسالة إلى قيادة الاتحاد السوفييتي التوسعية وبقية العالم، ورغبة بإقناع الكونغرس بأن مبلغ 2.6$ بليون الذي كرس لتطوير القنابل النووية لم يذهب سدى. وأيضا فإن

الأمر جلي الآن أن الطبيعة العسكرية المزعومة للأهداف كانت من ابتكار وزارة الحرب. عرفت الولايات المتحدة أن التفجيرات سوف تقتل مدنيين في الأغلب وأرادت أن يتم الأمر بذلك الشكل. هناك عدد متزايد من الكتب من ضمنها كتابان أميركيان أصدرا في الذكرى الخمسين للتفجيرات في العام 1995 يثيران الأسئلة الصعبة حول التبريرات وراء القرار لاستعمال القنبلة. إن تحرير وثائق سرية سابقة التي تجد العديد منها على شبكة الإنترنت، ومقابلات وسير ذاتية لمشاركين في القرار طاعنين في العمر وحزانى في أغلب الأحيان تساعد على إثبات عدم شرعية ولاأخلاقية الهجوم النووي الذي دفع بالعالم إلى العصر النووي، والذي ذبح المدنيين الأبرياء في انتهاك مباشر للمعاهدات الدولية ضد استعمال مثل هذه الأسلحة، تماما كالهجوم الصاروخي الخاطئ على مصنع أدوية الشفاء في السودان[5].

إن سباق الولايات المتحدة العاجل لتطوير القنبلة الذرية أثناء الحرب العالمية الثانية كان مفهوما. فقد كانت هناك مخاوف من أن الألمان كانوا في طريقهم إلى تسخير الذرة؛ تم إقناع ألبرت آينشتاين بالكتابة إلى الحكومة الأميركية بهذا الشأن باكرا إبان سنوات الحرب. ودفع ذلك الولايات المتحدة في العام 1941 لإنشاء مشروع مانهاتن، بكلفة نهائية بلغت 2.6 بليون دولار (ثمن باهظ وحتى بمعايير اليوم). تضمن المشروع كبار الفيزيائيين النوويين وبشكل خاص الدكتور جي. روبرت أوبينهيمير ومئات من الموظفين الذين عملوا في مرفق سري للغاية في لوس ألاموس في نيو مكسيكو تحت قيادة الفريق ليزلي غروفيس، المسؤول عن بناء وزارة الدفاع الأميركية في واشنطن. بحلول أوائل العام 1945 عندما شارف الألمان على الاستسلام وكان اليابانيون منهارين في المحيط الهادي، ظن فريق لوس ألاموس بأن لديهم أداة ذرية عملية. عندما مات الرئيس فرانكلين دي. روزفلت لاحقا في

نيسان (أبريل) 1945، وأدى نائب الرئيس هاري ترومان اليمين كخلف له، كان مشروع القنبلة أحد أوائل الأمور التي أطلع عليها الرئيس الجديد من قبل مساعديه. في 16 تموز (يوليو) تم تفجير قنبلة ذرية تحوي ستة كيلوغرامات من البلوتونيوم في موقع اختبار ترينيتي في نيو مكسيكو. وبحلول 25 تموز (يوليو) أكد ترومان، كتابة في مفكرته، بأن الاختبار كان ناجحا. كتب ترومان: "السلاح سيستعمل ضد اليابان بين الآن والعاشر من آب (أغسطس)".

> أخبرت وزير الحرب، السيد [هنري] ستيمسون، باستعمالها لكي تكون الأهداف جنودا وبحارة عسكريين وليس نساء وأطفالا. وحتى لو كان اليابانيون همجا متعصبين وقساة وعديمي الرحمة، فنحن كزعيم سلامة العالم المشتركة لا نستطيع إلقاء تلك القنبلة الفظيعة على العاصمة القديمة أو الجديدة. [ستيمسون] وأنا متفقان. سيكون الهدف عسكريا بحتا ونحن سنصدر بيانا تحذيريا يطلب من اليابانيين الاستسلام وإنقاذ الأرواح. أنا متأكد من أنهم لن يفعلوا ذلك، لكننا كنا قد منحناهم الفرصة. إنه بالتأكيد أمر في صالح العالم أن جماعة هتلر أو ستالين لم يكتشفوا هذه القنبلة الذرية. إنه يبدو الشيء الأكثر فظاعة الذي تم اكتشافه لكن يمكن أن نجعله الأكثر إفادة[6].

كان اختبار القنبلة الذرية في الحقيقة شيئا فظيعا للنظر، كما بين اختبار الانفجار في ترينيتي. كتب لورنس بالنيابة عن وزارة الحرب ممجدا الانفجار بسطور زاهية مثل: "شعر المرء كما لو أنه كان حاضرا لحظة الخلق عندما قال الله: 'فليكن هناك نور'". ووصف الغيمة الضخمة التي اتخذت شكل الفطر أيضا "بلحظة عابرة تشكل فيها تمثال حرية عملاق رفع ذراعه إلى

السماء، ممثلا ولادة حرية جديدة للإنسان"[7]. ابتهج بعض العلماء الذين رأوا الانفجار بشدة، فقد كان دليلا قاطعا على أن عملهم قد أثمر، لكن الآخرين روعوا. لقد كان الانفجار عدة مرات أكثر قوة مما توقع العلماء مرسلا عمودا من الغيوم بارتفاع 70.000 قدم بقي ساريا لعدة ساعات. وقرر التحقيق اللاحق بأن أي إنسان ضمن نصف قطر ميلين من مركز الانفجار كان من الممكن أن يقتل فورا أو يصاب بجروح مميتة، وبأن الوميض كان سيؤذي، إن لم يحطم، أي عيون غير محمية ضمن مدى يبلغ ستة أميال. لقد تعرض بيت ريفي على بعد ثلاثة أميال لضرر شامل، وانفجرت أبوابه. وقد اندهش العلماء أيضا لمدى المنطقة التي تعرضت لمستويات خطرة من الإشعاع؛ فقد قيست كثافة عالية على بعد 20 ميلا، مما دفع بالمسؤولين لبدء إخلاء المزارع في المنطقة وطلب النصيحة القانونية في حالة واحدة على الأقل تتعلق بمسؤوليتهم[8]. مرضت الماشية في المنطقة، ووجد الباحثون جثة حمار قتل بالإشعاع على بعد 20 ميلا من نقطة الصفر[9]. وبعد أربعة أيام، كان الإشعاع المنخفض المعدل ما يزال ملحوظا في الأجواء على ارتفاع 200 ميل من موقع الاختبار. أوصى فريق المشروع بمضاعفة حجم المنطقة غير المسكونة الآمنة حول أي اختبارات لاحقة.

كان الانفجار الاختباري يعادل 10.000 طن من مادة تي إن تي. كان من الممكن أن تكون القنبلتان اللتان ألقيتا على اليابان أكثر تدميرا بحسب الارتفاع الذي انفجرتا فيه وظروف أخرى. أعلم اختبار ترينيتي الولايات المتحدة كيف أن قنبلة واحدة قد تكون مميتة إذا انفجرت على ارتفاع يتراوح بين 500 و2.500 قدم فوق المدينة المستهدفة من حيث الانفجار نفسه وأيضا من حيث مدى انتشار التسمم الإشعاعي الذي سيقتل الناجين ببطء وبشكل مؤلم في غضون أيام من التعرض له. الإشعاع كان موضوعا صعبا على

الولايات المتحدة التي عرفت أن بقية العالم لن تنظر بعين العطف إلى تسميم المدنيين اليابانيين؛ اتخذ المسؤولون القرار الواعي بتفجير هيروشيما وناكازاكي على ارتفاعات أعلى لكي لا تخلف الضرر الشامل وللحد من التعرض للإشعاع. وهكذا فقد صممت الهجمات لتسبب نسبة مئوية أعظم من الوفيات خلال الانفجار والاحتراق - "وهو أسلوب مرتبط بالقصف التقليدي... مثل الإشعاع الرعب المميز للسلاح الجديد وقدم عنصر الغموض الأخلاقي. بدا قابلا للمقارنة بتأثيرات الغاز السام الذي خزنته الأمم المتحاربة لكن رفضت عموما استخدامه"[10].

يطور ضحايا الإشعاع الحمى والنزيف الأرجواني على جلدهم؛ ويطورون الغنغرينا فيما بعد ويتساقط شعرهم. هذا الموت المؤلم الشبيه بالتسمم بغاز الخردل بما يسببه من تعذيب بطيء لم يكن شيئا أراد الأميركيون أن يركز عليه الجمهور بعد إلقاء القنابل. لقد وقعت الولايات المتحدة معاهدات في لاهاي في عامي 1899 و1907 تمنع استعمال "أسلحة سامة" في الحرب، ووافقت الولايات المتحدة أيضا على قرار عصبة الأمم في عام 1938 بمنع القصف المتعمد للمدنيين. وعلى كل حال، فقد عرفت الحكومة تماما ما كانت تطلق له العنان في اليابان، وبأن استعمال القنابل سيكون انتهاكا لمعاهداتها. يعترف مساعد الجنرال الذي أشرف على مشروع مانهاتن كينيث د. نيكولز في مذكراته في العام 1987 "بأننا عرفنا بأنه سيكون هناك العديد من الوفيات والإصابات سببها الإشعاع وكذلك الحرارة والانفجار"[11].

في تحديد أهداف القنابل الذرية وبالرغم من الملاحظة في مفكرة ترومان بأن الأهداف العسكرية فقط هي التي ستضرب، فقد صممت الولايات المتحدة على استعمال سلاحها السري لتحطيم كل ما تبقى من روح معنوية

لدى الشعب الياباني. كانت القوات الجوية الأميركية قد حققت ذلك فعلا بقصفها لطوكيو في آذار (مارس) 1945 والذي قتل خلاله 100.000 مدني. وباستخدام القنابل الذرية تم الاتفاق على استهداف مراكز المدن وسكانها المدنيين. استهدفت هيروشيما التي قطنها 350.000 من السكان لأن حجمها وتخطيطها يعنيان "أن جزءا كبيرا من المدينة سيتضرر على نطاق واسع" طبقا لبنود اجتماع لجنة استهداف مشروع مانهاتن في 10 و11 أيار (مايو) 1945. اختيرت كايوتو لأنها كانت "مركزا ثقافيا لليابان والناس هناك أكثر ملاءمة لتقدير أهمية مثل هذا السلاح" كما تكشف البنود أيضا.

في قطعة صادقة من التاريخ، حث هنري ستيمسون، وزير الحرب، القوات الجوية عندما قصفت طوكيو ومدن أخرى قبل هجمات آب (أغسطس) الذرية، على الدقة بقدر الإمكان في إصابة أهدافها وبتجنب الإصابات بين المدنيين. كتب ستيمسون في مفكرته: "أنا لم أرد أن تكون لدى الولايات المتحدة سمعة تفوق هتلر في الأعمال الوحشية. وثانيا، أنا كنت خائفا قليلا من أن تقصف القوات الجوية اليابان كليا قبل أن نصبح مستعدين، بحيث لن يكون للسلاح الجديد عندها خلفية عادلة لبرهنة قوته"[12]. بعبارة أخرى الإبقاء على بعض المدنيين للقنبلة الذرية.

بعد أن اتخذت القرار الصعب باستعمال سلاحها الجديد لقتل وتسميم المدنيين، واجهت الولايات المتحدة مهمة تبرير الحاجة العسكرية لمثل هذه العمل الوحشي. كانت هناك إشارات عدم ارتياح حتى ضمن صفوف العلماء العاملين على المشروع. وزع عدد منهم العرائض التي تحث الحكومة على استعراض قوة القنبلة أمام المجتمع الدولي عموما، واليابان بشكل خاص، قبل إلقائها على مدينة ما. كان العديد منهم مستبصرين حين جادلوا بأن استعمال القنبلة على الأهداف البشرية سوف يؤدي إلى سباق تسلح نووي، وهو تعبير

استخدموه. قالوا أنه يجب منح اليابان فرصة لرؤية ما عليها مواجهته؛ واقترحوا في تقرير بتاريخ 11 تموز (يوليو) 1945 بأن "يتم عرض السلاح الجديد أمام أعين ممثلي كل الأمم المتحدة، في الصحراء أو على جزيرة قاحلة. لقد كان من الممكن إنجاز اتفاقية دولية لو كانت أميركا قادرة على القول "هل ترون نوعية السلاح الذي كان في متناولنا لكننا لم نستخدمه. نحن مستعدون لترك استخدامه في المستقبل وللانضمام إلى الأمم الأخرى للإشراف الكافي على هذا السلاح النووي"[13]. أشار نفس العلماء إلى أن تلك الحاجة العاجلة لتسخير القوة الذرية قبل أن يفعل الألمان ذلك قد انتهت عندما استسلمت ألمانيا في 8 أيار (مايو) من ذلك العام. كان الأميركيون بشكل واضح متصدرين في بناء القنبلة؛ وعرض خطورته على هدف حي سوف يدفع بالأمم الأخرى (لم يذكروا الاتحاد السوفييتي بشكل محدد) إلى تسخير كل جهودها في تطوير نسختها من السلاح.

قال أوبينهيمير نفسه بأنه لم يعتقد بجدوى إجراء استعراض دولي لقوة القنبلة، وعندما منح الخيار بين ذلك أو استخدام القنبلة على هدف عسكري، فقد أوصى بالأخير. لقد أراد للحرب أن تنتهي وكان يظن أن القنبلة هي السبيل الوحيد لتحقيق تلك النهاية؛ كان هذا رأيه قبل رؤية اختبار ترينيتي على أية حال، ولم يبلغ أبدا بالخيارين الآخرين: السماح باستسلام اليابانيين المشروط؛ أو انتظار بدء احتلال روسي مخطط لليابان[14]. لقد أحس بعد ذلك فعلا بأن استعراض القنبلة قد ينجح بعد أن رأى قوة انفجار ترينيتي[15].

كان ترومان مهتما بفكرة الاستعراض بشكل مبهم أيضا، إلا أن هناك عوامل أخرى تدخلت. أحدها كان هوس الرأي العام الأميركي والكثيرين في الإدارة بفكرة "الاستسلام غير المشروط" لليابان، وهي عبارة مكررة ابتكرها روزفلت عام 1943.

"خلال التكرار العاطفي وقت الحرب كان قد أصبح نداء الحشود وفي الوقت نفسه أصبح سياسة صارمة. في الحقيقة، عندما ألقى ترومان خطابه الأول أمام الكونغرس بعد تولي الرئاسة، هز إعلانه الواضح بأن "مطلبنا كان وسيبقى – استسلام غير مشروط" القاعة بتصفيق مدو"[16].

رفضت اليابان الاستسلام غير المشروط لأن ذلك عنى خلع إمبراطورها الموقر، ولم يكن هذا خيارا متاحا للجيش الياباني الذي أثبت ولاءه الانتحاري للإمبراطور مرارا وتكرارا، ولم يكن خيارا لشعب اليابان الذي كان يمجد إمبراطوره. إن رفض اليابان الحتمي الموافقة على الشروط الأميركية أوقع حكما بالإعدام على هيروشيما وناكازاكي.

كانت الولايات المتحدة في هذه الأثناء مدركة إرادة اليابانيين أن تنتهي الحرب بسرعة وأنه بحلول شهر تموز (يوليو) 1945 كان الجيش الياباني والقيادة الحكومية يريان هزيمتهما أمرا حتميا. ألمانيا استسلمت، فعزلت اليابان؛ وتمكنت قاذفات القنابل الأميركية من المرور على مدنها عدة مرات دون إعاقة بفضل سيطرة قوات التحالف على المحيط الهادئ؛ والاتحاد السوفييتي كان على وشك أن ينهي اتفاق الحياد مع اليابان ليغزوها؛ وكانت حصص الأرز قد قننت بشكل كبير وأجبر الشعب الياباني على أكل البلوط؛ وكان العلماء الذين واجهتهم مشكلة نقص النفط يحاولون تطوير وقود طائرات من جذور الصنوبر؛ وانهارت الحكومة اليابانية وسقطت في أيدي عميد طاعن في السن "عرف بالاعتدال"[17]. ذكرت لجنة الاستخبارات الأميركية البريطانية المشتركة في 8 تموز (يوليو) بأن "جزءا كبيرا من الشعب الياباني يعتبر الهزيمة العسكرية المطلقة الآن محتملة. إن التأثيرات المتزايدة للحصار البحري والخراب المتراكم الذي يخلفه القصف

الاستراتيجي والذي شرد الملايين وحطم من 25% إلى 50% من المناطق العامرة في مدن اليابان الأكثر أهمية، يجب أن تجعل هذا الإدراك شموليا على نحو متزايد"[18]. أيضا، كان الحلفاء قد فكوا رموز تشفير يابانية واعترضوا برقية كبلية صرح خلالها الإمبراطور نفسه برغبته بأن تنتهي الحرب "بسرعة"[19].

كان هناك القليل من الشك بأن الحصار البحري المطول والقصف الدقيق للأهداف العسكرية اليابانية ودخول روسيا في المعركة، وجميعها عوامل لم تشكل إلا خطرا صغيرا نسبيا على الجنود المتحالفين، كانت ستؤدي إلى الاستسلام الذي رغب به الأميركيون. كان العميد وليام د. ليهي، رئيس هيئة أركان ترومان، من ضمن من شعروا بذلك، وقد قال فيما بعد: "اليابانيون هزموا وهم جاهزون للاستسلام بسبب الحصار البحري الفعال والقصف الناجح بالأسلحة التقليدية... كوننا أول من استخدم القنبلة الذرية، فإننا قد تبنينا المعيار الأخلاقي الشائع بين برابرة العصور المظلمة"[20]. وصرح دوايت آيزنهاور، الجنرال الذي أصبح الرئيس الأميركي فيما بعد: "اليابان كانت في تلك اللحظة بالذات تبحث عن طريقة للاستسلام بأقل الخسائر لهيبتها... لم يكن من الضروري ضربهم بذلك الشيء"[21]. ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، كانت لديه شكوكه أيضا: "من الخطأ افتراض أن مصير اليابان قد حددته القنبلة الذرية. إن هزيمتها كانت مؤكدة قبل إلقاء القنبلة الأولى"[22]. وراح مسح أميركي للقصف الاستراتيجي عام 1946 أكثر من ذلك: "بالتأكيد قبل 31 كانون الأول (ديسمبر) 1945... كانت اليابان ستستسلم حتى لو لم تلق القنابل الذرية، وحتى لو لم تدخل روسيا الحرب، وحتى لو لم يتم تخطيط أو تنفيذ أي احتلال"[23].

علاوة على ذلك، عندما حانت النهاية تركت الولايات المتحدة إصرارها على الاستسلام غير المشروط. بعد أن أذاع اليابانيون عرض الاستسلام علنا في 10 آب (أغسطس) وقبل الأميركيون ذلك العرض في 14 آب (أغسطس)، وافق الأخيرون على السماح للإمبراطور بالبقاء في السلطة باعتبار أن تحركا كهذا يجعل من احتلال القوات الأميركية ما بعد الحرب أكثر تنظيما. بعبارة أخرى، بعد أن رفضت الولايات المتحدة شرط اليابان الوحيد والذي أصروا عليه وبعد أن أسقطت القنبلتين الذريتين على مدينتيها لإجبارها على التخلي عن ذلك الشرط، وافقت الحكومة الأميركية عليه.

لو استبعد ترومان القبول بأقل من الاستسلام غير المشروط بالرغم من الدليل الذي أثبت أن الحرب كانت قد انتهت بالنسبة لليابان، فقد كان ذلك بسبب ورود أمور أخرى في ذهنه حتى ذلك الحين. أحد تلك الأمور كان القوة المتزايدة للاتحاد السوفييتي، الذي كان قد سيطر على بولندا ورومانيا وهنغاريا بحلول العام 1945. حوالى عام 1944، رأى الأميركيون في السلاح "بطاقة اعتماد"[24] في تعاملاتهم مع ستالين، واعتقد ترومان أن عرضا عاما لقدرات القنبلة "سيجعل روسيا سهلة الانقياد في أوروبا" طبقا لليو زيلارد، أحد علماء مشروع مانهاتن الذين حثوا الولايات المتحدة على عدم إلقاء القنبلة[25]. العامل الآخر كان خوف ترومان من أن يطالبه الجمهور الأميركي بتبرير الموقف بشأن الكلفة الضخمة لمشروع مانهاتن إذا لم تعط أي نتائج ملموسة من بحوثها.

> عندما بدأ ترومان يدرك أن الحرب قد ربحت، وصار يرى الروس خطرين والشعب الأميركي متململا، تحول اهتمامه إلى أمر آخر. كما لاحظ عدد من المراقبين، كان التغيير من الصورة العسكرية إلى الصورة السياسية. قال ترومان عن الروس عندما

توقع نجاح السلاح: "سوف أدق عنق أولئك الأولاد بالتأكيد"، رابطا استخدام السلاح بفرض "السيطرة" على الروس. وقد اشترك أيضا في القلق العميق بشأن تأثيرات تحقيق الكونغرس في مشروع مانهاتن غير المجدي على الشعب الأميركي، وبدرجة أكبر كشخص جعل اسمه معروفا كمحقق داهية في الكونغرس في صناعات الدفاع. (في مقابلة بعد سنوات... سئل عن فكرته الأولى بعد السماع عن البرنامج الذري [بعد توليه الرئاسة عام 1945]، كانت إجابته: "تمنيت أن يكون برنامجا ناجحا، وبشكل خاص كونه قد كلف 2.600.000.000 دولار... أي 200.000.000 دولار لكل رطل إنكليزي من القنبلة الأولى، إنها قطعة من مادة متفجرة باهظة الثمن")[26].

بسبب اعتقاده بحاجة أميركا للإشارة إلى قوتها الجديدة أمام العالم، أهمل ترومان النصيحة بأن تغيير شروط الاستسلام والسماح للإمبراطور بالبقاء كرئيس لملكية دستورية سوف ينهيان الحرب باكرا في حزيران (يونيو) 1945 – قراره أطال الحرب وأرسل المزيد من الجنود الأميركيين إلى حتفهم في المعركة دون أي داع.

صدر الأمر بضرب إحدى المدن الأربع – هيروشيما وكوكورا ونيجاتا وناجاساكي – في 25 تموز (يوليو). كان على القوات الجوية أن تنفذ الهجوم الأول حالما يسمح الطقس بذلك بعد 3 آب (أغسطس) وأن تستمر بإلقاء الأسلحة على مدن أكثر في سرعة تتيح إعداد قنابل إضافية[27]. أعدت الولايات المتحدة لتحطيم أربع مدن كبداية، وامتد الأمر ليطلب عمل بنود للأهداف الأخرى. في 6 آب (أغسطس)، تم ضرب هيروشيما. وبسبب رقابة الحرب، تم إخبار كل العالم بأن الولايات المتحدة قد ألقت سلاحا جديدا

ومروعا على "قاعدة عسكرية"، كما صرح ترومان بنفسه في إعلان إذاعي في 9 آب (أغسطس) في العاشرة مساء بتوقيت واشنطن، حين في ذلك الوقت كانت القنبلة الثانية قد حطمت ناكازاكي. قال ترومان في خطابه الإذاعي:

> سيلاحظ العالم بأن القنبلة الذرية الأولى أسقطت على هيروشيما وهي قاعدة عسكرية، وذلك لأننا رغبنا في هذا الهجوم الأول بتجنب قتل المدنيين طالما أن ذلك ممكن. لكن ذلك الهجوم تحذير مما سيأتي. إذا لم تستسلم اليابان، سنضطر لإلقاء القنابل على صناعاتها الحربية، وللأسف سيقضي ذلك على الآلاف من المدنيين. أحث المدنيين اليابانيين على مغادرة المدن الصناعية فورا وإنقاذ أنفسهم من الدمار[28].

لم تكن هيروشيما قاعدة عسكرية؛ بل كانت مدينة يابانية كبيرة تمركز فيها 40.000 جندي ياباني. محت القنبلة المدينة بدءا من مركزها وإلى الخارج. لقد أبيد أولئك الذين كانوا قرب نقطة الصفر دون أثر؛ والأبعد قتلوا بالانفجار أو احترقوا كليا في ثوان. أتاح فيلم أخذه مصور ياباني في الأيام بعد الانفجار (الفيلم استولى عليه الأميركيون وعاد إلى اليابانيين في الستينات من القرن العشرين فقط) مشاهدة أناس يحتضرون متأثرين بتسمم إشعاعي واحتوت صورة لا تنسى ظل دهان على سلم، وقد احترق ذراعه الممتد بوميض الانفجار المنعكس في جدار خرساني[29]. يعتقد بأن 100.000 من الرجال والنساء والأطفال قد قتلوا على الفور، بينما قضى 50.000 آخرين بسبب الإشعاع. تحطمت مدارس ومباني مكاتب وكنائس ومخازن وبيوت ومصانع. أخذت القوات الجوية الأميركية صورا جوية صاعقة لنقطة الصفر قبل وبعد الانفجار: الصورة قبل الانفجار تظهر مدينة حية تستشعر الطمأنينة – متاهة من الشوارع والبيوت تتخللها المتنزهات والمباني الصناعية الأكبر

حجما؛ تكتلا من البشرية. الصورة بعد الانفجار تظهر سطحا رماديا موحدا، مع الخطوط العامة الباهتة للشوارع الرئيسية التي تشير إلى وجود إنساني سابق. الصورة الأولى للأرض، والأخرى لسطح القمر.

صاح الجنود الأميركيون بهجة عند سماع أخبار استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان وبالاستسلام الحتمي واحتفلوا بشكل علني، تماما كما شوهد الفلسطينييون يفعلون في صور التقطت لهم بعد أن بلغتهم أخبار هجمات 11 أيلول (سبتمبر). لم يفكر أحد بالضحايا الذين كانوا على أية حال أبناء عرق محتقر في الولايات المتحدة. كشف استطلاع لغالوب في كانون الأول (ديسمبر) 1944 أن 13 بالمئة من الأميركيين فضلوا القضاء على الشعب الياباني بالإبادة الجماعية[30]. وزارة الحرب التي كانت تتحكم تماما بكل المعلومات المتعلقة بمشروع مانهاتن وسقوط القنبلة استغلت هذه الكراهية لصالحها، فقد ذكر كل بيان صحفي في الأيام الأولى بعد قصف هيروشيما الهجوم المعروف على بيرل هاربور؛ ولم تكن هناك إشارة لإنهاء الحرب مبكرا لإنقاذ الأرواح. صدق الصحفيون الأميركيون غير المجهزين للتعامل مع حدث على هذا القدر من الضخامة كل ما أخبرتهم به وزارة الحرب.

> لم يترك الجنرال غروفيس شيئا للصدفة. قبل هيروشيما، كان قد أعد أمرا يمنع القادة الأميركيين في المعركة من التعليق على الهجمات الذرية دون تصريح من وزارة الحرب. وضح غروفيس فيما بعد: "لم نرد أن يقول ماك آرثر وغيره إن الحرب كان يمكن أن تربح بدون القنابل". في الحقيقة، اعتقد ماك آرثر والكثيرون من القادة بعدم الحاجة للقنبلة لربح الحرب.
>
> [الجنرال] غروفيس سيعبر لاحقا بارتياح بأن "أكثر الصحف نشرت بياناتنا بأكملها. هذه إحدى الفترات النادرة التي يحدث

خلالها ذلك منذ أن أصبحت البيانات الحكومية منتشرة جدا"[31].

كانت هناك آراء معارضة، مع ذلك، من قبل "مزيج من المجانين والمعلقين وكتاب الأعمدة والطامحين سياسيا والمؤلفين المنتظرين ومنقذي العالم" كما أطلق غروفيس على كل من لم ينشر بياناته الصحفية حرفيا أو تساءل بشأن قرار ضرب هيروشيما[32]. ديفيد لورانس، معلق صحفي محافظ كتب في صحيفة يو. إس. نيوز: "إن الضرورة العسكرية ستكون نداءنا الثابت ردا على النقد، لكنها لن تمحو من عقولنا الحقيقة المجردة أننا نحن من بين كل الأمم المتحضرة ورغم ترددنا في استخدام الغاز السام لم نتردد في استخدام السلاح الأكثر دمارا أبدا عشوائيا ضد رجال ونساء وأطفال. يا لها من سابقة للمستقبل أسسناها للأمم الأخرى المهتمة بدرجة أقل منا بالتورع أو المثل!... بالتأكيد نحن لا يمكن أن نكون فخورين بما فعلنا. إذا صرحنا بأفكارنا الداخلية بأمانة، فنحن خجلون من ذلك"[33].

ركز الجمهور الأميركي المرهق من الحرب بشكل مفهوم غالبا على حقيقة أن المعركة كانت قد انتهت وأن أبناءهم وبناتهم في الزي الرسمي – أولئك الذين لم يقتلوا – يمكن أن يعودوا إلى ديارهم. رضوا بترك وزارة الحرب تخبرهم بأن التفجير كان الانقلاب العسكري الذي أخضع عدوا ارتكب الشرور؛ ولو كانت لديهم مخاوف أخلاقية حول استخدام القنبلة ضد هيروشيما فقد طمست بضوضاء النصر والخسارة؛ بموسيقى الجاز والنحيب. عندما ضربت ناكازاكي، بالكاد تصدر الخبر الصفحات الأولى في الصحف الأميركية.

لكن لو كانت هيروشيما تمثل هجوم القيمة العسكرية المريبة، فقد مثلت ناكازاكي أكثر من ذلك. بموجب الأمر الأصلي لاستعمال الأسلحة الذرية ضد أربع مدن يابانية، تم تنفيذ الهجوم الثاني دون أي إشراف رئاسي وجاء فيما

كان اليابانيون يعدون لاستسلامهم. يجادل المؤرخون بأنه بعد رؤية هيروشيما تمحى بقنبلة واحدة في 6 آب (أغسطس) وبحسم القرار في تلك اللحظة على طلب السلام، كانت القيادة اليابانية ستحتاج على الأقل حتى 10 آب (أغسطس) للاستعداد. لم يكن شيئا يمكن تحقيقه من طرف واحد وفي يوم واحد؛ تطلب الأمر استدعاء القادة السياسيين والعسكريين الصحيحين، وإرسال الرسائل إلى القادة عبر جبهة الحرب لإيقاف المواجهات، وهكذا دواليك. كان للقنبلة الذرية على هيروشيما التأثير المطلوب في اتخاذ قرار القيادة اليابانية حول الاستسلام دون شرط؛ لماذا إذن اعتبر ضروريا إسقاط قنبلة ثانية على المدينة الأخرى؟ الأميركيون الذين سلوا أنفسهم بفكرة ولو عابرة بشأن استعراض قوة القنبلة على هدف غير مأهول وبعد ذلك المطالبة بالاستسلام، قفزوا من ذلك الاعتبار الإنساني إلى عمل قتلوا فيه 70.000 مدني سيئ الحظ في ناكازاكي كانوا يمارسون نشاطاتهم البشرية الطبيعية. بدلا من انتظار رؤية فيما إذا كانت هيروشيما قد أوفت بالغرض، استمروا بضرب المدنيين اليابانيين ببساطة بالسلاح الفظيع الأكثر قسوة الذي ابتكره الإنسان.

ناكازاكي، البلدة ذات مرتفعات في الرأس الجنوبي لليابان (تقع هيروشيما أيضا في الجنوب)، كانت تقصف بانتظام منذ نهاية تموز (يوليو) بعدد متزايد من قاذفات القنابل الأميركية التقليدية. بل لقد قصفت بشكل تقليدي في اليوم التالي للهجوم النووي. تجاهل الكثيرون صفارات إنذار الغارة الجوية في 9 آب (أغسطس)، بما أن الصوت كان قد أصبح روتينيا. القنبلة انفجرت فوق مركز المدينة، بعيدا عن أحواض السفن التي ادعت الولايات المتحدة باطلا فيما بعد أنها كانت تأوي سفنا حربية بحرية يابانية. محت القنبلة مدارس ومكاتب وسجوناص وبيوتا وكنائس ومستشفيات. وفي

مركز الهجوم، استحال كل شيء إلى مسحوق كما ذكر الناجون. لم تكن هناك جثث. في المواقع الأبعد عن نقطة الصفر، تبعثرت الأشلاء في كل مكان ومن ضمنها أشلاء أطفال رضع وصغار.

أرسل يوسوكي ياماهاتا من قبل الجيش الياباني لتصوير ناكازاكي بعد يوم واحد من الضربة النووية. تظهر صوره مدينة سطحت تماما بنظام فيما عدا قطعة عرضية لمدخنة أو إطار معدني. أخذ صور أم تموت متأثرة بالتسمم الإشعاعي وهي ترضع طفلها الذي كان يحتضر أيضا؛ صور صفوف الجثث؛ آباء يحاولون عبثا مداواة الحروق على أجساد أطفالهم الصغيرة. مات ياماهاتا بالسرطان عام 1966 في عمر الثامنة والأربعين[34].

كان ضرب ناكازاكي قاسيا وغير ضروري، وقد عرفت أميركا من اختبارها في ترينيتي كم كانت القنبلة قاسية. وصف كبير قضاة نوريمبيرج ناكازاكي بـــ "جريمة حرب"[35]، ولو أن الولايات المتحدة لم تدان بأي شيء من هذا القبيل لو انتظرت الولايات المتحدة يوما واحدا قبل سقوط قنبلة ذرية ثانية، كان يمكن لليابانيين أن يسلموا دون الحاجة لرؤية مدينة أخرى من مدنهم و70.000 آخرين من مدنييهم يدمرون تماما.

بنفس الطريقة، كان من الممكن أن تعرض الولايات المتحدة شروط استسلام على اليابان تسمح لها بإبقاء إمبراطورها وتنهي الحرب في وقت سابق ودون اللجوء إلى القنبلة الذرية. كان يمكن للولايات المتحدة أن تنتظر أن يؤتي الحصار البحري والقصف التقليدي للأهداف العسكرية ثمارهما لإحداث النهاية الحتمية. لقد كانت تملك السلاح الأكثر فتكا بشكل لم يسبق له مثيل وكان يمكن أن تظهر الرحمة. بدلا من ذلك وبخلاف نصائح الكثيرين في إدارتها الداخلية، أدلت الحكومة الأميركية بتصريح سياسي صمم لضمان تفوقها على الاتحاد السوفييتي ولاسترضاء الجمهور الأميركي المتعطش للدم

والقليل الصبر فيما يتعلق بالمشاريع العسكرية الباهظة التي لم تعط أي نتائج. بحلول عام 1950، كان ما يقدر بـــ 350.000 شخص قد توفوا كنتيجة مباشرة للقنابل الذرية التي ألقيت على هيروشيما وناكازاكي. قتل نصفهم فورا والبقية ببطء بالسرطان وأمراض أخرى ذات علاقة بالإشعاع على مر السنين. وحتى الأميركيون قتلوا في اليابان وفي الولايات المتحدة، حيث تظهر دراسات جديدة مسؤولية النتائج العرضية لاختبار ترينيتي والإجراءات غير الصحيحة في مصانع الأسلحة النووية عن آلاف الوفيات الناجمة عن السرطان.

من منظور سياسي، خسرت أميركا باستخدامها القنبلة ضد الأبرياء المستوى الأخلاقي الأعلى الذي لربما صمد أثناء الحرب الباردة. أصبح مستحيلا على الولايات المتحدة "اتخاذ موقف يشير إلى أننا أردنا التخلص من القنابل الذرية لأن استخدامها ضد السكان المدنيين سيكون غير أخلاقي" كما قال ليو زيلارد. "لقد فقدنا الإشكالية الأخلاقية التي لربما مكنتنا من التخلص من القنبلة مباشرة بعد الحرب"[36].

والأسوأ أن التفجير هو ما أشعل الحرب الباردة. لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام مثل هذه السلاح، فما هو خيار الاتحاد السوفييتي عندها إلا إعداد ترسانته؟ لولا استعراض قدرة القنبلة وانعدام الرحمة لدى أميركا على السواء، أما كان سباق التسلح مسعى نظريا؟

واليوم، تدفع أميركا ثمن سباق التسلح ذاك. إن ترسانة الاتحاد السوفييتي السابق النووية تدار بشكل سيئ، وعلماءها القليلي الأجور راغبون بالعمل لصالح الأنظمة المبهمة التي تظهر الكرم بالقدر الملائم. يقول تقرير لعضو جمهوري في الكونغرس إن الاتحاد السوفييتي أنتج 132 قنبلة نووية تزن 10 كيلو طن بحجم حقيبة سفر، وأن روسيا اليوم لا تملك إلا 48 قنبلة

منها فقط[37]. يعني ذلك أن هناك 84 قنبلة غير محسوبة يحتمل أن تكون في أيدي أعداء أميركا، وهي نتيجة مباشرة لسباق التسلح الذي بدأته الولايات المتحدة. بل إن هناك دليلا على أن القنابل موجودة سابقا على الأرض الأميركية. أشار بن لادن بوضوح في إحدى رسائله المسجلة على شريط فيديو والتي أرسلت إلى الصحافة بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر) إلى هيروشيما وناكازاكي.

وفوق كل شيء، فإن هيروشيما وناكازاكي هما الأعمال الوحشية المؤثرة التي أدت إلى الأعمال العسكرية الأميركية والطائشة المشابهة ذات الأهداف السياسية، مثل الهجوم على مصنع الشفاء للأدوية في السودان. لو كان الأميركيون قادرين على نسيان أمر بشع كالهجومين الذريين، فهم بالتأكيد لن ينشغلوا ببضعة صواريخ كروز شاردة في أفريقيا.

هناك في هيروشيما وناكازاكي اليوم متنزهات كرست للسلام وللناجين. وفي الولايات المتحدة، تم إقفال معرض حول استخدام القنبلة الذرية حاول إقامته المعهد السمثسوني في واشنطن في المتحف الوطني للفضاء من قبل مجموعات من الخبراء وأعضاء الكونغرس. كان ذنب المعرض أنه أظهر كلا الجانبين للقصة، تسلية مكروهة كونها تتعلق بتاريخ أميركا.

الفصل الرابع

ربما لم يجد الرومان وجود قواتهم في غاول أمرا غريبا، ولا الإنكليز في جنوب أفريقيا.

تشالمرز جونسون، كتاب الارتداد: ثمن ونتائج الإمبراطورية الأميركية

جيش أميركا الإمبريالي

في الوقت الذي دخلت فيه أميركا المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في سباق نووي مع الاتحاد السوفييتي، اتخذ العلماء الذين صنعوا القنبلة النووية لأنفسهم مهمة أخرى: النضال لنزع السلاح النووي. قام أعضاء مشروع مانهاتن السابقون – وهم خير من يدرك الجانب الإنساني للمأساة التي تسببوا فيها بخلاف السياسيين والبيروقراطيين – قاموا بإنشاء اتحاد علماء الذرة عام 1945 بهدف "طرح مفهوم وأخطار العصر الذري". وقد تغير اسم هذا التنظيم منذ ذلك الحين إلى اتحاد العلماء الأميركيين، ومن رعاته 53 فائزا أميركيا بجائزة نوبل. ويكرس الاتحاد الكثير من جهوده للتحكم في التسليح ونحو هدفه الأساسي لنزع السلاح، وهو يقوم أيضا بمراقبة العمليات الأميركية العسكرية وشحناتها من الأسلحة، وتعبر عن ذلك صفحة أخاذة على شبكة الإنترنيت.

يتضمن الموقع الإلكتروني لاتحاد العلماء الأميركيين (www.fas.org) شبكة للتحليل العسكري تشمل كل عملية عسكرية أنجزتها الولايات المتحدة على امتداد تاريخها داخل حدودها أو خارجها. ويرجع تاريخ تلك العمليات إلى العام 1689 حين أدى نشوب الحرب بين بريطانيا وفرنسا في أوروبا

إلى اشتعال النزاعات المحلية بين القوات الاستعمارية الإنكليزية من جهة والفرنسية والهندية من جهة أخرى. ومما يلفت الانتباه الازدياد المطرد في لائحة النشاط العسكري للولايات المتحدة على امتداد السنين وعلى وجه الخصوص في السنوات الخمس والعشرين الماضية. يقارب مجموع العمليات العسكرية الأميركية في العقدين الفاصلين بين الحرب الثورية والعام 1975 سبعين عملية، ويشمل العمليات العسكرية العديدة التي نفذت في فييتنام (عشر منها بأسماء مثل Endsweep وLineBacker I/II وFreedomTrain) ومنذ العام1975 وحتى 11 أيلول (سبتمبر) 2001 (أي 26 عاما) يفوق المجموع 160 عملية نفذت أو قيد التنفيذ. وقفز المعدل من عملية كل ثلاث سنوات في ربع القرن الأخير إلى عملية كل شهرين.

تم تنفيذ عدد قليل من تلك العمليات على الأرض الأميركية مثل عملية غاردن بلوت (Garden Plot) عام 1992 حين تم نشر 4500 من كتائب المشاة والبحرية في شوارع لوس أنجيلوس لمساعدة السلطات المحلية على قمع ما سمي بشغب مجموعة رودني كنغ. (كان ذلك نجاحا بجدارة: ففي أحد الحوادث صرخ رجل شرطة أصيب بطلق ناري صدر من أحد المنازل إلى الجنود ليقوموا "بتغطيته"! في اللغة المعتمدة لرجال الشرطة "غطني" تعني "جهز سلاحك في حال احتجنا إلى استخدامه"، أما في لغة الجنود فهي تعني "أطلق النيران بكثافة". قام الجنود بتفريغ 200 خزان رصاص في ذلك المنزل الذي ضم أطفالا؛ لم يصب أحد في ذلك الحادث)[1].

كانت بعض العمليات العسكرية مبادرات إنسانية محدودة، مثل عملية Fundamental Response (أو الاستجابة الأساسية) عام 1999، حين قامت وزارة الدفاع الأميركية بإرسال وحدات ومعدات لتنقية المياه إلى المناطق الفنزويلية التي ضربها الفيضان، أرسلت وزارة الدفاع كذلك مهندسيها

لتنظيف وإعادة تأهيل الطرقات المدمرة. في هذه الحادثة حضرت القوات العسكرية الأميركية لإنقاذ حوالى 400.000 شخص شردتهم الفيضانات.

20 من العمليات تقريبا كانت مهمات مكافحة للمخدرات تم تنفيذها بالتعاون مع وكالات حكومية أخرى في أميركا الجنوبية والوسطى وفي المكسيك والولايات المتحدة نفسها.

إلا أن العدد الأكبر من العمليات العسكرية الأميركية نفذ خارج الولايات المتحدة وجند فيها موظفون عسكريون أميركيون وآليات وذلك لدعم مختلف أنظمة الحكم المريبة والثوار حول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، وكانت الحجة المعتادة هي ضرورة التحرك العسكري لوقف انتشار الشيوعية، أو أحيانا ضرورة تأديب بعض الدول المتمردة مثل العراق أو ليبيا. وقد أطلق على تلك العمليات العسكرية أسماء لا تروق إلا لمحبي الدعاية العسكرية:

- عملية Red Bean عام 1978، حيث حملت طائرات القوات الجوية المعونات والفرق البشرية إلى زائير لمساعدة موبوتو سيسي سيكو الحاكم الدكتاتوري الشرس للبلاد في مقاومة غزو قوات الثوار. قام موبوتو المعروف بانتهاكاته الصارخة لحقوق الإنسان وباستيلائه على ما قيمته مئات ملايين الدولارات من المعونات الاقتصادية والعسكرية وتحويلها إلى حساباته في البنوك السويسرية واستخدامها في بناء القصور في أوروبا، قام بإقناع الأميركيين بالتدخل لصالحه بادعائه أن الشيوعيين – الكوبيين والسوفييت – كانوا يدعمون الثوار.
- عملية Elf One التي دامت عشر سنوات (1979 – 1989) والتي قامت فيها الطائرات الأميركية بتأمين التغطية الرادارية وغيرها لسلاح الجو السعودي إبان نزاعه مع اليمن ولاحقا خلال الحرب العراقية – الإيرانية

حين عززت المملكة العربية السعودية دفاعاتها الجوية كتدبير وقائي. وفي جميع هذه العمليات نفذت الطائرات الأميركية أكثر من 6000 طلعة جوية لحماية أجواء الدول المحايدة خلال الحرب العراقية – الإيرانية.

- عملية Arid Farmer عام 1983، حيث قامت الولايات المتحدة بإمداد تشاد بصواريخ وقاذفات مضادة للطائرات في معركتها مع الثوار المدعومين من ليبيا. أرسلت الولايات المتحدة كذلك سربا من الطائرات الاستطلاعية لتنفيذ دوريات مراقبة على الحدود السودانية الليبية إلا أن تلك القوات لم تنتشر في مواقعها أبدا. خلال العام 1988 واصل الأميركيون إمداد الجيش التشادي بالأسلحة الصغيرة والذخائر والشاحنات وسيارات الجيب وغيرها من المعدات كما ساعدوا فرنسا على شحن مدفعيات صاروخية.
- عملية Urgent Fury عام 1983؛ عملية غزو غرانادا بقيادة أميركية بهدف حماية طلاب الطب الأميركيين وغيرهم من مواطني الولايات المتحدة ولإعادة تعيين حكومة تمثيلية بعد الانقلاب الذي نفذته فصيلة من الثوار من داخل الحكومة الماركسية اللينينية لتلك الجزيرة الكاريبية. قام حوالى 5000 فرد من سلاح البحرية بإتمام المهمات الموكلة إليهم رغم المقاومة التي واجهوها من قبل "1200 غرانادي و780 كوبيا و49 سوفييتيا و24 كوريا شماليا و16 ألمانيا شرقيا و14 بلغاريا وثلاثة أو أربعة ليبيين"[2]. تم صد الغزو بواسطة القوى الاستخباراتية الضعيفة، وقد غضب الصحفيون الأميركيون بشدة لمنعهم من حضور الغزو على أيدي القوات العسكرية. وقد عانت هذه العملية من سوء وسائل الاتصالات العسكرية: ففي أشد لحظات الغزو عنفا اضطر أحد قادة المعركة لإجراء اتصال دولي من هاتف تجاري إلى فورت براغ في

شمال كارولاينا لطلب الدعم الجوي لقواته المنهارة، وقد وصلت القوات المسلحة للدعم في الوقت المناسب.

- عملية Intense Look عام 1984، حيث تم إرسال خبراء أميركيين إلى البحر الأحمر لإزالة الألغام التي خلفتها ليبيا.
- عملية Golden Python عام 1990 والمعروفة أيضا بعملية Steel Box، حيث قام جيش الولايات المتحدة بشحن 100.000 قذيفة مدفعية كيماوية سامة من ألمانيا الغربية إلى جونستون أتول. وتضمنت العملية نقل تلك الأسلحة القاتلة بالسفن حول كيب هورن الذي لا يقل خطورة.

عملية Shining Presence والتي انطلقت في العام 1998 وشملت نشر القوات الأميركية ومدفعيات وصواريخ باتريوت في إسرائيل.

- عمليات Provide Comfort I وProvide Comfort II وNorthern Watch حيث فرضت الولايات المتحدة الحظر الجوي شمال الخط 36 في العراق. ضمت العملية المشتركة 1100 أميركي و1400 من أفراد قوات التحالف، وهدفت إلى حماية الأكراد المحاصرين شمال العراق من قبل قوات صدام حسين. انطلقت العملية عام 1991 وكانت لا تزال مستمرة في العام 2001. إن تلك العملية هي أقل ما يمكن للولايات المتحدة فعله للأكراد، فوكالة استخباراتها المركزية هي التي حرضتهم على الانقلاب ضد الحكومة العراقية في السبعينات من القرن العشرين لتهجرهم عند اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988)، وذلك رغبة من الولايات المتحدة بالظهور كطرف محايد خلال تلك الحرب، وهكذا فهي لم تفعل إلا القليل حين قام الرئيس العراقي صدام حسين بتسميم بالغاز عشرات الآلاف من الأكراد المحاصرين في شمال البلاد عام 1988. لقد رفض المسؤولون الأميركيون لقاء قادة الأكراد عقب الهجمات خشية

إثارة غضب صدام حسين[3]. ولم تكن الإبادة الجماعية للأكراد بالغاز سببا معلنا لإدارة الرئيس جورج بوش الأب عام 1990 إلا عندما قامت العراق بغزو الكويت مسببة اندلاع حرب الخليج. تضمنت عملية Northern Watch غارات مفاجئة شبه يومية ضد الدفاعات الجوية العراقية رغم عدم ورود تقارير كافية عن ذلك.

- عملية Desert Falcon التي تقوم من خلالها الولايات المتحدة بإمداد المملكة العربية السعودية بصواريخ باتريوت وبالطاقم اللازم لإدارتها وحمايتها.

هناك قوائم أخرى تشمل عمليات عسكرية أميركية نفذت على امتداد 225 عاما؛ ولا تتوفر الكمية نفسها من المعلومات عن جميع تلك العمليات إلا أنها تكشف عن الزيادة النسبية الكبيرة في النشاط العسكري منذ العام 1975. والحقيقة الجلية التي يقلل من شأنها (على الأقل في الولايات المتحدة) هي أن لأميركا حضورا عسكريا قويا حول العالم؛ حضورا تزايد بشكل خطير بعد حرب فييتنام. وكما يقول تشالمرز جونسون مؤلف كتاب **الارتداد: ثمن ونتائج الإمبراطرية الأميركية** والذي نشر للمرة الأولى عام 2000: "مئات الآلاف من القوات الأميركية المزودة بأحدث الأسلحة وأكثرها تطورا في العالم والتي تضم أحيانا ترسانة نووية متمركزة فيما يزيد عن 61 قاعدة في 19 دولة حول العالم، وتطبق مفهوم "المنشآت الرئيسية" بمعناه المحدود. وإذا قمنا بتعداد جميع أنواع المنشآت التي تأوي ممثلين للجيش الأميركي فإن العدد سيقفز إلى ما يزيد عن 800 قاعدة"[4].

إن قلة من بلدان العالم (إن وجدت) لا تعيش مع الوجود العسكري الأميركي عبر جنوده أو بناه التحتية. ومن أكثر المناطق نشاطا في هذا الإطار هي تلك المنطقة التي تضم 24 دولة خاضعة للقيادة المركزية

الأميركية في تامبا، فلوريدا. تشرف القيادة المركزية الأميركية على النشاط العسكري الأميركي خارج البلاد في البحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات واليمن وجيبوتي وأريتريا وأثيوبيا وكينيا وجزر سيشيل والصومال والسودان ومصر والأردن وأفغانستان وإيرا والجمهوريات السوفييتية السابقة - كازاخستان وكريجستان وباكستان وطاجاكستان وتركمنستان وأوزبكستان. بعبارة أخرى، هذه المنظمة مسؤولة عن ذلك الجزء من العالم المعني في صميم هجمات 11 أيلول (سبتمبر) ونتائجها، والمنظمة مسؤولة أيضا عن حماية 70% من مخزون العالم من البترول (من الملفت للنظر أنها غير مسؤولة عن إسرائيل). وبحسب الموقع الإلكتروني للقيادة المركزية الأميركية (www.centcom.mil) فإن هناك ما بين 17.000 و25.000 موظف عسكري أميركي في الخدمة في هذه البلدان في أوقات السلم وعدد أكبر في أوقات الحرب كما كان الحال إبان حرب الخليج عندما تم إرسال ما يفوق 500.000 موظف أميركي لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت. وفي جميع تلك الدول كان هناك حوالى 260.000 أميركي في الخدمة في المناطق الأجنبية في العام 1999 (باستثناء فرق المعركة) أي ما يقدر بنصف عددهم أثناء الحرب الباردة. تواجد أكثرهم في ألمانيا وأوروبا بشكل عام وأعداد هائلة في كوريا الجنوبية واليابان[5].

يركز جونسون في كتابه **الارتداد** على تكلفة ما يسميه إمبريالية أميركا العسكرية، ويكتب عن حادث وقع عام 1998 حين حلقت طائرة مقاتلة أميركية في إيطاليا بسرعة كبيرة وعلى ارتفاع منخفض جدا فوق منطقة مأهولة فقطعت كبلا يحمل تلفريكا في منتجع للتزلج متسببة بقتل 20 شخصا. أعيد الطيارون الأميركيون المتورطون في الحادث إلى الولايات المتحدة

حيث أعفتهم المحكمة العسكرية من المسؤولية تماما. قام بيل كلينتون – الرئيس الأميركي آنذاك – بالاعتذار لإيطاليا ووعد بدفع تعويض، إلا أن الكونغرس أوقف الدفع الذي كان من الممكن أن يعيل أهالي الضحايا[6]. وكما يلحظ جونسون فإن ذلك الموقف المتكبر هو موقف روتيني بالنسبة للقوات المسلحة وللحكومة الأميركية وهو موقف لا يمكن أن تتخذه إلا دولة إمبريالية.

> وبالطبع، ليس هناك أي قواعد جوية إيطالية على الأراضي الأميركية فهي فكرة سخيفة، وليس هناك بمعنى آخر أي قواعد ألمانية أو إندونيسية أو روسية أو يونانية أو يابانية على الأراضي الإيطالية. وإيطاليا، علاوة على ذلك، حليفة حميمة للولايات المتحدة ولا يمكن لأي عدو أن يهدد شواطئها.
>
> إن كل هذه حقائق أوضح من أن تذكر صراحة – ولذلك لا تتم الإشارة إليها أبدا. وهي ببساطة ليست موضع نقاش وليست موضع جدل في الموطن الأخير للإمبريالية. ولربما كان التفكير بهذه الطريقة مرادفا للتسلط، وربما لم يجد الرومان وجود قواتهم في غاول أمرا غريبا، ولا الإنكليز في جنوب أفريقيا. لكن الحقيقة الضمنية ليست أقل واقعية ولا تخلو من العواقب كونها ليست جزءا من النقاش المحلي الجاري[7].

يشير جونسون إلى أن تفجير الرحلة 103 لشركة الخطوط الجوية الأميركية (بان) عام 1988 في أجواء لوكربي كان انتقاما لهجوم صاروخي أميركي على ليبيا عام 1986، وإلى أن حصار الولايات المتحدة للعراق في أعقاب حرب الخليج أدى إلى وفاة 500.000 عراقي بريء دون أن يمس رئيسهم أي سوء لكنه كان ضمانا لتحميل الشعب العراقي ضغينة تجاه

الأميركيين وحكومتهم. ويشير إلى أن الولايات المتحدة دربت ومولت أسامة بن لادن حين احتاجت إليه لقتال الروس في أفغانستان وحولته إلى شخص أكثر خطرا حين انقلب عليها بعد حرب الخليج لمعارضته الوجود الأميركي الكثيف في المملكة العربية السعودية.

ويشير جونسون أيضا إلى معاملة أميركا للأكراد الذين ورد ذكرهم أعلاه كمستفيدين من الحماية العسكرية الأميركية كجزء من عملية الحراسة الشمالية (Northern Watch). وبينما يجوب الطيارون الحربيون الأميركيون أجواء شمال العراق لمنع صدام حسين من قتلهم بالغاز مرة أخرى، تقوم الولايات المتحدة بتدريب وتمويل العسكريين الأتراك العاكفين على إبادة خمسة ملايين كردي في جنوب تركيا، "مدمرين قرابة 3000 قرية كردية"[8]. تحتاج أميركا إلى تركيا كحليف لها نظرا لموقعها الجغرافي على حدود الاتحاد السوفييتي السابق، أو على الأقل احتاجت إليها إبان الحرب الباردة. في الفترة بين عامي 1991 و1995 قامت الولايات المتحدة بإمداد أربعة أخماس واردات سلاح القوات المسلحة التركية. وفي العام 1999 لاحقت وكالة الاستخبارات المركزية زعيم الأكراد المتمردين عبد الله أوجلان ومكنت السلطات المحلية من القبض عليه. لقد وثق تقرير لوزارة الخارجية عام 1995 حالات تم فيها استخدام الأسلحة الموردة بواسطة الولايات المتحدة في لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، بحسب اتحاد العلماء الأميركيين[9]. لذا فإن الولايات المتحدة، في حين تكرس نفسها لحماية الأكراد من صدام حسين الشرير من ناحية، فهي تمول وتساهم بالقضاء على أعداد أكبر منهم على أيدي الأتراك من الناحية الأخرى. إنها إمبريالية كاذبة وحشية تشبه تلك التي حاربها غاندي في الهند، وهذا ليس المثال الأميركي الوحيد.

حالة مأساوية شبيهة هي قضية دييغو غارسيا: شريط من الأراضي

منحن كحدوة فرس وسط المحيط الهندي. من قاعدتها على تلك الجزيرة البالغ عرضها أربعة أميال وإجمالي طولها 14 ميلا تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ دورياتها في المنطقة وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط. ويعتبر المحللون العسكريون تلك القاعدة ضمن القواعد الأميركية الثلاث الأهم في العالم، فهي موطن قاذفات القنابل بي 52 ستراتوفورترس التي يمكن باستخدامها إنجاز مهام تغطي مسافات تزيد على 14.000 ميلا، كما تضم تلك القاعدة قاذفات بي 2 وستيلث التي تمكن القوات الجوية الأميركية من قصف أي هدف في العالم انطلاقا من دييغو غارسيا دون التزود بالوقود بفضل مداها وقدرتها الهائلين. لقد استخدمت الولايات المتحدة تلك القاعدة لآلاف من العمليات التي انطلقت من مهبط الجزيرة – وهو الأطول في منطقة المحيط الهندي – أثناء حرب الخليج العربي وفي الهجمات على أفغانستان عقب 11 أيلول (سبتمبر). كما يحتوي الميناء العميق المحمي للجزيرة على قاعدة لجميع أنواع السفن الحربية الأميركية. يعيش على الجزيرة قرابة 4000 موظف عسكري أميركي يعملون لصالح المقاولين المسؤولين عن صيانة المرافق. ويفضل العسكريون إبقاء أمر تلك القاعدة الأساسية لغزا أمام الفكر الأميركي والدولي؛ من النظم الخاصة بها أنه لا يسمح للموظفين المتمركزين هناك بجلب زوجاتهم أو بارتداء شاراتهم أو زيهم العسكري المميز عند تواجدهم في البلدان المجاورة في إجازة.

تتواجد الولايات المتحدة على جزيرة دييغو غارسيا لأنها وقعت عقد إيجار لمدة 50 عاما مع مالكها منذ حوالى الثلاثين عاما، وكان ثمنها كما كشف عنه لاحقا هو حسم على صفقة لبيع صواريخ بولاريس أميركية الصنع. والمالك هو بريطانيا العظمى، أحد أكثر حلفاء الولايات المتحدة ولاء ومحلا للثقة، والتي سلمت دييغو غارسيا إلى الأميركيين مع ستة جزر أخرى

تعرف بجزر تشاغوس على افتراض خاطئ كليا هو أنها جزر مهجورة. وقد أوضحت الحكومة الأميركية آنذاك للبريطانيين أنها لا ترغب بمواجهة مشاكل تتعلق بالسكان على جزيرة دييغو غارسيا، ولا ترغب كذلك بأن ترغم على منافسة القوارب المحلية على الممرات المائية ولا أن تقلق بشأن استخدام الجزر المجاورة كمحطات انطلاق للعمليات الجاسوسية[10].

ولذا امتثلت بريطانيا. فقامت بطرد قرابة 2000 شخص من سكان الجزر بين عامي 1966 و1973 بتهديدهم والغدر بهم، ونفتهم إلى حياة الفاقة والانحطاط في موريشيوس وسيشيل. تم إعادة توطين شعب إلويس عندما منحت بريطانيا مستعمراتها في المحيط الهندي الاستقلال ومن ضمنها موريشيوس؛ وفي اللحظة الأخيرة، وبناء على طلب من الولايات المتحدة، فرضت على موريشيوس اتفاقية للاحتفاظ بجزر تشاغوس لقاء 650.000 جنيه لتغطية كلفة استيعاب سكان الجزر. شرعت بعدها بريطانيا بشراء مزارع جوز الهند على الجزر وإغلاقها وإخراج سكانها الذين أجبروا على توقيع "اتفاق قبول" يعدون فيه بعدم العودة إلى بيوتهم أبدا ويلغون فيه لأي مطالب مستقبلية من الحكومة البريطانية. تم خداع البعض لقبول ما قيل لهم أنه مجرد رحلة إلى موريشيوس ليجدوا أنفسهم عند وصولهم على أرصفة الموانئ لا يعرفون طريق العودة. لم تدفع أي تعويضات لسكان الجزر، وحكومة موريشيوس استولت على الأموال التي دفعت لإعادة توطينهم. تم إبلاغ البرلمان البريطاني بأن الجزر كانت غير مأهولة وهي كذبة متبجحة. وكما وصف مسؤول كبير في وزارة الخارجية إخلاء سكان الجزر عام 1966: "يجب أن نكون صارمين بهذا الشأن. إن هدف ذلك الإجراء هو الحصول على بعض الصخور التي ستظل ملكا لنا... لن يكون هناك سكان أصليون سوى نوارس البحر"[11].

في العام 1975، كان نصف مواطني الإلويس الذين وطنوا عاطلين عن العمل وكان جميعهم تقريبا يعيشون في ظروف مريعة في معسكرات استيطانية تحولت إلى أحياء فقيرة عشوائية دائمة. وهناك تقارير تفيد بأن تسعة من سكان تشاغوس السابقين على الأقل قد انتحروا، وأن الكثير من فتيات الأسر المستوطنة اتجهن للدعارة لإعالة أنفسهن[12]. في العام 1975، عندما ظهرت قصة إعادة التوطين القسري للعلن، أطلقت عليها صحيفة واشنطن بوست عملية "الاختطاف الجماعي"[13].

ويعتبر الصحفيون البريطانيون تلك القضية أكثر اللحظات انحطاطا في تاريخ بلادهم الإمبريالي الطويل. في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2000 أقر قاض القصة مطلقا على عملية إعادة التوطين "فشل قانوني مهين" وأمر بريطانيا بأن تسمح لشعب الإلويس بالعودة إلى وطنهم. أعلنت الحكومة البريطانية أنها لن تستأنف الحكم وراحت تبحث عن طرق لترحيل سكان الجزر، أو على الأقل للسماح لهم بزيارة الجزر، أو كما عبر أحد السكان السابقين "لوضع الزهور على قبر جدي"[14].

لم تشارك الحكومة الأميركية في تلك القضية التي أقامها المواطنون المنفيون، إلا أنها قامت بإدلاء تصريح عارضت فيه عودتهم على أساس أنها ستشكل خطرا على الأمن القومي رغم أن أقرب جزيرة إلى دييغو غارسيا تبعد حوالى 130 ميلا، ورغم الحراسة المشددة على دييغو غارسيا بواسطة أكثر القوات المسلحة تنظيما وتعقيدا في العالم ذات القدرة غير المشكوك فيها على اكتشاف ورصد غزو قوارب الصيد. لم يكن أمام الحكومة الأميركية إلا القليل لفعله – حتى 11 أيلول (سبتمبر). فعندها تحولت قضية الأمن القومي الأميركي الشغل الشاغل للعالم بأسره، وألغيت رحلة ليلية إلى الجزر لأبناء العائلات المنفية مخطط لها في تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 ألغتها الحكومة

البريطانية بسبب معارضة الولايات المتحدة الشديدة لها. وحتى ربيع 2002، لم يسمح لمواطني إلويس بزيارة مسقط رأسهم.

ويكتب تشالمرز جونسون، الخبير بشؤون اليابان وآسيا، عن مثال مشابه للإمبريالية العسكرية الأميركية على جزيرة أوكيناوا، أقصى جنوب الجزر اليابانية الرئيسية. كانت أوكيناوا مستعمرة عسكرية أميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويروي جونسون أنه في نهاية العام 1995 كانت هناك 42 قاعدة أميركية على تلك الجزيرة تحتل 20 في المئة من أفضل الأراضي الزراعية. لقد تم الاستيلاء على معظم الأراضي بالقوة من مواطني أوكيناوا في السنوات التالية للحرب حيث لم يعتبر المقيمون عليها من اليابانيين أو الأميركيين وبالتالي لم تكن لهم أية حقوق. ومنذ ذلك الحين تمت إعادة جزيرتهم إلى الحكومة اليابانية إلا أنها لا تزال مستغلة من قبل القوات العسكرية الأميركية بأسلوب مخيف. لقد تورط جنود الولايات المتحدة من الرجال والنساء في أوكيناوا بجريمة كل يوم منذ العام 1972 وحتى العام 1995 بناء على دراسة أجرتها صحيفة يابانية. كان عدد كبير من الجرائم (أكثر منه في أي قاعدة عسكرية أميركية أخرى) هو اعتداءات جنسية كحادثة اغتصاب وضرب فتاة من أوكيناوا تبلغ 12 عاما على أيدي ثلاثة جنود عام 1995 "على سبيل المرح"[15]. كما تورط الموظفون العسكريون الأميركيون في الكثير من حوادث السير التي أدت إلى قتل المواطنين (لم تكن سيارات الخدمة بحاجة إلى لوحات التسجيل حتى العام 1995)، بالإضافة إلى ذلك فإن رحلات الطائرات الأميركية وتمارين وحدات المدفعية ساهمت برفع مستويات ضجيج لا تحتمل تغرق النشاطات اليومية وتضر بالبيئة. وفي الكثير من القضايا كان مرتكبو الجرائم الأميركيون بعيدين عن طائلة القانون المحلي حيث إن الأنظمة العسكرية تحول دون اعتقالهم، وحتى

حين أثبت تورطهم فإنهم قد أبعدوا إلى الولايات المتحدة قبل بدء محاكماتهم. وأيضا، فإن الحكومة أوكيناوا المحلية مجبرة على الاعتناء بقرابة 10.000 يتيم من أصل أوكيناوي أميركي. ولو كان كل هذا غير كاف فإنه بموجب اتفاقية عقدت عام 1978 يتعين على اليابان دفع 78% من تكاليف إبقاء 50.000 جندي أميركي على أرضها (هناك ثماني قواعد أميركية في اليابان إضافة إلى أوكيناوا)، وهو مبلغ "يصل إلى ما يفوق ضعف نسبة إنفاق اليابان على دعم الجامعات والحضانة كما يقول جونسون"[16]. ولا يتضمن المبلغ معدل البليون دولار الذي أنفقته اليابان على الأسلحة والمعدات العسكرية أميركية الصنع في كل عام من الأعوام العشرة الأخيرة[17].

وكما هو متوقع، فإن اليابانيين ومواطني أوكيناوا بالتحديد يستاؤون بشدة من الوجود الأميركي العميق في حياتهم، خصوصا وأن حاجة الولايات المتحدة لإدارة الأقمار الصناعية من حيث يمكنها حماية شعوب العالم من الشيوعية قد انتهت بانتهاء الحرب الباردة. أيضا، فقد أثبتت حرب فييتنام ونتيجتها التي جاءت لصالح فييتنام الشمالية أنه لم يكن هناك خطر فعلي من الشيوعية وانتقالها من بلد إلى بلد. لقد بطل الادعاء الأميركي بأن وجود الولايات المتحدة في المنطقة يؤمن استقرارها، كما يضيف جونسون، وذلك عندما انهار اقتصاد كتلة الباسيفيك عام 1997 والذي سبب اختلالا إقليميا واسعا رغم وجود القوات العسكرية في أوكيناوا. ويناقش المؤلف السبب الوحيد لبقاء الأميركيين في المنطقة وهو برأيه كونها مكانا ممتعا لأفراد القوات المسلحة الأميركية (حيث يحصل المجندون والمجندات على رواتب عالية ويسمح لهم بزيارة الشواطئ الخلابة)، "وللحفاظ على السيطرة الأميركية في هذه المنطقة الهامة أو لدعمها"[18].

إن الدراسة المعمقة للائحة اتحاد العلماء الأميركيين للعمليات العسكرية

الأميركية تكشف عن حقيقة شيقة أكثر: إذا ما قمنا بإحصاء العمليات التي نفذت منذ سقوط حائط برلين فقط (عام 1989)، كانت هناك مائة عملية بين ذلك الحين وحتى 11 أيلول (سبتمبر) 2001 – بمعدل عملية واحدة كل شهر تقريبا – أي ستة أضعاف معدل العمليات التي أنجزت بين عامي 1975 وحتى 1989. منذ نهاية الحرب الباردة، وهي فترة كانت الفرصة فيها سانحة للتقليل من العمليات العسكرية حول العالم، عززت الولايات المتحدة نشاطاتها العسكرية بشكل مطرد. وفي هذا السياق، فإن الإمبريالية التي وصفها كتاب **الارتداد** تأخذ منحى جديدا: وهو أن القوة العظمى الوحيدة في العالم تعيد تحصين نفسها عسكريا لضمان هيمنتها على جميع أنحاء المعمورة. لقد تحولت القوات المسلحة الأميركية إلى شرطة دولية بعد الحرب الباردة بمساعدة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي أحيانا وبمفردها غالبا، تستخدم القوة لاختلاق النزاعات لصالح سيدها ولمنع الدول الأخرى من تطوير القدرة على الإضرار بمصالح ذلك السيد (يصعب أحيانا تحديد من هو السيد – القوات العسكرية أو الحكومة). في عهد ما بعد 11 أيلول (سبتمبر) تقوم الولايات المتحدة بإحكام قبضتها عبر إقامة القواعد العسكرية الجديدة ومن ضمنها ثلاث قواعد دائمة على الأقل في أفغانستان وواحدة في طاجاكستان. كما زادت العمليات في قواعدها في باكستان والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت فأثارت مشاعر وغضب بن لادن.

وتصف أميركا، كما يوضح جونسون، حوادث مثل حادث التلفريك في إيطاليا والمشاكل في أوكيناوا "بالتكاليف" المترتبة لحماية العالم الحر من الشيوعية. سيقبل معظم الأميركيين الجدل القائل بأنه اليوم وبعد مرور 17 عاما على انتهاء الحرب الباردة فإن عليهم مواجهة خطر جديد يهدد الحرية ستعتبر كل آثام الأميركيين بسببه "تكاليف". ولكن كيف يمكن شرح الزيادة

الكبيرة في حجم الانتشار العسكري الخارجي منذ العام 1989 وحتى 2001 في فترة خلت من تهديدات الشيوعيين وبن لادن؟ كما كتب جونسون في الكتاب الذي نشره عام 2000:

> بانعدام وجود أي تهديد عسكري مقارنة بذلك الذي شكله الاتحاد السوفييتي السابق، صار تفادي تلك "التكاليف" أمرا سهلا. كان من الممكن أن تنسحب القوات العسكرية الأميركية من إيطاليا وغيرها من القواعد الأجنبية منذ زمن بعيد. كونها لم تفعل وكون واشنطن تفعل كل ما في وسعها للحفاظ على هياكل الحرب الباردة، يصبح لهذا الانتشار بعدا جديدا. لقد صار دليلا دامغا لهؤلاء الذين يهمهم الملاحظة على مشروع إمبريالي أخفته الحرب الباردة. وحصيلة ذلك من الممكن أن تخلف كما هائلا من البغض تجاه كل الأميركيين - سواح وطلبة ورجال أعمال بالإضافة إلى أفراد القوات المسلحة - مما قد يؤدي إلى نتائج مميتة[19].

كتب تشالمرز جونسون تلك الكلمات في كتاب نشر قبل 11 أيلول (سبتمبر) 2001. لقد كان جدلا قاطعا لاقى الاستحسان من قبل النقاد الليبراليين والمحافظين على حد سواء. إنه الأمر نفسه الذي طلبت سوزان سونتاغ النظر فيه في مقالها في صحيفة نيويوركر في الأيام التي أعقبت 11 أيلول (سبتمبر) والتي عوملت بسببها كمنبوذة.

أحدث المناخ الذي أعقب 11 أيلول (سبتمبر) السياسون الأميركيون، بمن فيهم الرئيس، الذي رأى بوضوح في الهجمات الإرهابية فرصة لإعادة إحياء التقبل الأميركي الراسخ للبنى العسكرية والزيادة المترتبة في الغارات العسكرية - وهو تقبل خف في السنوات التالية للحرب الباردة. لا ينبغي أن يغفل المرء أنه خلال فترات حكم كلينتون كانت الأولوية العسكرية هي في

إبقاء الموظفين العسكريين الأميركيين بعيدا عن خط النار، وحتى عند أدائهم واجباتهم في أماكن عدائية مثل السودان وأفغانستان وكوسوفو والصومال. لقد فقدت أميركا تقبلها لموت شبابها وخاصة في سبيل قضايا خاسرة مثلما حدث في حرب فييتنام. كان ظرفا لم يستغل جيدا في الخارج كما لحظ كاتب في مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس.

> يعتبر بن لادن "ضعف وجبن الجندي الأميركي" أمرا جللا – الأميركيون ليسوا رجالا بحق – ومثلهم أولئك الذين يقفون في صفهم أو يقبلون حمايتهم (وبشكل ملحوظ الأسرة السعودية الحاكمة). هذا التلميح إلى التردد الأميركي في قبول الضحايا وإصرار واشنطن على خوض الحروب من على بعد 15.000 قدم وما فوق يجذب التعاطف الواسع المستمر وليس فقط بين العرب، حيث يربط بشكل منظم موضوعات الغرور والنفاق والجبن في حين يذكر الجمهور بإرادة الإرهابيين الذاتية في الموت من أجل قضيتهم. لا أعتقد أن واشنطن أو العديد من المواطنين الأميركيين قد قيموا الدعاية القائلة إن أميركا قد دفعت ثمن سياساتها في شن الحروب الآمنة[20].

عقب هجمات 11 أيلول (سبتمبر) على الفور راح الرئيس جورج بوش الابن يخبر الأميركيين أن عليهم تقبل احتمال وقوع الضحايا مرة أخرى وأن الحرب على الإرهاب ستكون طويلة وأليمة[21]. في خطاب حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني (يناير) 2002 حذر بوش من أن "عشرات الآلاف من الإرهابيين المدربين ما زالوا طليقين" وأن القوات المسلحة الأميركية كانت تعتقل المشبوهين والإرهابيين عامة في الفيليبين والبوسنة والصومال، كما أثار هاجس "محور الشر" – العراق وإيران وكوريا الشمالية – ثلاث دول

تعكف على تطوير أسلحة الدمار الشامل، محور "التسلح لتهديد السلام العالمي". ووعد "بتطوير ونشر دفاعات صاروخية فعالة لحماية أميركا وحلفائها من الهجمات المفاجئة"، منعشا بذلك نظام حرب النجوم المحبب جدا إلى الصناعات الدفاعية. وأعلن أنه كان يعمل على زيادة الميزانية العسكرية الأعظم في العالم، زيادة هي الأكبر خلال العقدين الماضيين، بمبلغ 48 بليون دولار. وطمأن الأميركيين إلى "أننا سنربح هذه الحرب".

في خطاب ألقاه في طوكيو في 16 شباط (فبراير) 2002، أكد بوش مجددا التزام الولايات المتحدة العسكري تجاه آسيا فقال: "أميركا، مثل اليابان، هي أمة متعلقة بالمحيط الهادئ تجتذبها القيم والتجارة والتاريخ لتجعلها جزءا من مستقبل آسيا... نحن الآن أكثر التزاما من أي وقت مضى لتعزيز الوجود في هذه المنطقة". في الوقت نفسه، كان المفاوضون الأميركيون يجرون محادثات في الفيليبين لإعادة تأسيس الوجود العسكري للولايات المتحدة هناك للمرة الأولى منذ أوائل تسعينات القرن العشرين عندما أخلت الحكومة، التي أثار غضبها الدعم الأميركي لنظام ماركوس، القوات المسلحة من قاعدتين هناك. نتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة بإرسال المعونات والمعدات العسكرية إلى الفيليبين مجددا رغم سوء معاملتها للمسلمين والشيوعيين بما فيها عمليات الاغتيال والإعدام – على أيدي قوات الشرطة والقوات العسكرية هناك.

في الشهور التي أعقبت 11 أيلول (سبتمبر) وللمرة الأولى منذ الحرب الباردة أعادت الحكومة الأميركية وضع نفسها على الخط الرفيع الفاصل بين العالم الحر ودماره على أيدي "الأشرار" (الشيوعيين سابقا، والإرهابيين لاحقا). لقد بذلت جهودا كبيرة لاستخدام الهجمات الارهابية كمبرر لتعزيز وجودها العسكري في أراض أجنبية، رغم أن هذا الوجود هو فحوى

اعتراض بن لادن ضد الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، حكم على مواطنيها بالموت أو على الأقل بقتل جيرانهم أثناء تأديتهم واجبهم العالمي الجديد. ولنكون عادلين، فإنه في الشهور اللاحقة لهجمات 11 أيلول (سبتمبر) عندما انتشر فزع الجمرة الخبيثة بانتظام وعندما كانت شركات الطيران تواجه خطر الإفلاس وكان الاقتصاد يتداعى وفقد 900.000 شخص وظائفهم، كانت تلك كلمات محفزة للأميركيين. وكما صرح كريستوفر بايتن، عضو لجنة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية، لصحيفة نيويورك تايمز في 23 شباط (فبراير) 2002، كان من الصعب على أي شخص غير أميركي أن "يفهم تماما تأثير تحطم البراءة العظيمة والثقة بالنفس المذهلة والحصانة بتلك الطريقة المروعة".

وكما أخفت الحرب الباردة – بكلمات جونسون – "مخطط أميركا الإمبريالي الكبير" فقد أخفته أحداث 11 أيلول (سبتمبر) كذلك. منذ الهجمات، طورت الولايات المتحدة هدفا جديدا – الحفاظ على موقعها كالقوة العظمى الوحيدة في العالم – وهو هدف يتنكر بعنوان أكثر نبلا: الحرب على الإرهاب. لم يكن صعبا على الولايات المتحدة عقب 11 أيلول (سبتمبر) مباشرة إقناع دول أخرى بالتحالف معها أو على الأقل أن تقف موقف المتفرج في الوقت الذي كانت تعزز وجودها العسكري في أنحاء العالم. علاوة على ذلك، وبفضل 11 أيلول (سبتمبر)، أصبح الشعب الأميركي الذي كان لا يزال يتألم من بلايا حرب فييتنام التي راح ضحيتها 58.000 أميركي، أصبح فجأة على استعداد لقبول خسارة المزيد من الضحايا خارج البلاد. ذكر مقال في مجلة نيويوركر الصادرة بتاريخ 1 نيسان (أبريل) 2002 عدة مسؤولين ومعنيين في إدارة بوش رأوا أن 11 أيلول (سبتمبر) "نقطة تحول" من معارضة الشعب الأميركي المعتادة للتدخل العسكري

الخارجي لقواتهم..." [22]. كما ذكر الكاتب على لسان اثنين من كبار أعضاء حكومة جورج بوش وهما كوندوليزا رايس – مستشارة الأمن القومي، وريتشارد هاس – مدير التخطيط لوزارة الخارجية، أن الولايات المتحدة أرادت استغلال الهجمات الإرهابية على أراضيها لتعزيز سلطتها العظيمة لمراقبة العالم.

قالت رايس: "نظريا، قد يتكهن الواقعيون أنه عندما توجد قوة عظيمة مثل الولايات المتحدة فلن يطول الوقت قبل أن تظهر قوى عظيمة أخرى لتحديها أو لموازنتها. وأعتقد أن ما نراه الآن هو ميل لتحقيق علاقات تعاون بناءة مع الولايات المتحدة أكثر من محاولات لموازنة الولايات المتحدة"[23].

قال هاس: "ما تراه من هذه الإدارة هو ظهور مبدأ جديد أو مجموعة جديدة من الأفكار... حول ما يمكن أن تسميه حدود السيادة. السيادة تترتب عليها الواجبات. أولها ألا تذبح شعبك، وثانيها ألا تدعم الإرهاب بأي طريقة. وعندما تفشل حكومة في الالتزام بتلك الواجبات فإنها تخسر بعض من ميزات السيادة ومنها حريتها داخل حدود أراضيها. وقد تكتسب حكومات أخرى، ومن ضمنها الولايات المتحدة، الحق في التدخل. وفي حالات الإرهاب، قد يؤدي ذلك إلى حق وقائي أو حاسم في الدفاع عن النفس"[24].

كان ذلك موقف إدارة بوش من العمليات المعلنة مثل قصف أفغانستان. ثم أن هناك عمليات سرية: منذ عام 1947، عندما أنشأت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، قام العملاء الأميركيون بالتدخل في العمليات الانتخابية والسياسات الداخلية للدول الأجنبية بفعالية بهدف تحقيق النتائج المطلوبة، كما قاموا بتدريب الجنود الأجانب في فنون التعذيب والاختطاف وغيرها من

انتهاكات حقوق الإنسان. شهد جيمس بيكر وزير الخارجية في عهد جورج بوش الأب في جلسات استماع أمام مجلس الشيوخ عام 1989 أن التحركات السرية "لن تكون غير ملائمة" وتتضمن "تأمين الدعم السري لحزب أو مرشح سياسي للتأثير على نتيجة الانتخابات"[25].

ومما يزيد في إحداث صورة مخيفة هو أن أكبر قوة عسكرية واقتصادية في العالم مصممة على منع أي تحد لتفوقها من الظهور في أي مكان آخر من العالم، متسلحة بالمذهب الذي يسمح لها بغزو المناطق ذات السيادة التي تعتبرها بأنها قد فشلت بالالتزام بالأنظمة التي حددتها – أنظمة الولايات المتحدة. لقد خسرت الولايات المتحدة "حقها الوقائي في التواجد حيث تختار" بانتهاء الحرب الباردة[26]؛ وأعاد لها بن لادن هذا الحق. نتج عن ذلك الغزو المعاد اكتشافه موقف أميركي تجاه حلفائها أبعدهم عنها. في غضون شهر من بعد خطاب حالة الوحدة الذي ألقاه بوش، كان شعور رؤساء أوروبا بالإحباط يتزايد نظرا "لرغبة أميركا بتجاهلهم والعمل منفردة"[27]. لقد استمعوا إلى حديث الرئيس عن تشكيل ائتلاف ضد الإرهاب ثم شاهدوه يصف العراق وإيران وكوريا الشمالية بـــ "محور الشر" في حين لا تشكل تلك الدول الثلاث محورا على الإطلاق. ولربما لاحظوا أن خطاب بوش خلا من مصطلحات "الدبلوماسية" و"الحوار" و"التفاوض" واقتصر على مصطلح "الاستماع" في إشارة إلى الكونغرس الذي "يستمع" للشعب. ومع ذلك فقد رأوا غالبا أن ما اعتبر لحظة تاريخية وتحولية في الإعلام الأميركي والحكومة الأميركية لم يكن ذا تأثير فعلي على الإطلاق.

> قبل 11 أيلول (سبتمبر) كانت الولايات المتحدة تعتبر دولة متكبرة وغير متعاونة في الشؤون الدولية وعلى وشك أن تنعزل بأحاديتها المتعالية وتتبرأ من الأزمات الأجنبية والهموم المشتركة.

ومن نتائج الهجمات على نيويورك وواشنطن أن غمرت البلاد بالتعاطف الدولي الصادق. أخذت إدارة بوش تحشد تلك المشاعر الإيجابية في حربها على الإرهاب وقد نجحت في ذلك تقريبا. لكن "الائتلاف" كان سطحيا، كان مجرد نتاج للمخيلة والطاقة والأموال الأميركية. والأسوأ من ذلك أنه لم يطلب من أعضاء ذلك الائتلاف فعل أي شيء سوى مساندة التحركات العسكرية الأميركية. وباختصار، كان ينتظر من العالم أن يضع ثقته فيما شكل الأحادية الأميركية[28].

لقد كثرت الشكوك الكندية في مدى إخلاص أميركا لشركائها في الائتلاف عندما ألقت طائرة عسكرية أميركية بقنبلة تزن 500 رطل إنكليزي على الجنود الكنديين أثناء قيامها بطلعة تدريبية على الذخيرة الحية في أفغانستان في منتصف نيسان (أبريل) 2002. قتل أربعة جنود وجرح ثمانية، ولم يوجه بوش أي تعزية للشعب الكندي إلا في اليوم التالي عندما تطورت المسألة إلى أزمة في العلاقات العامة بالنسبة إليه. لقد زادت ردة الفعل البطيئة تلك من صعوبة تبرير الحكومة الكندية مشاركتها في غزو أفغانستان لشعبها.

في أوروبا، تواردت الشكوك بشأن وسيلة "محور الشر" في ذهن عضو لجنة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كريستوفر باتن، وقد أشار إلى التعارضات التي تتضمن حقيقة أن العراق وإيران وكوريا الشمالية ليست الدول الوحيدة المصنعة للأسلحة في العالم، فالصين وروسيا تملكان أسلحة دمار شامل ضمن ترسانتهما إلا أن أميركا تفضل الارتباط البناء مع تلك الدولتين.

سأل باتين: لماذا لا تبذل جهود أكبر مع الروسيين لإعادة

مفتشي الأسلحة إلى العراق؟ لماذا لا نقر بأن المعونة الخارجية وبناء الدولة هما أدوات مهمة في المعركة ضد الإرهاب؟ والأهم، فإن للولايات المتحدة أصدقاء وحلفاء دائمين يجب أن يؤخذ بكلامهم[29].

بدأ حلفاء ائتلاف أميركا الذين سارعوا إلى مساندتها عندما احتاجت إليهم بالتساؤل عن سبب إصرار الولايات المتحدة على الرد العسكري الشامل الموسع، وعن سبب عدم لجوئها لخبرة أوروبا الدبلوماسية في الضغط على الحكومات غير المتعاونة رغم تأكيدها دعم العالم بأسره لها في حربها على الإرهاب، وعن سبب عدم استشارتها لهم. يملك تشالمرز جونسون الذي كتب قبل 11 أيلول (سبتمبر) تفسيرا لعدوان أميركا المتهور ولاستبعاد بوش "الدبلوماسية" كأحد عوامل الحرب ضد الإرهاب على الأقل في خطابه.

لدى الولايات المتحدة وسيلة واحدة غير ملائمة لتحقيق أهدافها الخارجية وهي القوة العسكرية. لقد فقدت مهاراتها الأخرى التي تشمل تمرسها الثقافي والدبلوماسي واللغوي، والمؤسسات الدولية التي يدعمها الشعب الأميركي سياسيا وماليا والتي يمكنها إضفاء الشرعية على الجهود الأميركية الخارجية، والسياسات الاقتصادية التي تعزز قوة السوق الأميركي الهائلة لتحولها إلى ردود فعل أجنبية مرغوبة، أو حتى القدرة على التعبير عن القيم الأميركية دون اتهامها بالنفاق الميئوس منه[30].

تلجأ الولايات المتحدة المهددة إلى القوة العسكرية على الفور بدلا من الدبلوماسية لأن معرفتها تقتصر على ذلك. (وسيتذكر البعض أن الحكومة قد حزنت عقب 11 أيلول (سبتمبر) لعدم وجود عملاء لها يتحدثون بلغات الشرق الأوسط وآسيا يمكن زرعهم في المنطقة دون أن يلفتوا النظر). إنها

تصر على الرد الدولي في حين تعمل على إضعاف سلطة الأمم المتحدة بعدم دفعها رسوم عضويتها منذ سنوات، إلى درجة دفعت بأحد أعلام التلفزيون ويدعى تيد تيرنر الذي أغضبه انحرافها إلى المساهمة ببليون دولار باسم أميركا عام 1997[31]. وتستخدم أميركا أسواقها الواسعة الانتشار كأدوات للكسب السياسي الداخلي بدلا من الكسب الدبلوماسي. لقد فرضت الولايات المتحدة حصصا لاستيراد الصلب الروسي، وتعرفة على الخشب اللين الكندي بعد 11 أيلول (سبتمبر) لمساعدة سياسييها على الفوز بإعادة الانتخابات الفرعية في ولاياتهم في تشرين الثاني (نوفمبر) 2002، مغرقة اقتصاد أولئك الحلفاء في الشكوك في الوقت الذي كانت تلح فيه على كسب دعمهم في الحرب الأميركية ضد الإرهاب.

وفيما يخص التعبير عن قيمها، فإن إرادة الولايات المتحدة التاريخية في دعم أنظمة الحكم العنيفة والقمعية وفي التدخل خلسة في شؤون سيادة الدول الأجنبية تعبر بشكل أكثر صدقا عن قيمها من ادعاءاتها بأنها حامية الحرية. وهناك أشكال أخرى للنفاق مدمرة على حد سواء. تفاخر الولايات المتحدة بكونها أمة سلام إلا أنها أكبر منتج ومصدر للأسلحة والذخائر، وتقوم بإمداد الأطراف المتنازعة في أي حرب بالأسلحة مثلما فعلت مع العراق وإيران، والصين وتايوان. في العام 1995 أنتجت الولايات المتحدة 49% من صادرات الأسلحة العالمية وأرسلتها إلى 140 دولة 90% منها تعتبر أنظمة غير ديمقراطية ذات سجل حافل في انتهاكات حقوق الإنسان بحسب جونسون[32] الذي كتب أن "المنتجات العسكرية تشكل ربع الناتج القومي الكلي تقريبا"[33].

أبلغ اتحاد العلماء الأميركيين أن إدارة بوش تجاهلت عام 2002 قيودا قانونية تمنع بيع الأسلحة للأنظمة القمعية بهدف شراء ولائها في الحرب على

الإرهاب[34]. لقد سمحت دول مثل أذربيجان وطاجاكستان وجورجيا التي منعت من الحصول على الأسلحة الأميركية قبل 11 أيلول (سبتمبر)، سمحت للولايات المتحدة باستخدام مجالها الجوي أو بإنشاء قواعد عسكرية داخل حدودها في مقابل دور في انتظار الحصول على مدافع آر يو.

> ومن ضمن النتائج الكثيرة لــ 11 أيلول (سبتمبر) أساس جديد لتوزيع المساعدات الأمنية: الحرب على الإرهاب. لم يكن هناك أساس احترازي واسع لإمداد المعونة العسكرية للأنظمة الأجنبية الفاسدة منذ استخدم كفاح الشيوعية كعذر لتسليح وتدريب الأنظمة القمعية خلال الحرب الباردة. تقوم الحكومة الأميركية التي تعد أكبر ممول للأسلحة في العالم بإمداد الأسلحة والتدريب العسكري لمجموعة أكبر من الدول اليوم[35].

قال اتحاد العلماء الأميركيين إن المصالح المتعلقة بالبترول، وليس الإرهاب، هي الدافع الحقيقي وراء رغبة الولايات المتحدة بتعزيز تواجدها في جورجيا: "ترغب الولايات المتحدة بإنشاء خط أنابيب نفط جديد في بحر قزوين ليمر عبر جورجيا وتركيا، ودعم حكم شفرنادزة بالتدريب والمعونة العسكرية هو جزء من جهود الولايات المتحدة لتعزيز الأمن حول المنطقة المحيطة بخط الأنابيب"[36]. كان النفط أيضا سببا في زيادة المعونة إلى كولومبيا حيث تحتاج الولايات المتحدة إلى حماية خط أنابيب من الثوار الماركسيين الذين يشنون حروبا متواصلة في تلك الدولة. وفي أذربيجان تحتاج الولايات المتحدة إلى "حماية منافذها إلى النفط في بحر قزوين من التهديدات الإيرانية المحتملة"[37].

> تظهر هذه السياسات الجديدة نية إدارة بوش للسعي لتحقيق أهداف واسعة المدى في فترة سمو سياسي خارجي نسبي. إن

- استخدام جنود الولايات المتحدة وأموال الضرائب لحماية منافذها إلى النفط قضايا لن تحصد الدعم الشعبي نفسه الذي ستحصده قضية مكافحة الإرهاب. كما سيتقاعس الكثير من الأميركيين عن مساعدة القوات المسلحة الأجنبية على قتال المتمردين، باعتبار أن للبنتاغون سجلا سيئا بمثل هذه التدخلات في الماضي. ولكن بطمس أهداف السياسة الخارجية أمام السياسة الأميركية الراسخة التي خضتها أحداث 11 أيلول (سبتمبر) قد تفوز الإدارة بانتصارات سهلة[38].

إن المصدر الأعظم لنفاق أميركا هو استخدامها غطاء حماية الخير للمصلحة الكبرى مثل كفاح الشيوعية أو الإرهاب. ولرؤية الوجهة التي تقود العالم إليها، على المرء أن يلتفت بأفكاره إلى فييتنام. وكمذكر أكثر حداثة، هناك نيكاراغوا.

الفصل الخامس

إن الحكومة التي ترعى قتلة الأبرياء والخارجين على القانون تصبح هي نفسها مجرمة خارجة على القانون.

جورج بوش الإبن، 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2001.

فرقة موت أميركية الصنع: نيكاراغوا والهندوراس والكتيبة 316

كان قتل وسجن ملايين المواطنين السوفييت الأبرياء على أيدي حكومتهم هو أسوأ أوجه الشيوعية في الاتحاد السوفييتي السابق. لقد كان السوفييت يرسلون للموت في معسكرات العمل القسري أو يجوعون في مجاعات صنعتها دولتهم؛ كانوا يقتلون بأعداد كبيرة يصعب تصديقها أو فهمها تماما، إذ كيف تستوعب موت 20 مليون إنسان من أجل إقامة نظام حكم؟ لا يندب العالم النظام الشيوعي المنهار ولا حائط برلين في العام 1989 وفي بداية التسعينات من القرن العشرين.

ولكن ماذا نعتبر الحكومة الأميركية؟ لقد قامت بحجة مكافحة الشيوعية بضرب مدينتين يابانيتين دون داع بالقنابل الذرية فقط لاستعراض قوتها النووية ولتوجيه رسالة إلى النظام السوفييتي المتمدد في ذلك الوقت. بحجة مكافحة الشيوعية، ألقت طائراتها عددا من القنابل على أرياف كمبوديا أكثر مما ألقته على اليابان في الحرب العالمية الثانية، فقضت على 750.000 مدني بريء[1]. بحجة مكافحة الشيوعية قامت بدعم طغاة شرسين ومعتلي النفس في كوريا الجنوبية وماليزيا وإيران وغيرها من الدول.

ومؤخرا في حربها ضد الشيوعية تواطأت لقتل الآلاف من المدنيين

الأبرياء على أيدي الطغاة اليمينيين وفرق الإبادة في دول أميركا اللاتينية. لقد تم إطلاق النار على الرجال غالبا والنساء والأطفال أحيانا وقتلهم بالألغام وسجنهم وتعذيبهم وتجويعهم وإفقارهم بواسطة حكام مولتهم دولارات الضرائب في أميركا ودربتهم وكالة الاستخبارات المركزية في الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن العشرين، وفي الثمانينات من القرن العشرين كما في القضية المطروحة في هذا الفصل وفي الفصل التالي. إن الحكومة الأميركية، وعلى عكس الاتحاد السوفييتي، ليست بحاجة لقتل أبناء شعبها للحفاظ على سلطتها (رغم أنها مستعدة للتضحية بهم عند تورطهم في المكائد خارج البلاد)؛ بدلا من ذلك فهي تقضي على شعوب الدول الأخرى. ما حدث في الثمانينات من القرن العشرين في نيكاراغوا والهندوراس كان صورة زائفة لكل ما كانت تخبر العالم أنها تدافع عنه وتؤمن به. لقد انتاب الأميركيين الفزع عندما قتل الآلاف من مواطنيهم الأبرياء في 11 أيلول (سبتمبر). وفي صحوة المشاعر التي غمرتهم، ألا يمكنهم الإحساس بالآلام التي سببتها بلادهم للدول الأضعف؟ هل يمكنهم التأكد من أنهم يمثلون الجانب الصحيح في معركة الخير ضد الشر؟

نيكاراغوا هي الدولة التي ابتكر مصطلح "جمهورية الموز" لأجلها، وتقع في أميركا الوسطى تحدها الهندوراس من الشمال وكوستاريكا من الجنوب. كانت شركات الفاكهة الأميركية تسيطر على معظم زراعات نيكاراغوا في بداية القرن الماضي. نتيجة لذلك كانت القوات الأميركية متواجدة باستمرار تقريبا في نيكاراغوا خلال القرن العشرين لحماية مصالحها، مجندة ثوار البلاد من العام 1913 وحتى 1933. في العام 1936 أدى انقلاب دموي إلى تولي أناستازيو سوموزا غارسيا الحكم – وهو طاغية صديق للولايات للمتحدة. وقد ظل في السلطة ومن بعده أبناؤه حتى عام

1979 عندما استولت جبهة تحرير سانديستا الوطنية على الحكم بعد ثورة دموية أخرى. تم نقل ضباط في حرس سوموزا الوطني الشرس خارج البلاد في طائرة حكومية أميركية متخفية بشارات الصليب الأحمر[2]. وقد أنشأت جبهة تحرير سانديستا المعروفة بـــ "الساندستيين" على الفور نظام حكم شعبي ذا لمسة اشتراكية. ومن ضمن أمور أخرى قام الساندستيون بتأميم الشركات الأميركية والأملاك الخاصة، كما ألغوا بقايا نظام سوموزا الفاسد والذي شمل الحكومات البلدية والمحاكم والهيئة التشريعية[3]. وعندما تولى رونالد ريغان – الرئيس الجمهوري – منصبه عام 1981 قام على الفور بتطبيق سياسات لتقويض ما أسماه الحكومة الساندستية "الشيوعية" فأوقف عنها المعونات وأصدر أوامره لوكالة الاستخبارات المركزية للمساعدة في تنظيم الحزب الثوري اليميني للبلاد – الكونتراز – الذي مولته كذلك الولايات المتحدة. تلا ذلك حرب أهلية ألقت باقتصاد نيكاراغوا في فوضى عارمة وقتلت الآلاف. في العام 1990، وفي انتخابات أعلنها المراقبون الدوليون حرة وعادلة، صوت الناخبون في نيكاراغوا لصالح زعيمة المعارضين فيوليتا باريوس دي شامورو مستبعدين حكومة الساندستيين عن السلطة. أعلنت انتخابات لاحقة عامي 1996 و2001 اعتبرت حرة وعادلة أيضا. وقد أعيدت الشركات التي أممت إلى القطاع الخاص وانضم الرئيس الحالي إنريكي بولانوس إلى أميركا في حربها على الإرهاب بعد 11 أيلول (سبتمبر).

معظم تاريخ نيكاراغوا السالف الذكر مصدره الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأميركية (www.state.gov). إنها قصة سياسة خارجية أميركية يحب الأميركيون تصديقها: استخدام استراتيجي للأموال والخدمات الاستخباراتية لمنع الشيوعيين من تثبيت أقدامهم في أميركا الوسطى، ولكنها قصة لا تحتمل التمعن.

إحدى الحقائق الهامة في تاريخ نيكاراغوا الحديث والتي تتغاضى وزارة الخارجية عن ذكرها هي دورة انتخابية كانت حرة وعادلة كذلك جرت في العام 1984، انتخب فيها شعب نيكاراغوا الساندستيين للحكم، وهي نتيجة حاولت الولايات المتحدة منعها في البداية ومن ثم بذلت جهودا كبيرة للتقليل من شأنها. لقد انتهجت الحكومة الأميركية، حامية حق الانتخاب والمنارة الساطعة لحرية الفرد، تحطيم الإرادة الديمقراطية لشعب نيكاراغوا. ويعلم الجميع ذلك باستثناء الشعب الأميركي.

في حين صورت إدارة ريغان الساندستيين بصورة الطغاة الماركسيين المرتبطين بالإرهابيين الدوليين، فقد وصفت دراسات أكاديمية محايدة رحلتهم إلى السلطة وطريقة تصرفهم عند وصولهم إليها بنموذج للإيثار الإنساني والديمقراطي لم يلوثه إلا إشعال الثورة الممكن غفرانه. لقد كانت فترات حكم سوموزا الدكتاتورية المتعاقبة - والتي استمدت قوتها من خلال علاقات الأسرة الحاكمة بحكومة الولايات المتحدة والشركات الأميركية - وحشية وفاسدة، أثرى فيها الحكام وأصدقاؤهم على حساب الشعب وفرضوا قوانينهم بواسطة الحرس الوطني البغيض. لقد حشد الساندستيون الذين أشعلوا حرب عصابات ضد السوموزيين المكروهين لعقود دعما شعبيا واسعا وسلطة الجيش عندما تولوا الحكم عام 1979. كان من الممكن أن يتصرفوا بنفس الشراسة لو أرادوا ذلك، لكنهم بدلا من ذلك جعلوا من الرحمة والديمقراطية المبدأين المرشدين.

خلال شهر من توليها السلطة، قامت جبهة تحرير سانديستا الوطنية بتشكيل محكمة عليا ذات سبعة أعضاء، بثلاثة قضاة من حزب الساندستا وثلاثة من الأحزاب المعارضة وقاض واحد غير منتم. كما أنشأت الحكومة الجديدة القانون التشريعي الأساسي لحقوق وضمانات شعب نيكاراغوا[4].

هذه الوثيقة الجديرة بالملاحظة يمكن مقارنتها بتوطئة إعلان الاستقلال وميثاق الحقوق في الولايات المتحدة مجتمعين وغالبا حرفيا، وهي ضمانات لشرعات الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعترافا بها كمواثيق ملزمة في النظام القانوني. لكن تلك الوثيقة راحت أبعد من ذلك فأكدت بشكل خاص على "الحق بالحياة" (البند الخامس) ووصفته "بالحق المتاصل ذي الحرمة". وقد ألغيت عقوبة الإعدام التي ذكرها البند 38 في دستور سوموزا لعام 1974، وذلك لكل الجرائم وحتى في أوقات الاستنفار الوطني[5].

وفي حين تقوم أنظمة الحكم الجديدة عادة بقطع رؤوس القادة المهزومين وإعدام أتباعهم عند حائط حجري أهلكته ثقوب الرصاص، فقد رفض الساندستيون شراسة كهذه لإدراكهم بأنها قد تساويهم بالسوموزيين، وحرموا "المعاملة المهينة أو غير الإنسانية أو الوحشية" وحددوا أقصى عقوبة للسجن بثلاثين عاما[6].

لقد ترجم الساندستيون قانونهم الخاص "بحق الحياة" كأحد متطلبات تأمين سلامة مواطني نيكاراغوا. وأطلقوا حملة للتعليم عام 1980 وبدأوا بتأميم المصارف والموارد والشركات المملوكة للأجانب، كما شرعوا بإصلاحات الأراضي. عمليات الاستيلاء هذه كانت رد فعل على سنوات حكم سوموزا التي يؤسف لها حيث لا تزال آلاف الأملاك اليوم معلقة في نيكاراغوا، وقد طبقت تلك الإجراءات لإفادة المواطنين الذين ابتلوا بالعوز بسبب سنوات من الفساد في عائلة سوموزا وأصدقائها. إن تلك الإصلاحات هي ما حفز نخبة مواطني نيكاراغوا على الهرب إلى الولايات المتحدة بشكل خاص مم لفت انتباه الرئيس ريغان[7].

أمر آخر جدير بالملاحظة قام به الساندستيون فور وصولهم إلى الحكم هو إعلان إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن أقصاه عام 1985. يقطع الكثير من الحكام الجدد الذين يصلون إلى السلطة في الدول النامية بعد انقلابات عسكرية الوعود المشابهة إلا أنهم لا يفون بها أبدا، لكن الحال اختلف مع الساندستيين. قام الساندستيون بقلب قانون الانتخاب الذي وضعه سوموزا والذي احتفظ بثلث مقاعد البرلمان لحزب المحافظين الحاكم، وضمنوا حق تشكيل الأحزاب السياسية وسهلوا بشكل يدعو للسخرية تسجيل تلك الأحزاب لدى الحكومة: فكل ما كان مطلوبا هو "تسليم اسم وشعار وقاعدة سياسية وأسماء بضع عشرات من مسؤولي الحزب"[8]. وأنشأت جبهة تحرير سانديستا الوطنية مجلسا تأسيسيا وطنيا بتسعين عضوا تم انتخابهم بتمثيل متكافئ، وأنشأت مكتبا تنفيذيا يضم الرئيس ونائب الرئيس يتم انتخابهما بالتصويت الشعبي. وهكذا فقد تم إعطاء كل حزب رشح أعضاءه نسبة من التسعين مقعدا في المجلس تساوي نسبة الأصوات التي حصل عليها. وقد أمن هذا مقعدا واحدا على الأقل لكل حزب معارض. أيضا "تم ضمان الحق لكل الأحزاب المشاركة بالحصول على حصص متساوية من تمويل الحملات الشعبية وأوقات متساوية على الإذاعة والتلفزيون، ولحضور مراقبي عمليات الاقتراع أثناء التسجيل والتصويت وعد أوراق الاقتراع"[9].

كانت موجة الديمقراطية العارمة هذه غير ملائمة لإدارة ريغان التي بذلت كل جهد ممكن لوصم الساندستيين بأسوأ أنواع الشيوعية. ولحسن حظ الأميركيين، أعطى انفتاح الساندستيين للإدارة الفرصة لتشويه الانتخابات: فالأنظمة السلسة أتاحت للولايات المتحدة ترشيح ممثلها الخاص كقائد لأحد الأحزاب المعارضة، وهو مرشح أمر بالانسحاب من الانتخابات في اللحظة الأخيرة بسبب أن التصويت لم يكن عادلا وأنه كان مرتبا لصالح

الساندستيين. فعلت الولايات المتحدة ذلك فحسب، ودفعت بآروتزو كروز الذي تدعمه والذي يتحدث الإنكليزية بطلاقة إلى قيادة حزب هامشي يسمى "منسق نيكاراغوا الديمقراطي". صرح مسؤول كبير في وكالة الاستخبارات المركزية لصحيفة نيويورك تايمز: "لم تفكر الإدارة مليا أبدا بالسماح لكروز بالبقاء في المنافسة، لأن عندها سيدعي الساندستيون وبشكل مبرر بأن الانتخابات كانت شرعية..." [10]. في العام 1988، اعترف كروز لمجلة التايمز أنه تلقى مبلغ 6000 دولار في الشهر من وكالة الاستخبارات المركزية إبان حملته الانتخابية عام 1984. وصمة أخرى لوكالة الاستخبارات المركزية في الانتخابات كانت إنريكي بولانوس، أحد قادة كوسيب – وهي مجموعة أعمال – والرجل الذي انتخب كرئيس لنيكاراغوا عام 2001. التقى بولانوس وغيره من مجموعة كوسيب – ومعظمهم أصدقاء سابقون لسوموزا صودرت ممتلكاتهم على أيدي الساندستيين – التقى هؤلاء بمسؤولي الاستخبارات عام 1984 لبحث المخططات لنسف مصداقية عملية التصويت[11]. كانت إحدى تلك الاستراتيجيات تتضمن قصة ملفقة دست في الإعلام الأميركي عن شحنة من طائرات المقاتلة ميغ الروسية تم نقلها إلى نيكاراغوا قبل الانتخابات مباشرة، أكذوبة تم كشفها لاحقا بأنها ملفقة من قبل أوليفر نورث، ضابط مجلس الأمن القومي الذي سقط في فضيحة إيران/الكونترا[12].

عقدت الانتخابات في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984، ولم يكن فوز جبهة تحرير سانديستا الوطنية السهل مفاجئا، وهو الحزب الذي حرر البلاد وأظهر الرحمة تجاه أعدائه المهزومين. وأصبح رئيس الحزب، دانييل أورتيغا، هو الرئيس. أدلى ثلاثة أرباع الناخبين بأصواتهم، وتلقى الحزبان الشيوعيان المعارضان أقل من أربعة في المئة من السجلات. وقد أعلنت

وفود رسمية من البرلمانات الإيرلندية والبريطانية وغيرها أن الانتخابات نزيهة[13]. وفي غضون خمس سنوات ونيف نجحت حكومة ثورية في إنشاء نظام انتخابي ضمن حق المواطنين بتحديد مصائرهم. وقد كانت انتخابات جيدة وملحوظة كأي انتخابات تنظم في الأوقات المعاصرة. بعد ثلاثة أعوام، أي عام 1987 وبعد 18 شهرا من الاستشارات العامة، قررت الحكومة الجديدة تبني دستور يعزز حقوق مواطني نيكاراغوا. كان ينبغي على الولايات المتحدة وهي الديمقراطية الأولى في العالم ومؤيدة حقوق الإنسان، الاحتفال بتلك الأحداث. لكن بدلا من ذلك، وكما يبرهن الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية، فإنها لا تعترف بها على الإطلاق.

إلغاء الأحداث بذلك الشكل يمكن تفهمه: فخلال معظم عقد الثمانينات من القرن العشرين قبل وبعد الانتخابات، أنفقت الولايات المتحدة ملايين الدولارات ومعظمها بشكل غير قانوني لدعم انتهاكات حقوق الإنسان في نيكاراغوا وجارتها الهندوراس، وكل ذلك تحت عنوان حماية شعب دولة صغيرة في أميركا الوسطى من خوض مصير لم يكن متناسبا ورغبات البيت الأبيض. إن اعتراف الولايات المتحدة بأن تلك الانتخابات قد حصلت فعلا وبأنها كانت نزيهة هو اعتراف أيضا بأنها قد تدخلت بشؤون حكومة شرعية وتلاعبت بإرادة شعب آخر لمصلحتها الخاصة. بدلا من ذلك، فإن نيكاراغوا تعرف ليس بإنجازاتها الديمقراطية بل بأوليفر نورث وفضيحة إيران/الكونترا حيث أجبرت إدارة ريغان على الإقرار ببيعها أسلحة بقيمة 50 مليون دولار لإيران وهي عملية غير قانونية هدفت لإطلاق سراح الرهائن الأميركيين الذين اعتقد أنهم محتجزون لدى إرهابيي حزب الله في لبنان المدعوم من قبل إيران[14]، وقد تم تحويل الأموال إلى الكونترا – وهم الثوار المعارضون للساندستيين – بطريقة غير مشروعة أيضا. لقد نجت الإدارة بسهولة رغم

الحرج الذي واجهته ورغم إدانة أربعة متآمرين وإثبات التهم على سبعة آخرين. وكما لاحظ تشالمرز جزنسون ففي ذلك الوقت كان الشعب الأميركي عامة يتقبل هذه الخدع القذرة كونها "تكاليف" لضمان أمن أميركا من الشيوعية أو على الأقل من أشخاص يصنفهم البيت الأبيض من تلك الفئة. (لم يكن المجلس المستقل الذي حقق في الفضيحة قادرا على رؤية جميع الأدلة ضد إدارة ريغان: ففي قضية سابقة أتلف نورث سجلات ثمينة وأزال مستشار الأمن القومي جون بويندكستر رسائل إلكترونية أساسية كان من الممكن أن تؤدي إلى المزيد من الإدانات. "لقد تم خداع الكونغرس"، بهذه الملاحظة ختم المجلس المستقل تحقيقه).

كانت هناك أدلة أيضا أثناء الحرب الأهلية في نيكاراغوا تشير إلى أن وزارة الخارجية الأميركية مولت تجار المخدرات مقابل مساعدتها على تهريب الأسلحة والمعونة للكونترا بأموال خصصت للمساعدات الإنسانية[15]، في محاولة أخرى للتحايل على تشريعات العام 1984 التي منعت الولايات المتحدة من تمويل النشاطات العسكرية لثوار نيكاراغوا. وقد اعترفت وكالة الاستخبارات المركزية عام 1998 بأنها عملت مع عشرات من ثوار الكونترا رغم متاجرتهم بالمخدرات، كما أقرت بأن قرار التعامل مع تجار المخدرات قد اتخذ من قبل مسؤولين كبار في مركز قيادة الاستخبارات المركزية في لانغلي، فرجينيا[16]. ويظن بعض الكتاب أن ارتفاع نسبة استهلاك الكوكايين المفاجئة في الولايات المتحدة في الثمانينات من القرن العشرين ذو صلة بموقف الاستخبارات المركزية المزدوج من مروجي المخدرات[17]. رغم ذلك، فإن تلك الآثام لم تؤثر كثيرا على الشعب الأميركي، وذلك حال لن يتغير على الأرجح.

ولكن حتى في غمرة أحداث 11 أيلول (سبتمبر)، هل يمكن أن يتسامح

الأميركيون إذا أدركوا أن حكومتهم قد أدارت حملات للإرهاب والقتل في نيكاراغوا وجارتها الهندوراس بحيث لا يمكن لأسامة بن لادن إلا أن يحلم يوما بأن يمتلك السلطة والموارد اللازمة للتخطيط لها؟ حملة استهدفت المدنيين الأبرياء ووظفت مختلا من الأرجنتين أسمى ابنه إروين روميل تيمنا الجنرال النازي؟

لم يكن أي من هذا ليرى النور لولا صحيفة أميركية صغيرة تدعى بالتيمور صن نشرت عام 1995 سلسلة من المقالات كشفت كيف قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتوظيف الجنرال غوستاف ألفاريز مارتينيز لإدارة القوات المسلحة وقوات الشرطة في الهندوراس في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، وكيف نظم الجنرال ألفيراز في تموز (يوليو) من العام 1983 فرقة خاصة للقتل في جيش الهندوراس تعرف بالكتيبة 316 تم تدريب أعضائها جزئيا بواسطة الاستخبارات المركزية، طبقا لوثائق كشفت عنها بالتيمور صن. كانت مهمة الفرقة الرسمية المراقبة والاستجواب ومهمتها غير الرسمية الإرهاب من خلال تعذيب و"إخفاء" الهندوراسيين غير المتعاونين، وكانت مفتاحا لنجاح الولايات المتحدة في حربها ضد "الشيوعية" في أميركا الوسطى.

كانت الهندوراس، وهي أكثر أصدقاء الولايات المتحدة ثقة في المنطقة، موقع تسليح وتدريب الكونترا في حربهم ضد الساندستيين التي دعمتها أميركا، ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين كان الموظفون العسكريون الأميركيون ومعداتهم يجتاحون البلاد حتى أنها لقبت بالهندوراس الأميركية. ولإبقاء إمدادات الأسلحة جارية عبر أدغال الهندوراس إلى نيكاراغوا حرصت الاستخبارات المركزية على إسكات كل من تحدث ضد الوجود الأميركي في الهندوراس، وعرفت إلى من تلجأ لمساعدتها في ذلك: كان

الجنرال ألفيراز خبيرا بقمع العصيان وكان قد اكتسب معرفته في الأرجنتين في السبعينات من القرن العشرين حيث قتل أو اختفى 10.000 شخص على أيدي رجال مثله. كان مثاليا لأداء تلك الوظيفة فأصبح رئيس قوات الهندوراس المسلحة. كان ألفيراز محظي البيت الأبيض، وقد زار الرئيس ريغان في المكتب البيضاوي عام 1982؛ وعام 1983 منحه ريغان وسام الاستحقاق "لتشجيعه إنجاح العمليات الديمقراطية في الهندوراس"[18].

كان المسؤولون في العاصمة واشنطن يدركون الانتهاكات التي يرتكبها الجنرال ألفيراز باسم بلادهم إبان زيارته لهم. عام 1981 وبعد أن وظفته الاستخبارات المركزية ووضعته في الهندوراس أخبر ألفيراز سفير الولايات المتحدة هناك من أيلول (سبتمبر) 1980 وحتى تشرين الأول (أكتوبر) 1981، جاك بينز، أنه معجب بطريقة تعامل الجيش الأرجنتيني مع المخربين وقال "بأنه خطط لاستخدام الوسائل نفسها في الهندوراس"[19]. أبرق بينز إلى واشنطن على الفور وحذر رؤساءه من هوس الجنرال ألفاريز؛ وأبرق مرة أخرى بعد أربعة أشهر عندما اختطف أستاذ في الجامعة يبلغ 33 عاما كان قد طرح استفسارات حول الوجود الأميركي في بلاده. وفي الحادثتين تم تجاهل بينز. ومع نهاية ذلك العام تم استبداله بعد سنة واحدة فقط من الخدمة ليحل محله جون نيغروبونتي، وهو دبلوماسي وصديق قديم لعائلة بوش التي كانت متعاطفة مع مغامرات إدارة ريغان في أميركا الوسطى.

كان تعيين نيغروبونتي حيويا لنجاحات الولايات المتحدة في المنطقة. فآخر ما أرادته إدارة ريغان في أميركا الوسطى هو سفير معني بحقوق الإنسان. كانت معظم حكومات المنطقة الصديقة للولايات المتحدة وخصوصا السلفادور وغواتيمالا حكومات قتل شرسة وقامعة "للتخريب". كانت سياسة إدارة كارتر قبل مجيء ريغان هي التأكيد على حقوق الإنسان – وهي سياسة

كانت لتبعد أنظمة حكم مفيدة للولايات المتحدة في مكافحتها للشيوعية (والتي نعلم الآن أنها كانت في حالة انهيار في منتصف الثمانينات من القرن العشرين) ومنعها من تأسيس رأس جسر ساحلي في أميركا الوسطى. كان نيغروبونتي هو الشخص المناسب لهذا المنصب. لقد عرضت عليه حال وصوله أدلة حاسمة أعدها موظفو السفارة تشير إلى أن قوات الهندوراس كانت تختطف وتعذب وتقتل الشعب "للسيطرة على تهديد تخريبي تم تداركه"[20]، وعرف نيغروبونتي ما عليه فعله.

> صرح ريك تشيدستر، وهو مسؤول سياسي في سفارة الولايات المتحدة في تيغوسيغالبا آنذاك، لصحيفة صن أنه قد جمع أدلة دامغة على انتهاكات جيش الهندوراس عام 1982 إلا أنه أمر بشطب معظمها من التقرير السنوي لحقوق الإنسان الذي يقدم لوزارة الخارجية لتسليمه إلى الكونغرس. تلك التقارير ضللت الكونغرس والشعب على الدوام.
>
> أكدت وزارة الخارجية الادعاء الكاذب في تقرير حقوق الإنسان لعام 1983 بأنه "لا يوجد سجناء سياسيون في الهندوراس"[21].

وكما أشارت صحيفة بالتيمور صن: "كان من الممكن أن تحفز الحقيقة رد فعل في الكونغرس تحت قانون المساعدات الأجنبية والذي يمنع عامة المعونات العسكرية عن أي حكومة تنخرط في انتهاكات صارخة متكررة لحقوق الإنسان المعترف بها"[22]. ولهذا فقد كان واجب نيغروبونتي أن يخفي الحقائق ليبقى الكونغرس والشعب الأميركي على غير دراية بجهود الإدارة لإقامة وتدريب حزب طالبان مصغر للمضي في الجهاد ضد حكومة وشعب نيكاراغوا. نشرت الصحيفة المثال تلو الآخر عن تقارير أعدت أثناء تولي

نيغروبونتي منصبه حين كانت السفارة تكذب بشأن ما يحصل في الهندوراس. ففي حين ادعت السفارة عام 1982 أن للطلاب والفلاحين والعمال والنقابات مطلق الحرية لتنظيم المظاهرات دون عرقلة، كانت تعي تماما ثلاث حالات اختفاء أبدي لزعماء نقابات وطلاب على أيدي الكتيبة 316 وجيش تحرير الهندوراس المقاوم للشيوعية، وهي مجموعة خيالية عملت لصالح الكتيبة 316 والتي يعتقد أنها المسؤولة عن عدة حالات اختفاء. أصرت السفارة على أن الهندوراس الذين اعتقلتهم الشرطة تم استجوابهم خلال 24 ساعة رغم علمها بنقل السجناء غالبا إلى مواقع سرية حيث لا تتمكن عائلاتهم من العثور عليهم[23]. ادعى فريق عمل نيغروبونتي الجهل رغم أنه، في العام 1982 وحده، تم نشر أكثر من 300 قصة في صحف الهندوراس عن اختفاء زعماء الطلاب والنقابات وعن اكتشاف جثث في مقابر غير معروفة. كان الأميركيون في الهندوراس يجهلون على ما يبدو المظاهرات شبه اليومية في شوارع تيغوسيغالبا العاصمة والتي خرجت فيها عائلات وأصدقاء المفقودين. وعلى الأقل في قضية واحدة موثقة عام 1982، تورط نيغروبونتي نفسه في عملية إطلاق سراح زوجين اعتقلا في البنى التحتية شبه العسكرية للهندوراس – هما أوسكار رايس، صحفي داعم للساندستيين في نيكاراغوا، وزوجته غلوريا. تسبب سجن الزوجين باحتجاجات صاخبة والعديد من المقالات في الصحف وضجة هددت بلفت انتباه الكونغرس في الولايات المتحدة. قال كريسنثيو أركوس المتحدث باسم السفارة آنذاك لصحيفة صن بأنه حذر نيغروبونتي من أن إيذاء رايس وزوجته "سيكون كارثة لسياستنا"[24]. وقال إن نيغروبونتي تحدث إلى الجنرال ألفيراز مؤسس الكتيبة 316 وقائد جيش الهندوراس وقتها للتعبير عن قلقه حيال الأمر. تم إطلاق سراح الزوجين بعد أسبوع وحوكما وأدينا

بالسجن لستة أشهر.

وقبل انقضاء فترة سجنهما بأسبوعين تم السماح لهما بالمغادرة إلى الولايات المتحدة بشرط التكتم على التعذيب الذي أخضعا له. وضع هذا الشرط ألفاريز شخصيا بحسب آل رايس اللذين يعيشان الآن في فرجينيا. أبقت السفارة الأميركية أيضا أمر آل رايس طي الكتمان أمام العامة[25].

في العام 1989 تم سؤال نيغروبونتي عن الكتيبة 316 وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في الهندوراس في جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية العليا قبل تعيينه سفيرا في المكسيك، فأجاب: "لم أر أي دليل مقنع يشير إلى تورطهم في نشاطات إجرامية"[26]. وقد رفض في البداية التعليق لصحيفة بالتيمور صن في تحقيقها إلا أنه تجاوب بعد عدة أشهر مؤكدا في مقابلة أجريت معه عام 1995 ما قاله في جلسة الاستماع، وأصر أنه قد حث الحكومة على تحسين تقريرها لحقوق الإنسان وأن البلاد كانت سائرة على درب الديمقراطية بشكل عام. كما أخبر صحيفة صن: "لست آسفا على الطريقة التي طبقت بها سياسات الولايات المتحدة [في أميركا الوسطى]" [27].

لاحقا أصبح نيغروبونتي عضوا رئيسيا في فريق جورج بوش الإبن لضمان هيمنة أميركا على العالم ما بعد 11 أيلول (سبتمبر): في 14 أيلول (سبتمبر) 2001 أي ثلاثة أيام عقب الهجمات أكد مجلس الشيوخ تعيينه ممثل الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة، وبذلك فقط تحول إلى التخطيط للائتلاف الدولي ضد الإرهاب – ائتلاف تقوده الحكومة الأميركية الحزينة المحبة للحرية. كتبت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحية بتاريخ 18 آب (أغسطس) 2001 أنه يتعين دراسة سجل نيغروبونتي في الهندوراس بتمعن قبل ترشيحه لمنصب الأمم المتحدة حيث إن هذا المنصب "هام رمزيا

خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والالتزام بالقوانين".

إذا نيغروبونتي وفريق عمله في السفارة قد عجزوا عن إيجاد الأدلة المقنعة على الانتهاكات التي ارتكبتها الكتيبة 316 أو جيش تحرير الهندوراس المقاوم للشيوعية، فهذه لم تكن هي الحال بالنسبة لحكومة الهندوراس. في العام 1993، نشرت الحكومة تقريرا بعنوان "الحقائق تظهر نفسها" تحملت فيه مسؤولية الانتهاكات التي وقعت خلال الثمانينات من القرن العشرين واحتسبت 184 شخصا في عداد المفقودين واعتبرتهم أمواتا. حاول الهندوراسيون بعدها تقديم أعضاء في الجيش للعدالة فاعتقلوا وأدانوا 11 ضابطا عسكريا سابقا وحاليا في العام عام 1995[28].

لم يكن الأميركيون صريحين أو متعاونين رغم أن وثائق حكومية معلنة أوضحت تماما كيف تم تأسيس وتمويل وتدريب الكتيبة 316 بواسطة الولايات المتحدة. كانت الوثائق تستند بشكل كبير إلى شهادة ضابط استخبارات يدعى ريتشارد ستولز أمام لجنة من مجلس الشيوخ، وتوضح أن وكالة الاستخبارات المركزية قد أرسلت أعضاء في فرقة القتل إلى موقع سري في الولايات المتحدة حيث تم تدريبهم وتجهيزهم، وأنهم قد تلقوا تدريبا إضافيا في قواعد الاستخبارات المركزية في الهندوراس، وأن مسؤولا كبيرا في الوكالة كان يقوم بزيارات منتظمة إلى السجن السري حيث احتجز العديد من المخطوفين وعذبوا، وذلك لمساعدة فرق القتل عبر تحليل الأجوبة التي استخلصوها من السجناء[29]. وحتى اليوم، تصر وكالة الاستخبارات على عدم وجود دليل يثبت تلك المزاعم.

حصلت صحيفة صن كذلك على مخطوط من وكالة الاستخبارات مؤرخ في 1983 يلخص وسائل استجواب وتعذيب شبيهة بتلك التي اتبعتها الكتيبة 316. شملت تلك المهارات "تعرية المشتبه بهم وعصب أعينهم" في

غرف الاستجواب التي "خلت من النوافذ وكانت معتمة وعازلة للصوت ولا تحوي دورة مياه"[30]. وكان المحققون ينصحون بإبقاء السجناء وقوفا في وضعيات جامدة لفترات طويلة وحرمانهم من النوم، كما تضمنت المهارات اعتقال الأفراد في غارات مفاجئة يتم تنفيذها في الصباح الباكر لتحقيق "أكبر قدر من القلق الفكري" – وسيلة تطابق ما قام به بالفعل أعضاء الكتيبة 316.

كشفت الصحيفة أيضا عن مخطوط كوبارك، دليل التعذيب الخاص بوكالة الاستخبارات من عهد فييتنام الذي نصح العملاء العاكفين على إنشاء مركز للاستجواب بتفقد التيار الكهربائي "لتكون المحولات وغيرها من الأجهزة متوفرة عند الحاجة إليها" – في إشارة للتعذيب بالصدمات الكهربائية الذي كان وسيلة التعذيب المفضلة لدى الكتيبة 316[31].

"تم ذكر مخطوط كوبارك في مذكرة عام 1989 أعدتها لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ حول دور وكالة الاستخبارات المركزية في الهندوراس، واعتقد بعض أفراد الدوائر الاستخباراتية في تلك الفترة بأنه استخدم في تدريب الهندوراسيين. وقال أحدهم إن بعض الدروس من المخطوط تم تسجيلها حرفيا في ملاحظات بواسطة عملاء لوكالة الاستخبارات حضروا الصفوف"[32].

لم تكن الكتيبة 316 بحاجة للكثير من الإرشاد في طرق التعذيب، فقد أضاف الجنرال ألفاريز أسلوبا أميركيا لاتينيا مميزا حين جاء من الأرجنتين. وصف ناجون من التعذيب وبعض المعذبين أنفسهم الذين تتبعتهم البالتيمور صن في تورنتو، كندا، وصفوا أساليب التعذيب مثل تثبيت رأس السجين تحت الماء حتى يوشك على الغرق، وتعليق سلة على صفن الرجل وملئها ببطء بالحجارة، واغتصاب النساء، وتكميم وجه السجين بقناع مطاطي يسمى

"لاكابوتشا" وخنقه ببطء[33].

وعدت وكالة الاستخبارات المركزية بالتحقيق في اكتشافات بالتيمور صن إلا أنها لم تفعل، كما لم تقم بتسليم الكثير من الوثائق التي طلبتها حكومة الهندوراس في محاولاتها للتحقيق في دورها في جرائم الكتيبة 316. وفي العام 1998 أوقف الجمهوريون في مجلس الشيوخ مذكرة كان من الممكن أن تتطلب من الإدارة الكشف عن تلك الوثائق[34].

أكد تقرير من 211 صفحة أنجزه المفتش العام لوكالة الاستخبارات المركزية مؤرخ في 27 آب (أغسطس) 1997 تم إصداره تحت رقابة مشددة (صفحات بأكملها كانت مبهمة)، أكد فشل الوكالة بالوفاء بالتزام قطعه المدير في ذلك الوقت ويليام كايسي بتبليغ الكونغرس بتصرفات الكتيبة 316 وجيش تحرير الهندوراس. وبحسب صحيفة نيويورك تايمز فإن "ضباط وكالة الاستخبارات المركزية في الهندوراس علموا أن القوات العسكرية أدارت حملة اغتيالات يمينية إلا أن عدم تبليغهم عن مشاكل حقوق الإنسان بشكل أكثر كفاءة ترك كبار مسؤولي الاستخبارات على غير علم بمداها أو جديتها"[35].

> وأشار تقرير العام 1997 إلى أن وكالة الاستخبارات زودت الكونغرس بمعلومات مضللة أحيانا، مقللة من شأن تورط الهندوراس في الانتهاكات على الأقل جزئيا وذلك حتى لا تهدد دعم البلاد الحاسم للثوار المقاتلين ضد حكومة السانديستا في نيكاراغوا[36].

وبين التقرير كذلك أنه رغم حل الكتيبة 316 رسميا في العام 1987، إلا أن العديد من أعضائها نقلوا لاحقا إلى وحدات الاستخبارات ومقاومة الاستخبارات في جيش الهندوراس.

أما بالنسبة للجنرال ألفاريز فإنه فقد شعبيته في الجيش الهندوراسي عام 1984 وتم بإيجاز نفيه إلى كوستاريكا. وفي وقت لاحق من العام نفسه انتقل مع عائلته إلى ميامي حيث انضم إلى كنيسة إنجيلية واهتدى إلى الله. وعاد الجنرال إلى الهندوراس عام 1988 بناء على نصيحة سيئة وبدأ بالتبشير في الشوارع. في 25 كانون الثاني (يناير) 1989 قتل على يد خمسة رجال يرتدون قبعات صلبة ومسلحين بالرشاشات. كانت آخر كلماته: "لم يفعلون بي هذا؟"[37].

خاتمة

جون نيغروبونتي، الذي أصبح سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2001، ليس المتورط الوحيد في حيل رونالد ريغان القذرة في أميركا الوسطى الذي برز في إدارة جورج بوش الإبن. كما لحظت مجلة إكونومست في 27 نيسان (أبريل) 2002[38]، فقد ظهر مجددا إليوت أبرامز الذي أدين بالكذب على الكونغرس حول دور أميركا في نيكاراغوا "كرئيس مكتب الأمن القومي للديمقراطية وحقوق الإنسان".

> إلا أن الشخصية الأكثر إثارة للجدل هو المسؤول الرئيسي عن السياسة في المنطقة: السيد أوتو ريخ، كوبي أميركي أدار مكتب الديمقراطية الشعبية التابع لوزارة الخارجية في الثمانينات من القرن العشرين، وساعد أوليفر نورث على جمع الأموال لصالح الكونترا بحسب الكونغرس[39].

اتجهت الأنظار إلى تلك الروابط بعد انقلاب فاشل في فنزويلا في نيسان (أبريل) 2002 حيث أزيح رئيس شعبي هو هوغو شافيز عن الحكم مؤقتا بواسطة المعارضين ليعود إلى السلطة عقب مظاهرات خرج فيها مئات

الآلاف من الفنزويليين الداعمين له. أطلق شرارة الانقلاب محاولة شافيز السيطرة على شركة نفط الدولة لزيادة الإنتاج رغم إرادة أوبك، المنظمة المدعومة من قبل الولايات المتحدة والتي تتحكم في أسعار النفط بتحديد حصص الإنتاج. بعد أيام من الانقلاب انتشرت شائعات تفيد أن إدارة بوش كانت متورطة في التخطيط له حيث إن المخططين كانوا في واشنطن قبل الانقلاب والتقوا بمسؤولي الإدارة. ولم يكن صمت الإدارة الذي بدا مرحبا بإزاحة شافيز عاملا مساعدا. لم تعترض الولايات المتحدة على تنحية حكومة أخرى بعنف إلا عندما أدان حكام أميركا اللاتينية انعدام رد الفعل لديها.

أقسمت إدارة بوش أنها لم تكن على علم مسبق بالانقلاب وأنها لم تكن من ضمن المخططين أو الممولين له. لن تعرف حقيقة الأمر إلا بعد عشرين أو ثلاثين عاما بعد الانقلاب عندما يتم الكشف عن وثائق وكالة الاستخبارات المركزية وغيرها. ومع ذلك، فإن تاريخ أميركا الأسود في أميركا الوسطى والجنوبية يدفع بالكثيرين في المنطقة إلى وضعها على لائحة المشتبه بهم في أي انقلاب قد يحدث، وحتى في العام 2002.

الفصل السادس

إننا على حق وهم مخطئون. إن الأمر بهذه البساطة.

رودولف جيولياني، 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2001

من غواتيمالا إلى نيكاراغوا عبر تشيلي

عندما توصلت وكالة الاستخبارات المركزية وحكومة الولايات المتحدة إلى تدريب المعنيين في الهندوراس وتخريب الإرادة الديمقراطية لدى شعب نيكاراغوا باسم مكافحة الشيوعية، كانت كلتاهما متمرسة في ارتكاب الفظائع في دول أميركا اللاتينية. كانت أولى الفظائع في غواتيمالا حيث منح رئيسها المنتخب ديمقراطيا جاكوبو أربينز الصفة القانونية لحزب العمل الشيوعي عام 1952 وسمح للشيوعيين بتولي مناصب هامة في حكومته. كما شرع إصلاحات قليلة في الأراضي أغضبت المؤسسات الأميركية العاملة هناك[1]. كان الدكتاتور الأميركي الولاء في نيكاراغوا أنستازيو سوموزا دیبایل هو من اقترح على الرئيس هاري ترومان التعاون لإطاحة أربينز وتأسيس دكتاتورية يمينية أثبتت أنها مفيدة جدا للمصالح الأميركية في بلاده[2]. وأمر ترومان وكالة الاستخبارات بالمضي بالأمر.

المحاولة الأولى، جهود خمسة أسابيع لتهريب الأسلحة والأموال إلى منفيي غواتيمالا، تم كشفها من قبل حكومة أربينز وبالتالي تم إيقافها. وعندها توصلت الاستخبارات إلى ما يمكن اعتباره أسوأ مؤامراتها على الإطلاق؛ خطة لاغتيال 580 مؤيدا غواتيماليا لحكومة أربينز يشتبه بكونهم شيوعيين. وطبقا لوثائق معلنة شديدة الرقابة تعود للاستخبارات المركزية، ففي عام

1953، وتحت قيادة الرئيس آيزنهاور، أصدرت الوكالة "لائحة تصفية" بأسماء المستهدفين ودربت القتلة على التخلص منهم. نوقشت الخطط على أعلى المستويات في وزارة الخارجية وكانت جزءا أساسيا من "عملية النجاح" (Operation Success)، وهو اسم عملية قلب نظام الحكم في غواتيمالا. وأعطى مجلس الأمن القومي تحت إمرة آيزنهاور إشارة البدء بتنفيذ "عملية النجاح".

> لا يوجد أي سجل رسمي معلن لموافقة أو عدم موافقة الرئيس آيزنهاور على تلك الخطط، ولا يرجح وجود تلك السجلات أصلا. تضم الملفات المكشوف عنها حديثا دليلا للقتل من 22 صفحة ورد فيه: "يجب في أي وقت أن لا تدون أو تسجل أي تعليمات بالاغتيال"[3].

لم تتم عمليات الاغتيال أبدا لأنها كانت غير ضرورية على الإطلاق. بدلا من ذلك دفعت وكالة الاستخبارات المركزية الأموال لضباط في جيش غواتيمالا لعدم مقاومة الانقلاب. أما الضباط المتمردون وبعض الذين وردت أسماؤهم على لائحة التصفية فقد استهدفتهم بـــ "حرب أعصاب" في عامي 1953 و1954. وشملت حرب الأعصاب إرسال تهديدات بالقتل إليهم والاتصال بهم هاتفيا، "من الأفضل بين الثانية والخامسة صباحا"، بتحذيرات تجفل لها القلوب، بالإضافة إلى ذمهم أمام مؤيديهم باتهامات تتراوح بين الخيانة العظمى والتهرب الضريبي"[4]. وكما تنص ملاحظات وزارة الخارجية الأميركية اليوم حول خلفيات غواتيمالا: "رفض الجيش الدفاع عن حكومة أربينز عندما غزت البلاد مجموعة مدعومة من قبل الولايات المتحدة بقيادة الكولونيل كارلوس كاستيلو آرماس من الهندوراس عام 1954 واستولت على الحكومة بسرعة". ولا تذكر وزارة الخارجية حقيقة أن القوات

المسلحة تقبض رواتبها من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وظلت الحال كذلك في العقود التالية التي ارتكبت خلالها أعمالا وحشية عديدة ضد شعبها.

وكانت النتيجة البارزة - أو على الأقل التي برزت الآن - لظلم واستبداد حكومة غواتيمالا اليمينية سلسلة من الانقلابات التي دفعت بالثوار إلى القوة العظمى الوحيدة المتاحة لهم، الاتحاد السوفييتي، عبر كوبا. في الستينات من القرن العشرين قامت عدة جماعات مقاتلة يسارية "بتخريب البنى الاقتصادية واستهدفت الأجهزة الحكومية وأعضاء قوى الأمن الحكومي بهجمات مسلحة"[5]، واغتالت سفير الولايات المتحدة في غواتيمالا، جون غوردن ماين، في العام 1968. في العام 1982 اندمجت الأحزاب المختلفة لتشكل الاتحاد الثوري القومي الغواتيمالي. في ذلك الوقت كانت البلاد تحت سيطرة ريوس مونت، وهو دكتاتور عنيف متعصب توعد القبائل المحلية بإبادتها إذا ما قامت بدعم الثوار. وهذا ما فعله. بفضل التدريب الأميركي على طرق مكافحة التمرد بالإضافة إلى التمويل الأميركي للقوات المسلحة قام جيش غواتيمالا بتدمير حوالى 400 قرية لقبائل المايا في حملة للقتل الجماعي راح ضحيتها قرابة 200.000 قروي[6]. صدر تقريران عن الأعمال الشرسة من قبل هيئتين منفصلتين، لجنة الإيضاح التاريخي التي ترعاها الأمم المتحدة ومكتب رئيس الأساقفة لحقوق الإنسان، جعلا من إغفال الولايات المتحدة لما يحدث أمرا مستحيلا. أعلن التقريران مسؤولية الحكومة الصورية اليمينية عن وفاة القرويين العزل في معظم الأحيان، وعام 1999 سافر الرئيس بيل كلينتون إلى غواتيمالا للاعتذار لشعبها.

نحتاج إلى رؤية ذلك الاعتذار في ضوء السياسة الخارجية الأميركية في ذلك الوقت. بحلول التسعينات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة

قد أدركت أن مساندة الطغاة اليمينيين لحماية مصالحها قد أدت غالبا إلى "الارتداد" الذي أشار إليه تشالمرز جونسون – كراهية حاقدة تجاه الولايات المتحدة ونشوء حكومات معارضة لأميركا تغذيها تلك الكراهية. وأكثر الأمثلة وضوحا هي إيران حيث دعمت الولايات المتحدة حاكمها المتسلط، الشاه، لسنوات عدة فنتج عن ذلك وقوع إيران في أيدي النظام الأصولي الإسلامي لآية الله الخميني عام 1979. كان الخميني – وهو إسلامي متعصب تعصب طالبان – ضمن أوائل من نعتوا الولايات المتحدة بـــ "الشيطان الأعظم" وسبب لها الأسى طوال سنوات بدءا بالاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران (وهي لحظة حرجة غير مذكورة بشكل لافت للنظر في ملاحظات وزارة الخارجية عن خلفيات إيران). لو كانت الولايات المتحدة تحاول الاعتذار عن آثامها في العام 1999 فقد كانت تفعل لأنه صار من الواضح أن تلك الانتهاكات قد خلفت أعداء أكثر من الأصدقاء على المدى الطويل (للمزيد حول إيران، أنظر الفصل السابع).

وننتقل من غواتيمالا إلى تشيلي حيث كانت الاستخبارات المركزية عاملا مساعدا في إطاحة سلفادور أليندي، وهو عضو في مجلس الشيوخ ذو ميول يسارية انتقل إلى الرئاسة عام 1970. أخذ أليندي على عاتقه إصلاحات الأراضي وأمم المصارف والصناعات واقترح تأميم المصالح الأميركية في مناجم النحاس التشيلية الكبرى. وأدت سياساته إلى تدهور اقتصادي مفاجئ ومن ثم إلى ظروف ملائمة جدا للإطاحة به. كان كل ما على الاستخبارات الأميركية فعله هو تحريض الأطراف اليمينية، هدف بينه تقرير للاستخبارات عن أنشطتها في تشيلي أعلن عام 2000.

كانت الغاية الرئيسية المتأصلة في السياسة تلك الفترة هي إضعاف القادة السياسيين ذوي الميول الماركسية، وعلى وجه الخصوص أليندي وذلك

بدعم وتشجيع خصومهم المدنيين والعسكريين على الاستيلاء على الحكم[7].

كما ورد في التقرير، كانت الاستخبارات المركزية تتدخل في العمليات الانتخابية عبر تمويل المرشحين المفضلين لديها منذ العام 1962 أملا في منع فوز اليساري أليندي في الانتخابات الرئاسية لعام 1964. ومن بين التأثيرات الأخرى كانت الشركات الأميركية تحرض الاستخبارات والحكومة على منع ظهور الحكومات اليسارية.

> وقبل الانتخابات الرئاسية التشيلية لعام 1964 أبدى رجال الأعمال الأميركيين الذين لهم مصالح في تشيلي استعدادهم لإمداد الاستخبارات المركزية بالاعتمادات اللازمة لمنع انتخاب أليندي، إلا أن كل تلك العروض رفضت. وفي أوائل عام 1970 اتصل رجل أعمال أميركي وظفته شركة الهاتف والتلغراف الدولية بضابط في المركز لحث حكومة الولايات المتحدة على تمويل أحد خصوم أليندي ويدعى جورج أليساندري. فقام المركز بتزويده باسم شخص يمكنه تحويل أموال شركة الهاتف بأمان إلى أليساندري[8].

لقد تولت الاستخبارات المركزية بانتظام "برامج الدعاية والعمل السياسي" وأمدت المرشحين المفضلين لديها بالمساعدة السرية ممهدة لانتخابات العام 1964. أيضا، "حضر الآلاف من الضباط العسكريين التشيليين إلى الولايات المتحدة لتلقي التدريب الذي شمل عروضا حول أثر الشيوعية العالمية على بلادهم"[9]. خسر أليندي انتخابات العام 1964 لصالح خصمه المدعوم من قبل الاستخبارات المركزية إدواردو فراي من الحزب الديمقراطي المسيحي، "وهي علامة بارزة في جهود وكالة الاستخبارات في الانتخابات التشيلية" بحسب التقرير.

أوضح أليندي أنه سيرشح نفسه للانتخابات ثانية عام 1970. في العام 1967 "أعدت الولايات المتحدة آلية دعائية لعرضها عبر وسائل الإعلام الإخبارية والإذاعة"[10] تحذر فيها شعب تشيلي غالبا من خطورة تشكيل نظام ماركسي بقيادة أليندي. أيضا، قامت الولايات المتحدة بتنفيذ "عمليات إفساد لمنع أليندي من النصر" إبان الحملات الانتخابية الرئاسية لعام 1970، وهي جهود باءت بالفشل التام رغم تعاون السياسيين التشيليين في الأحزاب الأخرى.

بعد أن رفض التشيليون بإصرار التصويت لصالح مرشحي الاستخبارات المركزية، اتجهت الوكالة لاحقا "للتحريض على انقلاب لمنع أليندي من تولي منصبه"[11]. تصف فقرة في تقرير الاستخبارات لقاء بين رئيس الوكالة آنذاك ريتشارد هيلمز والنائب العام جون ميتشيل والرئيس نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر في 15 أيلول (سبتمبر) 1970.

> قام نيكسون... وكيسنجر بتوجيه الاستخبارات المركزية لمنع أليندي من الوصول للسلطة، "لم يعيروا أي اهتمام للأخطار التي يتضمنها ذلك" بحسب ملاحظات هيلمز، كما أمرا باتخاذ الخطوات اللازمة، إضافة للتحركات السياسية، "لضرب الاقتصاد"[12] كما وصفت تلك الملاحظات.

أمر نيكسون الاستخبارات المركزية بتنفيذ الخطة دون إخبار وزارتي الخارجية والدفاع أو سفير الولايات المتحدة في تشيلي، وزودها بعشرة ملايين دولار لإنجاز المهمة[13]. شرعت الاستخبارات المركزية على الفور بالاتصال "بكبار العسكريين التشيليين وضباط الشرطة الوطنية (الكارابينيرو) لإقناعهم بتنفيذ انقلاب". واستنتجت مع المتآمرين المتضامنين معها أن "أي

انقلاب سيخططون له يتطلب اختطاف القائد رينيه شنايدر الذي كان يؤمن بنص الدستور بشأن سماح الجيش لأليندي بتولي السلطة[14]. شنايدر الذي فضل دستور بلاده على المصالح الأميركية قتل في اختطاف مدبر نفذته إحدى ثلاث مجموعات متآمرة تعمل لصالح الاستخبارات المركزية، وإحدى تلك المجموعات (خلاف تلك التي اغتالت شنايدر) سلحتها الوكالة "بغاز مسيل للدموع ورشاشات مدفعية وذخيرة". صدمت عملية الاختطاف غير المتقنة بقية المتآمرين فتم تأجيل الانقلاب. قامت الاستخبارات المركزية لاحقا بدفع 35.000 دولار لأحد أعضاء المجموعة التي قتلت شنايدر "لكتمان أمر اتصالها السابق به ولضمان حسن نية المجموعة ولأسباب إنسانية"[15].

تمكن "أليندي من الاحتفاظ بالسلطة حتى عام 1973 حين نجح أخيرا انقلاب قاده الجنرال أوغوستو بينوكيت. وقع الانقلاب في يوم واحد هو 11 أيلول (سبتمبر) 1973، وتصر الاستخبارات المركزية أن لا ضلع لها فيه إلا أن التقرير يعترف بأنه "كونها لم تحبطه وكونها سعت لإحداث انقلاب عام 1970 فإنها ربما تبدو كمن تتغاضى عنه". لقد قتل أليندي في قصره أو انتحر وتعتمد الرواية على راويها. أعلن بينوكيت نفسه "الزعيم الأعلى" لتشيلي في كانون الأول (ديسمبر) 1974.

بالطبع، تحول بينوكيت إلى أحد أكثر الطغاة استبدادا وإجراما في تاريخ أميركا الجنوبية الحديث. لقد أحكم السيطرة على بلد طبقته المتوسطة ذات الميول اليسارية، والتي شكلت خطرا على سلطته، ولذلك مارس لسنوات الاعتقالات وعمليات الاختطاف التي وثقها الصحفيون والروائيون. خلال أيام من انقلابه، بدأت الجثث المشوهة للسجناء الذين احتجزوا في الملعب الوطني بالظهور في الأنهار والقنوات والحفر. في إحدى القضايا قالت الاستخبارات المركزية أن مساعد بينوكيت الجنرال سيرجيو أريلانو ستارك هو من أعطى

التعليمات التي أدت إلى الإعدام العاجل لواحد وعشرين سجينا سياسيا[16].

في فترة أربع سنوات، قتل قرابة 3000 شخص على أيدي أتباع بينوكيت في الوقت الذي أشاحت الاستخبارات المركزية بأنظارها عما يجري بل وحتى وضعت القتلة على كشف الرواتب الخاص بها، كما هي الحال مع مانويل كونتريراس سيبولفيدا الذي كان رئيس وحدة الشرطة السرية الأكثر رهبة التابعة لبينوشيت. حافظت الاستخبارات المركزية على اتصالاتها بكونتريراس رغم أنه كان "العقبة الأساسية أمام سياسة متعقلة لحقوق الانسان داخل الحكومة"[17]. في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) من العام 1975 نصحت "عناصر داخل وكالة الاستخبارات المركزية بفكرة إنشاء علاقة مدفوعة الأجر مع كونتريراس"، وهي فكرة ألغيت بعد أن تلقى دفعة واحدة من الوكالة[18]. كما يستنتج التقرير أنه "بلا شك كان لبعض معارف وكالة الاستخبارات المركزية طرف في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والتستر عليها"[19].

كان كونتريراس هو من ساعد في التخطيط لعملية كوندور، وهي مؤامرة لملاحقة وقتل مؤيدي أليندي أدت إلى حوادث تفجير سيارات سفير تشيلي إلى الولايات المتحدة ومساعده الأميركي والوفيات التي نجمت عنها في 21 أيلول (سبتمبر) 1976 في واشنطن. في ذلك العام أخبر كيسنجر بينوكيت بنفسه أن الولايات المتحدة كانت متعاطفة مع نظامه القاسي "رغم أن كيسنجر نصح بالدفع بحقوق الإنسان قليلا لتحسين صورة تشيلي أمام الكونغرس الأميركي"[20].

ولم يتوقف تسامح الاستخبارات المركزية مع القتلة والمعذبين والطغاة الأميركيين اللاتينيين حتى التسعينات من القرن العشرين عقب انكشاف بعض الأمور حول تشيلي؛ وتدعي الوكالة الآن أن لديها "مقاييس جديدة يمكن أن

تكون قد غيرت من حجم الاتصالات التي كانت تملكها مع منتهكي حقوق الإنسان في تشيلي"[21] كما تختم في تقريرها عن هذه الدولة. كانت غواتيمالا وتشيلي بذلك دروسا أعادت تشكيل الفكر الأميركي في التسعينات من القرن العشرين. قبل ذلك في الثمانينات من القرن العشرين، وتحت قيادة رئيس "انتخب على وعده بالنضال ضد الشيوعية"[22]، كانت تجارب غواتيمالا وتشيلي عروضا تثقيفية حول كيفية إنجاز الأمور. ونفذت سياسات أميركا الانتهازية في نيكاراغوا من قبل خبراء في هذا المجال مدركين تماما للألم والدمار اللذين سيسببونه لشعب نيكاراغوا. وفي الوقت الذي أدارت الاستخبارات المركزية والإدارة انتباههما إلى نظام ساندنستا عام 1981، كانت كلتاهما قد تمرست بالبراعة واللامبالاة تجاه المعاناة البشرية التي يتطلبها تحويل مجرى الأحداث لصالحهما.

مع تأمين منطقة تعبئة في الهندوراس وإسكات المعارضين اليساريين في تلك الدولة بفعالية على يد الكتيبة 316 المدعومة من قبل الاستخبارات المركزية، ومع الاقتصاد المنهار تقريبا بسبب تعليق الرئيس رونالد ريغان لمائة مليون دولار من المعونة عام 1981 على أساس غير مؤكد هو قيام الساندنستيين بتزويد الثوار اليساريين في السلفادور بالأسلحة (تبعه تقليص حصص تصدير السكر إلى الولايات المتحدة بنسبة 90% وحظر تجاري شامل عام 1985)، صار الهجوم الأميركي العسكري الشرير ضد الحكومة الساندستية أمرا مبررا.

كان للحملة هدف بسيط: "التأكد من إضعاف الكونترا للساندنستيين عبر إجبارهم على تكريس الموارد القليلة التي يمتلكونها للحرب بعيدا عن البرامج الاجتماعية"[23]. كان الساندستيون قد أسسوا أنفسهم كحكومة مؤقتة مكرسة لتحسين أوضاع شعب نيكاراغوا، وتعهدوا بإطلاق خدمات اجتماعية لإعانة

الشعب الفقير، خدمات تشمل الرعاية الصحية والتعليم؛ كما خططوا لإعادة تأهيل البنى التحتية للدولة ووعدوا بإقامة انتخابات حرة عام 1985. وهكذا توصل الأميركيون إلى فكرة تنفيذ عمليات خاطفة تستهدف العيادات والمدارس والجمعيات التعاونية الزراعية وآليات بناء الطرق وخطوط الهاتف والكهرباء وغيرها من الأسس الحياتية بدلا من استهداف جيش الساندنستا.

شهد نتائج هذه الاستراتيجية أعضاء المجموعة التي راقبت الحرب من مصدرها، فريق قدماء المحاربين الأوائل لتحقيق السلام، والذي وصف ما كان يجري في رسالة وجهها إلى سفير الولايات المتحدة في نيكاراغوا، هاري بيرغولد، في آذار (مارس) من العام 1987[24]. أدت الهجمات على المدنيين الأبرياء، مجتمعة مع الخطر التجاري الذي منع الأطباء من الحصول على الإمدادات اللازمة لعلاج الجرحى، أدت جميعها إلى وفاة آلاف الأبرياء. كما اكتشف الفريق أن الكونترا غرسوا ألغام الدبابات على طرقات، روادها المعروفون هم آلاف المدنيين وليس الدبابات. إن نيكاراغوا اليوم هي إحدى أكثر الدول المزروعة بالألغام في العالم نتيجة للحرب الأهلية.

في شهادة لإدغار شامورو – قائد كونترا سابق تحول إلى ناشط سلام – في قضية تعد في بوسطن، ماساشوستس، وقعت في مظاهرة مناهضة للاستخبارات المركزية في جامعة ماساشوستس عام 1986، أخبر شامورو العالم كيف دربت الوكالة أفراد الكونترا.

> استأجرت وكالة الاستخبارات المركزية جنودا أرجنتينيين لتعليم الكونترا كيفية ارتكاب الاعتداءات ضد المدنيين، بحسب شامورو. قال شامورو: "كانت الفلسفة تنص على أن عليك القتال بطرق تفزع الناس وإلا لن يحترموك". أضاف شامورو أن الوكالة

طلبت منه ترجمة مجموعة من الوثائق المنسوخة الزرقاء حملت عنوان "العمليات النفسية في حروب العصابات". هذا الكتيب، الذي اعترف بنسخة منه كدليل، ينصح قادة الكونترا باغتيال المواطنين الشرفاء في البلدات الصغيرة مثل القضاة والأطباء وإظهار حكومة الساندنستا مسؤولة عن تلك العمليات. وقال شامورو إن الوثيقة طلبت من الكونترا أيضا" تقديم شهداء من صفوف مؤيديهم، أحد ذي شعبية يقتل بطريقة تبدو من تنفيذ الحكومة". وقد أمدت الاستخبارات المركزية الكونترا بألغام ذات قوة تكفي لإعاقة المدنيين وليس قتلهم، كما شهد شامورو، على أمل إثقال نظام الرعاية الصحية للساندنستيين. وأضاف شامورو: "كانت وكالة الاستخبارات الأميركية تخبرنا أنه في هذا النوع من الحروب لا يختلف المدني عن العسكري"[25].

عودة إلى أميركا، كان ريغان وإدارته يصوران الساندنستيين كجيش أحمر غاز أرسلته موسكو. وعلينا أن نتذكر أن ريغان انتخب في العام 1980 "كردة فعل على فترة تراجع ظاهري في إثبات التنوع التقليدي للتميز الأميركي"[26]. كانت مشاهدة الاتحاد السوفييتي محققا المكاسب في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا قد أعيت الأميركيين الذين كانوا يعانون من الإذلال خلال أزمة الرهائن الإيرانية التي جعلت بلادهم تبدو عديمة الجدوى. وعد ريغان الشعب الأميركي بالتصدي للشيوعية وفرض قيم الديمقراطية حول العالم. وبعد توليه السلطة بفترة قصيرة عام 1981 "صنف الاتحاد السوفييتي كإمبراطورية خارجة على القانون مستعدة لارتكاب أي جريمة وللكذب والغش "من أجل تحقيق أهدافها"[27]. عام 1983 وصف الاتحاد السوفييتي بـــ "إمبراطورية الشر" (باكورة "محور الشر" لجورج بوش الإبن) وشرع

الإنفاق العسكري الجديد الشديد لإبقائها تحت السيطرة (باكورة أخرى لمحور الشر). ولذا عندما استولت حكومة ثورية في أميركا الوسطى على الحكم من حكومة صورية يمينية مهددة المصالح الأميركية، أصبح ريغان في موقف مثالي لتصوير سياسة الحكومة الجديدة كدليل على أن الاتحاد السوفييتي طامح لبناء لاداس في ديترويت.

> كانت إدارة ريغان منشغلة بشكل غير منطقي بالساندنستيين في نيكاراغوا كما كانت عائلة كينيدي منشغلة بفيدل كاسترو. تكلم ريغان أحيانا وكأنه كان يتوقع موجة شيوعية أن تعلو في أي لحظة على حدود تكساس[28].

في خطاب أعده لعشاء لجمع الأموال للاجئي نيكاراغوا عام 1985، أخبر ريغان الحضور أن الساندنستيين قد "احتضنوا" الشيوعية و"انتقلوا إلى المدار السوفييتي". وسمى الحكومة المنتخبة ديمقراطيا بتوجيهات شرعة حقوق إنسان أميركية الطراز "الدكتاتورية الشيوعية" التي "ارتكبت أفعال الدكتاتوريات الشيوعية: أسست جهاز أمن دولة قمعي ومنظمة للشرطة السرية يساعدها السوفييت والألمان الشرقيون والمستشارون الكوبيون؛ ضايقت وفي حالات كثيرة قضت على الوجود المعارضة السياسية، وجعلت الحريات الديمقراطية للخطب والصحافة والتجمعات مستوجبة للعقاب عبر المضايقة والسجن أو الموت"[29].

وصف ريغان معسكرات السجناء التي أرسل إليها الآلاف من القرويين عنوة، وتحدث عن "سياسة الأرض المحروقة" التي سببت هرب الآلاف من اللاجئين من البلاد، وادعى أن الساندنستيين قد ذبحوا هنود ميسكيتو – السكان الأصليين للبلاد – لأنهم قاوموا تعاليمهم في المذهب الماركسي[30]. وادعى ريغان كذلك أن نظام الحكم الشيوعي في نيكاراغوا شكل تهديدا لباقي

دول أميركا الوسطى، وذكر كوستاريكا كونها تحت التهديد المباشر والتي قام رئيسها بمدح حكومة المساندنستا لسياساتها الإنسانية، بالإضافة إلى كل ما قاله للجمهور حول "الحركتين الديموقراطيتين" في السلفادور وغواتيمالا اللتين كانتا تحت سيطرة دكتاتوريات يمينية مدعومة من قبل أميركا رغم الانتخابات الحديثة الظاهرية. كما ذكر الهندوراس حيث كانت الحكومة تجمع وتقتل معارضي أميركا بمساعدة الاستخبارات المركزية.

كاد الخطاب أن يكون سلسلة من الأكاذيب بكامله؛ لقد تضمن بعض الحقائق عن المعاملة التي تلقاها مواطنو ميسكيتو والذين وظف معظمهم من قبل ثوار الكونترا، ولا يمكن إنكار زيارة دانييل أورتيغا – الرئيس الساندنستي – لموسكو وكوبا وتواجد "مستشارين" من الاتحاد السوفييتي وكوبا في نيكاراغوا. لكن أين كان يمكن أن يتجه أورتيغا؟ بعد ثمانية أشهر من تولي ريغان لمنصبه، قام بإرسال مبعوث إلى نيكاراغوا ليخبر الساندنستيين أن "عليهم حماية المصالح الأميركية في البلاد والا فليتحضروا للأسوأ"[31].

علاوة على ذلك، جاء خطاب ريغان بعد انتخابات العام 1984 التي أعلنها المراقبون الدوليون عادلة مفتوحة – وهي الانتخابات التي صوت فيها أقل من 4% من السكان لصالح المرشحين الشيوعيين. كانت نيكاراغوا بحلول ذلك الوقت ديمقراطية شرعية، وكان إثم حكومة الساندنستيين الوحيد هو رفض التعاون مع القوة العظمى التي دعمت النظام الوحشي الذي سبقها وألحق الكثير من البؤس بشعبها.

ما يجب أن نتذكره عن ريغان هو أنه كان "رجلا خاملا"[32] – رئيس أسعده أن يعهد بكل المسؤوليات دون السؤال عنها بعد أن قام بتشكيل الصورة الكبرى، والتي كانت في هذه الحالة وقف انتشار الشيوعية الذي

تخيله في أميركا الوسطى. وكما كتب هنري كيسنجر في كتابه **الدبلوماسية** عام 1995: "كان ريغان يجهل التاريخ، والقليل الذي عرفه وجهه لدعم تصوراته بإصرار. لقد تعامل مع الإشارات الإنجيلية للحرب الفانية كنبوءات عملية"[33]. لم يعر ريغان أيضا الكثير من الاهتمام إلى جماليات التماسك الأخلاقي، وليس على الأقل فيما تعلق بمحاربة الشيوعية.

> وكان كذلك كثير اللامبالاة حول المسائل القانونية والدستورية مما شجع مواقف مشابهة من قبل مرؤوسيه. وبأسلوبه الخامل المعتاد ترك ريغان الأمور تخرج عن السيطرة، ونسي أنه أقسم على احترام وتطبيق القوانين. كادت قضية إيران والكونترا أن تكون مدمرة للدستور كفضيحة ووترغيت نفسها، لكن الكونغرس لم يتحمل فكرة جر نفسه والبلاد في مأساة اتهام آخر وهذه المرة لرئيس ذي شعبية كبيرة. كان مقتنعا بإظهار الحقيقة من خلال سلسلة من التقارير والتحقيقات وبالسماح لريغان بعرض نفسه كمتملص إن لم يكن ككاذب، عند إجابته على أسئلة المحققين بأجوبة مثل "ليس لدي أي وسيلة لتذكر أي شيء محدد حول ما تسألون عنه"[34].

وتجدر الإشارة إلى أن خطاب ريغان جاء في الوقت نفسه الذي كان الاتحاد السوفييتي فيه ينفتح للإصلاحات ويتراجع عن طموحاته العسكرية ولم يكن كما ادعى يحاول إنشاء مدار كامل للأقمار الصناعية في أميركا الوسطى. قبل الخطاب بشهر واحد، كان ميخائيل غورباتشوف قد أصبح الأمين العام للاتحاد السوفييتي – أي الرجل الرابع في المنصب خلال ثلاث سنوات. وقبل خطاب ريغان بأربعة أشهر، ذكر غورباتشوف – بصفته رئيس لجنة الشؤون الخارجية السوفييتية – أن العلانية (أو الصراحة) كانت

"شرطا إجباريا للديمقراطية الاشتراكية ومعيارا للحياة العامة"[35]. وفي خلال سنتين، أخرج غورباتشوف القوات السوفييتية من أفغانستان وأطلق محادثات جادة لنزع السلاح مع الولايات المتحدة. ومرت سنتان انهار بعدهما حائط برلين وسنتان أخريان انهار بعدهما الاتحاد السوفييتي. ما وصفه ريغان بالتهديد السوفييتي في خطابه عام 1985 لم يكن هو الواقع، بل كان دعاية لتدعيم غارات إدارته الجدلية على نيكاراغوا.

الحقيقة الهامة التي لم يذكرها ريغان في خطابه والتي لا تعترف بها بشكل عام الولايات المتحدة هي أن عملاء الاستخبارات المركزية في أميركا الوسطى والمعروفين بالأوكلاس (UCLAs) أو الأطراف اللاتينية ذات السيطرة الواحدة، قاموا بزرع ألغام في عدة موانئ في نيكاراغوا عامي 1983 و1984 دمرت ما يفوق الاثنتي عشرة سفينة وتسببت بإقفال الموانئ لمدة شهرين. ادعى ريغان عندها أن الألغام كانت "محلية الصنع" زرعها الكونترا، إلا أن مسؤولين في الإدارة وتقارير للجنة مجلس الشيوخ تبرهن أنها قد غرست على أيدي عملاء أميركيين. دمرت الألغام سفنا بريئة وسببت ارتفاع معدلات التأمين مما دفع بعدد من خطوط الشحن البحرية للابتعاد عن موانئ نيكاراغوا مضرة بذلك الاقتصاد إلى حد أبعد.

بعد حوادث الألغام، وضعت نيكاراغوا قضيتها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. وطعنت الولايات المتحدة في سلطة محكمة العدل الدولية في الاستماع لقضية نيكاراغوا من الأساس؛ وعندما حكمت المحكمة بأنها تملك تلك السلطة فعلا انسحبت الولايات المتحدة من مجرى الأحداث. بذلت المحكمة كل ما في وسعها للعثور على دليل في صالح الولايات المتحدة الغائبة، ووضعت في الاعتبار وثيقة وزعتها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة تبرر فيها غاراتها.

وفي جميع الأحوال، ارتأت المحكمة عام 1986 أن حكومة الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن الألغام في الميناء، والتي دمرت السفن التجارية الأجنبية الآمنة، كما وجدتها مسؤولة عن غيرها من التجاوزات المباشرة ضد نيكاراغوا. وتشمل تلك التجاوزات تخريب خط أنابيب للنفط تحت البحر وجزء من محطة للنفط في بيرتو ساندينو في 13 أيلول (سبتمبر) 1983، وهجوم جوي بحري على ميناء كورتينو في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 1983 دمر خمسة خزانات للنفط وأدى إلى إجلاء أعداد كبيرة من السكان المحليين، وانفجار آخر في خط الأنابيب في بيرتو ساندينو في 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1983، وهجوم استمر يومين على قاعدة بوتوسي البحرية استهدف الزوارق السريعة والمروحيات باستخدام الصواريخ في 4 و5 كانون الثاني (يناير) عام 1984. وفي كل تلك الأحداث، حكمت المحكمة بأن الولايات المتحدة هي من خطط ووجه ونفذ الهجمات وحتى لو لم يكن أفراد القوات العسكرية الأميركية متورطين بشكل مباشر. بعبارة أخرى، قامت الولايات المتحدة بمهاجمة نيكاراغوا مباشرة في انتهاك لمعاهدات الأمم المتحدة وغيرها من المعاهدات الدولية[36].

كما وجدت المحكمة أن تمويل الولايات المتحدة للكونترا ساهم بزيادة حجم قوات الثوار من 500 إلى 10.000 متمرد في وقت قصير، وقررت أن دليل التدريب المسمى "العمليات النفسية في حروب العصابات" والتي ذكرها قائد الكونترا السابق إدغار شامورو في محاكمة في ماساشوستس كان وثيقة حقيقية تعود لوكالة الاستخبارات المركزية. واستشهد حكمها بفقرات تنصح الكونترا باستهداف القضاة و"المشاهير" لإثارة فزع العامة، وبتقديم الشهداء عبر قتل الأفراد ذوي الشعبية وجعل الأمر يبدو وكأن الساندنستيين مسؤولون: لاحظت المحكمة أن الاستخبارات المركزية شجبت الوثيقة لاحقا

باعتبار أن الاغتيال مناف لمبادئها، ناهيك عن ذكر الانتهاك المباشر لأمر تنفيذي وقعه ريغان عام 1981 بحظر عملية الاغتيال كأداة للحكومة أو أجهزة استخباراتها. وألقت الاستخبارات المركزية باللوم على عملائها الذين ابتدعوها والذين لم يدركوا على ما يبدو الأمر التنفيذي.

وجدت محكمة العدل الدولية أيضا أن تبرير الولايات المتحدة لقطع الإعانات عن نيكاراغوا عام 1981 - بادعاء أن الساندنستيين كانوا يوردون الأسلحة إلى المعارضة المسلحة في السلفادور - ظل غير مؤكد. قالت المحكمة إن الأسلحة وصلت فعلا من نيكاراغوا إلى السلفادور ولكن بكميات ضئيلة، ولا يوجد أي دليل يربط الساندنستيين بذلك. كما رفضت ادعاء الولايات المتحدة أن تحركاتها العسكرية في نيكاراغوا كانت عبارة عن "دفاع عن النفس". حكمت المحكمة بأنه "حيث يتم التذرع بالدفاع الجماعي عن النفس فإنه من المتوقع أن تعلن بنفسها الدولة التي تستخدم ذلك الحق لصالحها أنها ضحية هجوم مسلح". لم تعلن السلفادور نفسها أبدا أنها تحت الهجوم من قبل نيكاراغوا حتى آب (أغسطس) عام 1984 - وذلك عدة أشهر بعد أن قدمت نيكاراغوا قضيتها أمام محكمة العدل الدولية.

كما وجدت محكمة العدل الدولية الحظر التجاري الأميركي مخالفا لنظم معاهدتها. والأفظع من ذلك كله، حكمت بأن قيام الولايات المتحدة بتدريب وتمويل وتسليح وتموين الكونترا شكل تجاوزا واضحا وغير مبرر لمبدأ عدم التدخل في شؤون دولة مستقلة. إن شعور الولايات المتحدة أن حكومة نيكاراغوا كانت تتخذ خطوات جادة نحو تأسيس نظام دكتاتوري شيوعي لا يبرر ذلك التجاوز للحقوق الأساسية للدولة: "إن التصرف عكس ذلك يضعف المبدأ الجوهري لسيادة الدولة والذي يقوم عليه القانون الدولي بأكمله، وحرية اختيار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدولة"، هذا ما

لحظته المحكمة. أمرت الولايات المتحدة بدفع مبلغ غير محدد من التعويضات لنيكاراغوا: طلبت نيكاراغوا مبلغ 370.200.000 دولار.

هذه إذا هي الدولة التي أعطت نفسها في النظام العالمي الجديد عقب هجمات 11 أيلول (سبتمبر) مهمة شبه مقدسة للتدخل بشؤون سيادة أي دولة تعتبرها قد فشلت في إنجاز واجباتها في كفاح الإرهاب. كما أظهرت نيكاراغوا، فإن أميركا قادرة على استخدام غطاء أكبر مثل الحرب الباردة للمضي في العمليات السرية الجائرة التي تقضي متعمدة على الآلاف من المدنيين الأبرياء. وستدعم أنظمة حكم إجرامية طالما أنها تقف في صفها، وستبيع الاسلحة إلى دولة عدوة تأوي الإرهابيين لجمع الأموال بطريقة غير مشروعة لعملياتها، وسيتعامل موظفو استخباراتها مع تجار مخدرات معروفين وحتى في وقت أعلنت فيه الولايات المتحدة "الحرب على المخدرات". عند رؤيتها بعيون سواها فإن الولايات المتحدة لا تبدو كحامية نبيلة للعالم الحر بل كأمة مخالفة، تزرع الألغام في المياه الدولية، وتخرق سيادة الدول الأجنبية لأهداف سياسية، وتنظم فصائل الهجوم لإرهاب الشعوب البريئة غير العسكرية، وتكذب على شعبها حول نشاطاتها. إنها بغض النظر عن "مثلها التاريخية" وكما يطلق كيسنجر على ادعاءات الولايات المتحدة الديمقراطية[37]، إنها لا تقف على أرض أخلاقية أعلى من تلك التي تقف عليها بقية العالم، وبقية العالم من الحكمة بحيث لا تدع تلك المثل التاريخية القيمة تعميها عن قدرة أميركا على الشر. على اعتبار ما ارتكبته الولايات المتحدة باسم قتال الشيوعية، فما الذي تنوي ارتكابه باسم قتال الإرهاب؟

خاتمة

أخطرت حكومة نيكاراغوا محكمة العدل الدولية برغبتها بإيقاف قضيتها عام 1991، بعد أن فقد الساندنستيون السلطة في الانتخابات الحرة عام 1990 لصالح حكومة متعاطفة مع الولايات المتحدة. أنفقت الولايات المتحدة قرابة 45 مليون دولار على حملة الحزب الفائز. عندما خسر دانييل أورتيغا الانتخابات بفارق قليل سلم بالنصر على الفور ممهدا الطريق لانتقال سهل للحكومة الجديدة. ورشح نفسه مجددا عام 1996 وعام 2001 وفي كل مرة خسر لصالح مرشح تدعمه الولايات المتحدة. في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 بدا أنه يتجه نحو العودة عندما أظهرت الاستفتاءات تخطيه أقرب منافسيه بواقع ستة في المئة. وعلى الفور أرسلت الولايات المتحدة سفيرها للتحذير من أن فوز أورتيغا سيؤذي علاقة البلاد بالبيت الأبيض الذي يحكمه بوش. ووردت تقارير كثيرة في هذه الدولة الأميركية الوسطى عن ضغوط لاحقة من قبل الكونغرس تطالب الرئيس بوش بإعادة تقييم سياساته تجاه نيكاراغوا في حال فوز الساندنستيين. تم الضغط بعدها على مرشح لحزب ثالث للخروج من السباق الرئاسي مما منع الانقسام في التصويت اليميني[38]. تم انتخاب أنريكي بولانوس رئيسا، وهو الذي عمل لصالح الاستخبارات المركزية في محاولاتها الطعن في مصداقية انتخابات العام 1984، وأعيد أورتيغا إلى الصفوف الجانبية. في ذلك الوقت، كان البعض من أفراد حزبه قد تعبوا من تعنته في قيادة الساندنستيين؛ إعياء استثير عام 1998 عندما اتهمته ربيبته البالغة من العمر 30 عاما بالتحرش الجنسي بها في الفترة من 1979 وحتى 1990. أنكر أورتيغا ذلك الادعاء وحكم قاض نيكاراغوي بأنه لن يواجه تهمة الاغتصاب لأن مركزه في الهيئة التشريعية يمنحه الحصانة. أنكرت والدة الربيبة التهمة ووصفت ابنتها "بالكاذبة"[39].

لم يحظ أوغوستو بينوكيت بخاتمة وقورة لخدمته كناطق رئيسي باسم قيم الولايات المتحدة في تشيلي. بعد عزله في استفتاء عام 1988 (ومغادرته منصبه أخيرا عام 1990) باتت تشيلي مستقرة نسبيا، وربما أمل في إمضاء بقية أيامه في عزلة. بدلا من ذلك فقد اعتقل خلال رحلة إلى بريطانيا العظمى عام 1998 في انتظار تصريح تسليم من إسبانيا التي أرادت سؤاله عن تعذيب واختفاء مواطنين إسبان في تشيلي إبان فترة حكمه. أعقب عملية الاعتقال جدل عالمي حول مدى أخلاقية تقديم طغاة سابقين للعدالة. رأى اليسار في ذلك نصرا، بينما أشار معلقون يمينيون إلى أن اليسار لم يصر أبدا على الملاحقة القانونية للطغاة القتلة في أنظمة الحكم الشيوعية مثل الاتحاد السوفييتي السابق وألمانيا الشرقية وكوبا. بعد احتجازه لمدة سبعة عشر شهرا، أطلق سراح بينوكيت المسن عندما حكم قاض بريطاني بأنه كان يعاني من "جنون طفيف إلى معتدل" ولذا فهو غير مؤهل للمحاكمة. عاد بينوكيت إلى تشيلي حيث يعيش في الريف ويعتني به ممرض. ويبدو أن العالم يحبو مع السفاحين السابقين والطغاة المقالين والمعذبين المحالين إلى التقاعد بحيث يعتبر عقاب أحدهم دون غيره غير عادل، بعكس البداية الجيدة.

نقطة نهائية: خرقت أميركا سيادة نيكاراغوا بكل الطرق الممكنة وانتقدها المجتمع الدولي لذلك. عندما صرح ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية، لصحيفة نيويوركر في عددها الصادر في 1 نيسان (أبريل) 2002 بأن أي دولة تفشل في إتمام واجباتها التي تحددها لها الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب "تخسر بعض مميزات السيادة المعتادة"[40]، هل كان يفكر في نيكاراغوا؟ هل الحق الذي أعطته أميركا لنفسها بتحديد من له سيادة ومن ليس له أي سيادة هو تبرير بأثر رجعي لجرائمها المنكرة في أميركا الوسطى؟

الفصل السابع

كوريا الشمالية كبش فداء لعدد كبير من المصالح في واشنطن.

تشالمرز جونسون

"محور الشر"

قد يكون أعظم دليل على أن حكومة الولايات المتحدة ترغب بإعادة حس الحرب الباردة مجددا إلى السياسات الأميركية هو إشارة الرئيس جورج بوش الإبن إلى إيران والعراق وكوريا الشمالية بمحور الشر في خطابه التاريخي في 29 كانون الثاني (يناير) 2002. لقد أشار رونالد ريغان، في ذروة حملته ضد الشيوعية، إلى الاتحاد السوفييتي السابق بـــ "إمبراطورية الشر" (أو "الإمبراطورية الشريرة" بحسب من نقل عنه الحديث). إن رؤية ريغان البسيطة للسوفييت والقائمة على فهمه الشديد البساطة للتاريخ قد خدمته بشكل جيد في الواقع حيث منعته من فقدان تركيزه. وحتى ضميره لم يكن قادرا على التدخل في طموحاته. في التجمعات الأميركية اليمينية، ويحتسب عزم ريغان لصالح الانقلاب السلمي للنظام السوفييتي. وإذا كانت سياسة الإفراط في تبسيط الأمور قد نجحت مع الغيبر (The Gipper)، فستنجح ربما مع بوش وهو رئيس يعتبره الكثيرون في الخارج والداخل عديم الجدوى سقط في موقع الرئاسة عرضا.

في أعقاب 11 أيلول (سبتمبر)، انعكست صورة بوش السلبية كمتلعثم بسبب ردة فعله على الهجمات بطريقة تشبه طريقة ريغان، فأوضح على الفور عدم وجود أرض حيادية، وأن الأيام المقبلة ستكون "صراعا هائلا

للخير ضد الشر". لفت بوش أنظار دول العالم بأنهم إن لم يكونوا مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب فهم مع الإرهابيين. وتجاوب الجمهور، وارتفعت شعبية بوش إلى معدلات تشبه تلك التي تمتع بها ريغان إبان فترة رئاسته. ووافق حلفاء أميركا المتعاطفون بعمق مع مصابها، على السماح للولايات المتحدة بالتفكير الأخلاقي نيابة عنهم على الأقل لفترة معينة. في أواخر كانون الثاني (يناير) 2002، وبنجاح عملية أفغانستان أكثر مما كان متوقعا، سعى بوش لتدعيم سلطة بلاده الجديدة في خطابه "حالة الاتحاد" وبإصغائه مجددا إلى كلمات ريغان أراد إحداث نبرة جديرة برئيس أخذ على عاتقه مهمة تخليص العالم من وجود حاقد في كل مكان.

> قال بوش: "إن كوريا الشمالية هي نظام يسلح نفسه بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي يجوع مواطنيه. وتسعى إيران للحصول على تلك الأسلحة لتصدر الإرهاب في حين تقمع القلة غير المنتخبة آمال الشعب الإيراني في الحرية. وتستمر العراق بالتباهي بعدائيتها ضد الولايات المتحدة وبدعم الإرهاب. لقد خطط النظام العراقي لتطوير الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب والأسلحة النووية لأكثر من عقد من الزمن. إنه نظام سبق له استخدام غاز الأعصاب لقتل الآلاف من أبناء شعبه – مخلفا جثث الأمهات فوق جثث أطفالهن. إنه نظام وافق على التفتيش الدولي، ثم قام بطرد المفتشين. إنه نظام لديه ما يخفيه عن أعين العالم المتحضر. تشكل دول مثل تلك وحلفائها الإرهابيين محورا للشر يتسلح ليهدد السلم العالمي. بسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل تشكل تلك الدول خطرا فادحا ومتناميا، حيث يمكنها إمداد الإرهابيين بتلك الأسلحة لتمكينهم من التعبير الملائم

عن كراهيتهم، ويمكنها مهاجمة حلفائنا أو محاولة ابتزاز الولايات المتحدة. وفي أي من هذه الأحوال فإن ثمن اللامبالاة قد يكون مأساويا"[1].

لكن بدلا من دعم سلطة الولايات المتحدة بعد 11 أيلول (سبتمبر)، خلف ذلك الخطاب أثرا عكسيا. كدنا نرى ائتلاف الحلفاء يتنفس الصعداء. ففي خلال أسابيع كانت ردة فعل فرنسا وألمانيا وبريطانيا ضعيفة على ما رأته استخداما مبسطا لنعوت عنيفة حددت خيارات ائتلاف الحلفاء باستراتيجية واحدة هي استخدام القوة. كما شعر الحلفاء بأن أميركا كانت تستغل الائتلاف كواجهة لمخططها العسكري. وكل ما طلبته من أعضائه الأوروبيين هو قمع أي معارضة لأهداف الولايات المتحدة في صفوف مواطنيهم. لم يبد تحالفا بين شركاء متساوين، وكان رد يوشكا فيشر، وزير الخارجية الألماني، نموذجيا:

"لن يتحقق مستقبل سلمي لعالم يقطنه ستة ملايين نسمة بقيادة الدولة العظمى وحدها. لا أؤيد معارضة أميركا على الإطلاق، ولكن رغم كل الفروقات في الحجم والوزن، لا يجب تقليص دور التحالفات بين الديمقراطيات الحرة إلى مجرد أتباع. إن شركاء التحالف ليسوا أقمارا صناعية"[2].

أثارت تعليقات بوش كذلك دول شرق آسيا، فاضطر لطمأنة زعماء الصين واليابان وكوريا الجنوبية خلال زيارته للمنطقة بعد شهر من خطابه بأن ليس لديه نية لغزو كوريا الشمالية. [3] كانت المشكلة تكمن بأن لحكومة الولايات المتحدة تعريفاتها الخاصة السطحية لمصطلحات مثل "ائتلاف" و"محور". كان انضمام الحلفاء إلى ائتلاف مكافحة الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة واجبا أخلاقيا. أما بالنسبة لأولئك الحلفاء، كان الائتلاف تعبيرا عن

التضامن مع مصاب صديق ورد فعل سياسي جغرافي صحيح على تهديد شكله عدو مشترك. أما الأخلاقيات فلم يكن لها دور كبير في ذلك. أما بالنسبة للمصطلح "محور"، وهو مصطلح غني بالمعاني في أوروبا باعتبار أنه يوقظ ذكريات محور برلين – طوكيو – روما في الحرب العالمية الثانية – فيظهر أن بوش استخدمه على سبيل التلاعب بالألفاظ وليس كمرجع تاريخي.

طبقا للدلالة المتعارف عليها للمصطلح، فإن "المحور" هو تجمع البلاد التي ترغب بترويج أهداف مشتركة. أخذ الرئيس دولتين هما إيران وكوريا الشمالية – كانتا تحاولان تحسين علاقاتهما مع الولايات المتحدة ودمجهما مع العراق التي كانت في حالة حرب بوضوح مع أميركا. لم تجمع إيران والعراق وكوريا الشمالية أي علاقات دبلوماسية أو معاهدات. كل ما كان يجمعهم هو عداء مبرر تجاه الولايات المتحدة وطبيعة شريرة. كانت التهديدات التي أشار اليها بوش في خطابه قديمة لم تجددها أحداث 11 أيلول (سبتمبر). كان بوش ببساطة يستغل الفرصة لإحداث تهديد متكلف ضد أميركا تماما كما فعل ريغان بطريقة أكثر إقناعا نوعا ما حين أطلق على الاتحاد السوفييتي "إمبراطورية الشر".

والسخرية الظاهرة في استخدام بوش لمصطلح "محور الشر" تكمن بأنه قد عزز العوامل المؤدية لمعارضة أميركا الموجودة أصلا في كل من الدول الثلاث. وجد المتشددون في إيران الذين كانوا يواجهون ضغوطات من قبل الجيل الأصغر منهم من أجل تليين سياسات البلاد الخارجية وتحرير قوانيها الداخلية، وجدوا أنفسهم فجأة في موقف القوة مجددا. وفي كوريا الشمالية، تعطلت على الفور المحادثات الحساسة مع كوريا الجنوبية حول إعادة الوحدة، وانهارت الجهود لمد يد العون إلى الولايات المتحدة. أما في العراق،

الدولة التي لا تحتاج إلى الكثير من الإقناع للاحتشاد ضد أميركا، فقد ارتفعت نسبة تأييد رئيسها صدام حسين ليس فقط داخل حدود بلاده بل وأيضا في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي.

وحتى نكون عادلين، فقد استؤنفت محادثات إعادة الوحدة بين كوريا الشمالية والجنوبية في الأشهر اللاحقة، وكان تحريض بوش العنيد على الحرب مسؤولا جزئيا عن دفعها للأمام. ولكن غير ذلك كانت ملاحظة "المحور" فشلا دبلوماسيا. وقلما أشار إليها بوش بعد ذلك وعلى الأقل ليس في المجتمعات الدولية. بغض النظر عن الخطط التي حرضتها فقد تأججت فجأة العداوات وبصورة قاسية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية في ربيع العام 2002. وفي حين دعمت إدارة بوش إسرائيل بكل ثقلها، طالبت بقية العالم بانسحاب القوات الإسرائيلية من القرى والمدن الفلسطينية. وقفت أميركا معزولة وهي المؤيد الوحيد لرد عسكري قاس بواسطة جيش إسرائيلي جهزته بآخر ما توصلت إليه صناعة أسلحتها على إرهاب الفدائيين الاستشهاديين الفلسطينيين. وكل ما بقي من الائتلاف ضد الإرهاب هو المعركة الدائرة في أفغانستان، وحتى تلك المعركة كادت تفقد حرارتها بمرور الأشهر دون أن يعرف أحد إن كان أسامة بن لادن حيا أو ميتا، في أفغانستان أو باكستان.

فقد الائتلاف حيويته وجزء من السبب في ذلك كان واضحا من خلال صياغة بوش "لمحور الشر" حيث كانت تنوي أميركا استغلال الحرب على الإرهاب لتسوية أمور قديمة ولتطوير مصالحها بصرف النظر عن رغبات حلفائها. لم تشكل أي من إيران أو كوريا الشمالية تهديدا للأمن القومي للولايات المتحدة قبل 11 أيلول (سبتمبر)، ولم تعمل هاتان الدولتان معا بالتأكيد. وكانت العراق مسألة أخرى: إنها أكثر أعداء الولايات المتحدة

عنادا. بجمع الدول الثلاثة معا بالغ بوش بشأن تهديد إيران وكوريا الشمالية مما أدى إلى ردة فعل دولية نتج عنها التقليل من شأن التهديد الذي تشكله العراق.

والقضية الأهم هنا هي أنه إذا اجتمعت بلاد "المحور" الثلاث في أي شيء على الإطلاق، فهو في الدرجة التي أصبحت بها حكوماتها وظروفها نتائج مباشرة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. إن تاريخ أميركا الأسود، وعلى وجه الخصوص قدرتها المضطربة المنطق على تحويل الولاء وتجاهل المعاناة، كان عاملا أساسيا في تشكيلة كل من الدول الثلاث في 11 أيلول (سبتمبر) 2001.

وأقل ما يمكن، يحتاج الأميركيون إلى الاعتراف بأنه بفضل التدخل الأميركي فإن هناك دولتين على شبه الجزيرة الكورية اليوم، بدلا من الدولة الواحدة التاريخية والأكثر طبيعية. إن الكوريين شعب متجانس ذو لغة مميزة؛ وبلاؤهم التاريخي العظيم هو موقعهم قرب روسيا والصين واليابان، الدول التي قامت جميعها بغزو البلاد. وكانت اليابان آخر الغزاة حين استولت على كوريا عام 1910 وعرضتها لقمع وحشي مشهور بإجبار النساء الكوريات اليافعات على تسخير أنفسهن لرغبات الضباط اليابانيين الجنسية. تنال الولايات المتحدة شرف "تحرير" كوريا – على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الأميركية – حين استسلمت اليابان عام 1945، وهي لحظة في تاريخها كان يجب أن تكون نعمة على الكوريين، إلا أنها كانت بعيدة عن ذلك كل البعد.

بعد أيام من استسلام اليابان، راحت روسيا والولايات المتحدة، وهما افتراضا من حرر البلاد، تقتسمان الغنائم بينهما، وكان انفصال كوريا الشمالية والجنوبية هو النتيجة. كيف حدث ذلك؟ تقدم وزارة الدفاع التفسير

الغريب بأن "استسلام اليابان المبكر غير المتوقع أدى إلى التقسيم الفوري لكوريا إلى منطقتي احتلال، بإدارة الولايات المتحدة للقسم الجنوبي لشبه الجزيرة واستيلاء الاتحاد السوفييتي على المنطقة شمالي الخط 38 المتوازي"[4].

لم يكن استسلام اليابان "مبكرا غير متوقع"، فقد أرادت الاستسلام قبل أشهر من إلقاء الأميركيين القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناكازاكي دون حاجة في 6 و9 آب (أغسطس) 1945. برر الأميركيون القنابل بأنها أنهت الحرب في وقت أسبق مما كان ليحدث من دونها؛ لقد استسلم اليابانيون في الحقيقة في الوقت الذي كان متوقعا بالتحديد. يمكن العثور على وصف أكثر دقة وإقناعا لكيفية تشتت دولة متجانسة إلى قسمين لأسباب سياسية في كتاب "رفيق أكسفورد في تاريخ الولايات المتحدة".

> حين اقتربت حرب المحيط الهادئ من نهايتها، ثار قلق المسؤولين الأميركيين من أن يؤدي الانضمام الوشيك للاتحاد السوفييتي في الحرب ضد اليابان إلى احتلاله وسيطرته على شبه الجزيرة بأكملها. دخلت بعض القوات السوفييتية إلى كوريا بعد إعلان الاتحاد السوفييتي الحرب على اليابان في 8 آب (أغسطس) 1945، إلا أنها لم تتقدم بسرعة. عقب أسبوع من ذلك، اقترحت واشنطن أن يحتل السوفييت البلاد جنوبا حتى الخط 38 المتوازي، وأن تحتل الولايات المتحدة الجزء الباقي. ووافق على ذلك رئيس الوزراء السوفييتي جوزيف ستالين[5].

هكذا كان الأمر. ما كان دولة واحدة لآلاف السنين قسمه المحتلان بإهمال وبين ليلة وضحاها إلى حلبة طبيعية للعدوان بين جماعتين متناقضتين إيديولوجيا. قسمت العائلات إلى نصفين بسبب التشريح العشوائي، تماما كما

فعل حائط برلين لاحقا عام 1961، (حتى الآن لا تزال تصاريح الزيارات عبر الحدود بين أعضاء العائلات تعطى فقط بحسب رغبة حكومة كوريا الشمالية). في العام 1984، نظمت الولايات المتحدة انتخابات في الجنوب أدت إلى إنشاء الجمهورية الكورية. وفي الشمال أنشأ السوفييت الجمهورية الكورية الديمقراطية الشعبية. والحد الفاصل إذا جاز التعبير كان أكثر عمقا.

ستستمر الكوريتان، وهما اختراع أميركي، لتصبحا عامل تعريف للحرب الباردة. ضغط قائد الشمال، كيم إيل سنغ، على السوفييت لتمويل غزو للجنوب سيؤدي إلى توحيد شبه القارة. في 25 حزيران (يونيو) 1950 أطلق الهجوم بعد أن وافقت الصين على المضي في الخطة وقدمت القوات اللازمة. وكان أن استمرت الحرب الكورية حتى العام 1953 وسقط فيها مليونا كوري مدني ومليون جندي. عانى الصينيون من مئات الآلاف من الإصابات بينما فقد الأميركيون أكثر من 50.000 شخص، ووصل عدد المصابين إلى 142.000[6]. لقد دمرت شبه الجزيرة ماديا واقتصاديا.

في الولايات المتحدة، نظر إلى الحرب الكورية كدليل مطلوب على أن الشيوعية كانت أعظم خطر على الأمن القومي. قبل الحرب، كانت ميزانية الولايات المتحدة العسكرية 13 بليون دولار سنويا، وفي خلال سنتين قفزت إلى 50 بليونا وهكذا أنشئت "ميزانية الدفاع الحديث"[7].

في كوريا، كان إرث الحرب هو إنشاء أكثر الحدود حماية في العالم وجيل من العداوات. عانت كلتا الكوريتين من كساد اقتصادي للسنوات العشرين الأولى التي أعقبت الحرب حتى تقدم الجنوب في السبعينات من القرن العشرين بفضل علاقاته الودودة بالغرب. وبلغ إجمالي دخله المحلي عام 2001 بقوة 434.5 بليون دولار، بينما كان إجمالي دخل الشمال 21.8 بليون دولار فقط[8]. أيضا، عرفت فترة ما بعد الحرب في كلا البلدين

بالحكومات القمعية غير الديمقراطية. وما زال الشمال كذلك بينما تحررت كوريا الجنوبية إلى درجة كبيرة في العام 1987.

تبرأت الولايات المتحدة بدورها من الفوضى السياسية التي خلفتها في العام 1945. تقول وزارة الخارجية على موقعها الإلكتروني:

"إن مسألة السلام والأمن على شبه الجزيرة الكورية هي في المقام الأول مسألة على الشعب الكوري اتخاذ القرار بشأنها". وما زالت الولايات المتحدة تبقي قوة عسكرية قوامها 37.000 جندي في كوريا الجنوبية متخذة منها قاعدة رئيسية للنشاطات الأميركية في المنطقة.

إن هذا يترك الشمال المحاصر وحيدا: لم تبل كوريا الشمالية بلاء حسنا كونها فقدت الدعم السوفييتي وكونها تخضع لضغوط مستمرة من قبل الولايات المتحدة. وشعبها شديد الفقر بسبب العقوبات الاقتصادية الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة من جهة، وإنفاقها ربع القليل الذي تجنيه على قواتها المسلحة التي جعلها التدخل السوفييتي الأميركي ضرورة في المقام الأول والتي تستدعي الحاجة الحالية إليها جهود الولايات المتحدة المتواصلة لوصم الدولة الصغيرة "بالشريرة"، والآن، بثلث محور الشر.

والسؤال الآن هو أنه على افتراض أن كوريا الشمالية دولة شريرة فمن هو الملام؟ يجادل تشالمرز جونسون في كتابه أن كوريا الشمالية تعزز صورتها في الخارج كدولة نووية خارجة على القانون الدولي (غالبا ببيعها أو مقايضتها بالنفط الصواريخ لدول مخالفة أخرى مثل باكستان أو إيران أو سوريا أو ليبيا) لأن المقايضة تساعدها على إطعام شعبها وتجبر الولايات المتحدة على الأقل على إشراكها في الحوار: لو لم تمارس كوريا الشمالية الدعاية النووية لأصبحت بمثل انعزال كوبا كونها مسكنا للشيوعية بعد السوفييت، كما يطرح جونسون[9].

نتج عن الحوار الذي أحدثه سباق كوريا الشمالية للتسلح اتفاق عام 1994 مع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية تتوقف كوريا الشمالية بموجبها عن تطوير ترسانتها النووية في مقابل رفع العقوبات التجارية متضمنة المصاريف وتصدير المغنسيت المستخدم في صناعة الصلب الأميركي والذي تعتبر كوريا الشمالية والصين المصدرين الرئيسيين له في العالم. وافقت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية أيضا على تنظيم وتمويل استبدال محطات الطاقة النووية في كوريا الشمالية بمحطات مائية لا يمكن استخدام وقودها المستهلك في الأسلحة النووية. في أثناء ذلك، كان على الولايات المتحدة إمداد النفط اللازم لاستبدال الطاقة التي كانت تنتجها المفاعلات السابقة. وافقت كوريا الشمالية على التخلص من أعمدة الطاقة المستهلكة الخطيرة (أنجز ذلك عام 2000 ليكتمل رضا الولايات المتحدة بحسب الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية) واتفق الطرفان على العمل المشترك نحو تطبيع العلاقات.

> لم يطبق الأميركيون دورهم في الاتفاق. بدلا من تسليم المازوت كما وعدوا، أو فتح العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية كما توقع الكوريون الشماليون، ترددت حكومة الولايات المتحدة ملقية اللوم غالبا على الكونغرس في فشلها بتمويل العلاقة الجديدة. بدا أنها ترغب بتزويد كوريا الشمالية بما يكفي من الغذاء لمنع المجاعة فيها في الوقت الذي تأمل فيه بأن يكون انهيارها "ناعما" وغير عنيف نسبيا وقابل للسيطرة[10].

في آب (أغسطس) 1998، أخبرت الولايات المتحدة العالم بنبرات جادة أن كوريا الشمالية قد أطلقت صاروخ اختبار فوق اليابان، وهو تصريح هدد بتهشيم الإطار الاتفاقي. واتضح أن صاروخ الاختبار كان عبارة عن إطلاق

قمر صناعي "له علاقة بالعيد الخمسين للبلاد".

> تماما كالقمر الصناعي الصيني الشهير عام 1970 والذي أذاع النشيد الوطني الماوي "الشرق أحمر اللون" في الفضاء الخارجي، أعلنت إذاعة بيونغ يانغ أن قمرها الصناعي كان يرسل "نشيد الجنرال إيل سنغ" و"نشيد الجنرال كيم جونغ إيل" اللذين لقبتهما "بالترانيم الثورية الخالدة". ويبدو أن القمر الصناعي قد تعطل ولم يسجل أحد تلك الألحان أبدا[11].

في تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2000، عقب جهود تجددت من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين من أجل تسوية المسألة الكورية الشمالية، أرسل الرئيس كيم جونغ إيل مبعوثا خاصا إلى الولايات المتحدة لإجراء المحادثات. وقع المبعوث الكوري الشمالي المارشال جو ميونغ روك، نائب رئيس أول للجنة الدفاع الوطني، مع نظرائه في الولايات المتحدة بيانا مشتركا "صرح فيه الجانبان أن لا نية عدائية لأي من الحكومتين تجاه الأخرى وأكد على التزام كليهما بذل الجهود في المستقبل لبناء علاقة جديدة خالية من العداء السابق"، وذلك طبقا لموقع وزارة الخارجية على شبكة الإنترنت بخصوص كوريا الشمالية والذي تم تحديثه في ذلك الشهر.

بعدها بما يزيد على العام بقليل، وبقيادة رئيس جديد يحاول العثور على موقعه في أعقاب 11 أيلول (سبتمبر)، جمعت البلاد مع إيران والعراق بصفتها إحدى الدول الثلاث التي تعد لتحريض الإرهابيين على خطتهم لتدمير الولايات المتحدة. واصلت الصين في الفترة نفسها صنع وبيع الأسلحة إلى باكستان وإيران رغم توقيعها المعاهدات التي وعدت فيها بالتوقف عن ذلك. كانت الصين تطور أيضا الأسلحة البيولوجية وهو أمر لم يقتصر أبدا على كوريا الشمالية، ورغم ذلك لم تعتبر الصين أحد أعضاء محور الشر.

وقبل كل شيء، ما كانت وجدت كوريا الشمالية الشيوعية في المقام الأول لولا أن تسببت في نشأتها الولايات المتحدة عام 1945. وهي، كما هو وضعها، دولة ضعيفة رجعية (كان يجب أن تحصل على أول هاتف خليوي وخدمات الإنترنت المحدود عام 2002). إذا فلم كل هذا الخوف والعداء؟ إنه أمر بسيط بالنسبة لتشالمرز جونسون.

> بالرغم من أنه ما زال نظاما شيوعيا فاشلا وصغيرا شعبه جائع ولا يملك أي بترول، فإن كوريا الشمالية كبش فداء مفيد لعدد كبير من المصالح في واشنطن. إذا كان الجيش بحاجة لخصم لما بعد الحرب الباردة ليبرر وجوده فإن كوريا الشمالية أقل خطورة من الصين. يبحث السياسيون عن ميزة متحيزة بادعاء أن الآخرين "يلينون" في الدفاع عن البلاد ضد "الأنظمة المخالفة". ولدى لوبي التسليح اهتمام مباشر ببيع منتجاته لكل دولة في شرق آسيا بغض النظر عن توجهها السياسي[12].

وللعلم، سلمت الولايات المتحدة ما قيمته 42.171.780.000 دولار من الأسلحة والمعدات العسكرية للمنطقة من عام 1990 وحتى عام 2001، بحسب اتحاد العلماء الأميركيين[13]. ومن المجموع ذهب 7.2 بليون دولار لكوريا الجنوبية و10.6 بليون دولار لليابان. وكان أكبر المستفيدين تايوان بقيمة 14.6 بليون دولار؛ شملت الدول الأخرى في المنطقة أستراليا بقيمة 3.6 بليون دولار، وتايلند بقيمة 2.3 بليون دولار وسنغافورة بقيمة 1.8 بليون دولار. تلقت الصين وهي عدوة تايوان وإحدى ممولي إيران وباكستان بالصواريخ ما قيمته 44.3 مليون دولار من المعدات العسكرية الأميركية خلال الفترة نفسها. لم تتلق كوريا الشمالية أي شيء وتبقى سوقا غير مستغلة لمصنعي الأسلحة الأميركيين.

الفصل الثامن

كان يوما يجب أن لا ينتهي أبدا لأنه حمل معه إحساس بالإثارة، وبالرضا والابتهاج، وهناك شك أن نشهد يوما آخر مماثلا.

الدكتو دونالدن ويلبر يكتب عن الجو العام في وكالة الاستخبارات المركزية بعد نجاحها في إطاحة رئيس الوزراء الإيراني عام 1953.

كيف تنشئ أمة مخالفة

كانت إيران هي أول دولة أثارت وعي جيل كامل من الأميركيين إلى وجود دول إسلامية في الخارج لا تحب الولايات المتحدة على الإطلاق. لقد جعل آية الله روح الله الخميني – الثوري الديني الذي تولى الحكم بعد ثورة العام 1979 – من مصطلح "الشيطان الأكبر" مرادفا جذابا لأميركا. إبان حكمه استولى حشد من الطلاب على السفارة الأميركية في طهران في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 واحتجزوا 52 رهينة من موظفي السفارة لمدة 444 يوما، أو ما يسمى بأزمة رهائن إيران. كان الخميني هو الزعيم العنيد العابس لطائفة تقليدية من المسلمين هم الشيعة الذين شكلوا 95 بالمئة من سكان إيران في ذلك الوقت. والشيعة هم ناشطون يؤمنون بخوض الحروب الدينية لإنشاء حكومات أصولية إسلامية حيثما يندر وجودها. لقد دعمت الحكومة الإيرانية متطرفي الشيعة منذ العام 1979 في دول أخرى واشتبه عام 2002 بقيامها بشحن أسلحة إلى الفلسطينيين لنشاطاتهم الإرهابية ضد إسرائيل (؟!). يعرف عن الشيعة أيضا قلة تسامحهم مع التجديف، فالخميني هو من أصدر الفتوى الشهيرة التي طالبت الشيعة باغتيال الروائي سلمان

رشدي في الحال بسبب مؤلفاته المنتهكة للحرمات. فرض الخميني الذي توفي عام 1989 وآية الله من بعده، درجات عدة من الإيذاء الجسدي على الإيرانيين، منها الحكم بالموت على اللوطيين والخصوم الدينيين أو السياسيين والوطنيين الأكراد وأحيانا الحكم بالرجم.

لذلك لم يكن صعبا على بوش إقناع الأميركيين أن لدى إيران، التي حكمها عام 2002 زعيم معتدل نسبيا، كل مقومات انضمامها إلى "محور الشر". وكان مأخذه الأساسي على إيران كما اتضح لاحقا هو أن الولايات المتحدة اعتقدت أن البلاد كانت تأوي أفراد طالبان والقاعدة الهاربين من الهجمات الأميركية على أفغانستان، وهي جارة إيران الشمالية. لم يتمكن المسؤولون الإيرانيون من نفي احتمال هرب البعض عبر حدودها الممتدة مسافة 600 ميل مع أفغانستان ولكنهم أشاروا إلى أن الولايات المتحدة لم تمدهم بأي معلومات عمن يجب البحث عنهم. في الوقت نفسه، كانت القيادة الإيرانية تتعامل مع فورة في المشاعر المضادة لأميركا، وقد جددت دعمها لعناصرها الأكثر تشددا، ولم يكن أي من ذلك مفيدا لقضية الولايات المتحدة في المنطقة.

بالطبع، ما كان يمكن أن يفيد الولايات المتحدة بشكل أكبر هو حكومة ودودة في إيران كبداية؛ وبدلا من ذلك، فقد واجهت حكومة إسلامية نضالية تقود شعبا، توجهه مشاعر الكراهية لأميركا وعدم الثقة في كل ما هو غربي. نسب المعلقون في الولايات المتحدة بعد 11 أيلول (سبتمبر) كره إيران لأميركا إلى النظام الأصولي للبلاد، وبرره الكثيرون بتضارب الحضارات أو بالمعركة الإيديولوجية والسياسية بين حكومة دينية قمعية غير متطورة وقوة عظمى علمانية محبة للحرية.

إن معارضة إيران لأميركا أكثر استقامة من ذلك بكثير، فلدى

الإيرانيين كره دائم للولايات المتحدة لأن وكالة الاستخبارات المركزية وتحت غطاء وقف انتشار الشيوعية تلاعبت بحقد ببلادهم في بداية الخمسينات من القرن العشرين. أطاحت الوكالة بتوجيه مباشر من رئيس الولايات المتحدة آنذاك رئيس الوزراء الإيراني الشعبي وثبتت سلطة نظام متعاطف مع الولايات المتحدة استمر ليصبح أحد أكثر الأنظمة وحشية على الأرض.

بطريقة خبيثة نموذجية، يلخص موقع وزارة الخارجية الإلكتروني تاريخ إيران في القرن العشرين كأمر حدث في خلاء ليس فيه الولايات المتحدة.

> بدأ تاريخ إيران الحديث بثورة وطنية ضد الشاه (الذي بقي في السلطة) عام 1905، ومنح دستور محدود عام 1906، واكتشاف النفط عام 1908. في العام 1921، استولى رضا خان على الحكومة وهو ضابط إيراني في اللواء القوقازي الفارسي. وفي العام 1925 جعل من نفسه شاهاً، حاكماً البلاد بصفة رضا شاه باهلافي لمدة 16 عاماً تقريباً ومؤسساً أسرة باهلافي الحاكمة الجديدة.
>
> بدأت إيران تحت حكمه بالتجدد وبعلمنة السياسة، وأعادت الحكومة المركزية تجديد سلطتها على القبائل والأقاليم. في أيلول (سبتمبر) 1941، وعقب احتلال الحلفاء (المملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي) لغرب إيران، أجبر رضا شاه على التنحي، وأصبح ابنه محمد رضا باهلافي الشاه الحاكم حتى العام 1979[1].

لقد حكم الشاه البلاد فعلاً كملك منذ العام 1941 وبعدها، إلا أنه ما كان ليظل على عرشه طوال الفترة التي حكم فيها لولا ما وصفته مجلة التايم بالانقلاب "الملهم من الاستخبارات المركزية" عام 1953[2]. إن الإشارة إلى

الأحداث قيد البحث بــ "إلهام الاستخبارات الأميركية" يشبه إلى حد ما وصف فيلم إنقاذ المجند ريان بــ "إلهام ستيفن سبيلبرغ". إن تاريخ الاستخبارات المركزية الداخلي للانقلاب والذي أعلنته للمرة الأولى صحيفة نيويورك تايمز عام 2000[3] والذي نجده الآن كاملا تقريبا على شبكة الإنترنت[4] يبين أن الوكالة سيطرت على الانقلاب بالإبداع نفسه الذي يصنعه مخرج في هوليوود في أفلامه. كتبت الاستخبارات المركزية النص المتقلب المثير، واختارت الشخصيات المفعمة بالحيوية ومن ضمنها الشاه الماجن بشعره المتهدل ونظارتيه الداكنتين، والعميل المخلص ذو الاسم المتميز كيرميت روزفلت، وأدت بنجاح المشاهد المرتجلة الانتقادية وتحكمت في عواطف الجمهور بسهولة وخبرة. يقف المرء برهبة أمام الجرأة المطلقة التي ارتبطت بالأمر، (لقد استخدمت الاستخبارات المركزية التي اشتركت مع المخابرات البريطانية لتنفيذ الانقلاب، تلك الشراكة لتتجسس على البريطانيين)، ناهيك عن اللامبالاة الوقحة تجاه سيادة إيران وحق شعبها في اختيار مصيره.

كانت وثيقة "إطاحة رئيس وزراء إيران موساديف [على حد قول الكاتب] تشرين الثاني (نوفمبر) 1952 – آب (أغسطس) 1953" تاريخ خدمة سري للاستخبارات المركزية أرخ في 1954، السنة التي أعقبت الانقلاب. كتبت تلك الوثيقة ظاهريا "لأنها بدت مطلوبة لتوثيق عملية ضخمة في الوقت الذي كانت فيه الوثائق سهلة المنال وبينما كانت ذكريات الأشخاص المعنيين بالعملية جديدة"[5]. وكان السبب غير المصرح به لإعداد ذلك التقرير هو أن الانقلاب كان أول إطاحة ناجحة تنفذها الاستخبارات المركزية لحكومة أجنبية (حيث كانت الوكالة قد أنشئت قبل ذلك التاريخ بخمس سنوات، أي عام 1947). وكما لحظت الوثيقة بفخر يوم عودة الشاه المخطط له إلى السلطة: "كان يوما يجب أن لا ينتهي أبدا لأنه حمل معه إحساس بالإثارة وبالرضا

والابتهاج، وهناك شك أن نشهد يوما آخر مماثلا"[6].

في تلك السنوات المبكرة السابقة لفيتنام لم تكن وكالة الاستخبارات الأميركية مسؤولة سياسيا تجاه حكومة الولايات المتحدة. ولم يبذل البيت الأبيض جهودا كبيرة لإبعاد نفسه عن نشاطات الوكالة أو يبدأ "إنكارا وجيها" ضروريا للرؤساء اللاحقين. كان أعلى مسؤولي الحكومة الأميركية آنذاك سعداء لارتباطهم بأعمال الاستخبارات المركزية. هناك براءة في التقرير. صار الانقلاب نموذجا احتذته الاستخبارات لإطاحة حكومة غواتيمالا بنجاح عام 1954، ولغزو "خليج الخنازير" في كوبا عام 1961 ولو بنتائج أقل أهمية[7]. لم تبعد الحكومة الأميركية نفسها عن انقلاب عام 1953 إلا بعد ثورة العام 1979 في إيران، وكانت لتتمكن من إبقاء نفسها خارج الصورة لو لم يظهر ذلك التقرير.

تبدأ المؤامرة عام 1952 مع توجه بريطانيا تحت إدارة رئيس وزرائها المسن ونستون تشرشل إلى الأميركيين بفكرة إطاحة حكومة محمد مصدق الإيرانية. كانت الحكومة البريطانية تتحكم في إنتاج البلاد من النفط بعد الحرب العالمية الثانية من خلال شركة النفط الإيرانية الإنكليزية. كان مصدق وطنيا نضاليا بلغ السلطة عام 1951 بعد اغتيال رئيس وزراء غربي الولاء. كره مصدق الغرب وعلى وجه الخصوص بريطانيا لاستغلالها موارد بلاده النفطية، كما تناقضت معتقداته السياسية مع سياسة الشاه الذي كان بوضوح غربي الولاء.

كان مصدق أول زعيم حديث في الشرق الأوسط يتحدى الوجود الغربي في المنطقة ولهذا فهو ما زال محبوبا في إيران. قام متصفحي الموقع www.iran.com (وهو موقع إلكتروني حر مكرس للحياة في إيران وشؤونها السياسية) بانتخاب مصدق "كرجل القرن" متقدما على آية الله الخميني والشاه

في استفتاء جرى عام 2000[8]. كان رفضه الانصياع للغرب صدمة كبيرة في تلك الفترة واستقبل بالترحاب في الشرق الأوسط حتى أن مجلة التايم جعلت من مصدق "رجل العام" في العام 1951[9]؛ أطلقت عليه المجلة "جورج واشنطن الإيراني"، وأشارت إلى أنه يمثل التحامل المتنامي على أميركا في المنطقة.

> لا تترك كلمة "أميركي" وقعا حسنا في ذلك الجزء من العالم بعد الآن. للحصول على الأصوات اليهودية في الولايات المتحدة قام الرئيس ترومان عام 1946 بمطالبة بريطانيا بإدخال 100.000 لاجئ يهودي إلى فلسطين في انتهاك لعهود البريطانيين للعرب. منذ ذلك الحين، اعتبرت الدول العربية المحيطة بإسرائيل تلك الدولة إبداعا أميركيا وبالتالي اعتبروا الولايات المتحدة عدوا. خلفت الحرب العربية - الإسرائيلية قرابة المليون لاجئ عربي تراكموا لثلاثة أعوام في معسكرات بائسة. هؤلاء اللاجئون الذين ترفض إسرائيل أو الولايات المتحدة تحمل مسؤوليتهم يبقون على كراهية قوية للخيانة الأميركية[10].

كان أول أمر تجاري لمصدق كرئيس للوزراء هو تأميم شركة النفط الإيرانية الإنكليزية، وهو تحرك حاز على الدعم الفوري من الشعب الإيراني. في العام 1951 أصدر قانونا بذلك الشأن من خلال برلمان الدولة - المجلس.

> كانت شركة النفط الإيرانية الإنكليزية - التي ملكت معظم أسهمها الحكومة البريطانية - تدفع لإيران أقل مما كانت تأخذه منها حكومة بريطانيا كضرائب. حذرت وزارة الخارجية الأميركية بريطانيا من احتمال انفجار إيراني بسبب ذلك إلا إذا

حصلت إيران على صفقة أفضل، إلا أن الولايات المتحدة لم تركز على هذه القضية بما يكفي لتستمع إليها لندن. أفزع مشروع قانون التأميم الذي قدمه مصدق الشركة ودفعها لتقديم تنازلات جاءت متأخرة جدا. كان رئيس الوزراء ذو تفكير ثابت ملتزم بالتأميم – وقام بإتمامه بحيث فاجأ البريطانيين، حتى أنه طرد التقنيين البريطانيين الذين لا يقدر الإيرانيون على تشغيل مصفاة أبادان من دونهم[11].

بدلا من التفاوض لاسترجاع نفطهم (صرح تشرشل لاحقا أن شركة النفط "قد تآمرت في القضية")[12]، لجأ البريطانيون إلى الاستخبارات المركزية للمساعدة. تردد الأميركيون في البداية ربما لإدراكهم أن الاستقلال المتنامي للمنطقة تطلب شكلا أكثر حساسية من الدبلوماسية، ليغيروا نظرتهم عام 1953 بعد تولي الرئيس دوايت دي آيزنهاور الرئاسة. كان آيزنهاور قلقا بشأن تواجد عملاء السوفييت في البلاد والنفوذ المتزايد لحزب إيران الشيوعي المسمى تديه. اكتسبت خطة الاستخبارات المركزية والمخابرات المركزية البريطانية المشتركة والتي أطلق عليها رمزيا اسم "تباجكس" (TPAJAX) الحرارة تحت قيادة كيرميت روزفلت وهو مسؤول الاستخبارات المركزية لمنطقة الشرق الأدنى وقسم أفريقيا (وحفيد ثيودور روزفلت) [13]. وبحلول منتصف تموز (يوليو) من العام 1953 تمت الموافقة على عملية تباجاكس من قبل تشرشل وآيزنهاور، وسمح للاستخبارات المركزية على الفور بإنفاق مليون دولار على الانقلاب دون الحاجة لموافقات أخرى لصرف المال.

تنحى الجواسيس البريطانيون الذين أمروا بتهدئة الأميركيين الأفضل تدريبا وتمويلا إلى حد كبير وتركوا المهمة للاستخبارات الأميركية لتنفيذها.

استلزمت الخطة دفع الشاه، الذي يمكنه بحكم الدستور الإيراني تسمية رئيس وزراء البلاد، إلى التوقيع على ثلاثة فرمانات (قرارات ملكية) – أحدها فصل مصدق، وثانيها تسمية من تختاره الولايات المتحدة ليصبح رئيس الوزراء الجديد والثالث دعوة الجيش للحفاظ على إخلاصه للملك. مورس الضغط لحث الشاه الجبان على التوقيع من قبل شقيقته التوأم، الأميرة أشرف باهلافي القوية الإرادة، والجنرال الأميركي نورمان شوارزكوف، والد ستورمين نورمان شوارزكوف، قائد القوات الأميركية في حرب الخليج.

وجب على الأخت الشقيقة أولا والتي تعقبت على الريفيرا الفرنسي وأرسلت إلى إيران أن تطرح الأمر على الشاه. أثار وصولها إلى البلاد مناخا سياسيا أكثر تقلبا. رفض الشاه السريع الانزعاج في البداية استقبال أخته حيث لم يتم إعلامه بقدومها، ولان لاحقا لتخبره بالخطة وبتوقع زيارة شوارزكوف له الذي سيحمل رسالة شبيهة برسالتها. كان الاتصال التالي من قبل عميل المخابرات البريطانية في إيران الذي أقنع الشاه بأن الحكومة البريطانية تدعم الانقلاب. أخبره العميل أن محطة الإذاعة البريطانية (BBC) ستبث عبارة أساسية حول خدماته في إيران في تواريخ محددة. وقد تم ذلك بنجاح. بعدها، زار شوارزكوف الشاه في قصره فيما بدا للعالم زيارة روتينية. وقد صدم شوارزكوف باضطراب الرجل.

> قاد الشاه الجنرال إلى قاعة الاستقبال الرئيسية خوفا من الميكروفونات المزروعة وجذب مائدة صغيرة إلى ركن القاعة ثم جلس كلاهما على المائدة[14].

أخبر شوارزكوف الشاه أن الاستخبارات الأميركية تريده أن يوقع القرارات الملكية الثلاثة، رفض الشاه ذلك بسبب قلقه من أن الجيش لا يدعمه وقال إنه يحتاج إلى التفكير بالأمر. تكرر هذا السيناريو في تموز (يوليو)

وآب (أغسطس) عام 1953 بتردد الشاه وضغط عملاء أميركا وبريطانيا عليه. أخبره العملاء أن "عرش الطاووس" – كما حلا للشاه على نحو متكلف تسمية سلالته الملكية – سيتوقف عن الوجود إذا لم يقم بتوقيع القرارات الملكية اللازمة. أطلقت الاستخبارات المركزية على ذلك "الضغط المتواصل... الذي تمت ممارسته في محاولات محبطة لتخطي موقف ثابت من التردد والحيرة"[15]. تم تحذير الشاه من أن عدم اتخاذه موقفا حازما لن يؤدي إلا إلى إيران شيوعية أو كوريا ثانية[16]. واتفق البريطانيون والأميركيون على القضاء على التهديد الشيوعي في عقر داره والاستخفاف بالدافع الحقيقي وراء الانقلاب وهو مصالح بريطانيا النفطية.

خلال ذلك الوقت كانت الاستخبارات المركزية قد قررت بشأن الرجل الذي أرادته كرئيس وزراء جديد للبلاد. كان فضل الله زهيدي عضوا سابقا في حكومة مصدق والمعارض الناشط الوحيد في الحكومة لرئيس الوزراء. اعتقدته الاستخبارات رجلا شجاعا اعتبر معظم "الفارسيين" كما تشير الوكالة إلى الإيرانيين – فاشلين عسكريا يحدهم نقص في المنطق ويعوضون هزائمهم المتعددة بلكم الصدور بحماقة. أيضا، كان زهيدي "معروفا بتأييده للأميركيين وقد سمح لابنه أرديشير بالدراسة في الولايات المتحدة لست سنوات"[17]. ذكرت الاستخبارات أيضا أن طبيبا أميركيا أنقذ حياة زهيدي ذات يوم. تم طرح الموضوع على زهيدي وضمه بسرعة للمتآمرين، ولو كان تردد على الإطلاق فقد تم تأمين حماسه عبر "قرض" قيمته 50.000 دولار. ونفس طريقة الإقناع استخدمت لتجنيد ضباط الجيش الإيرانيين لتحويل ولائهم حين يبدأ الانقلاب الجدي.

كذلك في هذا الوقت، كانت ماكينة الاستخبارات المركزية الدعائية تعمل على حشد الدعم لزهيدي والمعارضة لمصدق. أعد "الفريق الفني"

للوكالة لوحات ومنشورات احتجاج واقعية بدت وكأنها من صنع الجماعات المعارضة الشرعية ووزعتها في طهران والأرياف. وتم نشر قصص انتقادية ضد مصدق من تأليف الاستخبارات المركزية في وسائل الإعلام المحلية والأميركية (رغم أن هذا الجزء من الخطة لم ينجز على النحو الذي أرادته الوكالة) [18]. علاوة على ذلك، بدأت حكومة الولايات المتحدة بزعزعة نظام مصدق عبر تصريحات ملفقة على ألسنة أعضاء حكومة آيزنهاور بواسطة الاستخبارات المركزية. في 28 تموز (يوليو) صرح وزير الخارجية في ذلك الوقت جون فوستر دلس في مؤتمر صحفي أن "الأنشطة المتزايدة للحزب الشيوعي غير الشرعي في إيران والتساهل معها من قبل الحكومة الإيرانية قد أثارت قلق حكومتنا. هذه التطورات تزيد صعوبة منح المعونة إلى إيران". جاء هذا التصريح "باقتراح من الاستخبارات المركزية"[19].

رد مصدق على نحو سيء. فقد حاول ضمان سيطرته على الحكومة من خلال استفتاء مزور على ما يبدو في 4 آب (أغسطس) سأل فيه الشعب الإيراني فيما إذا كان من الضروري حل المجلس (البرلمان). أبلغت الحكومة النتائج التي جاء فيها موافقة مليوني شخص على ذلك ومعارضة بضع مئات فقط. كان ذلك انتهاكا واضحا لدستور البلاد، وقد استغله عملاء الاستخبارات المركزية في دعايتهم لحشد المزيد من المعارضة ضد مصدق. في اليوم نفسه، بمحض الصدفة، خرج آيزنهاور عن خطاب معد سابقا في الولايات المتحدة ليصرح ضمنا بأن الولايات المتحدة لن تجلس مكتوفة الأيدي لتشاهد إيران تسقط "وراء الستار الحديدي"[20]. وبتجمع شتات الأمور وتصاعد الضغوطات وافق الشاه أخيرا على توقيع القرارات الملكية في 12 آب (أغسطس). وقد وقع فعلا في اليوم التالي حين كانت الاستخبارات المركزية قد ارتأت أن قرارين ملكيين فقط هما ما تحتاج إليهما: الأول يقضي بعزل

مصدق والثاني إعلان زهيدي رئيس وزراء جديد.

> في هذا الوقت كانت الحملة النفسية ضد مصدق [على حد قول الكاتب] قد بلغت أوجها. انقلبت الصحافة التي كانت تحت السيطرة ضد مصدق بينما كانت صحيفة (حذف اسمها من التقرير) تنشر مواد اعتبرتها المحطة عاملا مساعدا. أعار عملاء الاستخبارات المركزية اهتماما خاصا إلى تنبيه القادة الدينيين في طهران بإصدارهم مواد دعائية سوداء باسم حزب تديه، مهددين أولئك القادة بالعقاب القاسي إذا عارضوا مصدق، كما تلقوا مكالمات هاتفية تهديدية باسم تديه، ونفذت واحدة من عدة عمليات تفجير خادعة لمنازل هؤلاء القادة مخطط لها(21).

في 14 آب (أغسطس)، أبرقت محطة الاستخبارات المركزية في إيران إلى مقر قيادتها في واشنطن لتعلمها بحاجة حكومة زهيدي عندما يتم إنشاؤها بعد الانقلاب إلى ضخ فوري لخمسة ملايين دولار لتتمكن من تسديد رواتبها وغيرها من الالتزامات. كانت الحلبة جاهزة لبدء عملية تباجاكس بجدية وقد تم ذلك في 15 آب (أغسطس). وقد تداعت على الفور.

خلصت الاستخبارات المركزية لاحقا إلى أن أحد ضباط الجيش الإيراني الذي اعتقد بأنه موال للمتآمرين أفشى خطتهم لمصدق. لم تكن تلك مشكلة قاتلة بالضرورة، باستثناء أن عددا كبيرا من الضباط الآخرين الذين جندوا في تلك القضية "أثبتوا افتقارهم إلى الحزم وعدم صلاحيتهم في الفترات الحرجة". وبصرف النظر عمن خذل الفريق، كانت النتيجة أن رئيس أركان مصدق الجنرال تاجي رياحي عرف بتفاصيل الانقلاب بحلول الخامسة مساء في 15 آب (أغسطس) ومن ضمنها أن مؤيدي الشاه سيبدأون بحملة اعتقالات لاحقا تلك الليلة. نجح الجنود بتنفيذ ثلاثة عمليات اعتقال بالتحديد

وأهمها لوزير خارجية مصدق. واعتقل الجنرال الموالي للشاه المكلف بحمل القرارات الملكية لمصدق في منزل الأخير. في الساعة الثانية والنصف صباحا تخلى الضباط الموالون للشاه المتبقون عن القضية، وبحلول الصباح كان مصدق يحكم سيطرته على طهران.

أو هكذا بدا الأمر. أثبت عملاء الاستخبارات المركزية في طهران في تلك المرحلة إصرارهم ومهارتهم وعدم رغبتهم بالتخلي عن المخطط. شعر زهيدي كذلك بأن الأمل لا زال قائما. قرروا وبسرعة تحويل أدوات الليلة الفائتة لصالحهم بنشر شائعات مفادها أن مصدق كان مسؤولا عن الانقلاب، وأن زهيدي هو رئيس الوزراء الشرعي. أرسل كيرميت روزفلت بنفاق جنرالا أميركيا "لرؤية الجنرال رياحي... ولسؤاله فيما إذا كانت المهمة العسكرية الأميركية لا تزال معتمدة لدى مصدق (على حد قول الكاتب) أو لدى شخص آخر حيث إن السفارة قد بلغها أن فرمانا إمبرياليا صدر بتعيين زهيدي رئيسا للوزراء. أنكر رياحي أن الفرمان كان موقعا 'توقيعا أصليا'..."[22].

سادت الأيام التالية حربا دعائية. كان راديو طهران لا يزال تحت سيطرة الحكومة واستخدمه مصدق لإعلان حل برلمان الدولة. أدى ذلك، علاوة على بعض الهجوم الشفهي المفرط على الشاه من قبل مصدق وأعضاء حكومته الذي أضعف من مشاعر الشعب الإيراني تجاه ملكه، وأعمال الشغب المتزايدة والمظاهرة التي نفذها حزب تديه، إلى نتيجة عكسية على الحكومة. تمكنت الاستخبارات المركزية أثناء ذلك من زرع قصص في الصحف المحلية حول وجود قرارات الشاه الملكية بالفعل، كما تمكن عملاؤها من اختلاق ونشر مقابلة مزيفة مع زهيدي الذي خبئ في السفارة الأميركية أو في المنازل المجاورة للموظفين الأميركيين. الجرائد الموالية

للحكومة ردت بقصص تنسب محاولة الانقلاب إلى الاستخبارات الأميركية بل وتشير إلى شوارزكوف كالعقل المدبر له.

في تلك الأثناء كان الشاه المحافظ على صيته كرجل بعيد عن المغامرة قد هرب إلى بغداد حيث أقنعه البريطانيون أخيرا بالقيام ببعض التصريحات عبر الإذاعة المحلية على أمل أن تصل إلى الشعب الإيراني. وزعت الاستخبارات المركزية صورا من الفرمانات للصحافة مما لفتت انتباه الشعب الإيراني. ومع ذلك ظلت حكومة مصدق تسيطر بإحكام على إيران مما سبب بعض اليأس لدى عملاء الاستخبارات من أن محاولتهم الأولى لإطاحة حكومة – وهي مرادفة لإرسال الوكالة رجلا إلى القمر – حكم عليها بالفشل بالرغم من جهودهم. لم يدفع الشاه بالأمور قدما. في صباح 18 آب (أغسطس) سافر من بغداد إلى روما حيث أصدر تصريحات غامضة لم تحقق ردة فعل جيدة لدعمه. ذكرت صحف طهران الداعمة لمصدق أن عائلة باهلافي الحاكمة قد انتهت. وبدأت الاستخبارات الأميركية بتنظيم إجلاء للشخصيات الرئيسية.

ذلك المساء انقلب الحال. اعتقدت الاستخبارات الأميركية فيما بعد أن رحيل الشاه إلى روما فتح عيون الإيرانيين على حقيقة أنهم قد يفقدون ملكهم. بالغ حزب تديه الشيوعي بدوره حين حطم تماثيل والد الشاه وزرع طهران بمنشورات مفادها أنه على استعداد لإنشاء جمهورية إيران الشعبية. في هذا الوقت واصلت الاستخبارات حملتها الدعائية السوداء ضد حزب تديه مرسلة أعضاء مزيفين بالحزب لتفتيش ونهب المتاجر في المدينة. تم استدعاء الجيش لتنظيف الشوارع وراح بعض الجنود ينادون بشعارات مؤيدة للشاه فيما كانوا يعتقلون أعضاء تديه.

بحلول التاسعة صباح اليوم التالي كان المتظاهرون المؤيدون للشاه قد

تجمعوا في منطقة بازار طهران.

لم يقم أعضاء هذه المجموعات باختيارهم الشخصي بين مصدق والشاه فحسب بل أثارهم نشاط تديه (الذي افتعلته الاستخبارات المركزية) في اليوم السابق وكانوا مستعدين للتحرك. لم تنقصهم سوى القيادة[23].

رأى عميلان للاستخبارات تواجدا بالصدفة في مهمة أخرى في بازار طهران ذلك الصباح الحشود وقاما بتأمين القيادة اللازمة. بطريقة متمكنة في السلوك الثوري المتعارف عليه، قام أحدهما بقيادة قسم من الحشود إلى البرلمان "وفي الطريق حرضهم على إشعال المكاتب بالأوراق شبه الرسمية المملوكة لوزير الخارجية"[24]. وقاد الآخر مجموعة إلى مكاتب ثلاثة صحف تابعة لحزب تديه وحرض الحشد على طردهم كليا، وهذا ما فعلوه. انتشرت الأخبار في المدينة بأن شيئا ما يتم تحضيره. وظهر كولونيل أميركي في الساحة التي يقع فيها البرلمان في دبابة أميركية وانضمت إليه شاحنتان أميركيتان بعدها بقليل. "بحلول الساعة 10.15 انتشر العسكريون من مؤيدي الشاه في جميع الساحات الرئيسية"[25]. وبدأ عميلان بريطانيان بحشد المواطنين للاتجاه نحو إذاعة طهران التي كانت تبث بعناد خيالي أسعار القطن والموسيقى في ذروة الانقلاب ذلك اليوم حين احتدت الاشتباكات المسلحة والشغب بالخارج. بدأ المتظاهرون بعرض لائحات الشاه وبترتيل شعارات مؤيدة له. في الساعة العاشرة والنصف أبلغ الجنرال رياحي رئيس أركان مصدق، رئيس الوزراء بأنه قد فقد السيطرة على الجيش. فأمره مصدق بالثبات، وأحاطت القوات المسلحة المتبقية المخلصة للحكومة بمنزل مصدق.

في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر سقط راديو طهران في أيدي

القوات الموالية للشاه وانتهى الانقلاب، ما عدا القيام بحملة تطهير وإعلان الأمر للأقاليم. ساند كل جنرالات الجيش الإيراني تقريبا الشاه، ورتبت الاستخبارات المركزية لحمل زهيدي في دبابة إلى الإذاعة منتصرا حيث بث رسالته الأولى في الساعة الخامسة والربع مساء. وبحلول الساعة السابعة مساء كان منزل مصدق قد تحول إلى أنقاض وكانت أملاكه تباع إلى المارة.

يظهر أن حياة إيران السياسية منذ العام 1953 كانت من ابتكار الحكومة الأميركية وليس من ابتكار الشعب الإيراني. لقد تم التلاعب بالإيرانيين لدفعهم للاعتقاد بأن بلادهم كانت تخوض ثورة سياسية بسيطة في حين كانت في الواقع في قبضة عملاء الاستخبارات المركزية المصممين المجهزين بملايين الدولارات وبضع آلات للنسخ وضمير سمح لهم بإرهاب أفراد الشعب وتفجير منازلهم وتصوير الأمر وكأن من قام به شخص آخر. الشاه الذي دعمته حكومة الولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات الأميركية خلال بقية فترة حكمه طور ذوقا مدهشا تجاه الطائرات المقاتلة والقيم الأميركية، وقد ناسب رغباته أن تبدو إيران كدولة غربية حديثة. وقام بإجراء إصلاحات صادرت الأراضي من كبار رجال الدين في البلاد (لم يكونوا مالكين لشركات فاكهة أميركية ولذا لم يعر الأميركيون أي اهتمام لتلك الاشتراكية السافرة)، كما قام الشاه بإبعاد دولة عميقة التدين عن جذورها الشيعية عبر سياسات العلمنة. لم تكن تلك السياسات لتدان بذلك الشكل لو لم يصر الشاه عليها ذلك الإصرار: كل من عارض اعتقل وعذب وقتل على أيدي السافاك، وهي قوة شرطة سرية استخباراتية عنيفة إلى درجة أن منظمة العفو الدولية أعلنت إيران أكثر بلاد العالم قمعا عام 1976. إن من صعب قتله تم سجنه ونفيه. وهكذا كان مصير آية الله الخميني عام 1964.

في العام 1979، عاد الخميني من المنفى واستولى على الحكم في

أعقاب مظاهرات مناهضة للشاه قتل فيها المئات. كانت الحشود مدفوعة بالفقر والفساد والقسوة التي لاقتها تحت حكم الشاه، وهي مشاكل لام الإيرانيون الولايات المتحدة عليها. كان الباب مفتوحا أمام الخميني لإعادة طرح الأرثوذكسية الصارمة للمذهب الشيعي بما يحتويه من إمكانية الاستشهاد في المعركة ضد الكفرة الأميركيين. هرب الشاه للمرة الثانية من إيران وهذه المرة بحجة التعب والحاجة للراحة. وحين استقبلته الولايات المتحدة كضيف شرف كبر الأمر على طلاب الجامعة الإيرانية؛ كانت تلك اللفتة هي ما حرض على الاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران وعجلت في أزمة الرهائن.

إذا فعلى من تقع لائمة كل ذلك؟ كل حكومة جديدة سواء كانت منتخبة أو منصبة في ثورة هي ردة فعل على الحكومة التي سبقتها، مما يجعل من الولايات المتحدة مسؤولا مباشرا عن وجود نظام حكم أصولي إسلامي مناهض لأميركا في إيران عام 2002. وحتى عام 1952، كان البعض في أميركا على الأقل يدركون أن تدخل الولايات المتحدة الأهوج الخادم لمصالحها الشخصية – مثل انقلاب الاستخبارات المركزية على سبيل المثال – قد يستثير عداء متزايدا في المنطقة تجاه الغرب. في مقالها عن "رجل العام" الذي تناول محمد مصدق، نقلت مجلة التايم باستحسان عن سياسي لبناني قوله: "إن نهضة التعصب المزعجة في الشرق الأدنى في السنوات الأخيرة هي رد فعل على سطحية ولامبالاة الغرب"[26].

وأدركت حكومة الولايات المتحدة اللاحقة، قبل جورج بوش الابن، تورط أميركا في ازدياد التطرف الإسلامي كما أوردت صحيفة نيويورك تايمز حين نشرت لأول مرة تاريخ الاستخبارات الأميركية عن الانقلاب عام 2000.

ساندت حكومة آية الله روح الله الخميني الإسلامية الهجمات ضد المصالح الأميركية في الأغلب بسبب تاريخ أميركا الطويل في دعم الشاه – وحتى تحت قيادة حكام أكثر اعتدالا ما زال الكثير من الإيرانيين يبغضون دور الولايات المتحدة في الانقلاب ودعمها للشاه.

أقرت وزيرة الخارجية مادلين ك. أولبرايت في خطاب في آذار (مارس) عام 2000 بدور الانقلاب المحوري في العلاقة المضطربة وكانت أقرب إلى الاعتذار من أي مسؤول أميركي في أي وقت مضى.

قالت: "اعتقدت إدارة آيزنهاور أن أفعالها بررتها أسباب استراتيجية، إلا أن الانقلاب كان على ما يبدو نكسة على تطور إيران السياسي. وتسهل الآن رؤية أسباب استمرار الإيرانيين بكره هذا التدخل الأميركي في شؤونهم الداخلية"[27].

في كانون الثاني (يناير) عام 1980 لقبت مجلة التايم آية الله الخميني رجل العام 1979. وفي مقالها المرفق شجعت زعماء الولايات المتحدة على أن يتعلموا من نهضة الخميني، فقالت إن على أميركا "تجنب الارتباط الشديد بالطغاة المناهضين للشيوعية الذين قمعتهم شعوبهم" وأن عليها "البحث عن وسائل لدعم الرخاء المادي من دول العالم الثالث دون استبعاد ثقافاتها"[28]. كانت تلك كلمات حكيمة لاقت آذانا صماء.

كان رجل العام التالي للتايم هو رونالد ريغان، الرئيس الذي أثبتت سياساته الأنانية والعنيفة في نيكاراغوا والهندوراس أن الولايات المتحدة لم تتعلم شيئا من فشلها في إيران.

اتبع جورج بوش الإبن عام 2002 خطى ريغان. فقد دمر "محور الشر" خاصته تطور إيران البطيء نحو الاعتدال. على قيادة البلاد أن تتعامل

على الدوام مع حزب يمين سياسي يتبعه متشددون دينيون يستغلون المناهضة الأميركية لبلاد ما بعد عهد الشاه. لا يستلزم الولايات المتحدة الكثير من الجهد لإنعاش الحماس الثوري في إيران، كما عبر إسلامي محافظ عقب تعليق بوش[29].

قد تجد الولايات المتحدة العزاء في حقيقة كون إيران – بعكس كوريا – ليست نظاما شيوعيا على النمط السوفييتي. لكن عليها أن تقبل أن حكومتي كلا البلدين هما ابتكار أميركي غير مقصود أو مقصود. كانت مواقف وظروف كلا البلدين عام 2002 ابتكارا أميركيا كذلك. لقد كانا نظامين قمعيين عدوانيين تجاه الولايات المتحدة على عكس الأنظمة القمعية الصديقة في أندونيسيا، على سبيل المثال، ولذا فقد خصصناهما بحكم أقسى. وعدم ثقة شعبيهما بأميركا هي نتيجة مباشرة لتدخل الولايات المتحدة المباشر في حياتهم وليست نتيجة خروقات ثقافية أو دينية أو سياسية. قد تنتخب الولايات المتحدة يوما ما رئيسا حكيما بما يكفي للإقرار بتلك الحقائق ومواجهتها بينما لا يزال الأمل في الصلح قائما – قبل أن تضيع إيران وكوريا الشمالية دون رجعة كالعضو الثالث في "محور الشر"، العراق.

الفصل التاسع

الضربات الجوية ضد القوات العراقية المنسحبة من الكويت محتدة بشكل محموم من هذه الناقلة اليوم بحيث إن الطيارين قالوا أنهم قد استخدموا أية قنابل صادف أنها كانت الأقرب إلى مدرج الطيران.

نقلا عن تقرير إخباري وصف القصف
الأميركي للقوات العراقية المهزومة
في نهاية حرب الخليج العربي.

"الجرذ المحاصر"

هل هناك بلد أكثر شرا في العالم من العراق؟ حتما ليس في عيون الولايات المتحدة. إن العراق هي قلب محور الشر، وهي مركز الثقل للعبة الزجاجة الدائرة المستمرة لأميركا مع حلفائها وأعدائها حيث تكون على علاقة ودودة ببلد ما تارة لتنقلب عليه تارة أخرى.

منذ عام 1975 وحتى 2 آب (أغسطس) 1990 - تاريخ اجتياحها للكويت، كانت العراق تمثل دكتاتورية يمينية كغيرها، توددت إليها الولايات المتحدة في أوقات ما وبغضتها لآثامها التي غض عنها النظر في الأوقات السابقة. شكلت العراق منذ حرب الخليج وبعدها عدو أميركا الدولي المعلن الأول لما بعد الحرب الباردة، وهي دولة كادت الولايات المتحدة أن تمحوها عن الوجود بالقصف العنيف لتنزوي منذ ذلك الحين في ركن دبلوماسي اقتصادي تحت عقوبات قاسية، وهي دولة على الأغلب وفي إطار سعيها للانتقام من منتقم أكبر بكثير قامت برعاية قصف البرج الشمالي لمركز

التجارة العالمي عام 1993 وهجمات 11 أيلول (سبتمبر). ليس هناك ود مفقود بين العراق والولايات المتحدة ولن يتغير ذلك حتى يموت أحد الطرفين ويختفي عن الوجود: صدام حسين، رئيس العراق مدى الحياة، أو الولايات المتحدة.

عام 2002، كانت العراق أقرب الدول التي عرفها العالم العربي دنيوية. يميل حزب البعث وهو حزب صدام حسين الذي أحكم السيطرة على البلاد عام 1968 إلى الوطنية العربية بدلا من الأرذوكسية المسلمة، وزعماء الدولة الدينيون المسلمون يراقبون بعناية ويتلقون رواتبهم من الحكومة. وتكثر رؤية صدام حسين في الزي العسكري الغربي الذي يفضله الثوار اليساريون وفي زي غريب ذي ثلاث قطع يختلف عن الثوب العربي التقليدي.

كان للعراق دوما قول مسموع في حوارات الشرق الأوسط كونها إحدى أكثر الدول العربية كثافة في السكان (تبلغ مساحة إيران ثلاثة أضعاف مساحة العراق إلا أنها دولة فارسية وليست عربية). عام 1988، اعتبرت العراق المطالبة الفلسطينية بوطن مستقل عملا تضامنيا عنصريا وضربة لإسرائيل والولايات المتحدة. كانت العراق دوما داعما مباشرا للهجمات الفلسطينية على إسرائيل ولقيادة مناطق النزاع التي تشارك إسرائيل فيها ياسر عرفات دون نجاح.

راقبت الولايات المتحدة صدام حسين منذ اليوم الأول لتوليه قيادة حزب البعث عام 1980. وقد وردت تفاصيل عنه في وثيقة مذهلة معلنة لوزارة الخارجية لقبت صدام حسين بـــ "عبادة الشخصية" في آب (أغسطس) عام 1980[1]. وهذا التقرير هو عبارة عن وجهة نظر حول إمكانية إطاحة صدام حسين عبر ثورة شعبية؛ ونتيجة التقرير، المخيبة لآمال الاستخبارات

المركزية دون شك، جاءت أن صدام حسين كان ماكرا جدا وقاسيا بحيث لا يمكن تنحيته بتلك الطريقة (رغم أن التقرير قد أبقى الأمل في "رصاصة اغتيال أو انقلاب في القصر الرئاسي. ملخص النهاية").

لقد تولى حسين السلطة بفضل جهاز أمن الدولة الذي اقتلع كل معارضة من جذورها بأكثر الطرق عنفا كما يورد التقرير. لم يكن هناك أي أمل ولن يبقى أي أمل في وجود معارضة داخلية شرعية لحزب البعث، وليس هناك صحافة حرة، وحين يختفي أحد ما فإن عائلته لا تعرف عنه شيئا إلى أن تصلها فاتورة من الحكومة للتخلص من جثته. والأمور أكثر سوءا لو كنت كرديا، وهي سلالة غير عربية تشكل 20% من سكان العراق تناضل في سبيل الاستقلال منذ جيلين. تكشف وثائق وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة قد اعتبرت استقلال الأكراد منذ زمن طويل "وهما بعيدا عن الواقع"؛ وهو نضال لا تدعمه أميركا لوجود ملايين الأكراد المضطهدين في تركيا – حليف أميركي بالغ الأهمية في المنطقة – الذين قد يرغبون بإدارة أمورهم منفردين كذلك. لقد نفذ حسين عمليات قتل جماعي ضد الأكراد في بلاده تتضمن هجوم بالغاز الكيماوي أمده به على الأرجح مصنعو الأسلحة الألمان – تعاون بشع لو كان حقيقة على اعتبار مصير اليهود في المحرقة، حصل ذلك عام 1988 في الجزء الشمالي للبلاد وراح ضحيته أكثر من عشرة آلاف شخص.

ينعم صدام حسين بدعم شعبي في بلاده، وقد حظي به منذ البداية بإبراز استقلال البلاد عن التأثير الأجنبي وبوجه خاص تأثير الولايات المتحدة. ويأتي أكثر أتباعه ولاء من الطبقات الفقيرة التي استمالها بتحسينه نظم الإعانة والخدمات الأخرى حين تولى السلطة. وهو معروف بظهوره الشخصي في الأحياء الأكثر فقرا للتعبير عن تعاطفه والوقوف إلى جانب من

جابههم أعضاء حزب البعث الذين يحاولون استغلال مراكزهم للاحتيال على القانون. كما يناشد شعورهم بالفخر الوطني بقطع الوعود بأن يجعل من العراق دولة ذات هيبة في الشرق الأوسط.

لو كان حسين مواليا لأميركا لكان حليفها الأمثل في المنطقة، فهو مثال للمختل المتعاظم المغرور الفعال الشرس بعدة أشكال تماما كمن ملكتهم الولايات المتحدة السلطة في أميركا اللاتينية، وخصوصا في إيران جارة العراق قبل دخول حسين في الصورة. ليس هناك فرق يذكر بين شاه إيران وحسين من حيث اضطهادهما البالغ للمعارضين. لا بد أن صناع القرار الأميركيين في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين قد حلموا بما كانت لتؤول إليه الحال لو كان صدام حسين وقيادة حزب البعث قبل وصوله بمثل طواعية الشاه الجبان.

إلا أن الخيال لا يحول الحلم إلى واقع. عام 1980، واجه الولايات المتحدة زعيم جديد في العراق ارتاب بشدة في السياسات والممارسات الأميركية في الشرق الأوسط وله أسبابه. كانت الولايات المتحدة تدعم الأكراد في حربهم ضد الحكومة العراقية وكانت علاقاتها بإيران في عهد الشاه معروفة للجميع[2]. إلا أن الولايات المتحدة كان لها هموم أخرى عديدة في المنطقة تشغلها عن حسين: كان آية الله الخميني قد أطاح الشاه في العام السابق وكانت أزمة الرهائن في بداياتها، وكان الاتحاد السوفييتي، إبان آخر عقود قوته، في أفغانستان بينما كان عملاؤها يبحثون عن حلفاء محتملين في الشرق الأوسط. كان موقفا يستدعي الرقة. كانت الولايات المتحدة قد استبعدت قلب الحكومة العراقية منذ عام 1974 وأقنعت شاه إيران بعدم محاولة ذلك بنفسه. كان تغيير نظام الحكم في العراق "مناسبا للشاه لكن من الصعب فهم كيف سيخدم ذلك التغيير مصالح الولايات المتحدة والغرب في

الاستقرار الإقليمي" كما كتب ضابط في قسم مصالح الولايات المتحدة لرؤسائه في واشنطن في كانون الأول (ديسمبر) عام 1974[3]. كان هناك خوف من نظام يخلفه "يكون أكثر تطرفا وفوضوية قد يضطر للاعتماد بشدة على الاتحاد السوفييتي"[4]. كالعادة، كانت الولايات المتحدة مستعدة للتعايش مع نظام دكتاتوري مجرم لأجل المصلحة.

> منح نظام البعث، رغم صفاته الكريهة، العراق أكثر من ستة أعوام من الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، فهو الآن منكب على التنمية الاقتصادية ويحاول بنشاط تحقيق صلح كامل مع أوروبا الغربية والدول العربية المحافظة. ومهما كانت الدوافع وراء هذه السياسة المزدوجة للتنمية والصلح ومهما كانت البلاغة المتطرفة المستخدمة لإخفائها، فإن مواصفات نظام البعث ولو كانت سياساته ناجحة مختلفة عن مواصفاته الحالية، والتي تشبه باعتراف الجميع تلك التي للجرذ المحاصر[5].

شكل الجرذ المحاصر مصلحة أميركية مفيدة خلال الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت منذ العام 1980 وحتى 1988 وراح ضحيتها مليون ونصف المليون شخص. اشتعلت الحرب في ظروف كان كلا النظامين فيها يحاول بنشاط تعطيل السياسات الداخلية للآخر من خلال دعم إرهابيي المعارضة وإجراء الغارات الحدودية الصغيرة والاغتيالات الغريبة. وقد بذل كلا النظامين جهودا كبيرة للبقاء في السلطة مما جعل من هذه العوامل المشتتة مصدر إزعاج حقيقي. بحلول أيلول (سبتمبر) عام 1980 كانت العراق قد نالت كفايتها فنفذت ضربات مفاجئة ضد أهداف تدريبات عسكرية إيرانية فاشتعلت الحرب. رأت الولايات المتحدة التي مضى على أزمة رهائنها عام كامل في نشوب الحرب مميزات معينة لها. وخلصت مذكرة

لوزارة الدفاع كتبت في بغداد في أيلول (سبتمبر) عام 1980 إلى نتائج خاطئة بأن الحرب قد تؤدي إلى نهاية آية الله.

> والموضوع الملح الذي يتشارك فيه دبلوماسيو الكتلتين الشرقية والغربية هنا هو أن الولايات المتحدة والغرب قد يستفيدان بطريقة ما من المواجهة العراقية الإيرانية التي قد تجبر الشعب الإيراني على الاحتشاد من كل صوب... الجيش كقوة تقابل الزعماء الدينيين العديمي الجدوى، والتي يمكن أن تكره إيران على التوجه إلى الولايات المتحدة والغرب لإمدادها بالأسلحة أيضا. لقد اتفقنا على عدم الاتفاق مع هذا التقييم رغم أن فيه ميزة ما[6].

تبنت الولايات المتحدة لذلك موقفا حياديا من الحرب فرفضت التحيز إلى أحد الجانبين وأملت بنتيجة "ليس فيها منتصر أو منهزم"[7]. من المعروف الآن أن الولايات المتحدة كانت تتفاوض مع إيران في ذلك الوقت لإطلاق سراح رهائن السفارة ومبادلتهم بالأسلحة. تم إطلاق سراح الرهائن يوم تولى رونالد ريغان زمام السلطة في كانون الثاني (يناير) عام 1981. حينها كانت العراق تشك بالفعل بأن الولايات المتحدة قد انحازت لأحد طرفي الحرب. أبقى حسين الولايات المتحدة متأهبة بنشر هذا الادعاء في الصحف كلما أمكن. وحقيقة الأمر هي أنه خلال أعوام الحرب الثمانية حافظت الولايات المتحدة على علاقتها بكل النظامين مزودة إياهما بالأسلحة بطرق شرعية وغير شرعية في الوقت الذي حاولت فيه كذلك متابعة تدفق الأسلحة غير التقليدية إلى المنطقة، والتي بدا أن معظمها مصدره حلفاء الولايات المتحدة مثل ألمانيا.

استمرت نبرة الحياد هذه حتى عام 1988 حين راحت إيران تعطل التجارة في الخليج العربي وانتهت الحرب بسلسلة من المآسي المدنية. سمم

العراقيون الأكراد في الشمال، مجزرة لم تظهر حقيقتها إلى العلن إلا بعد سنوات. وفي 3 تموز (يوليو) 1988 أسقطت سفينة حربية أميركية طائرة نفاثة إيرانية تجارية في الخليج العربي – الرحلة 655 – لتقتل كل من كان على متنها. أكد الأميركيون أن الطائرة كانت تتجه مباشرة نحو السفينة الحربية الأميركية فينسينز، والتي كان ربانها في خضم معركة مع السفن الإيرانية، وأنها رفضت التعريف عن نفسها. ألقى جورج بوش الأب الذي كان نائبا للرئيس ريغان ذلك الوقت والذي كان مرشحا لانتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، ألقى باللوم كله على عاتق إيران. وكان يجادل بأنها لو التزمت بقرار مجلس الأمن بإنهاء حربها مع العراق لكان في الإمكان تجنب تلك المأساة. وفي خطاب أمام مجلس الأمن في الأيام التي أعقبت حادث الرحلة 655، وردا على انتقاد الإعلام الأميركي للهجوم، دافع بوش الأب عن وجود السفن الحربية الأميركية في الخليج العربي بعد أن راحت إيران تلغم مياه الخليج لتعطيل حركة الملاحة التجارية. قال: "لو كانت إيران تهاجم السفن البريئة وتضع الألغام في المياه الدولية فإن ذلك الأمر يعني كل من يقدر الحرية"[8] – مثال مروع للنفاق الأميركي على اعتبار أن الاستخبارات المركزية لغمت الموانئ في نيكاراغوا قبل ذلك بسنوات قليلة مدمرة تسع سفن بريئة كانت تسافر في المياه الدولية.

وافقت إيران والعراق أخيرا على وقف إطلاق النار عام 1988. حينها كانت العراق تملك الجيش الأكبر في الشرق الأوسط، أكبر حتى من الجيش الإسرائيلي. كانت قوة عسكرية ساهمت الولايات المتحدة جزئيا في إنشائها، بالرغم من النظم الصارمة إبان الحرب والمتعلقة بطبيعة المعدات والذخائر المسموح بشحنها إلى العراق وإيران. كتبت مؤسسة سبيري المصنعة الأميركية لأجهزة الحاسوب في نيسان (أبريل) 1985 إلى وزير الخارجية

آنذاك جورج شولتز مباشرة تطلب إذنا للسماح لها بإتمام صفقة بيع تبلغ قيمتها تسعة ملايين دولار من أجهزة الحاسوب المستخدمة في الملاحة الجوية. كانت الصفقة معلقة من قبل وزارة الدفاع التي خشيت أن تستخدم السلطات العراقية التقنيات لتكنولوجيا الصواريخ الخاصة بها. كتب شولتز على الفور إلى وزير الدفاع نيابة عن سبيري لحثه على السماح بإتمام الصفقة. ليس هناك سجل لهذه الصفقة بالتحديد لكن هناك تقرير لعام 1991 مصدره مشروع ويسكونسن للحد من التسلح النووي وعنوانه "صادرات الولايات المتحدة إلى العراق: 1985 – 1990"، يذكر صفقات بيع أخرى لمنتجات أميركية استخدمها العراق بشكل واضح لتطوير التكنولوجية الخاصة بالصواريخ النووية.

كما حافظت الولايات المتحدة على علاقة عمل مفتوحة مع العراق خلال الحرب، وبعدها. في العام 1986 قامت 28 شركة أميركية بعرض منتجاتها في معرض بغداد الدولي في جناح نظمته حكومة الولايات المتحدة[9]. واستمر الأميركيون بمنح الاعتمادات للعراق لشراء منتجات الولايات المتحدة الزراعية حتى اندلاع حرب الخليج عام 1991. وفي العام 1989 قابل صدام حسين وفدا من المسؤولين الأميركيين في كبرى الشركات الأميركية مثل ويستنغ هاوس وبيل هيليكوبتر. في ذلك الوقت كانت صادرات الولايات المتحدة إلى العراق تقدر ببليون ونصف دولار، وهي زيادة ملحوظة عن عام 1986 الذي بلغت قيمة الصادرات الأميركية إلى العراق فيه 600 مليون دولار. كان لقاء العام 1989 وديا، ولم تتم فيه إثارة المخاوف حول حقوق الإنسان وقتل المدنيين الأكراد بالغاز، وأوضح صدام حسين أنه على استعداد لمسامحة الولايات المتحدة على بيعها أسلحة لإيران أثناء الحرب. كان حسين يواجه في ذلك الوقت تشريع أميركي معلق كان من الممكن أن

يفرض العقوبات على بلاده بشأن التفتيش عن الأسلحة لذا كان في صالحه أن يتصرف بودية مع رجال الأعمال الأميركيين. إلا أنه لم يخضع لأمر واحد وهو طلب المسؤولين الزائرين إعادة تشكيل دين قصير الأجل لتتمكن العراق من شراء المزيد من المنتجات الأميركية. ألح رجال الأعمال الأميركيون في هذا الأمر لكنهم عادوا إلى ديارهم بخيبة الأمل. حاولت مجموعة من المصرفيين إنجاز ذلك الأمر كذلك وتم صدهم. كان الرئيس العراقي يؤمن أن باستطاعته حل أزمة ديون بلاده عبر زيادة مبيعاتها من النفط[10].

في العام نفسه، كتب مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركيين إلى نائب وزير الخارجية، لورانس إيغلبيرغر، يحثه على العمل مع مدير عام فولفو والحكومة العراقية لتأمين التمويل لمصنع لتجميع الشاحنات في العراق. كانت القطع ستصنع في الولايات المتحدة لتشحن إلى العراق لإنهائها قبل أن يتم بيعها في منطقة الشرق الأوسط. وكما أشار الخطاب: "إن الشرق الأوسط وأفريقيا يمثلان الفرص الرئيسية الفريدة للصادرات الأميركية من الشاحنات والعديد من المنتجات الصناعية"[11].

خلال عام واحد، كانت الولايات المتحدة تعد لخوض الحرب مع العراق بسبب احتلالها للكويت. برر حسين الغزو بأن الكويت، وهي حليفة لأميركا، كان تفرط في بيع البترول مسببة هبوطا في الأسعار كلف العراق 14 مليون دولار – وهي أموال كانت العراق تعتمد عليها لموازنة اقتصادها. حول الرئيس جورج بوش الأب صدام حسين إلى شيطان وشبهه بأدولف هتلر حديث، مبرزا موضوع قتل الأكراد بالغاز وانعدام الحريات الديمقراطية في البلاد كدليل على عدم شرعية النظام وعلى ضرورة الهجوم المضاد المدعوم من قبل الأمم المتحدة. كان ذلك انقلابا كاملا في السياسة الأميركية التي دامت عقدا من الزمن حين غزت العراق إيران – بنفس النظام الحاكم

اللاإنساني الذي اتخذ القرار عام 1990 – في حين ظلت الولايات المتحدة على الحياد. ما الذي أشعل فتيل التغيير؟

أولا، لم يعد الاتحاد السوفييتي يشكل أي تهديد؛ كان النظام هناك يترنح بعد سقوط حائط برلين عام 1989 وكان على شفا الهاوية، وكان قادته يسعون لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. هذه المرة لن يكون الاتحاد متاحا للعراق كحليف. كما بدا أن حسين لم يكن منفتحا على نصائح رجال الأعمال الخاصة بمصالح أميركا كما تتطلب تلك المصالح، متسببا بتعطيل انتشارها في سوق الشرق الأوسط الثري. كذلك كانت العراق تدعم الفلسطينيين وقد قامت بتقديم المعونة للإرهابيين العاملين من أجل القضايا العربية (؟!). وفي الحقيقة كان العراق مالكا لأكبر جيش في المنطقة. وأخيرا كان من الواضح أن صدام حسين ذو قبضة قوية متمكنة من البلاد عصت على تدخلات الاستخبارات الأميركية كما كانت دوما. ومجددا، أفادت أميركا من مرونتها الأخلاقية بشأن سيادة الدول الأخرى وهذه المرة ستستخدمها للدفاع عن حدود دولة أخرى، وهو اعتبار لم يوضع في الحسبان في عام 1980 في إيران، أو بمعنى أصح، في معظم أوروبا في بداية الحرب العالمية الثانية.

تشبه حرب الخليج معركة ديوك رومية حيث كان أطرافها القوة العظمى الوحيدة في العالم ودولة لا يتعدى حجمها ولاية كاليفورنيا واستمرت شهرا بالكاد – أو 42 يوما لنكون دقيقين. قررت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة – وبشكل أساسي القوات الأميركية المسلحة مع بعض القوات الأجنبية – أن أسرع طريقة لطرد القوات العراقية المعتدية من الكويت هي قصف المنشآت القوية والحكومية في العراق بالإضافة إلى البنى التحتية المدنية مثل محطات تكرير المياه وتوليد الطاقة. وبعد تدمير البلاد،

أي بمضي 38 يوما من بدء الحرب، أنزلت قوات التحالف قواتها البرية إلى الكويت وطردت الجنود العراقيين الباقين منها.

كانت كمية الذخيرة التي أطلقها الأميركيون من سفنهم الحربية ومدفعياتهم الصاروخية والتي ألقوها من مقاتلاتهم الجوية مهولة، إذ بلغت حمولتها الإجمالية 88.500 طن، وذلك أكثر مما ألقته الولايات المتحدة على اليابان في الحرب العالمية الثانية باستثناء القنابل النووية. تم إسقاط 3000 قنبلة على بغداد وحدها من مجموع 250.000 قنبلة[12]. حاولت الولايات المتحدة تصوير الهجمات الصاروخية والتفجيرات كاستخدام للدقة العسكرية التي حدت من الدمار الشامل؛ كانت التقارير الإخبارية التلفزيونية تعج بصور الصواريخ الموجهة بالليزر أثناء ارتطامها بأهداف في وزارة الدفاع العراقية. لكن لم تشكل القنابل "الذكية" تلك إلا جزءا صغيرا من كمية ما تلقته العراق من المتفجرات التي كان تسعون بالمئة منها من النوع الذي يدمر كل ما يمر بقربه. وشملت تلك المتفجرات القنابل العنقودية والقاطعات الأقحوانية وفايس (FAES) وهي مادة متفجرة رهيبة تمحو كل شيء في محيط 50.000 قدم مربعة وهي تصنف من أسلحة الدمار الشامل وليست أسلحة تقليدية. استخدمت الولايات المتحدة كذلك القنابل النارية والنابالم في العراق[13]. لقد قامت بقصف البصرة بالكامل وهي مدينة يقطنها 800.000 عراقي اعتبرتها الولايات المتحدة بطريقة تدعو للسخرية هدفا عسكريا خاليا من المدنيين في الوقت الذي بلغتها القنابل. وفيما يمكن اعتباره التكتيك الأكثر بغضا في الحرب، قامت الطائرات الأميركية بقصف الجنود العراقيين الرافعين للراية البيضاء استسلاما أثناء خروجهم من الكويت. قضت الهجمات على الآلاف على ما صار معروفا بـــ "طريق الموت السريع". قام مراسل على حاملة الطائرات الأميركية يو إس إس راينجر بوصف النشاط على

السفينة فيما كانت الطائرات تقلع إلى موقع المذبحة.

كانت الضربات الجوية ضد القوات العراقية المنسحبة من الكويت محتدة بشكل محموم من هذه الناقلة اليوم بحيث إن الطيارين قالوا أنهم قد استخدموا أية قنابل صادف أنها كانت الأقرب إلى مدرج الطيران. كان الطاقم يعمل منفردا وغالبا كان يتجاوز تحت الضغط مرحلة اختيار القذيفة لأن ذلك يستغرق وقتا طويلا للتحمل[14].

انتهت الحرب بمجرد انسحاب العراق من الكويت. لم يكن لدى الولايات المتحدة سلطة من الأمم المتحدة للمتابعة إلى بغداد وعزل حسين، ولم ترغب بخوض ما يتطلبه إنشاء حكومة مؤقتة أو التورط في إعادة بناء الدولة التي دمرتها. لذلك انسحبت مخلفة وراءها عدد كبير من المعارضين الذين ثاروا ضد صدام بعد تحريض من الرئيس بوش، ليتم القبض عليهم وإعدامهم من قبل الزعيم العراقي المتمكن من سلطته.

خلفت أميركا كذلك دولة محطمة بقدرة أقل على الاعتناء بمواطنيها تحت وطأة العقوبات التي استغلها حسين إمعانا في ظلم شعبه. ترك أمر مراقبة وإعادة إعمار العراق إلى هيئة الأمم المتحدة وهو موقف وضعت نفسها فيه بمساندتها ومنحها الإذن لحرب الولايات المتحدة في المرتبة الأولى.

وبعد ذلك في عام 2002، أصبح العراق عضوا مؤسسا في محور الشر الخاص بجورج بوش الابن، ومن بين الدول الثلاث في المحور فإن العراق هي الدولة الشرعية الوحيدة. لقد رفض صدام حسين ببساطة الخضوع للولايات المتحدة، وطرد مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة عام 1998 وكان عام 2002 أخطر أعداء أميركا. نشرت الكاتبة الأميركية

والأستاذة الجامعية لوري ميلروي كتابا عام 2000 حول تفجير مركز التجارة العالمي والذي قامت بمراجعته عام 2001[15]. وقد قامت بتزويد دليل قاطع على أن حكومة العراق كانت العقل المدبر للتفجيرات وكانت شبه متأكدة من تظافره مع أسامة بن لادن في الهجوم الذي أدى إلى انهيار البرجين التوأمين. وأشارت إلى أن صدام حسين كان الزعيم الأجنبي الوحيد الذي امتدح هجمات 11 أيلول (سبتمبر) واقتبست عنه هذا التصريح:

"بصرف النظر عن المشاعر الإنسانية المتضاربة حول ما حدث بالأمس في الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة تحصد الأشواك التي زرعها حكامها في العالم... على أولئك الذين يعتبرون حياة شعبهم ثمينة وعزيزة أن يتذكروا أن حياة شعوب العالم ثمينة وعزيزة أيضا على عائلاتهم"[16].

لم يكن دليل ميلروي على تورط العراقيين في تفجيرات العام 1993 حاسما – ليس هناك من دليل قاطع – لكنه دليل مدين. أما فيما يخص تورط العراق في هجوم بن لادن، "فإننا نعلم بالفعل أن العراق ربما كانت طرفا فيه. كان بن لادن على صلة بالاستخبارات العراقية، كما تتطابق أهداف بن لادن مع جدول أعمال العراق: إطاحة الحكومة السعودية وإنهاء الوجود الأميركي في منطقة الخليج ورفع العقوبات عن العراق"[17]. وهناك أيضا رغبة حسين المؤكدة في الانتقام من الولايات المتحدة لهزيمته في الكويت وتدمير بلاده.

ومثل أي شخص محترم فإن ميلروي لا تسعى لتبرير أو الدفاع عن هجمات 11 أيلول (سبتمبر) بل هي توضح فقط أن صدام حسين لم يخلق في فضاء يخلو من الولايات المتحدة. عام 1988 كانت الولايات المتحدة تبحث عن الصلح مع الزعيم العراقي وعام 1980 غضت النظر عن غزوه لإيران.

وعام 1991 قصفت شعبه حتى كادت تمحوه عن الوجود بعد أن قام بغزو جارة أخرى. لقد عزلت أميركا نظاما حاكما كانت متسامحة معه يوما ما، وعام 2002 واجهتها مهمة إنهاء ما بدأته.

محور الشر إذن ليس محورا على الإطلاق وليس "شرا" في الحقيقة. عام 2002 لم يكن هناك تحالفات بين الدول الثلاثة وواحدة منها فقط يمكن اعتبارها تهديدا مباشرا على الداخل الأميركي. وضم كوريا الشمالية إلى الثالوث غير المقدس الأميركي مرتبط في الأغلب بموقعها في المحيط الهادئ حيث تحتاج الولايات المتحدة إلى سبب دائما لإبقاء قواتها. وإيران هي فرانكشتاين أميركي الصنع تفضل الولايات المتحدة أن تلاحقه بحشد غاضب عن أن تفهمه. إن العراق هو عدو عجزت الولايات المتحدة عن إحضاره إلى طاولة المفاوضات وهو الخصم العسكري الوحيد أمام السيطرة الأميركية في الشرق الأوسط حيث يتم إنتاج 70% من نفط العالم الذي يذهب القسم الأكبر منه إلى الولايات المتحدة بأسعار مخفضة.

ورغبة حسين بتوحيد العالم العربي هي علاوة على ذلك تهديد مباشر لسياسة الولايات المتحدة الجديدة بعدم السماح لأي دولة أخرى بالدخول في لعبة القوى العظمى أبدا. كانت هناك مخاوف في ربيع العام 2002 من قبل أميركا وحلفائها من أن حسين قد تسلح بالأسلحة الكيماوية، وربما البيولوجية بالإضافة إلى تكنولوجيا الصواريخ التي تنتج أسلحة الدمار الشامل تلك لتسلمها لدول بعيدة بعد أوروبا الغربية. كما كان الزعيم العراقي يزداد قوة أثناء مواجهته للأزمة الاقتصادية والزيادة الناتجة عنها في أعداد المعارضين. أبلغت منظمة العفو الدولية أن قوات صدام الأمنية لجأت عام 2000 إلى قطع رؤوس السجناء السياسيين وبتر ألسنة من شهر بالحكومة أو رئيسها. في أحد الحوادث التي لا تحتاج إلى تجميل وصفي تسلم عميد سابق

هرب إلى المنفى شريط فيديو بالبريد من جهاز الاستخبارات العراقية عرض عملية اغتصاب إحدى قريباته، وتلقى مكالمة هاتفية لاحقا من الجهاز سؤل فيها عما إذا كان قد استمتع بالهدية وتم إخباره بأن قريبته ما زالت في قبضتهم.

في ربيع العام 2002 بدا واضحا أن الولايات المتحدة والعراق اتجهتا نحو تسوية حاسمة سوف تنتهي بشكل سيئ.

الفصل العاشر

نشكر الله أن القنبلة قد حضرت إلينا وليس إلى أعدائنا ونصلي أن يرشدنا لاستخدامها في سبيله ولأغراضه.

هاري ترومان (متحدثا عن القنبلة الذرية)

أميركا الأصولية

اقرأ مقابلة مترجمة مع أسامة بن لادن وستضطر إلى أن تنصب على الابتهال والمديح لرجل الله، وهذا لا يختلف عن مشاهدة مبشر يخطب في رعاياه بجموح طائرا بهم إلى الجنة صباح الأحد على التلفزيون في الولايات المتحدة.

> أخبار إيه بي سي: لقد أتهمت بالتخطيط لتفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا. هل هذان الاتهامان صحيحان؟
>
> أسامة بن لادن: الحمد لله حامي ورب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. دعني أبدأ بالتصريح[1]...

ويستمر الأمر هكذا طوال المقابلة. تسبق أجوبة بن لادن أو تتخللها كلمات "بحمد الله سبحانه وتعالى...". يقدم الرجل نفسه إلى تابعيه كمسلم تقي، وبالنسبة لمنتقديه يبدو كأصولي ديني – شخص يبرر أفعاله بمساعدة التفسيرات المتساهلة لكتابه المقدس، رجل يكسو نفسه بالتقوى التي يعتقد أنها مطلوبة منه لقتل أناس آخرين. عندما يستمع الأميركيون إلى بن لادن تنطلق أجراس الإنذار في رؤوسهم حين يقول شيئا مثل: "سنواصل هذا النهج لأنه

جزء من ديننا ولأن الله سبحانه وتعالى أمرنا بالجهاد لتبقى كلمة الله هي العليا". عندها يدركون ما يواجهونه.

إذا كيف يشعر بقية العالم عندما يشكر رئيس أميركي، هاري ترومان، الله على إعطائه الولايات المتحدة القنبلة الذرية؟ "نشكر الله أن القنبلة الذرية قد حضرت لدينا وليس لدى أعدائنا ونصلي أن يرشدنا لاستخدامها في سبيله ولأغراضه"[2].

تحت الظروف نفسها لم يكن بن لادن ليصوغ تلك العبارة بشكل مختلف، ولا استشهادي في لحظاته الأخيرة قبل أن يرسل نفسه إلى الجنة وبضعة إسرائيليين إلى الجحيم، ولا جورج بوش الابن عندما يحول أعداءه إلى شياطين ويبتهل إلى الله باسم العقاب ويبدأ بالوعظ عن "الشر ضد الخير". إنه حديث يثير القلق يشبه ما يخافه الكثيرون في العالم الإسلامي. يعتقد الزميل الرئيسي في معهد السياسة العالمية أندرو ريدنغ أنها ذات تأثير يثير القلق لدى حلفاء الولايات المتحدة.

عندما يستخدم الرئيس بوش كلمات مثل "الحرب" أو "الحملة الصليبية" ليصف رد الولايات المتحدة على الهجمات الإرهابية فإن أجراس الخطر تنطلق في جميع أنحاء أوروبا. قد يكون لتلك الكلمات أثر جيد في بيوريا، لكن في باريس ومدريد وبرلين فإنها تعكس نبرة تعصب قومي وديني غير مريحة... عندما يقترح جيري فالويل وبات روبرتسون أن الهجمات الإرهابية قد تكون عقابا من الله لأميركا لخروجها عن الأخلاق المسيحية، فإن الأوروبيين ينتفضون أكثر. في الواقع، بتلك المقاييس، قد تكون أوروبا هدفا أكثر منطقية؛ فالدعارة قانونية في أمستردام وكوبنهاغن، وزواج السحاقيين واللوطيين هما واقع في هولندا

وشرعت بلجيكا حديثا حيازة الحشيش، وتباع البيرة في ماكينات توزيع الكولا في بروكسل، ويسمح بالتعري على الشواطئ العامة في أوروبا كلها.

تشترك أميركا من وجهة النظر الأوروبية، ورغم كونها دولة عظيمة، مع القوات التي تتنازع معها في عدة أمور. وحكومتها تتجاوب كثيرا مع اهتمامات الأصوليين الدينيين. ولتلتزم بالمفاهيم الدينية للأخلاق فإنها تحرم مواطنيها من كل أشكال الحريات الخاصة. وردها الجريء على عنف المتطرفين الإسلاميين هو الاستجابة لنداءات "الحرب" و"الحملات الصليبية" ضد "الشر".

يتساءل الأوروبيون: كيف يكون ذلك مختلفا عن نداءات الجهاد ضد "الشيطان الأكبر"؟[3]

إن تفكير ريدنغ هو ذلك النوع الذي يثير سخط الأميركيين المحافظين؛ كيف يجرؤ على مقارنة أسلوب الحياة الأميركي بحرياته الفردية وتقاليده الديمقراطية واتجاهه الدنيوي بالحكومات والأنظمة الدينية الرجعية والدكتاتورية ومعسكرات الإرهاب في العالم العربي؟ الاثنان يختلفان اختلاف الليل والنهار، والأسود والأبيض، هم ونحن. الأميركيون العاديون أيضا أهانتهم الاقتراحات بأنهم لا يختلفون كثيرا عن العربي العادي، وأنهم ليسوا بشعب أفضل بفضل وجودهم في الولايات المتحدة الأميركية المحبة للحرية. أليست الولايات المتحدة الأميركية الدولة التي يرغب الجميع بالهجرة إليها؟ منارة الحرية التي سطع نورها كثيرا حتى حاول إرهابي إسلامي إطفاءه؟

ذلك حقيقي إلى حد ما، إلا أن ريدنغ كان يشير إلى نقطة هامة كما سنحاول أن نبرهن في هذا الفصل وفي الفصل التالي. لقد تلاعب بأميركا دوما أصوليوها الدينيون مثل إيران على سبيل المثال، وكان ذلك جليا في

العشرين عاما الأخيرة التي مهدت للحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001. ومثل إيران، فإنها تدمر أعداءها وتعشق أبطالها إلى حد تأليههم، بينما ينشد زعماؤها اسم ربهم باستمرار لإرشادهم إلى الطريق السياسي المستقيم.

وبالنسبة للأخلاقيات، فإن المواطنين الأميركيين قد يقتلون إذا لجأوا إلى عيادة للإجهاض، ويعتقلون إذا ما أفرطوا في نزواتهم الجنسية، ويحكم على المجرمين غير العنيفين بعقوبات قاسية لمئات السنوات يتعرضون فيها إلى التعذيب بالاغتصاب على أيدي زملائهم السجناء، ولا تقطع أيدي تجار المخدرات ولا يعانون من الضرب في ميدان عام، بل يحشون في زنزانات في سجون منيعة حيث يحرمون من كل اتصال بشري. ومثل إيران والعراق وبخلاف كندا وجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي فإن الولايات المتحدة تعدم سجناءها وحتى المتخلفين عقليا[4] وأولئك الذين يرتكبون الجرائم الكبرى مثل الأطفال؛ إنها رائدة قتل السجناء في العالم الديمقراطي.

وعندما يتعلق الأمر بالديمقراطية، وهي الأساس المقدس للهوية الأميركية، فإن الولايات المتحدة قد سمحت لأغلى مؤسساتها بالفساد بالتحيز والخيانة حتى إن أقل من نصف السكان فقط يشاركون في الانتخابات. لقد بلغت مرحلة أن العديدين في البلاد غير متأكدين من أن جورج بوش الابن لم يسرق الأصوات التي أوصلته إلى الرئاسة عام 2000. هل يحتمل أنه قد وقع انقلاب في السلطة في أميركا؟

من الأصولية الى الغالبية المحافظة

إن الولايات المتحدة هي بمعظم المقاييس موطن لأكبر عدد من رواد الكنائس. تختلف التقديرات لكن تبقى الحقيقة أنه في حين هبط معدل حضور الكنائس في معظم الدول المسيحية الأخرى تقريبا في السنوات الخمس

والعشرين الماضية[5]، فقد بقي المعدل ثابتا نسبيا في أميركا وظل أعلى في العام 2002 مما كان عليه منذ عشر سنوات[6]. وليس هذا صعب الفهم، ففي أيامها المبكرة كانت أميركا ملجأ لمن تسببت أديانهم باعتقالهم أو حدت من فرصهم للتغلب على الفقر في البلاد الأوروبية. وهي كانت وتبقى كما تصفها مجلة الأميركي العلمي: "سوق حرة للأديان، والسوق الحرة تروج المنافسة بين الطوائف للأعضاء الجدد"[7]. في حين كسدت الكنائس الأوروبية أو تدهورت بسبب تمسكها بقيم وتقاليد ما عادت تلائم المجتمع الحديث فإن الكنائس الأميركية – ومن ضمنها الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية – قد تبنت بنجاح نبرات شعبية تجذب كل أشكال الولاء الديني. وهذه الشعبية تعود للقرن التاسع عشر عندما أصبحت فروع الكنيسة البروتستانتية أكثر الديانات انتشارا.

> لاحقا طغى على الطوائف القديمة الميثوديون والمعمدانيون الذين بشروا بحياة أبدية للناجين وبجحيم للآثمين في اجتماعاتهم لإحياء المسيحية. علاوة على ذلك، كان لقسوسهم الأميين نسبيا تآلف طبيعي مع العامة حيث انتموا إلى نفس الطبقة غالبا. كان الميثوديون هم المجموعة الغالبة في منتصف القرن التاسع عشر ولكن بإثرائهم وبتدريب قسوسهم في المعهد اللاتوتي اضمحل حماسهم وغادر أعضاؤهم الذين تاقوا إلى ديانة أقوى تبشيرا لتأسيس كنائس جديدة[8].

تبنت الكنيسة الكاثوليكية الأميركية تبشير الميثوديين والمعمدانيين وبحلول التسعينات أصبحت أكبر طائفة منفردة في البلاد (رغم أنه ما زال ضعفا عدد أولئك من الأميركيين يتبعون طوائف بروتستانتية متنوعة). لقد حصدت طبعة العام 1996 من موسوعة الديانات الأميركية أكثر من 2150

ديانة منظمة في الولايات المتحدة، من الكنائس التقليدية إلى النسخ السيئة ذات الأسماء السخيفة مثل "المعيشة الملهمة المتفهمة الجديدة" و"كنيسة العراة المسيحية ليسوع مريم العذراء" و"أمة الإسرائيلي العبري الأصيل"[9].

هذا الإضعاف للدين لطالما آلم المتمسكين بالتقاليد مستدعيا في فترات مختلفة عبر التاريخ الأميركي النداءات للرجوع إلى العقائد الأساسية. أحد أهم تلك التحركات حدث في الكنيسة البروتستانتية في بدايات القرن العشرين، وهو التحرك الذي أنجب فكرة الأصولية الدينية. والأهم من ذلك هو أن اسم ذلك التحرك كان "الأصولية". ويقال أن المصطلح قد نشأ في مؤتمر حول الكتاب المقدس عام 1910 في شلالات نياغارا كرد فعل على ما اعتقد أنه ضعف في القيم والأخلاق البروتستانتية. قام أخوان هما ميلتون وليمان ستوارد بنشر خطاب طويل تأنيبي من اثني عشر مجلدا تحت عنوان "القواعد" (The Fundamentals) يطالبان فيه البروتستانتيين بالرجوع إلى حرفيات الإنجيل وهي قراءات صارمة جدا تطلبت من متبعيها الإيمان بأن آدم وحواء أحاطا بيتهما بالأسوار لحمايته من الديناصورات[10]. كان الأصوليون هم من أصدر الحكم عام 1925 في محاكمة سكوبس حيث حوكم معلم لتدريسه نظرية التطور لتلاميذه بعد أن منعت ولاية تينيسي ذلك. خسر المعلم قضيته وغرم مبلغ 100 دولار إلا أن المحاكمة التي انتشرت أخبارها بشكل واسع شكلت إحراجا للأصوليين الذين نظر إليهم كمجموعة جهلة متعصبين منعزلين غير قادرين على تطبيق "التعديل الأول" الذي تم تجاهله والذي ينص على فصل الكنيسة عن الدولة.

خرجت الأصولية بالتالي عن الاتجاه السائد إلا أنها لم تختفي. بدلا من ذلك، أسست الحركة الأصولية شبكة سريعة الانتشار في المنظمات غير الطائفية ومن ضمنها دور النشر والمفوضيات

ومحطات الإذاعة، وفي قلب هذه الشبكة وجدت 70 مؤسسة إنجيلية تقريبا في كل أنحاء البلاد[11].

أدت المعاهد الإنجيلية إلى نهضة في الحركة الأصولية بعد الحرب العالمية الثانية محولة المبشرين إلى نجوم مثل بيلي غراهام. وانقسمت الحركة في هذه المرحلة بين القدماء المتشددين والجيل الأصغر الراغب بالتسامح مع نظرية التطور على الأقل إذا لم يعتنقها.

إلا أن العودة الأكثر درامية للحركة جاءت في السبعينات من القرن العشرين حين كانت النفس الأميركية متخبطة نوعا ما وتبحث عن التجديد.

لقد ارتبطت الأصولية دوما بالوطنية والعسكرية واقتصاديات السوق الحرة؛ لدى أميركيي ما بعد فيتنام وما بعد فضيحة ووترغيت، عندما عادت تلك المشاعر للرواج، لعب الأصوليون المحمسون سياسيا الذين تاقوا لإعادة إنشاء "أميركا مسيحية" دورا هاما ومرئيا في إحياء الحق[12].

جاء جيري فالويل – مؤسس وزعيم "الغالبية المحافظة" (Moral Majority) وهي منظمة أصولية حديثة – إلى حيز الوجود عام 1979، وهو العام الذي سبق انتخاب رونالد ريغان. تطرق فالويل، المبشر التلفزيوني القديم، إلى الشعور الأصولي الكامن في الولايات المتحدة وأنشأ منه جماعة سياسية قوية.

كونها منظمة سياسية "مؤيدة للحياة والأسرة والأخلاق ومؤيدة لأميركا، حشدت "الغالبية المحافظة" العامة من الأميركيين لمعارضة الإباحية والإجهاض وحركة حقوق السحاقيين واللوطيين. ودولة الرفاهية، ولدعم زيادة الإنفاق العسكري وعقوبة الإعدام ونظام الأعمال الحرة، ولانتخاب المرشحين الذين تقاسموا

هذه الأهداف[13].

أصبحت "الغالبية المحافظة "ذات كلمة مسموعة في انتخابات العام 1980 وكانت من أكثر مؤيدي ترشيح ريغان صخبا. وعندما تم انتخاب ريغان اكتسبت منظمة فالويل شرفا جديدا وجاذبية. خف وهج "الغالبية المحافظة" عام 1989 بسبب الفوضى الداخلية وابتذال بعض مبشري التلفزيون مثل جيم باكر الذي ضبط يخون زوجته تامي فاي عام 1987 وأدين عام 1989 في عملية احتيال على البريد والبرق تتعلق بأنشطة جمع التبرعات لإمبراطوريته الدينية. واندمجت "الغالبية العظمى" مع "الائتلاف المسيحي" وهي مجموعة أصولية حديثة أخرى أكثر نجاحا فشل مؤسسها بات روبرتسون في عرض للترشيح الرئاسي للحزب الجمهوري عام 1988.

> شن الائتلاف المسيحي عدة حملات على الصعيد المحلي في إدارات المدارس ومجلس المدينة وانتخابات المحافظية، لكنه أيضا حقق ضربة كبرى قوميا بدعمه نصر المحافظين في انتخابات نورث كارولينا النيابية عام 1990 وحشد الدعم الشعبي لتثبيت كلارينس ثوماس في المحكمة العليا عام 1991. وجاء انتصار الائتلاف المسيحي الأوضح عام 1994 عندما ساهم بإخراج الجمهوريين من انتخابات الكونغرس[14].

روبرتسون الذي وافق فالويل بعد 11 أيلول (سبتمبر) على أن الهجمات كلفت عقاب الله لأميركا "لإجازتها مناصري المرأة والسحاقيين واللوطيين والمؤيدين لمبادئ الحرية وبعض القضاة الفدراليين"[15] كان شخصا متعنتا غير متسامح لا يعترف بالغفران المسيحي في خطابه الأصولي. بدا كشخص أكثر ملاءمة لوظيفة ذات سلطة أخلاقية في حكومة آية الله الخميني الإيرانية منه لمتحدث باسم "القيم الأميركية" كما يبين هذا المقطع من أحاديثه:

كانت الشيوعية من ابتكار مفكري اليهود والألمان[16].

كيف سيكون هناك سلام حين يكون السكيرون وتجار المخدرات والشيوعية والملحدون والعصر الجديد وعبدة الشيطان والإنسانيون الدنيويون والطغاة المستبدون وجامعوا الأموال الطماعون والقتلة الثوريون والزناة واللوطيون في القمة؟[17]

عندما يعم انتهاك القوانين في الخارج فسيتكرر هنا ما حدث في ألمانيا النازية. معظم أتباع أدولف هتلر كانوا عبدة شيطان ولوطيين – يبدو أن الأمرين متماشيان[18].

لا تهدف حركة مناصرة المرأة إلى تحقيق المساواة في الحقوق للنساء، بل تتعلق بحركة سياسية اشتراكية مضادة للأسرة تشجع النساء على ترك أزواجهن وقتل أطفالهن وممارسة السحر وتدمير الرأسمالية والتحول إلى السحاقية[19].

فقد روبرتسون وفالويل مصداقيتهما بعد لومهما اللوطيين الملحدين وغيرهم على ما حدث في 11 أيلول (سبتمبر) رغم أنهم ليسوا أبرياء مما حدث. إن "وزارات جيري فالويل" هي قوى تبشيرية كشبكة بث بات روبرتسون المسيحية. استقال روبرتسون من رئاسة الائتلاف المسيحي في كانون الأول (ديسمبر) عام 2001 لكن ميراث ونفوذ الأصولية الدينية الأميركية اشتدا في إدارة جورج بوش الابن رغم خطابات الائتلاف الطالبانية حول المرأة واللوطيين واليهود. قتلت سيطرته على الحزب الجمهوري وتطهيره الأصوات غير المقبولة الحركة الفكرية المحافظة[20] وبذلك قضى على فكرة الاعتدال في حزب اليمين في السياسة الأميركية. وما زال تأثيره ملموسا اليوم حيث تظل الإباحية والإجهاض والشذوذ الجنسي (اللواطة) ونظرية التطور من الأمور المستخف بها في اليمين. في ألاباما حيث ما زال

دستور الولاية للعام 1901 يحتوي على بند (منذ أبطل في المحكمة العليا) يمنع الزواج بين أجناس مختلفة يجب أن تحمل كتب الأحياء جملة تنص على أن نظرية التطور "نظرية جدلية" لإرضاء الائتلاف المسيحي. تم تعيين النائب العام العنيف المناهض للإجهاض وتحديد النسل في إدارة جورج بوش جون أشكروفت "لمكافأة مؤيدي الرئيس في اليمين الديني"[21].

بوش نفسه – الميثودي الجنوبي الذي قرر العودة إلى إيمانه بيسوع في الثمانينات من القرن العشرين عندما واجه مشكلة الإدمان على الكحول – أدخل نبرة تبشيرية إلى البيت الأبيض قبل وبعد انتخابه. ومما قاله بوش أثناء حملته أن يسوع هو الفيلسوف السياسي المفضل لديه[22]، وبعد توليه السلطة أشار باستمرار إلى أهمية الإيمان بالله كقوة شافية لأميركا، رغم حرصه على الوحدوية في إشاراته إلى "الله الجبار"[23]. وكان من ضمن قراراته الأولى كرئيس تخفيض التمويل الفدرالي إلى مجموعات الإعانة الدولية المؤيدة للإجهاض وتحديد النسل. وقد أكسبته نبرته التقية إعجاب البعض وسببت القلق لدى الآخرين وخصوصا أولئك القلقين بشأن فصل الكنيسة عن الدولة. "لقد تحول من تعددية ما بعد 11 أيلول (سبتمبر) إلى التبشير الرئاسي اليوم"؛ هذا ما نقل على لسان الكاهن باري لين، المدير التنفيذي لمجموعة الأميركيين المتحدين لفصل الكنيسة عن الدولة، في صحيفة نيويورك تايمز في نيسان (أبريل) 2002[24]، وأضاف: "يبدو أن لدى هذا الرجل صعوبة بالغة في فصل التزاماته الدينية الشخصية عن أوضاع سياساته العامة".

لقد خدمت الدعوة الإنجيلية التبشيرية في إدارة بوش جيدا في تشويه سمعة أعدائها بعد 11 أيلول (سبتمبر). لاحظ بعض الكتاب أن تصوير البيت الأبيض المستمر لابن لادن وأتباعه كأشرار كان مشابه لحملات أميركا لتجريد الشيوعيين من الإنسانية في الحرب الباردة واليابانيين في الحرب

العالمية الثانية – عندما فضل 13 بالمئة من الأميركيين إبادة اليابانيين إبادة جماعية[25].

إن اكتشاف أميركا لعدو يتعدى كونه مجرد عدو بل "شرا" له تاريخ مثالي. في تاريخها الطويل من الردود على التهديدات الحقيقية والمزعومة يبدو أن هذه الدولة المتباينة الضخمة تعرف نفسها جزئيا من خلال أعدائها. وتبدو اللغة التي يستخدمها السيد بوش وأتباعه لوصف إرهابيي القاعدة أحيانا وكأن كاتبها هو كوتون ماذير. منذ أن وصل البيوريتانيون المتشددون إلى نيو أنغلند قام الزعماء المدنيون والسياسون بإطلاق التحذير نفسه: ينتشر المتآمرون الأشرار بخفاء عبر البلاد، عصابة من الأشرار الخطرين يصرون على تدمير هذه المدينة المشرفة على تل. وكما صاغها المدعي العام جون أشكروفت مؤخرا: "لقد ظهر شر مدمر خبيث محسوب في عالمنا"[26].

تسند أميركا ادعائها إلى الاستقامة التوراتية بوصف أعدائها بـــ "الشر"، وهو موقف متشدد جارح لبقية العالم ولأقلية في أميركا، ولكنه يعطي الحكومة مساحة أكبر للمناورة مع الأغلبية المتقاربة معها فكريا. إن احتمال معارضة الأميركيين لرغبات رئيسهم غير وارد حيث يرونه منصبا على التغلب على شخص مفزع. ما كانت مطالبة الرئيس بالوضوح الأخلاقي في أعقاب 11 أيلول (سبتمبر) مختلفة عن تلك للأخوين المعمدانيين اللذين كتبا القواعد في بداية القرن العشرين. إن الأصولية حية ومعافاة في العالم اليوم – في إيران، وفي خلايا شبكة بن لادن الإرهابية، وفي الولايات المتحدة الأميركية. ويقترح بوجود الكتاب أنها قد تخدم مصالح أميركا وتنيرها قليلا.

في النّهاية بالطبع يطرح الإرهاب تهديدا حقيقيا تماما كما يثير

القتل بدم بارد غضبا اخلاقيا. لكن تاريخ الحروب الاميركية، وحتى ضد الشر الواضح، يشير إلى أن البدء من موقع التواضع قد يكون أكثر فعالية. تصبح الاستقامة ذاتية بسهولة، وقد يصعب على الغازين التمييز بين الاثنين[27].

الجحيم على الأرض: السجن الأميركي وأنظمة العدالة

يحب الأميركيون سماع أن حكايات العدالة تطبق في بعض الدول المسلمة. قصص عن أناس يرجمون حتى الموت لكونهم شاذين جنسيا (لوطيين)، ونساء تجلدن لاتهامهن بالزنا، وألسنة معارضين تبتر لتشهيرهم بزعماء حكوماتهم، ومخربين يضربون في الساحات العامة كما حدث لمراهق أميركي في سنغافورة عام 1994 (والذي أيده الكثيرون كعقاب مناسب). لكن الأميركيين أقل اهتماما بشغل أنفسهم بوحشية وظلم نظامهم العدلي رغم أن جماعات حقوق الإنسان تصنف الولايات المتحدة عاما بعد عام ضمن أسوأ النظم في العالم. كلا لم تعد الولايات المتحدة تسجن الشاذين جنسيا (رغم أنها بخلاف بعض الدول الأوروبية لا تزال تعاملهم معاملة غير عادلة فيما يتعلق بحقهم في تبني الأطفال أو الزواج)، ولم تعد تسجن من يمارس الجنس دون زواج (رغم أن اللواط قد يودع الشخص السجن في بعض الولايات)، لكنها لا تزال تفرض أحكاما بالسجن طويلة سخيفة على الجانحين المسالمين - تجار ومتعاطي المخدرات في أغلب الأحيان - ثم تكدسهم في سجون كان من الصعب على تشارلز ديكنز تخيلها. تبقى أميركا أيضا من الدول الديمقراطية القليلة التي تعدم المجرمين رغم الأدلة التي تشير إلى أن الكثير من المدانين قد أرسلوا إلى حتفهم ظلما وأن الإعدام لا يحد من الجرائم. في أميركا الأصولية الكارهة للشر، بالكاد تطور الجريمة والعقاب

في المائتي عام الماضية.

إن السمة الأكثر بشاعة في نظام الولايات المتحدة الإجرامي هي الاغتصاب والتعذيب الراسخ لنزلاء السجون في جميع أنحاء البلاد. نشرت مجموعة مراقبي حقوق الإنسان – وهي مجموعة يوضح اسمها غرضها – تقريرا تفصيليا في نيسان (أبريل) 2001 يلخص مدى الفسق. يتم اغتصاب واعتداء على ما يصل إلى واحد من بين كل خمسة نزلاء من قبل السجناء الآخرين في السجون الاتحادية والحكومية والبلدية وذلك ضمن مجموع كلي لنزلاء السجون يبلغ المليونين. ومعظم الضحايا رجال محكومون بجنح صغيرة نسبيا مثل القيادة أثناء السكر، وتعاطي المخدرات والامتناع عن دفع غرامة مكتبة كما حدث في إحدى القضايا الشهيرة. وغالبا يكونون من المراهقين وبعضهم تحت سن الثامنة عشرة حكم عليهم بقضاء عقوبتهم في سجون البالغين. ويتم التربص فورا بكل من كان صغيرا أو ضعيفا أو مفكرا أو ذا سمات أنثوية مهما كان عمره ليعاني من أكثر الأهوال رعبا مثل الاغتصاب الشرجي المتكرر والضرب على أيدي العصابات والاستعباد.

> وفي أقصى القضايا وجدت حركة حماية حقوق الإنسان أن السجناء غير القادرين على النجاة من الاعتداء الجنسي قد يجدون أنفسهم عبيدا لدى مغتصبيهم، مكرهين على إرضاء شهوات جنسية لرجال آخرين كلما طلب منهم ذلك، مسؤولين عن غسل ملابسهم وتدليك ظهورهم وطبخ طعامهم وتنظيف زنزاناتهم وتلبية غيرها من احتياجاتهم اليومية. وكثيرا ما يتم "تأجيرهم" للأغراض الجنسية، أو بيعهم وحتى في مزاد علني إلى نزلاء آخرين[28].

وجدت حركة حماية حقوق الإنسان أيضا أن موظفي السجن والمديرين كانوا غير مهتمين بالأنشطة الوحشية المستمرة تحت حراستهم. لقد أبلغ

السجين تلو السجين عن تأديبهم من قبل المراقبين والحراس بعد أن اشتكوا من الاغتصاب الذي قد تعرضوا له، أو عن تلقيهم النصح بإيجاد رجل لحمايتهم مقابل خدمات جنسية ألطف.

المشكلة المركزية هي النقص - وفي أمثلة كثيرة، القسوة والاستهتار - في رد الموظفين التصحيحيين على شكاوى الاغتصاب. عندما يبلغ نزيل ضابطا بأنه قد هدد بالاغتصاب أو على الأسوأ قد اعتدي عليه فعلا، فإنه من الحسم أن يتم التحقيق في شكواه وأن تتم حمايته من أي اعتداء جديد. حتى الآن وجدت حركة حماية حقوق الإنسان أن الموظفين التصحيحيين كثيرا ما يتجاهلون أو حتى يردون بعدائية على شكاوى النزلاء المتعلقة بالإغتصاب.

في قضية موثقة لدى حركة حماية حقوق الإنسان، تمت إدانة صبي بالغ من العمر 16 عاما اسمه رودني هلين بافتعال حريق في تكساس و حكم عليه بالسجن ثماني سنوات في سجن للبالغين. عندما سجن، أخضع الصبي البالغ طوله 158 سنتيمترا ووزنه 56 كيلوغراما فورا للضرب وخلال أسبوع كان قد اغتصب شرجيا. وحتى بعد إبلاغ مسؤولي السجن عن الاعتداء عليه فقد تم تجاهله. ولحماية نفسه، خرق الصبي قواعد السجن وحصل لنفسه على حبس انفرادي حيث شنق نفسه بعد شهرين من دخوله إلى السجن. راح الصبي في غيبوبة ومات بعد أربعة أشهر، وقام والداه بمقاضاة ولاية تكساس وحصلا على تعويض هام في تسوية المحكمة.

وحتى عندما لا يغتصب السجناء فهم يخضعون إلى ظروف مريعة مجردة من الإنسانية، وبخاصة في سجون الولايات المتحدة الجديدة "القصوى". الأطفال تحت عمر الثامنة عشرة يؤوون كثيرا في هذه الأهوال

الجديدة طبقا لمنظمة العفو الدولية – منظمة حقوق الإنسان.

ظروف العزلة في السجن الأقصى – سجن بوسكوبل الأمني – في ويسكونسن صعبة ومخالفة للمقاييس الدولية كما تقول منظمة العفو الدولية اليوم، مطالبة بنقل النزلاء تحت سن 18 منه بصورة عاجلة. لا يسمح للسجناء في بوسكوبل بالتمرين الخارجي ولا يمكن أن يروا أقاربهم إلا من خلال شاشة فيديو. وفي أكثر حالات الحماية تشددا، يحبس النزلاء منفردين لأربع وعشرين ساعة في اليوم في زنزانات خرسانية مغلقة غير مجهزة لا تطل على الخارج بأي شكل، ويحرمون من القراءة وأي وسائل لشغل الوقت والبرامج التعليمية وغيرها، ويحرمون حتى من ساعات اليد حتى لا يدركوا الوقت.

تعتبر هذه الظروف "معاملة قاسية أو وحشية أو مهينة" عندما تفرض على أي حال لفترة ممتدة ويجب أن لا تفرض على النزلاء الصغار المعرضين للقسوة أبدا كما قالت منظمة العفو الدولية. لاحظت المنظمة أن المقاييس الدولية احتوت على حظر تام على اللجوء للحبس الانفرادي القاسي في حالة سجن الأحداث[29].

كيف تتوافق هذه الأهوال المزعجة مع قيم دولة متحضرة؟ لا بد أن يبدو ذلك لغزا أمام غير الأميركيين، لكنها تصبح أكثر فهما عندما ينظر إليها في ضوء طرح الولايات المتحدة الأصولي لقضية الخير والشر. الناخبون الأميركيون الذين تحرضهم مجموعات مثل الائتلاف المسيحي على معارضة "تدليل" المجرمين يطالبون باستمرار بأن يفرض قضاتهم المنتخبين والمدعين أحكاما أكثر قسوة وأن يحدثوا ظروفا أكثر ردعا ووحشية على المجرمين المدانين. السجناء الذين يشكون من معاملتهم بالسجن اعتبروا بوجه عام إما

غير جديرين بالثقة فلم يصدقوا، او مستحقين للقدر الذي يعانونه. بواقعية شديدة، المجرمون الأميركيون هم ضحايا تجرد من الإنسانية نموذجي لكل أعداء حملات دولتهم. حرب رونالد ريغان على المخدرات في الثمانينات من القرن العشرين أدت إلى نتائج قاسية مماثلة؛ زج عشرات الآلاف من الأميركيين - السود الفقراء عادة - بالسجن لفترات تتجاوز متوسط العمر البشري. وفي ولاية نيويورك، "يواجه شخص مدان ببيع أوقيتين من الكوكايين لمرة واحدة نفس فترة السجن الإجبارية التي تفرض على القاتل - خمس عشرة سنة إلى السجن مدى الحياة"[30].

وقد تكون أحكام السجن الطويلة ملائمة للتجار الذين يديرون شبكات لتوزيع المخدرات الكبيرة. لكن في نيويورك فإن الأغلبية العظمى من المدانين في قضايا المخدرات هم تجار صغار غير عنيفين أو أشخاص هامشيون في صفقات المخدرات - أشخاص يكسبون عشرين دولارا من المبيعات في الشوارع، ووسائط نقل للمخدرات لمرة واحدة لقاء أتعاب صغيرة، ومدمنون يبيعون المخدرات لتمويل احتياجاتهم الخاصة منها. لهؤلاء الأشخاص يمكن أن تكون سنوات سجن قليلة عقابا شديدا ينتهك كرامتهم بشكل لا يتكافأ مع ذنبهم ولا حقهم بأن تخلو العقوبة من القسوة والإهانة وينتهك حقهم في الحرية. تخالف مثل هذه العقوبات إعلان حقوق الإنسان العام، والاتفاق الدولي على الحقوق المدنية والسياسية والشرعة المناهضة للتعذيب وغيره من طرق التعامل أو العقوبات الوحشية أو المهينة[31].

أما بالنسبة لعقوبة الموت، فإن الولايات المتحدة[32] تنتمي إلى مجموعة صغيرة جدا لكن منتقاة من الأمم القاتلة التي تشمل فقط الصين وإيران

والمملكة العربية السعودية. احتوت هذه الدول الأربعة مجتمعة على 90 بالمئة من مجموع أحكام الإعدام في العالم المعروفة في العام 2001. وتتصدر الصين بآلاف أحكام الإعدام سنويا؛ وهي إلى حد بعيد الدولة الأكثر وحشية عندما يتعلق الأمر بحكم الإعدام. وبفضل قمع الجريمة في عام 2001، أعدمت الصين 1,781 شخصا بين شهري نيسان (أبريل) وتموز (يوليو) من ذلك العام - "أي أكثر من العدد الكلي من أحكام الإعدام التي نفذت في بقية دول العالم في السنوات السابقة الثلاث"[33].

جاءت إيران بالمرتبة الثانية في لوائح أحكام الإعدام عام 2001، بتنفيذها 139 حكما معلنا عنه. كانت المملكة العربية السعودية الثالثة بـــ 79 حكما نافذا، والولايات المتحدة الرابعة بـــ66 حكما نافذا[34]. الديمقراطيات الأخرى الوحيدة التي تقتل مواطنيها لجرائم شائعة - بعكس الجرائم العظمى مثل الخيانة - هي الجزر الناطقة بالإنكليزية في البحر الكاريبي، واليابان. كمنفذة لأحكام الموت للمجرمين، تقع أميركا في مستوى هذه البلدان "الممتازة"، بالإضافة إلى الدول الثلاثة التي ذكرت سابقا كالعراق وليبيا والسلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا وماليزيا.

بلغت الولايات المتحدة درجة لافتة غريبة في ربيع العام 2002 عندما أصبح رأي كرون الشخص المئة المحكوم بالإعدام في سجن أميركي والذي تمت تبرئته منذ عام 1972، العام الذي حكمت المحكمة العليا فيه بأن الإعدام كان غير دستوري[35]. كرون اتهم بقتل نادلة كوكتيل عام 1991، وهو اتهام استند إلى عمل المخابرات السيئ والدليل العدلي العديم الثقة[36]. لقد برئ كرون باستخدام الدليل الوراثي في الحمض النووي الذي ورط رجلا كان محكوما في قضية تحرش جنسي بالأطفال. في نفس الفترة التي برئ فيها مائة شخص تقريبا، تم تنفيذ حكم الموت بـــ 767 شخصا، مما أدى إلى

استنتاج الكثيرين أن بعض الذين أعدموا كانوا أبرياء كذلك. ألغت المحكمة العليا عقوبة الموت عام 1972 لأنها كانت تطبق بأسلوب اعتباطي ونزوي تحديدا. وجدت إحدى الدراسات أن حوالى 350 شخصا أبرياء قد أدينوا ظلما في جنايات كبيرة في الولايات المتحدة في القرن العشرين، و25 أعدموا، ليس دائما بسبب الخطأ لكن أيضا بسبب "مؤامرات من قبل الشرطة والمدعين ومحامي الدفاع والقضاة والشهود بل وحتى المحلفين"[37]. ومع ذلك، أصرت ولايات مفردة على إعدام المجرمين بالعشرات بواسطة المقعد الكهربائي وإطلاق النار والتسميم بالغاز والحقن. كريستوفر سمونس الذي أدين بالقتل عام 1993 حين كان في السابعة عشرة من عمره كان من المقرر أن يعدم في ولاية ميسوري في 5 حزيران (يونيو) 2002، وهو مصير يجب إنقاذه منه بنص اتفاقية اليونيسيف لحقوق الطفل[38]، بالإضافة إلى البند 6 (5) من شرعة الأمم المتحدة السامية لميثاق حقوق الإنسان الدولية المدنية والسياسية[39].

> كلتا الوثيقتين تمنع فرض عقوبة الموت على الجانحين والمتهمين من الأطفال تحت سن الثامنة عشرة في حالات الجريمة، وهو منع محترم جدا اليوم بحيث أصبح مبدأ للقانون الدولي المألوف، ملزما لكل البلدان بصرف النظر عن المعاهدات التي صادقت أو لم تصادق عليها[40].

لكن لا يحصل ذلك في الولايات المتحدة، الدولة التي أقسم رئيسها - كما أشارت منظمة العفو الدولية - في خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني (يناير) 2002 على "الوقوف دائما مع المطالب غير القابلة للتفاوض والتي تخص الكرامة الإنسانية". على أرض الخير والشر، هناك ضباب كثيف يحجب معاملة المجرمين سواء المدانين أو سوى ذلك. لم يكن هذا أكثر

ظاهرية منه أبدا كما كان في الأيام التي أعقبت 11 أيلول (سبتمبر).

أعلن الرئيس بوش حالة الطوارئ الوطنية في 14 أيلول (سبتمبر)، وبدأت البلاد على الفور بتعقب كل من بدا إرهابيا. خلال أسابيع، اعتقلت الولايات المتحدة 1,200 شخص، وكلهم مواطنون أجانب وعرب أو شرق أوسطيون في الأصل، وذلك لتهم جرمية بسيطة وانتهاكات لأنظمة الهجرة. في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2001، أبلغت منظمة العفو الدولية أن البعض قد احتجزوا ليس كمشتبه بهم بل كشهود أساسيين، والكثيرون قد احتجزوا في مواقع مجهولة حتى على عوائلهم ومحاميهم. كما كانت ظروف احتجازهم أقل من إنسانية.

> ذكرت التقارير أن رجلين احتجزا في سجن انفرادي في المركز الإصلاحي الحضري في نيويورك... وقد حرما من التمرين؛ وقدمت إليهما أطعمة لا يستطيعون تناولها لأسباب دينية؛ وظلا في الزنزانات الباردة ببطانية واحدة؛ وأخضعا إلى تفتيش كامل مع نزع ملابسهما مرتين في اليوم على الرغم من عدم حدوث أي اتصال جسدي خلال الزيارات؛ وقيدت أيديهما وأقدامهما حين كانا يستدعيان من الزنزانة[41].

واشتكى محامو المشتبه بهما من عدم تمكنهم من الحصول على معلومات أساسية من موكليهما، وظهرت مخاوف من أن يصبح أمر تحقيق العدالة الأميركية الأساسية للمشتبه بهما أكثر صعوبة، وليس أكثر سهولة. حدث ذلك فقط عندما أصدر بوش أمرا بعد انقضاء شهرين على أحداث 11 أيلول (سبتمبر) بمحاكمة أي محتجزين بواسطة سلطة نصف غامضة تدعى لجنة عسكرية. كان أن خلط البعض بين "اللجان العسكرية" والمجالس العسكرية، لكن لم يكن ذلك شيئا يمكن مقارنته بعملية تطبيق العدالة على

أفراد القوات المسلحة الطويلة الأجل والمفتوحة. تميزت المجالس العسكرية بالدقة القانونية القياسية والإجراءات المستحقة والانفتاح ومنح الحق في مكالمة هاتفية. ألغت لجان بوش العسكرية كل وسائل الحماية من الاضطهاد تلك بشكل بارد حتى أنها وصفت فورا وحتى من قبل النقاد المحافظين بكونها لا تعدو "طريقا مختصرا بسيطا إلى قرار إدانة"[42].

ذكر أمر بوش في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 بمنح العمولات العسكرية الأميركيين بالنظام العالمي الجديد، وتضمن الأمر صياغة كما لو أن البلاد كانت على مرمى شبر من المعركة الفاصلة، ولنكون عادلين، هكذا شعر الأميركيون في تلك اللحظة. الظروف التي تحوي بويغات الجمرة الخبيثة كانت قد سلمت إلى المكاتب الحكومية والإعلامية، فقتلت على الأقل شخصين وعمقت محنة البلاد. بدا الأميركيون ضعفاء، وهو أمر لم يعتادوه أبدا. احتاجت البلاد إلى طمأنة، ولم تكن مبادئها الديمقراطية الثمينة منزهة عن التعديل. كان لدى بوش جمهور طيع عندما قال:

> يمتلك الأشخاص المتورطون في الإرهاب الدولي سواء عملوا منفردين أو في جماعات المقدرة والنية لتنفيذ هجمات إرهابية أخرى ضد الولايات المتحدة، وإن لم يكتشفوا ويمنعوا من ذلك سيتسببون بالوفيات الجماعية والإصابات والدمار الهائل للأملاك، وقد يضعون استمرارية عمليات الحكومة الأميركية في خطر[43].

في أمر بوش الأصلي، كان من الممكن اعتقال الأجانب في الولايات المتحدة أو في البلدان الأخرى المرتاب في كونهم إرهابيين، كما كان من الممكن حجزهم ومحاكمتهم سرا في جلسات منعت المشتبه بهم من الوصول إلى الدليل ضدهم وحرمتهم من حقهم في الاستئناف، وحتى في الحالات التي تضمنت أحكاما بالإعدام. اللجان العسكرية كانت مستندة إلى صيغة استخدمت

في الحرب العالمية الثانية لمحاكمة ثمانية مخربين ألمان، صيغة لم تكن شعبية حتى في ذلك الوقت[44]، فترة حرب معلنة على عدو معروف.

رسخت إدارة بوش نفسها أكثر بسلسلة من المراسيم، مثل المرسوم الذي يسمح لها بالتصنت على المحادثات الهاتفية بين المشتبه بهم ومحاميهم، وخففت القوانين التي منعتها من التجسس على المجموعات الدينية. كانت النتيجة المشتركة إحداث نظام عدالة مواز يمكن عبره احتجاز المشتبه بهم بشكل غير محدد في مواقع مجهولة تحت شروط مجهولة، والحكم عليهم بالموت بعيدا عن أنظار الناس. وكما كان قد أصبح سائدا في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، أولئك الذين طرحوا التساؤلات حول هذه التطورات اتهموا بالعمل لصالح الإرهابيين - بمنحهم "ذخيرة إلى أعداء أميركا ومهلة إلى أصدقائها"[45]. أولئك الذين دافعوا عن استخدام اللجان العسكرية فعلوا ذلك على أساس أن اللجوء المتعقل إليها يحمي البلاد وحقوق المشتبه بهم، وبأنه لم يكن هناك أي داع لإقامتها سرا، إلا إذا اعتبر ذلك ضروريا للتحفظ على معلومات حيوية. المشكلة الوحيدة كانت تكمن في عدم وجود أي وسيلة يمكن أن يحكم عبرها العامة على ضرورة ذلك. حتى بعد إعلان المدعي العام جون أشكروفت أسماء 93 شخصا الذين كانوا قد نقلوا في أوائل كانون الأول (ديسمبر) 2001، كان 548 شخصا لا يزالون غير معروفين محتجزين من قبل الولايات المتحدة و400 آخرين كانوا مفقودين واعتبروا موقوفين لكن دون أن يحسبوا.

بعد ستة أشهر، وبعد أن قامت إدارة بوش بتعديلات بسيطة على الأمر الأصلي الذي أنشئت بموجبه اللجان العسكرية (تم منح حق الاستئناف للمشتبه بهم، لكن أمام لجنة عسكرية فقط وليس لجنة مدنية)، كان هناك 300 شخص لا يزالون تحت الحراسة، طبقا لمنظمة العفو الدولية. البعض قد احتجزوا في

معسكر الاعتقال الاتحادي في مدينة نيويورك في ظروف مجهولة. وكانت هناك تقارير حول مشتبه بهم احتجزوا لشهور دون أن تتم إدانتهم.

انتشرت انتقادات لمعاملة الولايات المتحدة للمشتبه بقيامهم بأعمال إرهابية على المستوى الدولي في أوائل العام 2002، بعد أن بدأت وزارة الدفاع الأميركية بنقل مقاتلي طالبان الأسرى في أفغانستان إلى سجن في خليج غوانتانامو، وهو عبارة عن قاعدة عسكرية أميركية في كوبا – دون أي مكان آخر. أصبح واضحا بسرعة أن سجناء أميركا قد تحملوا أكثر قليلا من الحقوق مما تحمله سجناء فيديل كاسترو السياسيون على نفس الجزيرة. رفضت وزارة الدفاع الأميركية منح مقاتلي طالبان منزلة أسرى الحرب التي كانت ستوفر لهم الحماية تحت القانون الدولي – بما فيها الحق في المحاكمة عبر مجلس عسكري. بدلا من ذلك، أصبح مئات الأسرى "مقاتلين غير شرعيين"، وهو تصنيف منحهم الحق في المحاكمة عبر لجان بوش السرية العسكرية. كان كذلك شبه مستحيل للسجناء تحدي سلطة اعتقالهم. مرة أخرى، كانت العدالة في الولايات المتحدة على خلاف مع تلك لدى حلفائها الذين اعتقدوا أن على أميركا أن تحترم على الأقل اتفاقيات جنيف التي تحكم أسرى الحرب. لقد كانت الولايات المتحدة في النهاية هي من أراد الحرب على الإرهاب أن يكون مسؤولية دولية مما يعني ضمنا أن تلك الحرب ستشن في إطار النظم الدولية؛ لكن بأسلوب نموذجي أصبحت الحرب على الإرهاب لعبة بسرعة حكمتها نظم أميركية فقط.

نفس الأصولية الأميركية التي تسجن الأعداء الشيطانيين وتجرد المجرمين من الصفات الإنسانية بأسلوب العصور الغابرة تنتج رد فعل عنيف إثباتي تجاه أولئك الذين اعتبرتهم البلاد أبطالا ومشاهير. رد فعل بوش الأسود والأبيض المطلق تجاه هجمات 11 أيلول (سبتمبر) وضعه في

صفوف الرؤساء الأميركيين البطوليين، مع جورج واشنطن وإبراهام لينكولن - في الشهور القليلة الأولى على أية حال. تحول بوش - الرئيس الذي كان مؤقتا و"آليا"[46] وانعزاليا ذا قدرة مفردة على تشويه اللغة الإنسانية قبل الهجمات - تحول فورا بعد ذلك في أجهزة الإعلام ومن قبل خبراء علاقات البيت الأبيض العامة إلى رئيس دولي مجرب سلس حافل بما أطلق عليه العديد من المتخصصين "الجدية" الجديدة. صار من نوع الرجل الذي كان من الممكن أن يتجه إليه روزفلت وترومان للنصيحة في كل الأمور من السياسة الخارجية إلى التعامل مع الأطفال المراهقين الصعبين. مجلة "فانيتي فير"، المجلة المتخصصة بتقديس النجوم السينمائيين وموسيقيي الروك أند رول وغريبي الأطوار الأثرياء، أعطيت إذن حصري للدخول إلى البيت الأبيض لتصوير وتكريم الرئيس بوش ووزارته في عددها الصادر في شباط (فبراير) 2002. الصور المتقنة والمهيبة جدا أخذت من قبل المصورة المعروفة آني ليبوفيتز. وارتفعت نسبة تأييد بوش في دراسة حول رضا الأميركيين عن رئيسهم في ذلك الوقت إلى حدها الأعلى، بل وفاقت نسب تأييد الرئيس رونالد ريغان الماضية. كان ما تحتاج إليه البلاد هو رئيس بطولي وكان رد الفعل الأصولي هناك لتأمين ذلك. لم ينظر إليه الشعب كمؤمن متعصب مثل آية الله الخميني أو القيصر أوغسطس، لكنه أصبح نبوءة للآلهة الأميركيين الأسطوريين للحرية والشجاعة الثابتتين.

إن عبادة البطل الأميركي المبالغ فيها عادة وطنية من البيت الأبيض إلى لاس فيغاس إلى هوليوود إلى صالات الألعاب الرياضية في شيكاغو ومدينة نيويورك هو عادة وطنية واختلال عقلي متعارض أيضا. تمجد البلاد شهرة الممثلين السينمائيين الذين يجنون مبالغ خيالية (20$ مليون) للعب أدوار تستند إلى أكثر أدوارهم نجاحا في أفلام سابقة، وتمزق في نفس الوقت

أولئك "النجوم البارزين" في الصحف الشعبية البشعة التي تخترع أو تبالغ أحيانا في قصص حزن النجوم وحياتهم الشخصية الغريبة. هذه التسلية الأميركية ما سبق أن هجيت بشكل أفضل منه مما في كتاب مبالغة هائلة: إعادة دراسة المشاهير كوباء قاس وفضائح ثقافية أخرى للكاتب سينترا ويلسون[47]، كتاب يجب تشجيع كل الأميركيين الشماليين على قراءته.

> إن الافتراء على الرموز ممارسة شائعة - وليس عملا عدوانيا أو حاقدا. لم يجب أن لا يعنف مثل هؤلاء؟ إننا نعامل مشاهيرنا، بغض النظر عن استحقاقهم الفني، وكأنهم من سلالة ملكية محصنة، مما يدفع بمعظمنا للتصرف كعبيد على الرغم من قيمة حياتنا الفردية. إننا نصغر أنفسنا كبطيئي فهم دون أهمية عندما تواجهنا الهالات المطلية بالذهب التي يبتدعها النجاح الإعلامي للآخرين. إن معنى الشهرة في هذا المجتمع المشوه للقيم هو: "لقد نجحت، أنت لامع ومواهبك الكبيرة لامعة، أنت بطريقة ما جسديا وروحيا تسبقنا بسنوات ضوئية وكلنا مأجورون نمتص العظام"[48].

يتضمن الاستعراض الأميركي للنجوم متطفلين مضحكين (مثل كاتو كايلن، المستأجر العاطل الذي اشتهر في أعقاب محاكمة أو. جي. سيمبسون؛ وتشيلسي كلينتون، الابنة اللذيذة لبيل كلينتون التي أعلنت فجأة رمزا جنسيا في مجلة "فانيتي فير" في عدد حزيران (يونيو) 2002)، والموهوب سابقا (مثل مغني البوب مايكل جاكسون الذي أصبح جلده الأسود أنصع بياضا من جلد بيل كلينتون الذي يلائمه هذا التصنيف أيضا)، والموهوب رياضيا (مثل مايكل جوردان، لاعب كرة السلة، الذي جمع أموالا أكثر من رعايته للمنتجات مما جنى من الرياضة نفسها؛ ومثله لاعب الغولف تايجر وودز)،

والمخزيين إجراميا (مثل مونيكا لوينكسي وأو. جي. سيمبسون وتونيا هاردنج)، وضحية الجريمة الغريبة (مثل واين بوبيت الذي قطع قضيبه من قبل زوجته الغيورة وبعد ذلك أعيد ربطه، والذي يمثل الآن في الأفلام الخلاعية)، والشجاع (مثل نيل آرمسترونغ)، والغامضين (مثل غريتشين مول وسيلين ديون، وستينغ) والموهوبين والمجتهدين فعلا الذين يوجد منهم عدد كبير في مجال التمثيل والموسيقى والألعاب الرياضية إلا أنهم في موضع الشبهات كونهم يعتمدون على شهرتهم لرفع قيمتهم. يصدق الأميركيون أفضل كل هؤلاء الناس، والأسوأ؛ هم المشاهير الشعبيون الذين تارة يحاربون مرضا بسيطا بشجاعة أو يتغلبون على ألم طلاق، وتارة أخرى يتورطون في علاقات حب فاسدة أو يضبطون وهم يعاملون معجبيهم بوقاحة، تلك أبعاد مضللة. وكل هذا بالأحرى مثير للأعصاب عندما ننظر إليه عن بعد، لكنه مفهوم متى وضع ضمن سياق طبيعة أميركا الأصولية. الأعداء أشرار، ومشاهير الأميركيين آلهة بطوليون رغم كل العيوب القاتلة المتأصلة في أعضاء هذه المنزلة الرفيعة. أخيل كان لديه كعبه الضعيف، وقوة شمشون الإلهية سرها طول شعره، ويمكن أن تكون مارثا ستيوارت مثلا أعلى للأنوثة الأميركية النموذجية وربة عمل زائدة الوزن حقودة، بحسب الأسبوع.

والأكثر ترويعا الأسلوب الذي يطور عبره المشاهير الأذواق الفاسدة والعصبية والطائشة تجاه الآلهة. يصبح العديد منهم مؤيدين لحقوق الحيوان متطرفين ويتبعون الأنظمة الغذائية النباتية وكأن تلك شروط لنيل مراتبهم. إن هوليوود مأهولة بالنباتيين الذين يستعرضون نوبات توتر عندما يطلب إليهم الجلوس على كراس جلدية، ويعمرها على حد سواء البوهيميون المستنزفون للمواد الذين يقلدون بذخ آخر أيام روما القديمة، والذين يأكلون ثم يتقيؤون ثم يأخذون المخدرات لنسيان سوء شعور التقيؤ، ثم يأكلون ثانية. هم آلهة، ولذا

يتصرفون كالآلهة؛ الأميركيون بدورهم يتخذون موقف الأتقياء ويسجدون أمام أصنامهم. إن أمنية سينترا ويلسون هي أن يترك الأميركيون يوما الدين الأصولي الذي تمثله عبادة المشاهير.

إن المشهور قاتل فتاك للقيم الإنسانية الأساسية، وما لم يرتفع جنوب كاليفورنيا في غيمة فطر لماعة يوم الحساب، فإن الطريقة الوحيدة للسيطرة عليه هي بترك الإيمان به. لا يعتقد أكثر المحنكين أنهم يؤمنون بالشهرة، لكنهم يفعلون وبأسلوب ماكر خائف عميق. عندما تتوقف حقا عن الإيمان بالوسامة الجنسية للشقراوات الرشيقات وبالجدية التجارية للرياضيين الصغار أو بالظرافة الطفولية لغولدي هاون؛ وعندما تستفيق من انبهارك البصري بحمالة صدر مادونا ولا تبهرك مطرقة شوارزينيغر أو بيانو ليبيراس المرصع بأحجار الماس الزائفة، فسيبدو الإمبراطور شخصا غريبا سمينا وسيبدو الأمر برمته مضحكا سقيما[49].

وعلينا هنا ملاحظة أن نفس الأمر ينطبق على ولاء أميركا السامي للديمقراطية.

الفصل الحادي عشر

ليست أصوات المقترعين هي المهمة، بل الأشخاص الذين يحصون هذه الأصوات.

جوزيف ستالين

الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية

يعبد الأميركيون الديمقراطية بطريقة غير مقنعة نوعا ما. فقاعة الاقتراع هي بمثابة كنيسة توقف الناس عن ارتيادها. مع نهاية القرن العشرين، انخفضت نسبة المشاركة في التصويت من قبل الناخبين إلى أدنى من 50 بالمئة خلال العديد من الانتخابات التي جرت، وحتى أنها انخفضت إلى أدنى من 30 بالمئة في بعض الحالات. فبات الأميركيون يشعرون أنهم بالكاد يشاركون في العملية الديمقراطية، بغض النظر عن كلام رجال السياسة في بلدهم حول أولوية الشعب وأهمية مشاركته في التصويت.

الحقيقة هي أن الأمة التي تطلب من بقية العالم درجة قصوى من الديمقراطية، مقابل دخولهم إلى المملكة التي تؤمن مساعدة مادية أزلية، تملك إحدى أكثر الديمقراطيات هزالة على الأرض. فقد سلمت الولايات المتحدة نظامها السياسي إلى مجموعات ترعى مصالحها الخاصة، كالمحامين والقضاة ورجال الاقتصاد، وتسيطر عليه الآن طبقة حاكمة من السياسيين الذين تم انتخابهم مدى الحياة.

بشكل عام، نجد في البلدان الأخرى نسبة أكبر من الممتنعين عن

التصويت خلال الانتخابات العامة، لكنهم يحصلون بالمقابل على مجموعة خيارات أوسع بدءا من اليسار المتطرف إلى اليمين المتطرف. ويتم اختيار الفائز عادة من حزب قريب من أحزاب الوسط الآمنة. حاليا، يسيطر على الولايات المتحدة حزبان من أحزاب الوسط، يملكان ردود الفعل الوطنية نفسها التي تمنعهما من مواجهة تحدي الوضع الراهن. فقد تم تهميش اليسار من قبل موجة الجنون المناهضة للشيوعية الناجمة عن الحرب الباردة وآثارها، في الوقت الذي يقوم فيه اليمين المتطرف بإخراج جدول أعماله البغيض من إطار العظة أو من كونه حبر على ورق. يناضل الديمقراطيون والجمهوريون للسيطرة على الكونغرس وعلى البيت الأبيض. لقد فاز الجمهوريون غالبا في الآونة الأخيرة لكن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة قد تكون مختلفة اليوم لو فاز الديمقراطيون في عدد أكبر من الانتخابات. فكلا الطرفين ينقل فحسب أفكارا ونظريات المجموعات ذات المصالح الخاصة على المستوى الوطني.

لا يمكن فهم سوى القليل من الآراء التي تتبناها ولاية ما أو الهيئة التشريعية الفدرالية بشكل جيد، من دون أن نضع منظارا يركز على المال أو على المجموعات ذات المصالح الخاصة التي تختبئ وراءها. تقوم الولايات المتحدة على حين غرة بفرض ضرائب على الفولاذ المستورد من الخارج. ويعود سبب ذلك إلى أن الجمهوريين يحتاجون إلى الفوز بمقاعد أساسية في الانتخابات النصفية الوشيكة، في ولاية بنسلفانيا التي تنتج الفولاذ، وليس بسبب حاجة الاقتصاد الوطني إلى ذلك. ثمة رسوم كبيرة تفرض على الخشب اللين الكندي؟ تم إعلام أحد أعضاء الكونغرس الأميركي في ولاية منتجة للخشب المنشور، إنه سيفقد مقعده إن لم يجبر الأميركيون على دفع مبلغ أكبر مقابل الخشب الذي يستعملونه في بناء منازلهم. وقد قام فجأة

الرئيس بوش الذي يصف نفسه بأنه من أتباع التجارة الحرة، بتوقيع مشروع قانون في أيار (مايو) 2002، يقضي بمنح قطاع الزراعة في الولايات المتحدة إعانة مالية بقيمة 190 مليار دولار أميركي (وهي خطوة زائفة تهدف إلى حرمان دول العالم الثالث الفقيرة من الدخل الذي تحتاج إليه من خلال تخفيض سعر المحاصيل). خدعة أخرى خلال العام الانتخابي.

قدم العام 2002 مثالا آخر عن الموت البطيء للديمقراطية الأميركية. ففي كل عقد، يعيد البلد تنظيم حدوده السياسية من أجل عكس التغيرات الحاصلة بين السكان، وهو عمل بات يعتبر عادة تمارس لإنشاء مقاطعات وهمية من الناحية الجغرافية، ولا تهدف سوى لجعل كل من هذه المقاطعات مقعدا آمنا لأحد الطرفين. وقد أعيد رسم الحدود من قبل رجال السياسة أنفسهم، وليس من قبل جهاز مستقل. وكانت النتيجة أن أي من الطرفين يسيطر على ولاية ما يمكنه أن يستعد للانتخابات المقبلة من خلال إنشاء مقاطعات فرانكنشتاين: ذراع وإصبعان من منطقة الجمهوريين هذه تضاف إلى جسد مدينة الجمهوريين تلك، ورجلان تمتدان نحو اثنين من مواطئ أقدام الجمهوريين التي قد تبعد مسافة أميال. وقد قامت مجلة ذي إيكونوميست بالسخرية من هذه الجراحة التجميلية الانتخابية الوقحة، وذلك في ربيع 2002 عندما تم الكشف عن أحدث عمليات التقسيم إلى مناطق انتخابية[1]. وأظهرت الصحيفة البريطانية مقاطعة في إيلينويس تبدو على شكل "سلطعون"، مع مخلبيه اللذين يمتدان لإدخال المنتخبين الملائمين إلى حوصلته الديمقراطية؛ وقد قام الجمهوريون بذلك، بغية تأمين مقعد مجاور، من خلال قيامهم بإبعاد الديمقراطيين غير المرغوب فيهم. وثمة مقاطعة غريبة أخرى، في فلوريدا هذه المرة، تمتد على مسافة تسعين ميلا على الساحل الشرقي، لكنها لا تتجاوز الثلاثة أميال في العرض.

ويهدف ذلك بالطبع إلى إبعاد المقترع كعامل غير معروف في الانتخابات. ولا يستطيع رجال السياسة تحمل حالة الترقب التي تحدثها الديمقراطية؛ فهم يريدون الوصول بسرعة إلى الأجزاء المخيفة وبلوغ الخاتمة السعيدة من دون أي شعور بالاستياء. وكما صرحت مجلة ذي إيكونوميست، فإن ذلك أصبح أسهل من خلال التكنولوجيا الحديثة، التي تمكن من تحديد نماذج الاقتراع ورسم الخرائط الملائمة والدقيقة نحو المقر الأخير. وتظهر النتيجة في الكونغرس – مجلس النواب ومجلس الشيوخ – الذي يضم أعضاء منتخبين مدى الحياة. خلال الانتخابات العامة للعام 2000، تمت إعادة انتخاب كافة الأعضاء في الكونغرس باستثناء ستة أعضاء منهم.

إن نتيجة مماثلة بالكاد تسبب الخزي لكوريا الشمالية، باتت اليوم هي المعيار: فقد سجلت إعادة الانتخاب نسبة تتجاوز التسعين بالمئة منذ العام 1952. وليس من المستغرب أن يعارض أعضاء الكونغرس مغادرة مقاعدهم. وقد قام 28 عضوا فقط بإعلان انسحابهم لغاية الآن (استباقا لانتخابات الكونغرس التي كانت ستجري في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2002)، وذلك مقارنة مع 64 عضوا في العام 1992[2].

وتبدو نتائج النظام الديمقراطي الأميركي واضحة وجلية. بوجود أعضاء الكونغرس الذين يسيطرون على مقاطعات لا سبيل إلى اختراقها، ثمة مجال صغير جدا للتصويت ضد أصحاب المناصب؛ فالمنتخب الذي يريد أن يكون ممثلا من قبل فريق مختلف، يفضل الانتقال إلى مقاطعة جديدة تقل فيها المعارك الميؤوس منها. وتقل جدوى هذه المعارك كلما زاد أصحاب المناصب من اتخاذ موقف دفاعي، إذ إن الأطراف المتحدية تواجه صعوبات كبيرة في زيادة كمية الأموال المطلوبة، عندما يصبح من المستحيل تقريبا

إنجاح الحملات التي يشنونها.

ما هو هدف الاقتراع إذا؟ السبب الوحيد المتبقي هو اختيار رجل المهمة العليا، رئيس الولايات المتحدة والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وللتنافس للوصول إلى منصب الرئاسة تأثير على نتيجة التصويت بقدر تأثير المعارك الدائرة بين أعضاء الكونغرس، ويمكن أن يعتبر ذلك كخشبة الخلاص من تفاهة السياسة الأميركية. وحتى ذلك لم يعد مضمونا الآن.

إن الانتخابات التي جرت في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2000، هي التي قدمت إلى العالم الرئيس الأميركي الثاني الذي يدعى جورج بوش، والملقب بـــ "جورج دبليو" (أو "دبيا" بكل بساطة كما يلفظون الاسم في تكساس) للتمييز بينه وبين والده. جورج دبليو بوش، حاكم تكساس السابق وابن الرئيس السابق جورج بوش، تسلم الحكم في شهر كانون الثاني (يناير) 2001 بعد معركة قانونية وسياسية شنها ضد خصمه، آل غور، بحيث بدت الانتخابات المزيفة التي تجري في أوساط السلطات الأفريقية الدكتاتورية، رائعة بل شريفة مقارنة بها.

بالمصادفة، وفي الوقت الذي تمت فيه كتابة بعض الأجزاء من هذا الفصل، كانت الصحف المحلية منهمكة بالكتابة حول عملية إعادة الانتخاب المقدرة لأحد أولئك الدكتاتوريين، وهو روبرت موغابي في زمبابوي. فقد كانت العملية الانتخابية إجراء شكليا مضحكا، صمم لإبقاء موغابي الفاسد والمضطرب عقليا في السلطة، وذلك ضد رغبات مواطنيه المقموعين بشكل كبير ورغبة العالم أجمع. استمرت عملية الاقتراع ثلاثة أيام خلال الأسبوع الثاني من شهر آذار (مارس) 2002، وقد تخللها تلك التكتيكات الاعتيادية التي يتقنها الحكام المستبدون، الذين اكتشفوا فجأة أنه من المناسب سياسيا الخضوع لرغبات الهيئات الدولية كالأمم المتحدة، وإجراء "انتخابات": وعانى

خصوم موغابي مشاكل بليغة حين وضعوا أنفسهم بلا مبالاة في طريق تابعيه السياسيين، كما أجبر المقترعون على الانتظار في صفوف طويلة على مدى أيام خارج مواقع الاقتراع التي لم تفتح أبوابها أبدا، وقام "المسؤولون" عن العملية الانتخابية بحمل صناديق الاقتراع الفارغة والعودة بها إلى مراكز الفرز وهي تعج بأصوات لصالح موغابي. وقد تدخلت المحكمة العليا في البلاد بشكل جريء، لكن لم يكن لها سوى تأثير طفيف، كما تجري الأمور عادة. كان ذلك هو المصير الاعتيادي لأولئك الذين يتدخلون في عملية انتخابية "مسممة" أخرى، كما دعاها أحد المراقبين المستقلين[3]، في بلد سيئ الحظ خارج من الاستعمار، تبقى الرفاهية فيه تحت رحمة رجل مخبول يحكم قوة عسكرية مسلحة بشكل كبير.

إن الولايات المتحدة ليست زمبابوي بالطبع، ولا يمكن سوى لمعلق يساري صعب المراس أن يقارن العملية الانتخابية في البلد الأول بتلك التي جرت في زمبابوي. وهذا ما قام به تماما كتاب ميت مايكل مور، وهو مؤلف وكاتب أفلام، بكتابه "البيض الأغبياء وأعذار أخرى لدولة الأمة"[4]. يشبه مور انتخابات جورج دبليو بوش التي جرت في العام 2000 بالانقلابات المألوفة جدا لدى المواطنين في بلدان أميركا الجنوبية وأفريقيا وأوروبا الشرقية، وهو ليس جديا تماما في هذا التشبيه. فباعتقاد مور أن بوش، وهو المرشح الجمهوري، قام بالتآمر مع الحكومة الفاسدة لولاية فلوريدا الجمهورية، برئاسة شقيقه جون إليس "جيب" بوش، بغية سرقة الفوز من آل غور، المرشح الديمقراطي ونائب الرئيس بيل كلينتون الذي عرف بصرامته. (كان تطرق مور إلى هذا الموضوع قاسيا جدا بحيث أنه دفع بالناشر هاربر كولينز إلى أن يرفض في البدء إصدار الكتاب في موعده المحدد، وذلك في الأسابيع التي تلت هجمات 11 أيلول (سبتمبر)، وهو حدث مذكور في الفصل الأول).

مما لا شك فيه أنه من الصعب الاعتقاد أن رئيس الولايات المتحدة حذا حذو موغابي في الانتخابات التي أتت به إلى السلطة. ففي السياسة، من الممكن شراء عملية انتخابية ما مسبقا أو بطريقة أخرى، لكن سرقتها تعتبر عملا غير شريف. بإمكان الأميركيين الذين يبالون بالديمقراطية أن يصلوا كي يكون مور مجرد معتوه يساري متبجح، مدرك للوقائع نوعا ما، أو بإمكانهم قراءة كتاب آخر. ففي مواجهة سلسلة وجهات نظر مور، ثمة كتاب كبير ملازم يدعى "بأي ثمن: كيف حاول آل غور سرقة الفوز بالانتخابات". هذا الكتاب الذي كتبه بيل سامون، وهو مراسل لصحيفة واشنطن تايمز، وقام بنشره دار نشر صغير محافظ في واشنطن، "ريغنيري بابليشينغ"، يدعي بالعكس أن غور وليس بوش من حاول سرقة الفوز في الانتخابات. ويشرح الكتاب "لماذا سيقوم هجوم آل غور على العملية الديمقراطية بتسميم الأجواء في واشنطن خلال السنوات المقبلة"، هذا من دون أن نذكر محاولات المرشح الديمقراطي "ابتزاز زعماء الحزب الجمهوري الكبير القديم"، وكيف أن فريقه قام بصيرورة أصوات غور "من لا شيء"[5].

الأشخاص المسيطرون. من جهة، نجد جماعة المنتخبين الذين يعتقدون أن العمل السيئ الذي قام به جورج دبليو بوش سلب الشعب إرادته وحط من قيمة العملية الديمقراطية الأميركية. ومن جهة أخرى، هناك أولئك الأشخاص الذين يحمدون ربهم لأن جورج دبليو بوش المستقيم لم يسمح لآل غور أن يسلب الشعب إرادته ويحط من قيمة العملية الديمقراطية الأميركية. والحقيقة موجودة بين هذين الرأيين، كما هي الحال غالبا في النقاشات السياسية. الحقيقة هي أن كلا الطرفين في الانتخابات تلاعب بها بكل حماس، واعتمد بشكل كبير على الحيلة التي قامت بها أنصاره، من أجل حصد النتائج المرادة، وهي اتهام كل فريق للفريق الآخر بشكل مبرر، بالتلاعب بسير

العملية الانتخابية. وتبقى انتخابات السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 2000 المثال السيئ الأبرز حول الخطأ الذي يمكن أن يحدث في نظام سياسي ما، يتدخل فيه أحزاب خبيثة مماثلة، لا يمكن أن يثق بها تماما أي أحد، حتى المحكمة العليا. وثمة شيء أكيد واحد – لم يكن المقترعون من حدد نتائج الانتخابات الرئاسية للعام 2000.

في الواقع، لا تبدو رغبة المقترعين الأميركيين في ماهية النتيجة واضحة على الإطلاق. فحين تم إغلاق صناديق الاقتراع، كانوا قد أعطوا غور 200.000 صوت أكثر من تلك التي أعطيت لبوش، لكن بدا أنهم سلموا البلاد لبوش. وعلى الرغم من أن المرشح للرئاسة الذي كان يحظى بالنصيب الأكبر من أصوات المقترعين كان قد خسر مرة واحدة فقط في تاريخ الولايات المتحدة، إلا أن مثل هذه الأمور يمكن أن تحدث في ظل النظام الأميركي. إن المنتخبين لا يختارون الرئيس بشكل مباشر؛ فهم يصوتون لمرشحهم في ولايتهم، والمرشح الذي يفوز في هذه الولاية يحصل على أصوات "نظام الانتخاب الأميركي" فيها. ويتطلب الأمر 270 من هذه الأصوات للدخول إلى البيت الأبيض. وتحصل بعض الولايات أكثر من البعض الآخر على أصوات انتخابية. لذا، في الوقت الذي كان من المستبعد فيه أن يصبح جورج دبليو بوش الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة، لم يكن ذلك مستحيلا، على الرغم من أن 200.000 أميركي صوتوا للمرشح الآخر. إن تلك الأصوات البالغ عددها 200.000 لم تشكل أغلبية مقنعة. كان الأميركيون مقسمين إلى فريقين بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وذلك في ما يتعلق بهوية الرئيس المقبل: هل هو بوش، الابن الكسول للرئيس السابق، الذي يواجه تحديا، أم آل غور، نائب الرئيس الأخرق الذي وقف بجانب زير النساء بيل كلينتون أثناء حملة التجريح التي شنت على هذا الأخير، ثم ارتد

خلال الحملة الانتخابية، وانتقد فساد كلينتون الخلقي كما تقتضي المنفعة الشخصية. ولم يكن أي من المرشحين مهما، وبدت الولايات المتحدة غير مبالية على الإطلاق بالمرشح الذي سيفوز. إن فلوريدا التي كانت ستصبح قاعدة الانطلاق في انتخابات لا يهتم بأمرها سوى عدد قليل، تبدو حاليا دون أهمية، على أساس أن اثنين من الإرهابيين الذين فجروا الطائرتين في مبنى التجارة العالمي في مدينة نيويورك، كانا في تلك الولاية في ذلك الوقت، يتدربون على قيادة طائرات تجارية في مدرسة في فينيس في فلوريدا.

بينما كانت عملية التصويت في الولايات المتحدة سرية بشكل عام، ما من شيء كان يضاهي العصا السحرية الموجودة في فلوريدا. فحين تم إحصاء الأصوات البالغ عددها ستة ملايين في الولاية، حاز بوش على أغلبية أصوات تساوي 1784 صوتا، أي بهامش فوز يقل عن 0.03%[6]. ولأن عملية الاقتراع كانت سرية للغاية في كافة أرجاء البلاد، فقد كانت الانتخابات ستؤول إلى المرشح الذي يفوز بالأصوات الانتخابية الـ 25 في الولاية. وكانت الأنظار متجهة كافة إلى فلوريدا مع تقدم ساعات الليل. وسوف يذكر أولئك الذين كانوا يتابعون نتائج الانتخابات على التلفزيون، أن بعض القنوات أعلنت فوز بوش ثم تراجعت عنه. وكان غور يشاهد التلفزيون وسلم بالفوز إلى بوش، لكنه عاد وتراجع عن ذلك أيضا.

كان هامش الفوز صغيرا جدا بحيث أنه سبب، وبحكم قانون ولاية فلوريدا، إعادة إحصاء آلية للأصوات، ولهذا السبب لم يسلم غور بنتيجة الانتخابات. وسرعان ما لزم الفريقان مواقفهما: دعا بوش إلى اتخاذ قرار سريع بحيث يستطيع الفوز بانتقال السلطة من كلينتون له، وبالتالي يدخل إلى دائرة الفوز. غور من جهته، الذي كان مضطرا إلى مواجهة النتيجة الظاهرية، دعا إلى التزام الصبر؛ لم يكن يريد أن يتخذ الأميركيون "حكما

سريعا"[7] حول الفائز في الانتخابات بالاستناد إلى نتائج الأصوات فقط. وانكب كل من الطرفين على الكفاح لانتزاع الفوز من الطرف الآخر. وسرعان ما استنتج كل منهما أن النتيجة تعتمد على الأصوات التي سيعاد فرزها وعلى المكان الذي سيتم فيه ذلك، وعلى كيفية تطبيقه. في ذلك الوقت التاريخي، تم انتزاع خيار الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة من بين أيدي المقترعين الأحياء، ووضعه في عهدة السياسيين المناصرين الفاسدين، ونهاية بين أيدي القضاة الذي يبدو واضحا اليوم أنهم كانوا منحازين لأحد الأطراف.

إلى ذلك، من المهم أن نذكر أن ثمة مصدرا جديرا بالثقة إلى حد ما، يعتقد أنه تمت سرقة نتيجة الانتخابات، ولو أن ذلك لم يتم من بوش أو من غور، بل من أصوات السود. وهذا المصدر هو لجنة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وهي وكالة مستقلة لكشف الحقائق تؤيد الطرفين، تقوم بالتقصي حول الشكاوى المقدمة من قبل المدنيين، حول منعهم من حقهم في التصويت (من بين حقوق أخرى)، على أساس عرقهم وسنهم وجنسهم وإعاقتهم أو جنسيتهم. تم إنشاء هذه اللجنة بموجب قانون الحقوق المدنية الذي صدر عام 1957؛ وبمعنى آخر، تم إنشاؤها نتيجة لنضال الأميركيين السود، لوضع حد للتفريق والتمييز العنصري.

إن لجنة الولايات المتحدة حول الحقوق المدنية التي تعمل على الشكاوى المقدمة من العديد من الناخبين السود في فلوريدا، الذين تم إبعادهم عن مراكز التصويت في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، أو الذين شعروا بالإحباط من الجهود التي بذلوها من أجل التصويت، استعملت صلاحيتها لاستدعاء الشهود، وأجرت ثلاثة أيام من جلسات الاستماع حول الانتخابات وذلك في شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 2001.

وقد أصدرت بالتالي تقريرا حول هذا الموضوع تم تجاهله بشكل كبير من قبل الصحافة الأميركية، وكذلك من قبل الصحافة في كل مكان. ومن جهة أخرى، كان الإعلان عن نتائج إعادة الفرز يتم كل لحظة تباعا، إلى درجة أن الكل كان مدركا "للعبة" التي تجري بعد أسبوع على مرور العملية الانتخابية، باستثناء المريض عقليا والمنعزل عن المعركة الانتخابية.

إن عملية إعادة الفرز والصخب الذي رافقها كانت أخبارا مشروعة، تتناول هوية الرئيس الجديد. غير أن لجنة الحقوق المدنية رأت في ذلك مشكلة أكبر. وقد أوردت اللجنة في نتائج التحقيق التي أجرته وفي توصياتها: "بغض النظر عن السرية التي تمت فيها الانتخابات، كان حرمان الناخبين الواسع النطاق من حق التصويت، وليس موضوع سباق التعادل، هو الميزة الأساسية للانتخابات في فلوريدا". ووجدت اللجنة أن حرمان الناخبين السود[8] بشكل خاص من التصويت - إنكار حقهم في التصويت - كان واسع النطاق إلى حد أنها قدمت توصية إلى وزارة العدل الأميركية "بالشروع على الفور برفع دعوى ضد الحاكم، ووزير الخارجية، ومدير دائرة الانتخابات، والمشرفين على العملية الانتخابية، بالإضافة إلى مسؤولين محليين آخرين"[9]، بسبب مشاركتهم في حذف أسماء الناخبين السود من لوائح الشطب. والحقيقة هي أنه كان من المرجح أن يتم رفض أصوات الناخبين السود بمعدل عشر مرات أكثر من الناخبين البيض. كما حمل التقرير المسؤولين في الانتخابات، مسؤولية ترهيب الناخبين خارج مراكز الاقتراع في أحياء السود، وذلك من خلال وجود عناصر الشرطة، وكذلك إغلاق صناديق الاقتراع قبل موعد إغلاقها. كما طالبت الولاية بشراء آلية أفضل لفرز الأصوات؛ فالمقاطعات الأخرى استعملت أنظمة مختلفة، مع آليات حديثة وموثوقة، يمكن أن نجدها في أحياء البيض التي هي بحال أفضل،

وآليات أخرى قديمة ولا يمكن الاعتماد عليها، ترفض عددا أكبر من الأصوات، وذلك في أحياء السود والإسبان الفقيرة.

وقد رأى مايكل مور، كاتب "البيض الأغبياء" أن التقرير الذي أعدته اللجنة يعتبر دليلا على قيام عائلة بوش بسرقة الفوز من آل غور، وذلك قبل وقت طويل من ليلة إجراء الانتخابات. كانت المؤامرة بسيطة للغاية: حذف أكبر عدد ممكن من الناخبين السود من لوائح الشطب قبل موعد الانتخابات، بما أن الحكمة تقتضي أن معظم السود في الولايات المتحدة يصوتون للديمقراطيين. ولم يكن حاكم ولاية فلوريدا سوى شقيق جورج دبليو بوش، كما أن وزيرة خارجيته، كاثلين هاريس كانت مساعدة جورج دبليو بوش في حملة الانتخابات الرئيسية، لذا كان حذف الناخبين السود من لوائح الشطب إجراء روتينيا.

بقيت لجنة الحقوق المدنية بعيدة عن السياسة وتعلقت بالوقائع. وما اكتشفته هو أنه في العام 1997، بعد حملة انتخابات بلدية جرت في ميامي، واعتبرت غير نزيهة بشكل فاضح، حتى وفقا للمعايير في فلوريدا، تعهدت الولاية بإجراء مراجعة شاملة للوائح الناخبين فيها. فقام عدد كبير من الموتى بالتصويت للمرشح الذي فاز بمقعد المحافظ، بحيث انقلبت نتيجة الانتخابات بسبب ذلك. وأوكلت حكومة فلوريدا مهمة إعادة وضع لوائح الشطب إلى مؤسسة خاصة، وطلبت منها ليس أن تحذف أسماء الأشخاص المتوفين فحسب، بل أسماء كافة المجرمين المدانين كذلك.

في الولايات المتحدة، يخسر المجرمون المدانون الذين يرتكبون جناية ما، كما أي جنحة، حقهم في التصويت حتى تنتهي مدة حكمهم. في كانون الثاني (يناير) 2001، وفي الوقت الذي كانت فيه اللجنة تجري جلسات الاستماع، تم منع 3.9 ملايين أميركي من التصويت – "حرموا من حق

التصويت" - بسبب إدانات إجرامية. وكانت نسبة 36 بالمئة منهم من السود، على الرغم من أن السود يشكلون نسبة 13 بالمئة فقط من الشعب الأميركي، وذلك وفقا لأرقام الإحصاء الذي جرى في العام 2000. في فلوريدا، ثمة واحد من بين كل ثلاثة مجرمين سابقين من السود، وهي تعتبر ولاية من بين ثماني ولايات فقط لا تعيد تلقائيا حق المجرم السابق في التصويت، حالما تنتهي مدة حكمه. وينبغي أن يطلب المجرم العفو من مجلس الوزراء في الولاية، وهي عملية مطولة ومكلفة (تستمع اللجنة إلى الشهادة التي تكلف عشرة آلاف دولار كحد أدنى للنفقات القانونية، ويمكن أن تستغرق طوال ستة أشهر). أما الولايات الأخرى، فإنها تعيد حق التصويت تلقائيا، من دون أي مشاكل، ولا نفقات قانونية، ولا بيروقراطية، لكن ذلك ليس في فلوريدا.

قامت شركة "أو تي بي أونلاين" التي طلب منها تطهير لوائح الشطب، بجمع الأسماء من مختلف قواعد البيانات الحكومية والفدرالية، وإنشاء لوائح جديدة عام 1998، 1999 و2000. وقد اتبعت تعليمات صريحة بتوسيع نطاق بحثها في الشبكة قدر المستطاع عن الأسماء التي ستقوم بحذفها، رغم أنها كانت تملك التكنولوجيا لتضييق مجال البحث. وعلى الرغم من تحذيرها دائرة الانتخابات في فلوريدا من أن "القوائم المبعدة" تحتوي على العديد من "الأسماء المزيفة" - أي من الناخبين الشرعيين في فلوريدا الذين ليسوا بمجرمين مدانين، بل كانت أسماؤهم في تلك اللوائح لأن أسماءهم أو ظروفهم كانت مطابقة لاسم أو ظرف أحد المجرمين المدانين - قبلت دائرة الانتخابات باللوائح كما هي، وكانت ترسلها في كل مرة إلى مسؤولين محليين في الانتخابات مع تعليمات للتحقق من دقتها.

اكتشفت لجنة الحقوق المدنية أن لوائح العام 2000 تحتوي على معدل أخطاء بنسبة 14 بالمئة. وقد تخوف بعض المسؤولين الذين كان يطلب منهم

التحقق من دقة اللوائح من طريقة وضعها، إلى درجة أنها رفضوا استخدامها في انتخابات السابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، واستخدموا عوضا عنها لوائح العام 1998 التي تم تحديثها. مسؤولون آخرون برأوا الناخبين لفقدان الأدلة الكافية لإدانتهم الذين وصلوا إلى مراكز الاقتراع في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ليجدوا أنه تمت إزالة أسمائهم من اللائحة، وسمحوا لهم بالتصويت فقط إن أقسموا بشهادة خطية إنهم ليسوا بمجرمين مدانين سابقين. بعض المسؤولين الآخرين رفضوا السماح للأشخاص الموجودين على اللائحة بالتصويت، ولم يكونوا متعاونين البتة في جعل الأمور لصالح الناخب. كانت خطوط الهاتف في مكتب المشرف على الانتخابات معطلة لعدة ساعات، وكذلك الحواسيب، وأعطي الناخبون معلومات خاطئة حول كيفية معالجة أوضاعهم، جعلتهم يتنقلون من دون جدوى من مركز إلى آخر. ووجدت اللجنة أن "استعمال ولاية فلوريدا لهذه القائمة، بالإضافة إلى قانون الولاية الذي ضغط على الناخبين لحذف أسمائهم من اللائحة، حرم عددا لا يحصى من الأميركيين الأفريقيين من ممارسة حقهم في التصويت". ولم يعط التقرير رقما محددا للسود الذين حرموا من حق التصويت، كما يقر أن الناخبين البيض كانوا موجودين أيضا على اللائحة التي تحتوي على أخطاء، بيد أنه توصل إلى أن عددا كبيرا من الناخبين السود تم استبعاده عن انتخابات السابع من تشرين الثاني (نوفمبر). وانطلاقا من أن الأغلبية التي حاز عليها جورج دبليو بوش في فلوريدا كانت 154 صوتا فحسب بعد أن تم كل شيء، فإن ذلك دليل على أن إرادة الشعب أحبطت، من خلال الأعمال التي مارستها الحكومة في الولاية، التي لم تكن من ناحية الولاء السياسي متعاطفة مع رغبتهم في التصويت. فلو تمكن 155 شخصا أكثر من الناخبين الديمقراطيين السود من التصويت في ذلك اليوم لتغير تاريخ الولايات المتحدة

اليوم. إنها فكرة رائعة.

وثمة شكل آخر جدير بالذكر لحرمان المجرمين من حق التصويت، تم وفقا لقرار قانوني في فلوريدا، وهو أن الشخص الذي يرتكب جناية ما في ولاية أخرى، والذي ينهي مدة حكمه فيها ويسترجع حقه في التصويت تلقائيا، يتمكن من التصويت في فلوريدا من دون أي مشكلة. فلأسباب لم يتم شرحها، وتحت إشراف وزيرة الخارجية الجمهورية كاثلين هاريس التي تشرف وزارتها على عملية حذف أسماء المجرمين، أخبرت دائرة الانتخابات شركة "أو تي بي أونلاين" أنه ما زال ينبغي على المجرمين الذين استرجعوا حقهم في التصويت من ولايات أخرى، أن يطلبوا العفو في فلوريدا. وحين طرح هذا الموضوع أثناء جلسات الاستماع التي أقامتها لجنة الحقوق المدنية، أكد مجلس العفو التنفيذي في فلوريدا أن ثمة خطأ ما حصل، وهو تصحيح لوقائع أتت متأخرة للغاية بالنسبة للأشخاص الذين استبعدوا عن التصويت في الانتخابات الفدرالية.

وثمة مصادفة أخرى جرت مثيرة للانتباه، عندما صرحت اللجنة أن "المعلومات الخاطئة أدت إلى تصنيف 8000 شخص تقريبا من الذين ارتكبوا جنحات في تكساس، كمجرمين في فلوريدا"[10]. وقد حصلت المعلومات الخاطئة هذه في ما بين الولاية التي يحكمها جيب بوش وتلك التي يحكمها شقيقه، وهو المرشح الرئاسي جورج دبليو بوش.

ما من دليل ملموس على اشتراك القوى السياسية المناصرة خلال الانتخابات في فلوريدا. فلجنة الحقوق المدنية لم تذكر ذلك؛ لقد شدد التقرير الذي أعدته على عدم الكفاءة وعدم المبالاة، وهي خصائص نجدها لدى كافة الجبهات السياسية التي تحددها البيروقراطية. ومن جهة أخرى، كانت القوى المناصرة هي القوى المسيطرة عقب الانتخابات وعملية إعادة الفرز المشينة.

في الولايات المتحدة حيث الديمقراطية المطلقة، تمتلئ كافة المراكز العامة تقريبا خلال العملية الانتخابية. يتم انتخاب كل من مراقبي النفقات في الدولة ورؤساء الدوائر المالية والنواب العامين والقضاة المحليين والمدعين وعمدات البلدة. ويعتبر ذلك أحد أسباب صرامة النظام المتعلق بالجرائم في الولايات المتحدة؛ فإن كنت قاضيا قد تمت إعادة انتخابك، وكان الشعب يريد منك فرض عقوبة أقسى، كما يحصل غالبا في معظم البلدان، ماذا سيكون حكمك في القضايا الإجرامية؟ وكذلك الأمر، فإن كافة المراكز التعيينية تملأ من الأوساط الحزبية، من بينها المحاكم العليا في الولاية، والمحكمة العليا الأميركية. إن الأحزاب هي التيار الأساسي الفاعل في كل مرحلة من مراحل الحياة المدنية الأميركية. ففي العديد من الانتخابات، نجد لائحة مطولة من أسماء المرشحين لمختلف المراكز، بدءا من مركز العمدة حتى رئيس الجمهورية. وبإمكان الناخبين أن يختاروا من بين كافة المرشحين من مختلف الأحزاب، أو أن يختاروا بكل بساطة، من منطلق إيمانهم الأعمى بالسياسة، كافة المرشحين في الحزب الواحد، بغض النظر عن سجلهم. ومن شأن هذا الولاء الملحوظ أن يعزز الحياة الحزبية في الولايات المتحدة. فكل ناخب تقريبا هو إما ديمقراطي متطرف أو جمهوري متطرف، مع أقلية متضائلة تصنف من بين الأطراف الثالثة المهمشة التي لا شأن لها (الحزب الأخضر، حزب الإصلاح، الحزب الشيوعي، حزب الإرث الأميركي، الحزب النازي الأميركي، حزب القيم العائلية، الحزب الفاشستي الأميركي، حزب الحظر، حزب السلم في التعبير الجنسي...)[11]. إن ما يدعى "المراجعات والموازنات" في النظام السياسي الأميركي يضع حدا للإجراءات التعسفية الناجمة عن مثل هذا الولاء لحزب معين: فالرئيس قادر على استعمال حق الفيتو داخل الكونغرس؛ وداخل الكونغرس، بإمكان مجلس الشيوخ ومجلس

النواب أن يلغيا حق الفيتو لبعضهما البعض، وتتم السيطرة على كل مجلس من حزب إلى آخر وذلك على مبدأ أساسي نظامي؛ كما يمكن للنظام القضائي أن يلغي قرار الفيتو لكل من الكونغرس والبيت الأبيض. فمن النادر جدا وجود حزب واحد يسيطر على البيت الأبيض وعلى مجلسي الكونغرس، في الوقت الذي نجد فيه هذه الأغلبية من أمثال أولئك القضاة في المحكمة العليا.

في إطار هذا التطرف الحزبي، وضع كل من جورج دبليو بوش وآل غور مجموعات للعمل الميداني في فلوريدا، وذلك بعد انتخابات السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الانتخابية التي أعلنت عن الفائز النهائي. ولأن النتيجة كانت سرية بشكل يدعو إلى السخرية، كان يتم بسرعة تحويل كل تعبير عن السخط من قبل أحد الناخبين، إلى دعوى تثير الرأي العام. أما عدم الكفاءة واللامبالاة اللتان كشفت النقاب عنهما لجنة الحقوق المدنية، فقد عرفتا من خلال بعض المحاكمات التي أحدثت صخبا نوعا ما.

في "بالم بيتش"، حيث نجد مجتمعا من الأميركيين المتقاعدين، قدم إلى الناخبين ورقة اقتراع مريبة تشبه "الفراشة" مؤلفة من ورقتين. وكانت دوائر الثقب الموضوعة من أجل اختيار المرشح موجودة بين الورقتين؛ كان غور هو المرشح الثاني على الورقة الأولى لكنه في الدائرة الثالثة. أما الدائرة الثانية، فكانت تعود للمرشح الأول الموجود على الصفحة اليمنى، وهو بات بوتشانان، مرشح حزب الإصلاح اليميني المعروف بمعارضته للسامية. وتضم مقاطعة بالم بيتش أكبر نسبة سكان من اليهود من حيث الكثافة في الولايات المتحدة. وأغلبيتهم تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين ويعانون مشاكل في البصر والسمع. لذا، كان من المفاجئ جدا أن يحصل بوتشانان على 3407 أصوات في مقاطعة لم يقم يوما بحملة فيها ولا أنفق فيها فلسا للدعاية، وحيث كان يتم شتمه عادة. في "لايكس أوف ديلراي"، وهو مجتمع

اعتزال، حيث نجد نسبة 95 بالمئة من السكان من اليهود ونسبة 100 بالمئة من الديمقراطيين، حاز بوتشانان على 47 صوتا[12]. وحتى مدير حملة بوتشانان التي كانت شقيقته باي بوتشانان، أقرت أن النتيجة كانت مضحكة. فقد صرحت في ذلك الوقت: "لا نصدق أنها [أي الأصوات التي حصل عليها شقيقها في مقاطعة بالم بيتش] لنا كلها". وأضافت: "نعتقد أن ثمة ارتباكا واضحا حصل، ونتفهم حدوث هذا الارتباك لأننا نظرنا إلى صناديق الاقتراع بأنفسنا"[13]. وقد قدر المسؤولون في الانتخابات أن بوتشانان لم يحصل على أكثر من 3400 صوت فحسب في خضم عملية التصويت المربكة، بل أن 19000 صوت ضاع بسبب "الاقتراع لأكثر من مرشح" - أي الأشخاص الذين صوتوا لغور وبوتشانان على حد سواء أثناء ارتباكهم، ما أفقد أصواتهم الصلاحية.

إن التصويت لأكثر من مرشح نتيجة للارتباك في لائحة الاقتراع حصلت كذلك في مناطق أخرى من الولاية. ففي مقاطعة "دوفال"، كانت اللائحة تضم عشرة مرشحين للرئاسة على صفحتين، مع تعليمات غير مفهومة "بالتصويت على كافة الصفحات". واتبع العديدون هذه التعليمات وأضاعوا أصواتهم نتيجة لذلك. وأكثر من نصف الأصوات المهدورة كانت تحدد غور أو بوش في الصفحة الأولى وخيار آخر على الصفحة الثانية. وقد أجرى مركز الرأي الوطني للأبحاث دراسة مستقلة حول تلك الأصوات، مستندة إلى افتراض أن الناخبين الذين صوتوا لأكثر من مرشح كانوا سيختارون إما غور أو بوش، توصلت إلى أن غور خسر ما مجموعه 3098 صوتا من جراء لائحة الاقتراع المحيرة تلك.

غير أن التصويت لأكثر من مرشح لم يكن هو السبب الذي دعا إلى إعادة الفرز الذي تبع انتخابات السابع من تشرين الثاني (نوفمبر). كان "فقدان

التصويت" هو ما استرعى انتباه الصحافة، وما ركز غور جهوده بسببه، بغية جعل إعادة الفرز لصالحه. وتتم عملية فقدان التصويت حين لا يتوصل الناخب إلى اختيار أي مرشح وفقا للطريقة العادية الموجودة على لائحة الاقتراع. وذلك يعني وضع دائرة حول اسم المرشح بدلا من وضع إشارة "X" قربه؛ أما في اللوائح التي يتوجب فيها ثقب المربع، فهو يعني عدم نزع المربع الورقي الصغير الذي يدعى "مربع النزع" الذي ينبغي نزعه تماما كي تتمكن آلات الإحصاء الأوتوماتيكية من قراءة اختيار الناخب بدقة. فأحيانا، يكتفي الناخبون بنزع المربعات بواسطة دفعة صغيرة من القلم الذي يستعملونه في الاقتراع، ما يتسبب بـ "ورقة نزع تحمل علامة"؛ ويقومون أحيانا بنزعها جزئيا، ما يتسبب بـ "ورقة نزع معلقة". وفي كلتا الحالتين، ترفض الآلات اللائحة، ويتم فقدان الصوت.

مع سباق التعادل في الانتخابات، وفي صبيحة الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر)، بدأ كل من غور وبوش بحشد رجالهما وإرسالهما جماعات إلى جنوب فلوريدا. وقد قدرت تقارير الأنباء أن كل منهما يملك حوالى 400 شرطي سري على الأرض، لكن يمكن أن يكونوا متحفظين جدا. وقد شكل الارتباك عاملا مشتركا؛ فكان الآخر يريد إلحاق الضرر بعملية إعادة الفرز من أجل التوصل إلى النتيجة التي يحتاجون إليها. وسرعان ما قرر فريق غور عدم المطالبة بإجراء إعادة فرز في كامل الولاية، بل التركيز عوضا عن ذلك على أربع مقاطعات ديمقراطية: بالم بيتش، ميامي دايد، براورد، وفولوزيا[14]. وكانوا يطمحون، إن لم يكن إلى الحصول على أصوات كافية للإطاحة بتقدم بوش، إلى تعسير الأمور أمام كاثلين هاريس، وزيرة الخارجية الجمهورية التي كانت ما تزال مديرة حملة جورج دبليو بوش، لتثبيت أن نتائج انتخابات السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) تصب في مصلحة رئيسها

وذلك بعد سبعة أيام على الانتخابات، وفقا للقانون في فلوريدا. أما الاستراتيجية التي اتبعها بوش، فكانت إعاقة كل ما كان يقوم به غور، من خلال التفنيد بالأصوات التي أعيد فرزها وبعملية إعادة الفرز بشكل عام، كما من خلال إثارة التعاطف العام لفكرة أن الإزعاج بإعادة الفرز تسبب التشقق الوطني وحالة اضطراب لا جدوى منها. فإن تمكنوا من فعل ذلك حتى انتهاء المهلة القصوى المحددة للتصديق، واستمروا بالمحافظة على التقدم، يفوز بوش في الانتخابات. وللأسباب نفسها، لم يدع فريق بوش لعملية إعادة فرز تشمل الولاية بأكملها.

غير أن قانون ولاية فلوريدا كان محيرا نوعا ما. فهو يعتبر أنه ينبغي التصديق على نتيجة الانتخابات في الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر)، بيد أنه يرى كذلك أنه ينبغي أخذ كافة الأصوات التي تمت إعادة فرزها بعين الاعتبار. لكنه لا يحدد مصيرها ما إذا تم ذلك بعد المهلة القصوى للتصديق عليها. وقد حاولت هاريس التصديق على الانتخابات وفشلت في ذلك في الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر)، غير أن محكمة فلوريدا العليا، وهي هيئة مؤلفة من سبعة أعضاء، ويسيطر عليها في الوقت نفسه ستة أعضاء ديمقراطيين معينين، وضعت هذا التصديق جانبا في قانون أصدرته في الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) وحددت مهلة قصوى جديدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر).

لكن خدع الأحزاب كانت قد بدأت قبل وقت طويل من القانون الذي صدر عن محكمة فلوريدا العليا. وقد أقر أعضاء فريق غور فيما بعد أن إحدى تكتيكاتهم كانت تقوم على جمع معلومات عن أعضاء مجالس المراجعة في كل من المقاطعات المختارة الأربع[15]. وتم فتح ملفات لاثني عشر شخصا، ثلاثة في كل مقاطعة، وهو عمل يختص به مكتب التحقيق الفدرالي

في ملاحقته للأشخاص السياسيين غير المرغوب فيهم. وكانت المعلومات تخبر الديمقراطيين من الذي يؤيدهم ومن هو جمهوري، من يمكن الضغط عليه ومن الذي يحتاج إلى وسائل إقناع أكثر ليونة. وقد طبقت هذه الاستراتيجية في مقاطعة بروارد، حيث وافق مجلس المراجعة على إعادة فرز الأصوات بطريقة توافق "رغبات" الناخبين؛ فإن بدا للأشخاص الثلاثة الذين يعيدون الفرز أن التصويت يصب في مصلحة أحد المرشحين، حتى لو كان مربع النزع عليه نقر خفيف كما من جراء نسمة لطيفة، كان يتم إحصاء الصوت. وقد حصل غور على مئات الأصوات هناك.

لكن ذلك لم يحدث في بالم بيتش حيث أحدث التصويت المحير والناخبون اليهود الغاضبون ضجة إعلامية في المقاطعة. آل ليبرمان، وهو زميل غور المرافق، غضب جدا من عمليات التصويت لأكثر من شخص هناك، وضغط على الديمقراطيين لإقامة دعوى، من أجل المطالبة بإقامة انتخابات جديدة مع لوائح اقتراع ليست من ابتكار دكتور سويس؛ وقد تخلى المحامون الديمقراطيون عن تلك الفكرة، كونها غير فعالة تحت قانون فلوريدا[16]. وعوضا عن ذلك، ركزوا على "فقدان التصويت" وعلى عملية إعادة الفرز، لكن فريق المراجعة المؤلف من ثلاثة أعضاء والذي يسيطر عليه الديمقراطيون لم يكن مهتما هذه المرة بمتابعة نتيجة مقاطعة "بروارد" وبقراءة أوراق النزع من أجل تحديد رغبة الناخبين. بل قاموا باعتماد مجموعة قوانين أكثر صرامة، رغم أنها كانت أكثر ليونة مع الديمقراطيين، حول تفسير رغبة الناخبين. لذا فقد كانت المقاطعة التي توقع غور أن يحصد فيها عددا كبيرا من الأصوات، خيبة أمل بالنسبة إليه.

كذلك كانت "ميامي دايد" خيبة أمل كبيرة بالنسبة إلى الديمقراطيين، على الرغم من أنها كانت تشكل معقلا للأحزاب. ثمة أمران كانا يصبان ضد

مصلحة غور. الأول هو قيام تظاهرة، دعيت بـ "مظاهرة المتسكعين التافهين"[17]، قامت بها مجموعة من الجمهوريين الشبان الذين يرتدون ملابس أنيقة، مدعين أن الديمقراطيين كانوا يسرقون الأصوات التي هي لصالح بوش. وأخذوا يثبون فوق الحاجز الزجاجي الذي يفصل الغرفة التي كان يتم التحضير فيها للبدء بعملية إعادة الفرز، وانتهى الأمر بطرد كافة الديمقراطيين خارج المبنى. وبالتالي ألغت المقاطعة عملية إعادة الفرز وأبقت على نتائج السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) كما هي. أما المشكلة الثانية التي واجهت غور، لم تكن ملموسة بقدر المشكلة الأولى: فقد وردت تقارير تفيد أن محافظ ميامي الكوبي الأميركي غضب لأن إدارة كلينتون استخدمت سلتطها لانتزاع إليان غونزاليز، وهو لاجئ كوبي يبلغ السادسة من العمر وصل إلى شواطئ فلوريدا، من منزل لأفراد عائلته في ميامي، وإعادته إلى كوبا[18]. لذا كان التوقيف السريع لعملية إعادة الفرز في "ميامي دايد"، وربما رفض المزيد من أصوات الديمقراطيين، بمثابة الانتقام الذي طبقه المحافظ (إن مثل هذه المكائد معروفة لدى السياسيين في فلوريدا)، غير أن هذا بقي غير مؤكد.

في تلك الأثناء، حصل غور على 98 صوتا إضافيا في مقاطعة فولوزيا. في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر)، تراجع تقدم بوش إلى 300 صوت[19]. وكان الجمهوريون قد بدأوا بتوجيه الأسئلة حول شرعية عملية إعادة الفرز، وبالتشديد مرارا على أن العملية كانت عرضة "للفساد". ووفقا لهم، لم تكن عمليات إعادة الفرز اليدوية موثوقة بقدر العمليات الآلية، وقامت الشرطة السرية التابعة لهم بالبحث عن مربعات النزع الضائعة. أحد المراقبين الجمهوريين أخذ يصرخ حين رأى مربعا منها على الأرض في أحد مراكز إعادة الفرز في مقاطعة بروارد؛ وثمة مراقبون آخرون صرحوا

أنهم شاهدوا إحدى المسؤولات في الانتخابات تستعمل لائحة اقتراع في تنظيف أظافرها. وقد اتهم الجمهوريون الديمقراطيين بإخفاء الأوراق، وفي إحدى الدعاوى التي أقيمت، طلبوا من مكتب العمدة أن يحتفظ بخمس وسبعين قطعة صغيرة من الأوراق كدليل على أن المربعات تم نزعها، غير أن هذا الدليل تحول تماما إلى ما كان يبدو عليه - قطع صغيرة من الأوراق.

وقد قام الجمهوريون والديمقراطيون بتنظيم تظاهرات وأخرى مضادة في شوارع مقاطعة براورد وفي أماكن أخرى. وفي إحدى الاحتجاجات، نادى الجمهوريون "لا نريد المزيد من مربعات النزع"[20]. فنشبت حرب إعلانية، مع كل فريق يسعى إلى عرض تعليقاته المكتوبة بخط اليد في أخبار المساء. وقد نقل الديمقراطيون قول ستالين: "ليست أصوات المقترعين هي المهمة، بل الأشخاص الذين يحصون هذه الأصوات". أما الجمهوريون، فقد سخروا من عدم قدرة المواطنين على استيعاب لائحة اقتراع، كان يمكن لأغلبية سكان بالم بيتش نسبة إلى وضوح تصميمها، أن يتفحصوها: "هل نزعت الدائرة الخطأ؟ نأمل أنك لم تكن تقود"[21].

كان سلوك المناصرين بالنسبة إلى البعض مشهدا باعثا على الاشمئزاز ومسيئا إلى سمعة الولايات المتحدة في ما يتعلق بالديمقراطية الشرعية. وقد كتبت مجلة ذي إيكونوميست البريطانية في عددها الصادر بتاريخ الخامس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، أن سير الأحداث "أوضح أن الولايات المتحدة، في الوقت الذي يمكن لبلدان أخرى أن تحرق فيه إطارات سيارات في الشوارع، أجرت على الأقل انتخابات وفقا لأحكام القانون"[22]. وفي إحدى المقالات من العدد نفسه صرحت المجلة:

> ... منذ الليلة التي أجريت فيها الانتخابات، سبب المرشحون لأنفسهم العار. فمن وقت إلى آخر، بدا كل من الطرفين أنه في

تنافس متصاعد لفعل المكائد. وقد حل مكان التماسك والوحدة، الحاجة إلى قول أي شيء يمكن أن يقنع إحدى المحاكم. ينبغي أن يتم لوم السيد غور على بدئه تلك الدوامة الوضيعة. أما السيد بوش، فينبغي أن يتم انتقاده بشدة على عدم قبوله بما كان يشكل بالتأكيد الحل العادل الأمثل - ألا وهو عملية إعادة الفرز اليدوية لكل الأصوات في فلوريدا[23].

لكن كل ما كان جرى حتى ذلك الوقت لم يكن شيئا مقارنة مع الجولات الثلاث الأخيرات في المحكمة. هنا، أصبحت الأحزاب الجمهورية/ الديمقراطية هي العامل الحاسم في اختيار الرئيس. فقد كانت أحزابا يعلم كل من الطرفين أنه يمكنهما الاعتماد عليها. وكان الديمقراطيون متفوقين، إذ إن ستة أعضاء من أصل سبعة في محكمة فلوريدا العليا كانوا من أنصارهم، ما جعلها مؤسسة متعاطفة معهم يمكن الاعتماد عليها. وما أكد ذلك كان القرار الذي اتخذ في الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) والذي سمح بإجراء عملية إعادة الفرز. أما الجمهوريون، فقد كانوا متفوقين بسرية بمجموعة من الأمور، وهم القضاة الخمسة المعينون من قبل الجمهوريين في أعلى محكمة في البلاد.

في السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)، أعلنت كاثلين هاريس أن جورج دبليو بوش هو الفائز في الانتخابات بفارق 537 صوتا. وسرعان ما أقام الديمقراطيون دعوى لقلب قرارها. وفي الرابع من كانون الأول (ديسمبر)، أقر قاضي المحكمة الدورية في مقاطعة ليون، ن. ساندرز سول هذا الإعلان، كما أقر أن بوش هو الفائز، انطلاقا من أن عمليات إعادة الفرز لن تغير النتيجة. وقام فريق غور بالاستئناف لدى محكمة فلوريدا العليا الصديقة، التي قلبت في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) النتيجة التي تم

التصديق عليها، وقلصت تقدم بوش إلى 154 صوتا[24]. وأصدرت المحكمة القرار رقم 6 – 1 الذي يقضي بإتمام عمليات إعادة الفرز، بغية حماية حق الناخبين في التعبير عن رأيهم، على الرغم من أن هذه العمليات كانت قد تجاوزت المهلة القصوى التي حددتها المحكمة. وقد صرحت أغلبية القضاة أنه "ينبغي تحديد نتيجة هذه الانتخابات من خلال التدقيق في أصوات الناخبين في فلوريدا، وليس من خلال الاستراتيجيات الدخيلة على العملية الانتخابية". وقد كان الرأي المعارض المنفرد من قبل المعين الجمهوري الذي انتقد المحكمة على عدم قيامها بإعادة الفرز، وحذر من أن القرار الذي اتخذته سيغرق البلاد في "أزمة دستورية لا حاجة إليها ولم يسبق لها مثيل"[25].

وقام فريق بوش على الفور بمطالبة المحكمة العليا في واشنطن بقلب القرار، وهو ما قام به القضاة تماما في تصويت 5 – 4 بين الأوساط الحزبية في الثاني عشر من كانون الأول (ديسمبر). وفي الواقع، كان ثمة قراران اثنان: قرار 7 – 2 القاضي بإرجاع القضية إلى محكمة فلوريدا العليا، كي تحكم بشأن القيام بعمليات إعادة الفرز؛ وقرار 5 – 4 القاضي بتحديد المهلة القصوى للتصديق على نتيجة الانتخابات، وذلك بعد ساعتين تماما من إعلان المحكمة العليا قرارها، ما يجعل أي عمليات إعادة فرز إضافية من دون جدوى. ولحسن الحظ أن غور استسلم عند هذا الحد، مفسحا المجال أمام جورج دبليو بوش لتسلم الرئاسة، بأغلبية صوت من الهيئة الانتخابية.

إن هذا القرار الذي أشاد به الجمهوريون كونه أنقذ البلاد من الأزمة، اعتبره المفكرون الليبراليون والديمقراطيون مكيدة وقحة من قبل القضاة المحافظين، الذين توجب عليهم أن يستديروا بقوة لليسار، بغية تدبير فوز بوش في الانتخابات. وقد ذكر مايكل مور في كتابه "البيض الأغبياء" أن اثنين من القضاة المعينين من قبل الجمهوريين، وهما القاضي الأول ويليام

رينكويست وساندرا داي أوكونور، والاثنين في السبعينات من عمرهما، أرادا التقاعد، بيد أنهما شعرا أنه ينبغي عليهما فعل ذلك في ظل حكم رئيس جمهوري، بحيث يكون البديلان عنهما ذوي أفكار محافظة. وكتب مور: "في ليلة إجراء الانتخابات، سمعت أوكونور في إحدى الحفلات في مقاطعة واشنطن تتأسف بسبب عدم تمكنها من البقاء في مركزها لمدة أربع أو ثمان سنوات بعد. كان بوش يشكل أملهما الوحيد بتحقيق تقاعد مؤكد..."[26] وكتب مور أيضا أن ابن قاض جمهوري آخر كان محاميا، يمثل فريق بوش أمام المحكمة العليا، الأمر الذي دعاه مور بالصراع حول المصلحة[27].

ومهما كان تبريرهم، فإن رأي القضاة العام، الذي تم الإفصاح عنه من خلال قرار الأغلبية المكتوب وغير الموقع، أعلن "أن المحافظين، على الرغم من موافقتهم على النتيجة، إلا أنهم ناضلوا بشدة للعثور على خرق فدرالي للقرار، يبرر إلغاء قرار محاكم فلوريدا"[28]. لكن القرار بقي على حاله لأن فلوريدا لا تملك معايير محددة في تقرير شرعية وعدم شرعية الأصوات، في عمليات إعادة الفرز إلى حد يجعلها قادرة على خرق ضمانة الدستور لـــ "المساواة في الحماية في ظل القانون".

> في الماضي، كان القضاة المحافظون يلقون المواعظ ضد استخدام جمل الدستور الغامضة مثل "المساواة في الحماية" و"الطرق القانونية" كأسباب لانتقاد القرارات في الولايات المتحدة. ويقول المحافظون كذلك إنه ينبغي على المحكمة النظر في قصد واضعي الدستور. وقد تمت إضافة بند المساواة في الحماية، وهو جزء من التعديل الرابع عشر، إلى الدستور بعد الحرب الأهلية من أجل حماية السود من التمييز العنصري في الجنوب. على الرغم من ذلك، لجأ المحافظون الذين كانوا يواجهون القضية الأهم خلال

حقبة عملهم، إلى بند المساواة في الحماية كأساس لهم لوقف عمليات إعادة الفرز الجارية في فلوريدا[29].

وبمعنى آخر، لجأ القضاة إلى تعديل لطالما ترفعوا عنه في قرارات سابقة، لا سيما تلك التي تتعلق بالعدد الكبير من السود الذين ينتظرون حكم الإعدام في الولايات المتحدة، وذلك من أجل وضع حد لعمليات إعادة الفرز التي يمكن أن تؤدي بالرجل غير المناسب إلى البيت الأبيض. قام آلان ديرشويتز، وهو الأستاذ في القانون في جامعة هارفرد وناشط في الحقوق المدنية، بنشر كتاب في العام 2001 دعاه "الظلم المطلق"، وصف فيه القرار بأنه "القرار الأكثر فسادا في تاريخ المحكمة العليا، لأنه القرار الوحيد الذي اتخذته أغلبية القضاة، وفقا لهوية المتنازعين الشخصية وانتسابهم السياسي"[30]. كما دعا كاتب آخر القضاة بـــ "المجرمين"[31]، وحتى إن بعض المحافظين أقر أنه كافح للعثور على تبرير للقرار.

كما كان ثمة كتاب محافظون أذكياء اعتبروه قرارا قانونيا صائبا وبرروا موقف القضاة المحافظين السابق من تعديل المساواة في الحماية، أنه كان مناسبا لقرار إعادة الفرز. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار يدرس اليوم بشكل كبير في كليات الحقوق في الولايات المتحدة.

وذكر عدد كبير من الانتقادات التي وجهت، أنه لو كان بوش من كان مزعزعا يوم الانتخابات، لسمح أولئك القضاة الخمسة ذاتهم بمتابعة عمليات إعادة الفرز. غير أن ذلك لا يعير أدنى انتباه للسياسات الحزبية في الولايات المتحدة. وقد بدا واضحا اليوم أنه لو كان المعينون الديمقراطيون هم من يسيطر على المحكمة العليا، لكان فاز غور في الانتخابات. كان ذلك هو القرار الأهم الذي اتخذته المحكمة يوما، في الوقت الذي كان فيه أعضاؤها المؤلفون من تسع رجال ونساء، والذي كان كل منهم هو معين سياسي،

قادرين على تحقيق الفوز الساحق لمعينيهم. ما من سبب يدعو للتصديق أن الأغلبية الديمقراطية كانت ستتصرف بطريقة مغايرة؛ يكفي النظر إلى قرار محكمة فلوريدا الأخير للتأكد من ذلك.

وقد كتب أحد القضاة في المحكمة العليا في رأيه المخالف: "على الرغم من أننا قد لا نتوصل مطلقا إلى معرفة أكيدة لهوية الفائز بالانتخابات الرئيسية لهذا العام، غير أن هوية الخاسر تبدو واضحة تماما. إنها ثقة الشعب بالقاضي كحارس القانون غير المتحيز".

خاتمة

لا بد من وجود خاتمة لكل هذا؛ بل خاتمات عديدة في الواقع.

بعد مرور عام على الانتخابات، أظهرت دراسة أجريت على الأصوات، أنه لو سمحت المحكمة العليا بعملية إعادة الفرز وفقا للمعايير القائمة، لكان جورج دبليو بوش قد فاز على الأرجح بالانتخابات بهامش فوز صغير. كما رأت الدراسة نفسها، أنه لو تمت إعادة الفرز في ظل قوانين فلوريدا المصممة للسماح للناخبين بالتبرئة عندما يرتكبون أخطاء عن غير قصد في لوائح الاقتراع، لكان غور قد فاز بهامش ضئيل بضآلة ورقة النزع. ولم تعلن الدراسة عن قرارات لجنة الحقوق المدنية حول إبعاد عدد كبير وغير محدد من الناخبين السود عن لوائح الشطب المسجلة، وعدم قدرتهم على الإدلاء بأصواتهم، أو سرقة الأصوات منهم أو غير ذلك.

لم تقم دائرة العدل الأميركية ولا حكومة فلوريدا بتنفيذ توصيات لجنة الولايات المتحدة حول الحقوق المدنية. وقد رفض حاكم فلوريدا، جيب بوش، بالإضافة إلى جمهوريين آخرين في الولاية، التقرير كونه متحيزا على أساس أن ستة أعضاء من أصل ثمانية في اللجنة هم معينون ديمقراطيون. وقد

اعتبرت مصادر عديدة أخرى، من بينها صحيفة نيويورك تايمز، أن التقرير يحمل قيمة ظاهرية، إذ إن عمل اللجنة فيما مضى لطالما كان غير متحيز لحزب معين، كما أن نتائج التقرير كانت مستندة على شهادات مسجلة. وكتب رئيسان سابقان، الديمقراطي جيمي كارتر، والجمهوري جيرالد فورد، اللذان ترأسا اللجنة الأميركية الوطنية حول الإصلاح الانتخابي، في نشرة أتلنتا الدستورية، أن نظام تسجيل الناخب في البيرو هو "أبعد ما يكون" عن أن يطبق في الولايات المتحدة. وقد صرحت مجلة ذي إيكونوميست أن "نظام الانتخاب الأميركي أظهر أنه ليس غير صالح من الناحية التكنولوجية فحسب، بل إنه متصدع من الناحية الهيكلية، مع الأدوار المسيطرة المسندة إلى الأحزاب"[32].

على الرغم من ادعاءات جيب بوش بتحيز التقرير، إلا أنه قام بإصلاح في قوانين فلوريدا الانتخابية عام 2001[33]. وقد أدان القانون الجديد آلية ثقب الدائرة في عملية إحصاء الأصوات، وبالتالي ألغى أوراق النزع؛ كما أنه أبطل ورقة الاقتراع "الفراشة" التي حيرت الناخبين في بالم بيتش؛ ودعا كذلك إلى عملية يدوية لإعادة فرز الأصوات وذلك بشكل سري، وهو ما كان غير مسموح للجمهوريين فعله، على أساس أنه قد يؤدي إلى "فساد النظام". غير أن القانون لم يسهل على أي مجرم أنهى مدة حكمه، استرجاع حقه في التصويت، كما أنه لم ينشئ هيئة غير متحيزة للإشراف على الانتخابات. ويعكس العديد من الإصلاحات التي أجريت، التوصيات التي اتخذت في تقرير لجنة الولايات المتحدة حول الحقوق المدنية. وقد تم التصديق على قرار فدرالي مشابه وذلك في شهر نيسان (أبريل) 2002، الذي ركز على إلغاء آلية التصويت القديمة الطراز، وسهل على الناخبين تصحيح أخطائهم على أوراق الاقتراع.

تم إعلان موغابي الفائز في انتخابات زيمبابوي، وسرعان ما بدأ بجمع أخصامه وسجنهم.

في النهاية، فإن الأميركيين، وحتى أولئك الموجودين في فلوريدا، ظلموا في الأيام التي تلت الانتخابات، لم يهتموا مطلقا بكون عملية التصويت انتزعت من الشعب وسلمت إلى فريقين متوحشين من ذئاب الأحزاب. آل غور، الذي أطلق لحيته (وهي علامة على الشعور بالذنب كما يقول البعض)، وأصبح محاضرا في كلية الصحافة، لم يحصل على الولاء المطلوب ليجعل من خسارته موضوعا للنقاش. أما جورج دبليو بوش فقد قام بتبرئة نفسه بشكل بارع في تعامله مع هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابية، بحيث يشعر الكثيرون بالسعادة كونه هو من أصبح الرئيس، أو كونه سرق، أو غير ذلك، هذا اللقب. لقد أظهرت تقارير الصحف التي أعدت في الذكرى السنوية للانتخابات، أن الأميركيين لا يمكنهم تصور رجل آخر في الرئاسة؛ فقد بلغت نسبة الموافقة على بوش التسعين بالمئة وذلك في الأشهر التي تلت الهجمات، رغم أنها بدأت بالانخفاض في ربيع 2002. وبالنظر إلى الخسائر التي تكبدتها الأمة خلال هذه الهجمات، يعتبر ذلك رد فعل مغفورا. غير أنه يبقى من المزعج أن تفشل أمة اختارت أن تحكم من خلال إرادة الشعب، في التقصي عن أحداث قامت باختطاف مبدأ أميركي مهم جدا.

وتفهم لجنة الحقوق المدنية النزعة الأميركية إلى مقاومة الاستبطان. ففي تقريرها الذي أعدته حول انتخابات السابع تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، ذكرت قولا لمارتن لوثر كينغ في أعلى فصل القرارات والتوصيات: "إن الغالبية العظمى من الأميركيين... يخافون من الظلم لكنهم غير مستعدين بعد لدفع ثمن باهظ من أجل استئصاله".

الفصل الثاني عشر

أتساءل عن سبب إصغائنا إلى الشعراء، في حين أن ما من أحد يبالي البتة.

بقايا الرايات الأميركية، ويلكو

الثقافة الفارغة

سيطر التدخل والوجود الأجنبي الأميركي سيطر على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالمؤسسات الحكومية المقدسة بقدر الحدود وحتى الحكومات الأجنبية، هي من ابتكار الولايات المتحدة. إن مصدر العديد من التوترات الحالية الموجودة بين الولايات المتحدة وبلدان أخرى، هي وكالة الاستخبارات المركزية السرية أو العمليات العسكرية العلنية التي طبقت من أجل وضع حلول سياسية، وذلك على مدى الـــ 25 إلى 50 سنة الماضية. غير أن التأثير الأميركي على البلدان الأخرى غير المرغوب فيه، بالإضافة إلى رد الفعل الذي نجم عن ذلك، لم يبدأ وينتهي مع الجواسيس والصواريخ. بل أنه يمتد كذلك إلى نجوم السينما والهامبرغر.

لطالما شكل الوجود الكلي للملابس والمنتجات والأفلام والموسيقى والسينما الأميركية مسألة حساسة في البلدان الأجنبية، وإحداث جو من التوتر سببه الغيرة الأميركية في أحسن الأحوال، والتعصب القبلي في أسوأها. وكانت البلدان العربية هي أكثر الأماكن التي تمت فيها مناهضة الأفكار الأميركية وذلك في ربيع 2002، لكن فرنسا هي البلد الذي كانت له علاقة الحب/الكراهية الجوهرية مع الولايات المتحدة، التي تعود إلى أوائل أيام التاريخ الأميركي.

كانت فرنسا هي الحليف الأوروبي الأول للولايات المتحدة؛ لقد دعمت الفريق الفائز خلال الحرب الثورية، كما أن الأفكار الفرنسية السياسية في ذلك الوقت ساهمت في وضع الدستور. وكانت فرنسا مستوطنة كذلك في معظم الأجزاء الشرقية والجنوبية التي أصبحت ما يسمى بالولايات المتحدة فيما بعد. وقد قام نابوليون ببيع ممتلكات فرنسا إلى الحكومة الأميركية، وذلك في صفقة لويزيانا عام 1803، وهو تاريخ أساسي في سيطرة الولايات المتحدة على أميركا الشمالية. كان تمثال الحرية الموجود في مدينة نيويورك هدية من الحكومة الفرنسية عام 1886. واستمر نوع من التبادل الحر للأساليب والأفكار بين فرنسا والولايات المتحدة خلال القرن العشرين. فقد أمضى بعض الكتاب أمثال "إيرنست همنغواي" و"إيزرا باوند" سنوات في باريس وذلك خلال الربع الأول من القرن حين كانت هذه المدينة تشكل قبلة الفنانين المستقلين، من كافة التوجهات والجنسيات. فتشرب الفرنسيون العادات الأميركية، من الجينز إلى جايمس دين، في الوقت الذي كان فيه الأميركيون الذين يبحثون عن الحرية في الفن، وعن مكان لرؤية الثقافة الأوروبية فيما بعد والعيش حياة بوهيمية بعض الشيء، يحولون فرنسا إلى مقصد أغلبية الأميركيين. كانت هذه هي ناحية الحب في العلاقة.

غير أنه بقدر ما كان الفرنسيون منجذبين إلى أميركا، كانوا معارضين للثقافة الشعبية المبتذلة والتي لا جذور لها في تلك البلاد. إن "الولايات المتحدة" في فرنسا هي كناية عن البضاعة السيئة، والضخامة لمصلحتها الخاصة، والعنف، والغرور، والإنتاج بالجملة، والعدائية، والسرعة، والافتقار إلى التحسين. وقد بدا هذا الشعور المناهض لأميركا بشكل ملموس، في كتاب نشر عام 1980 بعنوان "فرنسا المستعمرة"، حقق أرقاما قياسية في المبيعات. ومن بين الوقائع المثيرة للجدل، كشف الكاتب جاك تيبو إلى أبناء وطنه كيف

أن السياسيين الوطنيين بدأوا باستئجار مؤسسات العلاقات العامة الأميركية، لإدارة حملاتهم في السبعينات من القرن العشرين، ما حول الانتخابات الفرنسية التي كانت تعتبر من قبل عملا هادئا وفرنسيا بامتياز، إلى احتجاجات شعبية، تم من خلالها التسويق للمرشحين كما التسويق لعصير البرتقال أو السيارات.

كما كان تيبو أول من أظهر كيف أن الأفلام الأميركية سادت على مسارح الدول الأوروبية الكبرى في أوائل السبعينات من القرن العشرين، محولة بذلك دور السينما الكبرى التي كانت في فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا، إلى مسارح لا قيمة لها. ومنذ ذلك الوقت، سيطرت السينما الأميركية على العالم، وعلى رؤية العالم لنفسه. بين نهاية الحرب العالمية الثانية والعام 1970، على سبيل المثال، صنعت فرنسا عشرة أفلام حول الحرب، بينما أطلقت الولايات المتحدة 311 فيلما[1]، معززة بذلك صورة أميركا كبطل الأمة المسيطر والمحرر، وذلك على حساب مشاركات القوى الحليفة الأخرى.

ويرى المعلقون والسياسيون المحافظون في أميركا أن استبدال الأفلام الفرنسية بتلك الأميركية هي بسبب التأثير الثقافي بكل بساطة. فلو كان الفرنسيون يحبون السينما في بلادهم، لوجدوا عددا أكبر من الأفلام المحلية للاختيار من بينها؛ ولو لم تكن الأفلام الأميركية شعبية بهذا القدر، لكان انخفض الطلب عليها. لكن هذا تبرير مخادع. ما زالت هناك صناعة قوية نسبيا للأفلام الفرنسية؛ ففي ربيع عام 2002، في مجمع لدور السينما في جادة مونبارناس في باريس، خمسة أفلام من بين 12 فيلما معروضا كانت فرنسية، بينما كانت الأفلام الستة الأخرى أميركية. مقارنة مع بعض البلدان مثل كندا، حيث إن كافة الأفلام المعروضة في المسارح هي أفلام أميركية،

هناك نسبة كبيرة من الأفلام المنتجة المحلية. ويبدو من الواضح أن ثمة إقبالا شديدا من فرنسا على أعمال أبنائها ما يكفي لإرضاء محبي السينما. وقد كشف تيبو عن حقيقة أخرى، وهي أنه إن كانت الأفلام الأميركية تلاقي رواجا في فرنسا، فذلك يعود إلى أن الحكومة الأميركية أرادت ذلك تماما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

حين قامت الحكومة الفرنسية، التي أفلست واستنزفت عام 1945، بالتفاوض مع واشنطن حول إعادة التمويل، أصر المفاوضون الأميركيون على أن تفتح فرنسا سوقها لاستقبال المزيد من الأفلام الأميركية، وذلك مقابل إعطائها المزيد من القروض. وكانت فرنسا حتى ذلك الوقت، قد حددت عدد الأفلام الأجنبية التي تدخل إلى البلاد كل عام. وكان لدى استوديوهات الأفلام الأميركية عددا كبيرا من الأفلام الاحتياطية التي لم تعرض بعد في أوروبا، كما أنها كانت قد تعاونت أثناء الحرب مع الحكومة الأميركية من خلال تأجير نجومها السينمائيين إلى القسم الحربي، من أجل الحملات الدعائية وجولات منظمات الخدمة الموحدة المعززة للمعنويات. فأرادوا مقابلا لذلك الآن، وقد حصلوا عليه وأكثر منه. ففي ظل الضغط من قبل المفاوضين الأميركيين، بالإضافة إلى الحاجة إلى المساعدة المالية، لان الفرنسيون ووافقوا على رفع حصة الأفلام الأميركية من بين الأفلام الأجنبية. عام 1945 وقبل عقد هذا الاتفاق، سمحت فرنسا بدخول 46 فيلما. في الأشهر الستة الأولى من العام 1947، ارتفع عددها إلى 338 فيلما[2]. وطلب من الفرنسيين إجبار مسارحهم على عرض أربعة أسابيع من الأفلام الفرنسية، من ضمن ثلاثة عشر أسبوعا من الأفلام الأميركية، غير أن ذلك لم يوقف الانتقادات الموجهة. وقد كتب في إحدى الافتتاحيات في صحيفة "لوموند"، أن الحكم على الأفلام الفرنسية بالاختفاء قد أخضع الشعب الفرنسي إلى حملة

دعائية غير مراقبة تصب في مصلحة الأفكار الأميركية... من المؤسف رؤية شعبنا يتشرب كميات غير محددة من تلك المادة المخدرة"[3]. لقد تشربوا ما فيه الكفاية، وتشهد السينما والثقافة الفرنسية حاليا عنصرا مهما من التأثير الأميركي فيها.

وتعج القنوات الفرنسية بالبرامج الأميركية[4]. فبإمكان السائح في أحد فنادق باريس أن يشاهد برامج أميركية شعبية مدبلجة مثل "JAG" و" All My Children" و"The Simpson" (وكذلك على القنوات الألمانية المتوفرة في باريس؛ فكلام "هومر سيمبسن" بلغة "سيرجنت شالتز" الأم، يستحق وحده عبور المحيط لسماعه). بإمكان الفرنسيين كذلك أن يشاهدوا المسلسلات التلفزيونية الفرنسية التي تعرض نمط حياة أميركية متميز بالنسبة إليهم، يبدو واضحا من خلال انتقال المشاهد من مشهد يشتمل على كلام كثير في منزل فخم، إلى حديث مؤثر في قاعة إحدى المستشفيات بوجود طبيب جذاب، ثم إلى حادث سير يعلن نهاية الفيلم؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى برامج الألعاب، في ما يتعلق بالمذيع الذي لا يمت إلى الفرنسية بصلة سوى باللغة التي يتكلمها.

مجددا، يعتبر الأميركيون أن تلك هي السوق الحرة في العمل، إلى درجة أن شبكات التلفزة تبحث عن التصنيف، من خلال عرضها للبرامج التي تجذب أكبر عدد من المشاهدين وبأقل كلفة ممكنة، وهم على حق في ذلك. وما زالت وجهة النظر تلك تتضمن واقعين مهمين. أولا، تعتبر أميركا منتجة الأفلام والبرامج التلفزيونية الأكثر سيطرة في العالم[5]، ما يعني أنها هي المبتكر المفترض للبرامج التي من شأنها أن تكفي 24 ساعة كاملة من البث. إن سيطرة دور السينما والإذاعات الأميركية في العالم أجمع، تدل على كثرة عددها أكثر منه على نوعية منتجاتها. إن الأمة التي تسيطر على العالم،

لا تبالي مطلقا في السوق بأولئك الذين يشترون ما لا يدعو إلى القلق، من خلال القيمة الفنية المتأصلة لـــ The Dukes of Hazzard.

ثانيا، إن وجهة النظر في السوق الحرة تتجاهل شعور الأشخاص في البلدان الأخرى من تلقيهم ثقافة ما، والقيم الموجودة في تلك الثقافة، التي لا تمت إليهم بأي صلة. وتتمسك أميركا بقيمها بشدة، غير أنها تبدو غير قادرة وغير راغبة في أن تفهم أن البلدان الأخرى، حتى لو كانت صغيرة وفقيرة، تفعل الشيء نفسه. ويبدو مستغربا أن يفكر الأميركي أن من يشاهد "دالاس" أو "جاغ"، قد يشاهده لغرض غير التسلية التي تؤمنها هذه البرامج، وذلك لأن افتراضات تصرفات الأشخاص وأعمالهم، مألوفة بالنسبة إلى مشاهد أميركي. إن شابا عاطلا عن العمل في بلغاريا يشاهد "دالاس"، يرى أشخاصا أثرياء يعاملون بشكل ملكي ويعيشون كالملوك، من خلال سرقة أصدقائهم وطعنهم من الخلف؛ فهو يجد صعوبة في فصل هذا الانطباع عن ذلك الذي كونه عن الشعب الأميركي بشكل عام. لماذا لا يشعر بالاستياء من الولايات المتحدة على مكافأتها مثل أولئك الأشخاص الوضيعين، بينما يعيش هو في شقة مؤلفة من غرفة نوم واحدة في صوفيا؟ لماذا لا يشعر بالاستياء من الأشخاص القادرين على شراء كل شيء، في حين أنه بالكاد يستطيع أن يؤمن شراء مصباح كهربائي أو علبة قهوة؟ لماذا يحصل الأميركيون على كل هذا التبذير والإسراف، لمجرد أنهم يعيشون في "بويز" و"إيداهو" بدلا من أوروبا الشرقية؟ ولماذا حذاء "نايكي" الرياضي باهظ الثمن في كل مكان، ومن أين يمكنه الحصول عليه؟

إن سيطرة الثقافة الأميركية الكلية على العالم والأحاسيس المتضاربة التي تولدها داخل شعوب البلدان الأخرى، هي شيء تجهل الولايات المتحدة مخاطره. وهي ظاهرة كتب عنها قبل أحداث الحادي عشر من أيلول

(سبتمبر)، في كتاب كان متكهنا بالغيب بقدر كتاب تشالمرز جونسون. فحتى عنوانه كان مخيفا بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) – الجهاد في مواجهة عالم الماك: كيف تعيد العولمة والقبلية تحديد العالم. وغلاف الكتاب الذي كتبه بنجامين ب. باربر، هو عبارة عن صورة امرأة لا يبدو منها سوى عينيها، من خلال الحجاب العربي الطراز، وتمسك بيدها اليمنى عبوة بيبسي. فالغلاف وحده ربما هو ما جعل الكتاب الذي نشر عام 1995، يحقق أعلى المبيعات بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر)، وما سبب شهرة باربر.

استعمل باربر كلمتي "عالم ماك" و"جهاد" كمصطلحات عامة (رغم أن كلمة "جهاد" أصبحت منذ ذلك الوقت كلمة مبطنة)، بغية تحديد وجهتي نظر متنافستين في العالم: العولمة والقومية. واعتبر أن كلا منهما يمثل تهديدا للديمقراطية، ما جعل رأيه أكثر شعبية بالنسبة إلى اليسار منه بالنسبة إلى اليمين؛ وما يقوله هو بغاية الوضوح بالنسبة إليه، ويعبر عن أكثر من مجرد انقسام العالم بين الخير والشر.

> إن السيناريو الأول [الجهاد] المتعلق بالأعراق، يحمل إمكانية إعادة التعصب القبلي بين صفوف العديد من البشر، جراء الحروب وإراقة الدماء: بلقنة الدولة القومية المهددة، التي يتم فيها تجلي الثقافة ضد الثقافة، والشعب ضد الشعب، والقبيلة ضد القبيلة، والجهاد باسم مئات المعتقدات ضد كل نوع من التكافل، ضد كل نوع من التعاون والتبادل الاجتماعي الزائف: ضد التكنولوجيا، وحضارة البوب، والسوق الموحدة؛ ضد العصرية نفسها كما ضد مستقبل هذه العصرية. أما السيناريو الثاني [عالم ماك]، فهو يصبغ ذلك المستقبل بألوان مشرقة، وهي صورة صاخبة لقوى مندفعة من النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، تتطلب التكامل

والانتظام، وتسحر الناس في كل مكان بالموسيقى السريعة والحواسيب السريعة ووجبات الطعام السريعة - إم تي في، ماكنتوش، وماكدونالد - دافعة بالأمم إلى عالم تسلية متجانس، عالم الماك المرتبط ارتباطا وثيقا بالتواصل والمعلومات والتسلية والتجارة[6].

إن عالمنا اليوم هو عالم سيطرت عليه شركات التسلية (الأميركية بشكل خاص)، التي تأمل توسيع أسواقها في كل مكان في العالم، كما فعلت تماما صناعة الأفلام السينمائية في فرنسا عام 1945. إن الدفاع الوحيد ضد الإمبريالية الثقافية يتجلى بالقومية، التي تعبر عن نفسها من خلال مناهضة فرنسا المعتدلة والزائفة للأفكار الأميركية، أو بشكل أكثر خطورة من خلال التعصب العرقي الأعمى لأسامة بن لادن، وحكومة طالبان في أفغانستان التي لا يؤسف عليها. في عالم جورج دبليو بوش، ينبغي الاختيار بين ماكدونالد وبن لادن؛ بين خير الرأسمالية والعولمة وشر الإرهاب؛ بين وصول الإعلام الأميركي غير المراقب إلى محطات التلفزة الأجنبية ودور السينما، وحكومة الفضيلة والرذيلة في طالبان. إن مؤيدي بوش لم يقوموا عن عبث بالربط بين المتظاهرين ضد العولمة في سياتل، وبين أفراد منظمة القاعدة الذين قاموا باختطاف الطائرة وقيادتها إلى مبنى مكتب شقيقتي[7]. تقوم مسؤولية الحكومة الأميركية الكبرى على حماية مصالح البلاد، التجارية وغير التجارية، الأمر الذي يعني توسيع الاقتصاد الأميركي، الذي يعني بدوره فتح الأسواق أمام المنتجات الأميركية. إن استغلال أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) لفعل ذلك، كان، باستعمال أحد المصطلحات الفرنسية، أميركيا للغاية.

مما لا شك فيه أن رؤية بوش للأمور هي بغاية البساطة. ثمة خيارات

عديدة أكثر من مجرد فتح بلادكم أمام العولمة، أو إخضاعها إلى التجزئة العنيفة. إن كل بلاد في العالم تفرض أنظمة لحماية مؤسساتها القومية والثقافية، وهذا ما ستفعله الولايات المتحدة كذلك في حال شعرت بخطر اجتياح البرامج التلفزيونية المبتذلة الروسية، المدبلجة باللغة الإنكليزية، لقنواتها الإذاعية. إن ذلك لن يحصل. وإن كان سيحصل - وإن كانت الانتخابات النصفية تتطلب ذلك - لكانت وجدت أميركا مباشرة طريقة لإجراء تعديل دستوري، يضمن حرية التعبير ويحد من وجود البرامج غير الأميركية على قنواتها. في الواقع، إن أميركا مهتمة أكثر بعرض أفلامها على عدد أكبر من القنوات حول العالم. تقوم وزارة الخارجية بانتظام بتحديد استيراد الأفلام الأجنبية، وذلك في تقريرها حول اقتصاد البلدان الأخرى والتجارة فيها؛ ما هو عدد الأفلام والبرامج التلفزيونية الأميركية التي يمكن بيعها، حيث يبدو أن كل عام يحمل فائدة قومية حيوية. إن هذا القول أتى عن وزارة الخارجية، في تقريرها الذي أعدته في شهر آذار (مارس) 2000 حول تايوان.

> لقد سهلت تايوان القيود المفروضة على استيراد الصحف التي تتناول موضوع الأفلام الأجنبية من 38 إلى 58، وذلك في أواخر العام 1997. كما ارتفع عدد المسارح في أي منطقة، التي تسمح بعرض الأفلام الأجنبية نفسها في الوقت ذاته من 11 إلى 18 مسرحا. وفي شهر آب (أغسطس) من العام 1997، سمح للمسارح المتعددة الشاشات بعرض الفيلم على ثلاث شاشات في الوقت نفسه، بعد أن كانت العملية منحصرة بشاشة واحدة من قبل. وقد تعهدت تايوان بإلغاء ثلاثة قيود كانت مفروضة على الوصول إلى منظمة التجارة العالمية. أما في سوق الكابلات التلفزيونية،

يبقى التخوف من تواطؤ المشغلين المتعددي الأنظمة الرئيسيين في الجزيرة أحيانا، في وضع حد للمنافسة العادلة. فعلى سبيل المثال، إن سيطرة المشغلين المتعددي الاستعمال على توزيع البرامج الجاري بعكس التيار، جعل من الصعب على مزودي القنوات الشعبية الأميركيين التفاوض حول أسعار معقولة لبرامجهم[8].

وثمة تقرير آخر مشابه لتقرير وزارة الخارجية حول التجارة في الهند، يظهر كيف أن الحكومة الأميركية، وبالنيابة عن صناعة الأفلام الأميركية، أثرت على الحكومة الهندية لتخفيف قيودها المفروضة على استيراد الأفلام الأجنبية والامتلاك الأجنبي لشركات البث المحلي. وتعتبر الهند منتج الأفلام الأكبر في العالم في ما يتعلق بالكمية (مقابل الميزانيات المخصصة للأفلام)، منتجة 800 فيلم كل عام، مقارنة مع 500 فيلم تقريبا في العام في الولايات المتحدة. إنها إحدى الأسواق التي ستسيطر عليها صناعة الأفلام الأميركية، مقارنة مع كندا مثلا، حيث كانت الأفلام العشرة الأولى في المراكز الأولية في الأسبوع الممتد من 17 إلى 23 أيار (مايو) أفلاما أميركية، أو مع اليابان، حيث كانت تسعة أفلام من أصل عشرة أفلاما أميركية[9]. ويبدو واضحا أن مبيع الأفلام الأميركية في الخارج هو بقدر اهتمام الحكومة ببيع الأسلحة والحواسيب. إن الحكومات حول العالم تعاني ضغوطا مستمرة للتأكد من وصول الأفلام والقنوات الأميركية، من دون أي قيود ناجمة عن الاهتمامات القومية حول الثقافة والهوية. في المنظار الأميركي للأمور، لا يمكن أن تتحقق الحرية إلا إذا تمكن الناس من مشاهدة "Married... With Children" كل ليلة، وإلا إذا تم عرض "Spider Man" على عشر شاشات من أصل عشر في أسبوع الافتتاح السينمائي.

وما يفاقم من حدة هذا الوضع هو أن نصف الأفلام الأميركية البالغ

عددها 500 التي يتم إنتاجها كل عام، هي أفلام سيئة إن لم نقل سيئة جدا. إن الأفلام الأميركية لم تعد، بمعظمها، أعمالا فنية. وهي لا تطمح حتى إلى هذا الهدف السامي – إنها منتج نقي وبسيط. وقد صرحت مجلة "ذي إيكونوميست" في عددها الصادر في 11 أيار (مايو) 2002 أن الإصدارات الرئيسية، مثل "Spider Man"، تعتمد على مبيعات تذاكر السينما بنسبة 20 بالمئة فقط من مداخيلها الإجمالية. أما معدل أربعة أخماس من مدخول الأفلام الناجحة، فإنه يتحقق حاليا من مبيعات أفلام الفيديو وقرص الفيديو الرقمي والقنوات المدفوعة الأجر، من خلال الإعلانات عن المنتج في الفيلم (سبايدر مان يفضل دكتور بيبير عندما يتعلق الأمر بجريمة تتطلب القتال)، كما من خلال مبيعات الألعاب، والشخصيات القتالية، والحقائب المدرسية، ووجبات الطعام السريعة، وكافة المنتجات ذات الصلة[10]. إن الأفلام الأميركية تقع في أعلى هرم التسويق الكبير: كل ما هم بحاجة إلى فعله هو إحداث شيء من الإثارة بغية زيادة نسبة المبيعات في تذاكر السينما، وذلك خلال أسبوع عرض الأفلام الأول، بالإضافة إلى دفع الأولاد إلى الضغط على والديهم، من أجل شراء تلك المنتجات. ويملك عدد قليل فقط من الأفلام القدرة على إقناعهم؛ فقبل إطلاق هذه الأفلام، يتم عرضها على بعض المجموعات الناقدة التي تحكم ما إذا كان الأبطال يروقون لها وما إذا كانت النهايات تبدو مرضية. ويمكن أن يتم تبديل النهايات أو الأبطال، أو تعديلها استنادا إلى ردود فعل تلك المجموعات[11]. ووفقا للأحكام حول الأفلام التي تطلق، يتطلب الأميركيون نهاية هوليوودية سعيدة – يعيش الأبطال ويحصلون على الفتيات وتحل كافة المشاكل. ومن الأفضل أن يكون الفيلم مستندا على كتاب ما، أو كتاب كوميدي أو برنامج تلفزيوني أو فيلم أصلي، لاقى رواجا من قبل، ما يجعل من الأسهل تسويق النسخة المنقولة. (إن الأفلام الأكثر تسويقا

خلال عامي 2001 و2002، كانت تلك المقتبسة عن كتب حققت مبيعات كبيرة في السابق، وعن كتب كوميدية وبرامج الكرتون التلفزيونية التي تعرض صباح السبت: Lord Of the Rings, Fellowship of the Rings, Harry Potter and the Philosopher's Stone, Spider Man, Scooby Doo, Bridget Jone's Diary, and About a Boy. وثمة فيلم ضخم آخر، وهو الجزء الخامس من قصة Star Wars، بعنوان Attack of the Clones). إن الأفلام الأصلية التي سمح بعرضها بنهايات غامضة وحزينة، لا تلاقي رواجا بمعظمها، أو أنها تعرض على الجمهور في المسارح. في تلك الأثناء، حازت الأفلام المتفائلة والمؤيدة لأميركا مثل The Magestic (2001) و A Beautiful Mind (2001)، على جوائز أكاديمية عن الأفلام الكلاسيكية، على الرغم من أنه لم يلحظ فيها سوى مقدار الثرثرة الناجمة عن نجومها، وكذلك تفاهة الحوار.

في أواخر تسعينات القرن العشرين والجزء الأول من القرن الجديد، كان العدد الأكبر من الأفلام الأميركية السيئة، تلك التي تدعى أفلاما أميركية هزلية. إن تلك الجهود العقيمة والمزعجة لم تكن كوميديا، لكنها في الواقع محاولات صبيانية طريفة، تعتمد كليا على حركات الجسد كي تؤدي إلى الضحك. إن النجاح الذي حققه There's Something About Mary، الذي كان مميزا نوعا ما، اعتبر في هوليوود أنه تشجيع لجعل حتى الأفلام المبتذلة، حيث تشكل فيها المشاهد القريبة والمطولة لأشخاص بالكاد يتحركون، إنذارا بالأمور الأسوأ القادمة فيما بعد.

مجددا، نجد أن التسويق هو المفتاح الأساسي لنجاح أفلام مماثلة، وهو واقع بات أكثر وضوحا في حزيران (يونيو) 2001 حين قام أحد الاستوديوهات، سوني، بوضع تعليقات إيجابية على الإعلانات والملصقات

في صحيفته. كما قامت هذه الشركة الكبيرة بابتكار ناقد يدعى دايفيد مانينغ من "ريدغفيلد بريس"، وهي صحيفة حقيقية في كونيكتيكيت. وحين صرحت الصحيفة أنها لا تعرف ناقدا بهذا الاسم، أقرت شركة سوني أنها ابتكرت اسم دايفيد مانينغ، وكذلك إشادته بفيلم A Knight's Tale. وفي دفاعها، ادعت شركة سوني أن مثل هذه الإجراءات هي إجراءات معيارية في الصناعة، كما كانت بالفعل. وتم بالتالي ضبط إحدى الشركات تضع تعليقات زائفة في الصحف، وتدفع موظفيها إلى وضع أنفسهم كـــ "معجبين" متحمسين لأفلامها وذلك عبر الإعلانات التلفزيونية، وأقرت المزيد من الشركات فعل الشيء نفسه. في آذار (مارس) 2002، وافقت شركة سوني على دفع مبلغ 326000 دولار أميركي إلى ولاية كونيكتيكيت، كي تمنع ذلك.

هذه هي صناعة الأفلام التي يقوم الأشخاص في البلدان الأخرى، على حساب هويتهم الثقافية، بالذهاب بأعداد لا تحصى إلى مسارحها، بغية تحقيق الحرية ومنع الإرهاب. وهم لا يتلقون حتى الثقافة الأميركية مقابل ذلك، أقله ليس في المعنى الذي تحويه هذه الأفلام وذلك في الحياة اليومية للولايات المتحدة. ما يتلقونه هو معادلة سينمائية لكعكة الأرز – وهو منتج واسع النطاق، يعتمد بسبب جمادته على التسويق وعلى التأثيرات الخاصة بغية الإقبال على المنتج. هل تفضله على نكهة الكاراميل، أم الجبنة، أم خاليا من النكهات؟

ويمكن أن نوجه هذا الانتقاد إلى صناعة الموسيقى الشعبية الأميركية التي تعتمد كذلك على التسويق من أجل كسب المال. إن البلاد التي ابتكرت الجاز والبلوز والروك أند رول، ما زالت تنتج بعض الموسيقى ذات النوعية السيئة – سرعان ما تتبادر إلى الذهن فرقة "ويلكو" – غير أن معظم الناس لا يعلم هذا. وبدلا من ذلك، يسيطر على الموسيقى الأميركية "فنانون"

مصنعون، الذين لا بد لهم من أن يحققوا نجاحا سريعا، أو أن يموتوا قبل تحقيق ذلك. بريتني سبيرز، إن سينك، وباكستريت بويز – هم الأشخاص الذين فازوا بجوائز عن أغنياتهم أو أفلامهم المصورة. ولنكن عادلين فإنهم ليسوا جميعا سيئين، لكن، كما الأفلام الأميركية، فإنهم لا يحترمون أي نوع من الثقافات القائمة؛ إنها صورة مصنوعة في وقت سابق، قد تم اختبارها والموافقة عليها من قبل المجموعة الناقدة التي يتحتم وجودها. إن الموسيقى خالية من كل شيء، سوى من أفكار مبتذلة حول الحب والجنس والعنف؛ كما أن الأفلام المصورة المرافقة هي مجموعة من اللقطات (صور قريبة متجهمة، وقفة تحد تحت المطر، نظرة عينين صادرة عن القلب، سلسلة حركات راقصة، لحظات الغضب وعدم الانتباه التي يواجهها المطرب في الشريط)، التي تمر بحركات سريعة، بشكل لا يمكن معه تحليلها. لقد تم وضعها فقط كي تدخل بسرعة إلى عقول المراهقين من دون أي تفكير.

في تلك الأثناء، تشكل "ويلكو" فرقة باعثة على التفكير، يرأسها مطرب يدعى جيف تويدي، قامت بتقديم الكثير إلى الموسيقى والشعر الشعبي الأميركي، من خلال عبثها بالأصوات والتركيبات المعاصرة. لهذا السبب، وبسبب ارتكابها خطيئة إنجاز ألبوم غنائي لا يحتوي على عناصر التسويق في الإذاعة، فشلت فرقة "ويلكو" بشكل كبير عام 2001. وقد كان ذلك عقب إصدارها السابق Summerteeth، الذي اعتبره النقاد عملا فنيا عصريا والذي تم بيعه إلى شركة "روبريز". غير أن هذا النجاح السابق، كما الجهود التي بذلتها فرقة ويلكو للالتزام به، لم يعن شيئا بالنسبة إلى صناعة الموسيقى الأميركية التي تركز على "الصناعة" أكثر منه على "الموسيقى". هذا ما صرحت به صحيفة "رولينغ ستون" حول موضوع فرقة ويلكو:

إن تعزيز الصناعة الموسيقية أجبر المنفذين على التفكير في

النجاح السريع أكثر من تفكيرهم في النمو البعيد الأمد. كان المجال ضيقا أمام الصبر على الفنانين في شركة "روبريز". وكانت الشركة قد انضمت إلى مملكة "إي أو إل تايم وارنر"، التي كانت صارمة خلال السنوات الأخيرة، وقامت بتسريح أكثر من 600 موظف، كما تخلت عن معظم الفرق التي لم تكن تحقق مبيعات كبيرة. [دايفد] كاهني، وهو منتج عريق عمل مع سوبليم، وروميو فويد، وبول ماكارتني، اعتبر أن العمل على الأغنيات الواحدة تلو الأخرى أفضل من رؤية بعيدة الأمد لها. وقد صرح "أن الأغنيات التي تسمع على الإذاعة تحقق مبيعات أكثر بشكل عام". كما أضاف أن "لنوعية عمل شركة التسجيل علاقة كبيرة بتاريخها، لكنها شركة متغيرة في الوقت نفسه". وهذا ما يقصد به بالأغاني الناجحة اليوم(12).

وقد وقعت ويلكو عقدا مع شركة أخرى بعد أن حقق ألبومها الجديد "يانكي هوتيل فوكستروت"، نجاحا باهرا على الإنترنت. هذه الشركة الجديدة التي تدعى "نانساتش"، تملكها "إي أو إل تايم وارنر" كذلك. إن عدم القدرة هذه على اتخاذ القرار، بالإضافة إلى الإدارة السيئة، هما من سمات أمة لا تعرف كيف تنمي المواهب التي لا تتعلق بالشهرة. فإلى أن يصبح الشخص مشهورا، أو يتسبب بفضيحة ما، يبقى الفنان أو الممثل أو المطرب أو الكاتب الأميركي غير ملحوظ من قبل الجمهور.

قد يبدو الكلام حول انعدام التكامل الفني في صناعة الأفلام أو الأغنيات الأميركية، وتأثيره الكامل على بقية العالم، عديم الجدوى بالطبع. فالأمم كافة على مدى التاريخ، من اليونان إلى روما إلى فرنسا وإنكلترا، قامت ببذر قيمها في التربة الأجنبية. ولطالما كانت الحكمة التي تتلقاها هي أن

الإمبريالية جلبت معها التقدم والسلام. إن العولمة التي تمثل شكلا من أشكال الإمبريالية، لا يتعلق بالأمة بشكل خاص – الانتشار المهيب للرأسمالية المتعددة القوميات – تعتبر أيضا كحبة دواء سحرية، تتسبب خصائصها المهدئة بتفجير الديمقراطية. من الذي لا يريد ذلك؟ لكن بما أن الولايات المتحدة تسيطر على صناعات ووسائل التسلية، فإنه بالكاد يمكن تمييز "العولمة" عن "الأمركة". وقد يبدو هذا بالنسبة إلى العديد من الأشخاص ليس كطريق باتجاهين، بل باتجاه واحد نحو القيم الأميركية التي يمكن مشاهدتها كل ليلة من خلال Mork & Mindy، Magnum P.I.، Batman، Beverly Hills 90210، وScooby Doo and professional wrestling، وكل هذه البرامج التي شاهدها مراسل لصحيفة "ذي أتلانتيك" الشهرية في كازان، عاصمة تاتارستان، وهي جمهورية روسية تقع على بعد 500 ميل شرقي روسيا، وذلك في أوائل العام 2002[13]. كما اكتشف الكاتب محلا لبيع الأحذية الرياضية "ريبوك" ومطعم "ماكدونالد" في كازان، كما أنه ذهب إلى أحد المسارح حيث كانت تعرض ثلاثة أفلام أميركية، إلى جانب فيلم فرنسي واحد. وزار نوادي للتعري وبارات تحمل أسماء مثل "نادي مانهاتن". وكان الكاتب سعيدا بالكتابة حول وجود ما دعاه بـ "الملذات الغربية"، فباستثناء الفيلم الفرنسي، كانت كافة "الملذات" التي تكلم عنها ملذات أميركية في الواقع. لكنه لم يشاهد أي شخص يلعب بالكرة الخشبية أو يشرب "ريكار"؛ لم يكن من أحد هناك يشرب الجعة الكندية "مولسون"، أو يلعب الهوكي؛ ما من وصف لجعة ألمانية أو لحانة إنكليزية. كل ما وجدناه في كازان وما هو خارج عن المألوف (غير الواردات المتوقعة كالصحف الروسية والفودكا)، هي الإذاعات الأميركية، ووجبات الطعام السريعة الأميركية، والسجائر الأميركية، والمشروبات الغازية الأميركية. وقد ختم الكاتب بقوله إن "هذا

النوع من الابتعاد عن الدين الذي تؤدي إليه السوق، هو ما يخاف منه رجال الدين المسلمون – لأسباب وجيهة جدا".

ويمكن أن يخاف رجال الدين المسلمون فعلا من ذلك، غير أنه بالنسبة إلى بعض القادة المسلمين، تعتبر سلسلة مطاعم "ماكدونالد"، أداة مفيدة في تعزيز الشعور المناهض لأميركا. فالطعم السيئ للطعام المحضر على عجل وبلا مبالاة، بالكاد يعبر عن التفوق الحضاري، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأفلام الجامدة والعنيفة وغير المسلية. ويمكن لهذه الأمور أن تفسر أكثر كدليل على ضعف الحضارة. وينطبق ذلك أيضا على الأحذية الرياضية الباهظة الثمن التي تقوم بصناعتها يد عاملة رخيصة في البلدان الفقيرة، ويتم الترويج لبيعها من قبل بعض المشاهير الرياضيين، الذين يتقاضون مداخيل سنوية تعادل إجمالي الناتج القومي لنفس الدول الفقيرة تلك. في المملكة العربية السعودية، في أيار (مايو) 2002، بدأ المواطنون هناك بمقاطعة الأسواق الأميركية، مثل مطاعم "ماكدونالد"، احتجاجا على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في حربها ضد فلسطين. وفي إيران في شهر آذار (مارس) 2002، قامت إحدى الوكالات الوطنية ببيع دميتين، الفتى منها يدعى "دارا" والفتاة "سارة"، للحد من نسبة المبيع المرتفعة للدميتين "كين" و"باربي" في تلك البلاد. وقد تم ابتكار ملابس الدميتين من قبل معهد الأطفال والشباب للتنمية الفكرية، وهو فرع لوزارة الثقافة. ونقل عن مالكي متاجر الألعاب قولهم إنهم يرحبون بهذه الدمى، لأن ملابس "باربي" كانت ملابس مكشوفة، بل "فاضحة". وقد صرح أحد مالكي متاجر الألعاب إلى محطة "بي بي سي"، إن "كل دمية من دمى باربي هي أكثر إيذاء من صاروخ أميركي"[14].

إن الثقافة الأميركية المصدرة هي حالة خطيرة بقدر خطورة الحداثة في البلدان الأجنبية، كما أن عدم المبالاة الأميركية بهذا الواقع، وبالمشاكل التي

تسببها لحكومات تلك البلدان، تفاقم من حدة المشكلة. فأميركا تمارس ضغوطا كبيرة لإزالة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية، في الوقت الذي تقوم فيه بكل خبث بحماية حواجزها هي. وهي تصر على تحرير الأسواق في البلدان النامية، ما يمكن أن يؤدي إلى تدفق الأموال للمضاربة، "الأموال الهاربة"، التي تختفي بالسرعة التي تظهر فيها، مخلفة وراءها أزمة مالية في البلاد، ومؤدية إلى المزيد من الفقر فيها[15]. وهي تستخدم بوقاحة وبمفردها حق الفيتو على صندوق النقض الدولي، لجعله يغير جدول عمله لصالح الولايات المتحدة. إن الأذواق والقيم والحضارات القومية، لا تتعلق بهذا التدبير، كما أنها لا تحصل على الوقت الكافي لتعديل آثار العولمة التي تقودها الولايات المتحدة. كما أن البلدان التي تحتج ضد العولمة، يحاضر فيها حول موضوع الديمقراطية؛ والأميركيون الذين يحتجون، يصنفون كإرهابيين. لقد بات يعتبر أنه من غير الأميركي وغير الديمقراطي الاعتقاد بحق بلد من البلدان النامية أن يقوم بتقرير مصيره الاقتصادي، أو حتى بالتقدم بخطى أبطأ من تلك التي يصر عليها مؤيدو العولمة.

إن أول شيء قام به الأفغانيون الذين يعيشون في ظل حكم طالبان، حين انهار هذا النظام، هو ذهابهم إلى السينما وسماعهم الموسيقى في العلن، وهي نشاطات كانت محرمة عليهم حتى ذلك الوقت. الناس في كل مكان يريدون الحريات نفسها؛ إن النهم إلى الحضارة الشعبية لا ينحصر في أمة واحدة. غير أنه ينبغي على الحضارة التي تشبع هذا النهم أن تكون ملائمة للأذواق. فالناس ليسوا مخطئين بإصرارهم على أولوية ثقافاتهم داخل حدودهم – لا سيما حين تكون الحضارة التي تبذل أقصى جهدها لاجتياح تلك الحدود، غير باعثة على الشهية، بل حتى سامة.

الفصل الثالث عشر

هل تريد البطاطا المقلية مع الوجبة؟

جملة نسمعها بكثرة لدى "ماكدونالد"

البدانة في أميركا

الأميركيون هم أشخاص بدينون. ولا يظهر هذا الأمر كثيرا في ضواحي المدن الكبرى، مثل نيويورك ولوس أنجيلوس، حيث تتطلب الأناقة المدنية نحافة أولئك الذين يتبعونها، لكن ينبغي الذهاب إلى الأحياء الفقيرة، والريف والمدن الأصغر، حتى ينجلي تماما أن شعب الولايات المتحدة هم ببدانة إوزة فرنسية معلفة بشكل قسري، وأن صحة سكانها سيئة بقدر صحة ذلك الطائر المشؤوم. وتؤيد الإحصاءات هذه الفكرة: فقد قدر كبار الأطباء الأميركيين أن نسبة 61% من البالغين في البلاد، كانت تعاني من الوزن الزائد أو البدانة، وذلك في العام 1999[1]، بينما كانت نسبة 13% من الأطفال و14% من المراهقين، تسير في الاتجاه نفسه[2]. ويقدر وجود 51 مليون بالغ أميركي يعاني البدانة[3]. إن عدد السكان في الولايات المتحدة (287.042.660 نسمة)[4]، لا يعطي رقما صحيحا حول عدد كافة الأشخاص الموجودين في البلاد؛ ففيما يتعلق بموضوع الوزن وحده، يرجح أن يكون عدد السكان يناهز الـ 400 مليون نسمة. إن كميات الأقمشة المطاطية أو أقمشة الدنيم أو تلك القطنية، المطلوبة لتغطية كل تلك الأجساد، هي كميات تجفل التفكير.

لكن هذه هي الأرض حيث الأغلبية هي الفئة الحاكمة، والأغلبية هي

من ذوي الوزن الزائد. لقد تبين بالتالي أن أميركا، في موضتها التي لا يمكن تقليدها، تعاني البدانة التي تمنعها من أن تكون جميلة - أو مثيرة حتى - وهو تغيير ملحوظ بعد أن كانت تعاني هاجس النحافة وركوب الخيل والرشاقة في أوائل السبعينات من القرن العشرين. وهناك بعض البرامج المضحكة والمقابلات التلفزيونية التي تظهر رجالا ونساء من ذوي الأجسام البدينة في أدوار تمثيلية (The View, Drew Carey)؛ وغالبا ما يقوم النجوم بالتسويق للملابس المخصصة للأشخاص البدينين، ويصبحون الناطقين بلسان الأغلبية منهم. ثمة جمعية وطنية لتعزيز قبول البدينين، تضم "قاعة الشرف" فيها بيب روث ولويس أرمسترونغ وميس بيغي وبودا. كما أن هناك جمعية البدانة الأميركية التي تم التصريح عبر موقعها على الإنترنت أن "البدانة هي ليست حالة ناجمة فقط عن الطعام الكثير. فقد تم الإقرار حاليا أن البدانة تعتبر مرضا خطيرا ومزمنا. ما من ظروف بشرية - لا العرق ولا الدين ولا الجنس ولا الحالة المرضية - تضاهي البدانة في ما يتعلق بالانتشار والأذى، ونسبة الوفيات والمرضية، أو المرض والخصائص الظاهرة"[5].

ونجد بعض المجلات مثل صحيفة "دايمنشن"، موجهة إلى مجلة "بي بي دبليوز" - وهي الأحرف الأولى المرادفة بالإنكليزية لـــ "النساء البدينات الجميلات". وثمة مجلة أخرى موجهة للـــ "بي بي دبليوز"، شعارها "قدرة البدينات". كما نجد بعض المواقع على الإنترنت مثل www.livinglargeinc.com، وهي تقدم إلى النساء البدينات وظائف لعرض الأزياء، وتحثهن على أن يكن فخورات بأحجامهن. فبوجود أكثر من نصف النساء في الولايات المتحدة يرتدين قياس 12 وما فوق، باتت المتاجر المخصصة "للقياسات الكبيرة" شائعة بقدر متاجر الملابس العادية؛ وقد خرج المصممون أمثال ليز كليبورن ورالف لورن عن المألوف، من خلال

ابتكارهم لأزياء مخصصة للرجال والنساء من ذوي الأحجام الكبيرة[6].

كما نجد بالتالي العديد من الدعاوى، يبلغ عددها 21 دعوى، موجودة على موقع الجمعية الوطنية لتعزيز قبول البدينين، أقامها أميركيون من ذوي الوزن الزائد ضد المستخدمين، وشركات المواصلات والحكومات، الذين مارسوا التمييز ضد الـ "بي بي دبليوز" والرجال البدينين. إن أكثر الحالات المذكورة في موقع الجمعية الوطنية لتعزيز قبول البدينين، تعود إلى رجال ونساء تتعدى أوزان بعضهم الثلاثمائة باوند (135 كلغ)، والذين تم طردهم من وظائفهم أو الذين رفضوا العمل بناء على أحجامهم الكبيرة. إن أصحاب العمل في الولايات المتحدة غالبا ما يؤمنون التأمين الصحي لموظفيهم، وهو امتياز مكلف جدا في بلد لا نجد فيه تطبيب مشترك[*]، وهذا ما يفسر معارضة الشركات لتوظيف أشخاص من ذوي الوزن الزائد (الذين لا يكونون أصحاء غالبا). غير أنها معركة خاسرة بالنسبة إلى أصحاب العمل؛ فهناك بعض الولايات التي تعتبر حاليا أن البدانة هي مرض جسدي، وبالتالي فإن التمييز على أساسها يعتبر إهانة كبيرة. ثمة مؤسسات قانونية في كاليفورنيا لا تعمل سوى بالدعاوى التي يرفعها الأشخاص البدينون، وهي قضايا تتعلق في أغلب الأحيان بعدم وجود تغطية تأمين صحي، لإجراء جراحة للمعدة، وهي عملية معقدة لكن ناجحة، تقوم على تقليص معدة المريض كي يشعر بالشبع بشكل أكثر، ويتناول بالتالي كمية أقل[7].

وباختصار، أن تكون من أصحاب الوزن الزائد في الولايات المتحدة بات يعتبر أمرا روتينيا للغاية، بحيث إن عدم قبول هذا الأمر أصبح يعتبر

(*) التطبيب المشترك: تولي الدولة أو الجماعة المنظمة، القيام بالخدمات الطبية أو إدارتها لتتلاءم مع حاجات جميع أفراد طبقة ما أو مع حاجات أفراد الشعب كله.

موضوعا يتعلق بالحقوق المدنية. لقد تم الاعتراف به بشكل رسمي كمرض من قبل الحكومة الفدرالية التي تدفع مبلغ 77 مليون دولار شهريا من خلال دفعات التأمين الاجتماعي، لـــ 137 ألف شخص يعانون من البدانة، والذين تمنعهم ظروفهم من العمل[8]. في بعض الولايات، لم يعد بإمكان مصلحة فوج الإطفاء أن ترفض إجراء فترة اختبار للعمل، لشخص وزنه 350 باوندا وبطيء الحركة، مقابل آخر ذي صحة ومقدرة جيدتين، وذلك على أساس ديانته أو ميوله الجنسية. رحب البعض بهذا التطور، كونه يحد نوعا ما من هواجس الموضة والسينما بالنسبة إلى النساء النحيفات جدا، ذوات الأكتاف الناتئة العظام، التي تبدو، وفقا لوصف سينترا ويلسون في أحد المقالات في Salon.com، أشبه بمفاصل اليدين. من هي التي تريد أن تتبع حمية غذائية نباتية، خالية من كافة ملذات الطعام المتوفرة للبشر، لمجرد أن تتمكن من ارتداء ثوب قياسه واحد، يكشف كل وتر منفرد تحت جلدها؟ وكيف يمكن لأحدهم أن يحافظ على جسد خال من الشحوم وذي مظهر جيد، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد ساعات العمل التي يفرضها الأميركيون الشماليون على أنفسهم؟

ويدل ذلك، وفقا لجمعية البدانة الأميركية، على أن البدانة تعتبر "مرضا أساسيا"[9] في الولايات المتحدة. إن الوزن الزائد والبدانة يؤديان مباشرة إلى أكثر من 300 ألف حالة وفاة كل عام، ويمكن أن تصل إلى 400 ألف حالة – وهو معدل وفيات يعادل ذلك الناجم عن الأمراض المتعلقة بالتدخين، أو يفوقه. وبتعبير آخر، يؤدي الوزن الزائد والبدانة إلى وفاة شخص من بين كل ستة أو سبعة أميركيين يموتون كل عام، ومن بينهم أولئك الذين يموتون بسبب الشيخوخة والحوادث وأعمال العنف[10]. وفي هذه الحالة فقط، لا يعتبر القاتل سما من السّموم المعترف بها أو تلك التي تحط من قدر الإنسان،

كالتدخين، بل هو شيء يعتبر فاضلا جدا، ألا وهو النظام الغذائي الأميركي.

لقد نسي الأميركيون كيف يتناولون طعامهم. والأسوأ من ذلك، أنهم قاموا بتدمير الطعام، وعدم اعتباره عنصرا ضروريا للحياة، بل عاملا مدمرا. فخلال الألعاب الأولمبية الشتوية التي أقيمت في "سولت ليك سيتي" في "أوتاه" عام 2002، اضطر وزير الرياضة في بروسيا إلى تقديم شكوى حول النظام الغذائي الدائم القائم على الهامبرغر والسندويشات، والذي أعده المنظمون للرياضيين في بعثته. وقد صرح الوزير إلى وكالة رويتر: "إن الرياضيين الذين يمثلون بلادنا... يحتاجون إلى لحوم جيدة، وعصير فاكهة طازجة، وحساء ساخن". ويمكن أن نتفهم تقززه من الطعام الأميركي: فهناك رأي قائل إنه ينبغي وضع ملصقات على نسبة كبيرة من المنتجات التي تباع في الأسواق والمطاعم الأميركية، كما هي الحال بالنسبة إلى السجائر، مع تحذيرات بأن استهلاكها غير المراقب يمكن أن يؤدي إلى الأمراض وإلى الوفاة. في الولايات المتحدة، الطعام يسبب الوفاة.

وقد أظهر كتاب نشر عام 2002، إلى أي حد أثر الطعام في طريقة وفاة الناس في الولايات المتحدة. سياسات ماريون نستله في الطعام: كيف تؤثر صناعة الطعام في التغذية والصحة. يتحدث هذا الكتاب عن زيادة معدل الوفاة في الولايات المتحدة ما بين عامي 1900 و2000. وقد عرض في أحد الجداول أسباب الوفاة العشرة الرئيسية عام 1900، وهي بالترتيب ابتداء من الرقم واحد: السل، وداء الرئة، والأمراض الناجمة عن الإسهال، وأمراض القلب، وأمراض الكبد، والكسور، والسكتة الدماغية، والسرطان، والتهاب القصبة الهوائية، والخناق[11]. وكانت بمعظمها أمراضا معدية، ناجمة عن ظروف العمل القاسية، وعدم العلاج، وسوء التغذية. إن مصلحة الزراعة الأميركية التي تم إنشاؤها عام 1862، لتأمين مخزون غذائي ثابت للولايات

المتحدة، التزمت في نهاية القرن التاسع عشر بوضع نصائح غذائية سليمة، من أجل إطالة حياة الأميركيين، وهو دور حرصت عليه منذ ذلك الوقت. فبالإضافة إلى تعزيز الصحة العامة والطبابة والاستشفاء، أدت الأنظمة الغذائية التي قامت مصلحة الزراعة الأميركية بتحسينها، إلى زيادة معدل الحياة لدى الأميركيين، من 47 بالمئة عام 1900 إلى 77 بالمئة عام 2000.

حاليا، يبدو أن النظام الغذائي الأميركي لا يحقق تلك الأهداف. بعد مرور مئة عام، وبعد دخول الطعام المعلب، وانتشار مطاعم الوجبات السريعة خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، أصبحت مسببات الوفاة العشرة الأوائل في الولايات المتحدة هي بالترتيب: أمراض القلب، والسرطان، والسكتة الدماغية، والأمراض الرئوية، والحوادث، وداء الرئة والأنفلونزا، وداء السكري، والانتحار، وأمراض الكلى، وأمراض الكبد. وقد كتبت نستله أن سبعة من الأسباب العشرة الحديثة المؤدية إلى الوفاة ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام الطعام وبالتغذية. ويمكن الوقاية من هذه الأمراض بشكل ملحوظ، من خلال التغذية الصحية وتناول كمية طعام أقل. ووفقا لنستله، "إن النصيحة بعدم تناول كميات كبيرة من الطعام... لا تصب في مصلحة منتجي الطعام"[12].

إن صناعة الطعام في الولايات المتحدة ضخمة جدا. فهناك سبع شركات أميركية من بين أكبر عشر شركات غذائية (أكبرها هي الشركة السويسرية "نستله"، لا علاقة لماريون نستله بها)[13]. وهي تتنافس بشراسة للحصول على الزبائن، وتطلق كميات كبيرة من المنتجات تعتمد على التسويق، والسعر، والمذاق والجودة – ليست الجودة الغذائية – كمعايير للبيع. إن زيارة إلى أحد المتاجر الأميركية يمكن أن تصعق السكان من البلدان الأخرى. فثمة دزينات من أصناف زبدة الفستق وحدها؛ ويمكن أن

نجد جناحا خاصا بأنواع الخبز؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى المياه الغازية ورقائق البطاطس. في العام 1998 وحده، أنتجت الشركات الأميركية 11 ألف صنف جديد[14]، أغلبها من أنواع الوجبات الخفيفة والأصناف المخبوزة. وقد كاد الرئيس جورج دبليو بوش يختنق حتى الموت من البسكويت المملح، بينما كان يشاهد مباراة لكرة القدم في البيت الأبيض، في كانون الثاني (يناير) 2002، وهو حدث يرجح أنه أدى إلى زيادة نسبة الاحترام التي كان الأميركيون يكنونها له، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، فقد كان واحدا منهم أكثر من أي وقت مضى.

في العام 2001، كان معدل الإنتاج الأميركي الإجمالي للهامبرغر، والبيتزا المجلدة، والكعك المحلى، واللحوم، والبيض، والمشروبات، والوجبات الخفيفة، وألواح الشوكولا، والحبوب – وكل الأنواع التي نجدها في المتاجر والمطاعم وأماكن الوجبات السريعة – يساوي ضعف كمية الوحدات الحرارية المطلوبة كي يطبق السكان "نشاطا بشريا طبيعيا"[15]. كان بإمكان عدد سكان الولايات المتحدة أن يكون الضعف من دون أن يبقى أحد جائعا. لقد شددت نستله على أن هذه التخمة تسرع التنافس بشكل ملحوظ أكثر.

مع الطلب الكبير على الطعام، أو بالأحرى الحاجة إليه، ينبغي على شركات الطعام أن تبذل ما بوسعها من أجل كسب الزبائن. فشركتا كوكا كولا وتاكو بيل تبيعان إلى الطلاب في الثانويات الرسمية، مشروبات غازية غير مغذية تحتوي على نسبة عالية من الوحدات الحرارية، وغذاء مؤلف من الوجبات السريعة. كما أن إعلانات الشركات منتشرة على شاشات التلفزة، وهي تسوق لمنتجاتها التي تحتوي على كميات كبيرة من السكر والدهون[16]. وقد حاولت جماعات الضغط في واشنطن التأثير على الكونغرس للحصول على المزيد من الإعانات المالية، كما أنها قامت باستغلال صورة عائلة

مزارعة مكافحة، كرمز أميركي، للتأثير على الرأي العام، على الرغم من أن معظم المنتجات المباعة في المتاجر الكبرى يتم تصنيعها في مزارع تحتوي على مصانع كبرى، لا تمت إلى العمل العائلي التقليدي بأي صلة. إن الإعانة الزراعية التي وقع عليها بوش في أيار (مايو) 2002، لغرض انتخابي، والتي أغاظت بقية العالم وبدت كعمل خبيث من قبل زعيم كان قد تعهد بدفع عجلة التجارة العالمية الحرة، شكلت اعترافا آخر بتأثير الصناعة الغذائية.

وكتبت نستله أن تأثير الصناعة الغذائية يمتد إلى أبعد من طلب الإعانات المالية، بل إلى عالم الأنظمة التي تسمح لهم بعرض منتجاتهم على أحسن وجه. كما أنها عرضت بشكل مفصل كيف أن الضغط من قبل شركات تصنيع اللحوم، دفعت بمصلحة الزراعة الأميركية إلى تغيير نصائحها الغذائية من "تناول كميات أقل من اللحوم"، إلى "اختيار اللحوم الخالية من الدهون"[17] التي تعطي صدى إيجابيا أكثر. إن اللحوم بشكل عام، التي يحتوي معظمها على كميات مشبعة من الدهون يمكن أن تؤدي إلى أمراض القلب ومشاكل صحية أخرى، تضع نفسها اليوم في خانة المنتجات "الخالية من الدهون". ويتم الادعاء في المشروبات أنها تحتوي على "فاكهة طبيعية"، بينما هي لا تحتوي في الواقع سوى على سكريات مضافة مصنعة من خصائص الفاكهة. كما أن الحبوب المقدمة في الصباح تم اعتبارها "جزءا من الفطور المغذي"، لأنها تحتوي بالإضافة إلى العناصر الغذائية، ستة أنواع من الفيتامينات الأساسية، وهي تقدم مع عصير البرتقال والتوست، التي تعتبر جميعها عناصر مغذية. بفضل احتوائه على الكالسيوم، وهو معدن مهم جدا وجد في العديد من المنتجات الغذائية، يباع الحليب كعنصر مغذ جدا، على الرغم من أنه ليس ضروريا في النظام الغذائي، ويمكن أن يتسبب بمشاكل صحية لدى الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة[18]. والأسوأ من كل

هذا، أن المشروبات الغازية التي لا تحتوي على أي خاصة غذائية تسوق اليوم على أساس أنها "خالية من الدسم". إن البنزين خال كذلك من الدسم، لكن لا يمكنك شربه.

لقد ترك كتاب ماريون نستله انطباعا في نفوس القراء أن الطعام في الولايات المتحدة لم يعد يشبه الطعام. إنها سلسلة من المنتجات المصممة لجعل الحياة تلائم مجتمع ليس لدى الناس فيه وقت لتحضير الوجبات في المنزل، ويتلقون معلومات خاطئة حول القيمة الغذائية الموجودة في الطعام الجاهز ووجبات المطاعم، التي يعتمد عليها أكثر من نصف نظامهم الغذائي. إن تأثير المصانع الغذائية الدائم والمنتظم، سبب الحيرة حول ما هو صحي وما هو غير صحي. ففي أحد العقود، يعتبر البيض مصدرا كبيرا للكولسترول ويتوجب تجنبه؛ وفي عقد آخر، يعتبر مصدرا غنيا بالبروتينات. مرة يقال إن الدسم سيئ جدا، ومرة أخرى إن بعضها فقط ليس صحيا، بينما يعتبر بعضها الآخر أساسيا من أجل وظائف الجسم الرئيسة. لقد فقدنا القدرة والرغبة في صنع وجبات معدة في المنزل، تحتوي على منتجات طازجة وصحية وفقا لمواسمها، كما أننا لم نعد نعرف كمية الطعام التي يجب أن نتناولها.

ونتيجة لذلك، يتناول الأميركيون كميات كبيرة من الطعام، بقدر العمل الذي سيقومون به. وقد بينت نستله في بحث شاركت "ليزا يونغ" بإعداده بتاريخ 3 حزيران (يونيو) 2001، أن وجبات المطاعم، لا سيما تلك التي تقدم وجبات سريعة، بالإضافة إلى كمية الأطعمة الجاهزة، قد ازدادت بشكل كبير في الولايات المتحدة منذ السبعينات من القرن العشرين، "ترافقها الزيادة في الوزن"[19].

ونقيضا لما كان شائعا منذ 15 إلى 20 عاما، تستعمل شركات الطعام حاليا أحجاما أكبر كنقاط للبيع (مثل دابل غالب، وسوبر سايز)؛ كما تسوق شركات الوجبات السريعة لأصناف أكبر من خلال اللافتات والشارات؛ كما تقوم شركات اللحوم الصحية مثل "لين كويزين" (الطعام الخالي من الدسم)، و"وايت واتشرز فروزن دينرز" (وجبات العشاء المجلدة المحافظة على الوزن)، بتسويق وجبات ذات أحجام أكبر. وتضع المطاعم حصص طعام كبيرة؛ كما أن سلسلة المطاعم الوطنية تضع وجبات كبيرة الحجم مباشرة على قائمة الطعام. وتستعمل المطاعم صحونا أكبر، ويبتاع أصحاب الأفران علبا أكبر للفطائر المحلاة، وتستعمل مطاعم البيتزا عجينة أكبر، كما أن شركات الوجبات السريعة تستعمل علبا أكبر للمشروبات وللبطاطس المقلية. إن وصفات الكعك والحلوى الموجودة في الطبعات القديمة والجديدة من كتب الطهو الكلاسيكية مثل "جوي أوف كوكينغ"، تحدد كمية أقل من القطع، ما يعني أنها أكبر. وثمة مؤشر آخر على الميول نحو الحصص الكبيرة، وهي أن مصنعي السيارات، وضعوا قواعد كبيرة للأكواب في السيارات الحديثة، كي تتناسب الأحجام الكبيرة لأكواب المشروبات[20].

إن الكميات تدعو إلى الاستغراب. "سيفن إيلفن"، وهي سلسلة مطاعم، تبيع علبة مشروبات غازية تزن 64 أونسة[*] – أي نصف غالون من المياه التي تحتوي على السكر، والتي يمكن أن تؤمن بمفردها ثلث كمية الوحدات الحرارية اليومية (800) الضرورية للإنسان. إن أكبر حجم من وجبات

(*) أي ما يعادل 1815 غراما.

البطاطا المقلية تحتوي على 610 وحدات حرارية؛ وثمة ألواح عملاقة من الشوكولا تحتوي على 680 وحدة حرارية. إن وجبة "ذات حجم عملاق" من الوجبات السريعة، يمكن أن تحتوي على كافة الوحدات الحرارية التي يحتاج إليها الإنسان خلال اليوم الواحد؛ أضف إلى ذلك الفطور ووجبة أخرى، من دون أن نذكر الوجبات الخفيفة. وثمة أميركيون يستهلكون طعاما يعادل ثلاثة أيام، في يوم واحد فقط.

كذلك الأمر، فإن الطعام المعلب الذي نبتاعه من المتاجر بات بأحجام أكبر، لا سيما أنواع الكعك. في العام 2002، أصبح معدل حجم قطعة البسكويت سبع مرات أكثر من المعدل الذي تنصح به مصلحة الزراعة الأميركية[21]. إن كمية الوجبات والوجبات الخفيفة الأميركية أصبحت كبيرة جدا، وهو واقع يزيد من نزعة أخرى تدعو إلى القلق - استعمال الأحماض التي تحتوي على شبه الدهون في كافة الطعام المعلب تقريبا. إن شبه الدهون هي زيوت نباتية، تم تبديلها من الناحية الكيميائية، من خلال عملية الهدرجة، كي تصبح جامدة وثابتة أكثر؛ وأثناء هذه العملية، تنتج ما يدعى بالأحماض التي تحتوي على شبه الدهون. تم تصميم هذه الدهون لتكون بديلة عن تلك المشبعة، المعروف عنها أنها تسبب مشاكل صحية. تقوم المنتجات حاليا بالتباهي بأنها "تحتوي على دهون مشبعة قليلة"، لكنها لا تكشف كمية شبه الدهون التي تحتوي عليها. يعتبر المارغرين (*) أحد أنواع شبه الدهون الأكثر شهرة، الذي يعرف كذلك بالزيت "المهدرج جزئيا" أو "المهدرج"؛ كما سادت شبه الدهون في معظم المنتجات المخبوزة المصنعة، والبسكويت، والحبوب، والوجبات الخفيفة والوجبات المجلدة. إن الهدرجة هي عملية لم

(*) السمن الصناعي النباتي.

يعلم العلماء عنها سوى الشيء القليل حتى العام 2002، بيد أننا نجد عددا من الدراسات التي تربطها بالأزمات القلبية، والبدانة، والسرطان، وأمراض أخرى تتعلق بالنظام الغذائي. وقد قدرت إحدى الدراسات أن الأحماض التي تحتوي على شبه الدهون، هي المسؤولة عن 3000 حالة من الموت المبكر في الولايات المتحدة كل عام. كما أن بعض العلماء كانوا يعتبرون أن الاستهلاك البشري لشبه الدهون ينبغي أن يحد كليا، أو على الأقل أن تحمل المنتجات الغذائية التي تحتوي على هذه الدهون، تحذيرات حول مخاطرها، وهي فكرة أيدتها إدارة الغذاء والدواء الأميركية، لكنها لم تكن قد طبقت بعد حتى ربيع 2002.

إن العامل الأخير الذي يسبب المشاكل هو كثرة جلوس نسبة كبيرة من الشعب الأميركي. ويفيد كبير الأطباء أن أقل من ثلث البالغين الأميركيين يمارسون الحد الأدنى من النشاط الرياضي المطلوب لعدم اكتسابهم الوزن، وأن 40 بالمئة لا يمارسون الرياضة مطلقا[22]. يمضي الأطفال والبالغون في الولايات المتحدة معدل ثلاث إلى أربع ساعات في اليوم في مشاهدة التلفاز، وفقا للدراسات التي أقيمت حول هذا الموضوع. ويعتبر التلفاز جزءا أساسيا من الحياة الأميركية، بحيث أنه حين قام أحد القضاة في نيويورك، بالحكم على فنان مخادع يبلغ الستين من عمره، بالسجن داخل المنزل لفترة عشرة أشهر من دون تلفاز، استأنف محاموه بناء على الدستور[23]. وتضم توصيات كبار الأطباء حول مكافحة البدانة مشاهدة التلفاز لفترة أقل، وهو وقت فراغ يحث على تناول الوجبات الخفيفة ويؤدي إلى الكسل، كما يعرض الأطفال إلى تناول الطعام المضر؛ وثمة دراسات تقول إن مشاهدة التلفاز – لفترة أقل بنصف ساعة كل يوم – والقيام بعمل آخر عوضا عنها، يؤديان إلى خسارة في الوزن.

يتسمر الأميركيون كذلك أمام شاشات الحواسيب، في المنزل وفي أماكن العمل. في الأماكن الفقيرة، حيث تسود البدانة بشكل أكبر، نجد عددا قليلا، إن كان موجودا، من النشاطات الرياضية المنظمة للأطفال. كل من يتعامل مع الأطفال يعلم أن الطفل إن لم يكن معرضا للبدانة من الناحية الوراثية، فإنه من الصعب جدا أن نجعله يسمن، أو أن يصبح بدينا، لأنه يكون نشيطا جدا، وتكون العملية الأيضية في ذروتها أثناء نموهم. غير أن الأميركيين يفعلون ذلك بنسبة واحد إلى ستة مع أطفالهم.

إن انتشار البدانة في الولايات المتحدة، لما كان جديرا بالملاحظة بهذا الشكل، لو لم يمتد إلى بلدان أخرى بشكل سريع. إن كندا، وهي البلد الأكثر اعتيادا على النظام الغذائي الأميركي، أصيبت بوباء بدانة الأطفال. فقد أفاد تقرير الجمعية الطبية الكندية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، أن نسبة الفتيان الذين كانوا يعانون زيادة في الوزن، ارتفعت من 15 بالمئة عام 1981، إلى 35.4 بالمئة عام 1996، بينما ارتفعت نسبة الفتيات البدينات من 15 إلى 29.2 بالمئة؛ وقد تضاعفت نسبة البدانة لدى الأطفال ثلاث مرات في الفترة نفسها، من 5 إلى 16.6 بالمئة بالنسبة إلى الأولاد، ومن 5 إلى 14.6 بالمئة بالنسبة إلى الفتيات[24].

فرنسا، التي عرفت بقدرة شعبها على استهلاك كميات كبيرة من المعجنات والأجبان من دون اكتساب الوزن الزائد، أصيبت كذلك بالوباء نفسه منذ وصول سلسلة مطاعم الوجبات السريعة في الثمانينات من القرن العشرين. ونجد هناك حاليا أماكن مشابهة لمطاعم "ماكدونالد"، تدعى "كويك"، وذلك في كل زاوية، بحيث إن الأهل الذين أجهدوا جراء العدو خلف أطفالهم، يتوقون إلى الأطعمة المؤلفة من السكر والدهون، التي تترافق مع الألعاب البلاستيكية التافهة، كالتي تستعملها سلسلة مطاعم "ماكدونالد" لإغواء

العائلات. وقد كشفت دراسة أجريت عام 2002 أن عدد الأشخاص البدينين في فرنسا تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة لدى 17 بالمئة من السكان[25]. ويعزو الباحثون سبب زيادة الوزن إلى الاستهلاك المتزايد للدهون الحيوانية، وإلى تقديم الطعام الصحي بشكل أقل في الوجبات الفرنسية التقليدية. كما يرون أن سبب انخفاض جودة الطعام المقدم في المطاعم يعود إلى إنشاء مطاعم في الزوايا، من أجل منافسة سلسلة مطاعم الوجبات السريعة - أي باختصار، عملية أمركة لعادات الطعام. تقوم كل صيدلية في فرنسا اليوم بتسويق منتجات لإنقاص الوزن، وكريمات مريبة مقاومة للسيلوليت، في واجهاتها التي كانت تعرض فيها من قبل مستحضرات اسمرار البشرة والعطور.

لقد عرفت جمعية البدانة الأميركية البدانة بأنها وباء عالمي[26] ينتقل من خلال العولمة، أو على الأقل من خلال التقدم والعصرية الناجمتين عن التجارة الحرة. كما قامت منظمة الصحة العالمية بتعريف هذا التطور المؤدي إلى المشاكل، ودعته بـــ "البدانة العالمية"[27]. كما أوردت أنه "عام 1995، كان هناك ما يقدر بـــ 200 مليون بالغ يعاني البدانة حول العالم، و18 مليون طفل لا يتعدون الخامسة من العمر، تم تصنيفهم في خانة ذوي الوزن الزائد. أما في العام 2000، تجاوز عدد البالغين البدينين الـــ "300 مليون". في بعض البلدان النامية، تترافق البدانة مع حالات مخيفة من سوء التغذية، وذلك مع قيام الأرستقراطيين باتباع حياة تعتمد على الجلوس الطويل، وبدئهم بقيادة سياراتهم الخاصة، وابتعادهم عن أنظمتهم الغذائية التقليدية، لصالح الوجبات السريعة، بينما تقوم الفئات الفقيرة بالكفاح، عبر العمل الكثير والقليل من الوحدات الحرارية. وقد ظهر في البلدان النامية بعض السكان الذين يملكون استعدادا وراثيا للبدانة، بعد أن اتبعوا أنظمة غذائية أميركية، ما أدى إلى

مشاكل صحية خطيرة للأشخاص الذين لا يمكنهم أن يخضعوا لعناية طبية جيدة.

مرة أخرى، نجد أن العولمة تعني الأمركة. إن الناس في البلدان النامية في جنوب شرق آسيا، لا يتناولون الطعام الفرنسي أو الإيطالي. ما يتناولونه هو الطعام الأميركي – الوجبات السريعة والأطعمة الجاهزة ذات الأحجام العملاقة، والغنية بشبه الدهون، تلك الوجبات التي تحتوي على خصائص غذائية قليلة جدا، والتي توفر الحجم مقابل الصحة، وهو ما يعتبر فقدان للمنتجات الموسمية والمحلية، وتدمير للعلاقات القائمة بين حضارتهم وطعامهم.

غير أن الشعب الذي يعاني أكثر من كل هذا هو الشعب الأميركي نفسه، الذي أصبح محتارا أمام التغذية والنصائح الغذائية المتناقضة التي تأتي من كل حدب وصوب من المصانع الغذائية. أحيانا، يبدو أن الشيء الوحيد الذي ينبغي فعله هو عدم التفكير بهذا وجعل حياتنا من الحجم الكبير. فجميعنا سيموت في النهاية، لم القلق إذا؟ لكن إن كانت هذه هي الحال، لماذا نموت من الطعام السيئ؟ ففي النهاية، هذا هو الجزء الأسوأ من النظام الغذائي الأميركي – خلوه من اللذة. إن الإفراط في تناول رقاقات البطاطس المشبعة بالملح، أو البطاطس المقلية المزودة بالدهون، وشرب دلو من الكولا يحتوي على 800 وحدة حرارية، هي طريقة سيئة جدا للوفاة. فسكتة دماغية ناجمة عن الإفراط في تناول الزبدة الطازجة، واللحوم والخمور الجيدة تبدو أفضل بكثير. إن النظام الغذائي الأميركي لم يبعث بالرسالة إلى البلدان الأخرى التي تتصرف بعقلانية فوقية. بل إنه يعزز على الأرجح مبدأ أن الولايات المتحدة الأميركية بأكملها تتجه إلى ذلك، لأنه يشكل ثقلا حقيقيا عليها وتريد أن ترميه حولها.

الفصل الرابع عشر

لا أحد يشك بقوة أميركا ولكن ليس هذا كل واجب أميركا.

سوزان سونتاغ. صحيفة "نيويورك". الرابع والعشرون من أيلول (سبتمبر) 2001

أمة الشخصيات الفاعلة

في الحادي عشر من أيار (مايو) 2002، أوردت صحيفة "أنترناشونال هيرالد تريبيون" الصادرة في باريس، أن جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأميركية، والقائد المصمم في الحرب ضد الإرهاب، كان سيمضي بقية الربيع والصيف مركزا على مواضيع داخلية. وقد اعتبرت هذه أخبارا مهمة حتى في باريس. في كانون الثاني (يناير)، قام مستشارو بوش الأوائل بإخباره أن تعاطيه الثنوي(*) مع حربه ضد الإرهاب، ستكون كافية لفوز الحزب الجمهوري في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 2002 النصفية الحاسمة. وفجأة، تم إحصاء جمهوري داخلي، أظهر لأولئك المستشارين أنفسهم أن الأميركيين كانوا مهتمين أكثر بالقضايا العملية، كالاقتصاد والتعليم. "نحتاج إلى أكثر من مجرد الضرائب/الإرهاب للفوز"، هذا ما قاله الجمهوريون في تقرير موجز وسري ترافق مع الإحصاء. وقد نقلت صحيفة "هيرالد تريبيون" عن الشخص الذي قام بالإحصاء قوله، "إن ذاكرات الأميركيين لا تدوم سوى لأجزاء من الثانية". "نحن نتجه إلى أبعد من العالم الذي رسمته أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، إلى عالم نجد فيه أكثر

(*) الثنوية: عقيدة قوامها الصراع بين النور والظلام.

من السنة اللاانتخابية(*). الأمر الذي يعني أنه ينبغي طرح المواضيع الداخلية الهامة"[1].

بعد مرور أسبوع، حول البيت الأبيض اتجاهه ثانية، بعد أن كشفت وسائل الإعلام أن الرئيس بوش كان قد أعلم من قبل وكالات استخباراته في السادس من آب (أغسطس) 2001، حول احتمال الهجمات على الولايات المتحدة من قبل أفراد منظمة القاعدة. وكان المسؤولون في واشنطن "مذعورين من التحذيرات المشؤومة حول حصول هجوم إرهابي وشيك" في شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس)، وذلك وفقا لأحد المقالات[2]. وكان مكتب التحقيق الفدرالي قد أوقف زكريا موسوي، وهو مواطن فرنسي من أصل مغربي، في السادس عشر من آب (أغسطس) 2001، بعد أن دفع مبلغ 6800 دولار أميركي عدا ونقدا، في تدريب للطيران، غير أن المكتب لم ينجح في ربط النشاطات التي يقوم بها، بالتقرير الذي أورده عميل في أريزونا بتاريخ العاشر من تموز (يوليو)، حذر فيه من أن أعضاء القاعدة قد انخرطوا في مدارس للطيران في الولايات المتحدة[3].

كما بدا واضحا في الإعلام الأميركي الذي تمكن من استجواب الرئيس والذي كان قد أبعده عن الأنظار قبل عدة أشهر، أن مسؤولي الاستخبارات الأميركية عرفوا أن الخاطفين قد يستعملون طائرات تجارية، كصواريخ ضد أهداف أميركية، من بينها البيت الأبيض والبنتاغون. إن وحشية اعتداءات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) لم يكن يتخيلها أحد، على الرغم من الدعوة إلى نقيض ذلك من قبل إدارة بوش. ففي القضية الأكثر شهرة، قام إرهابيون جزائريون بخطف طائرة عام 1995، وخططوا لاصطدامها ببرج إيفل في

(*) السنة اللاانتخابية: سنة لا تجري فيها انتخابات رئيسية.

فرنسا، لكن محاولتهم أحبطت، حين اندفعت الشرطة إلى الطائرة أثناء توقفها لتعبئة الوقود في مارسيليا[4]. وأثناء القمة التي عقدتها مجموعة البلاد الثمانية في إيطاليا، في حزيران (يونيو) 2001، قامت مصر بإنذار حلفائها الغربيين بوجود مخططات لخطف طائرة والتوجه بها إلى منطقة أمنية، حيث كانت تعقد القمة.

إن بوش ومستشاريه الذين واجهوا ضغوطا كبيرة، بسبب الفشل الذريع لاستخباراتهم، وإمكانية فوز الحزب الجمهوري في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) النصفية، قاموا بشن هجوم معاكس. لقد أثاروا ذاكرة الأميركيين الضعيفة حول أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، وفكرة العالم الجديد الخطر الذي تقيم فيه أميركا، في محاولة علنية منهم لمنع الحكومة التي سبقت الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، من الموافقة على أن تصبح مسؤولة سياسيا. ففي سلسلة مقابلات ومؤتمرات صحفية، أعلن مسؤولو بوش، من بينهم نائب الرئيس، وأعضاء عسكريين رفيعي المستوى، أنه لم يكن بالإمكان تجنب هجمات إرهابية أخرى على الولايات المتحدة. وأضافوا أنه لم يكن من شك في ذلك، بل في الوقت. وحتى أن أحد المسؤولين أثار شبح العمليات الانتحارية على الطريقة الفلسطينية، في المتاجر والشوارع الأميركية المزدحمة. وقد سافر بوش بنفسه إلى أوروبا كي يذكر حلفاءه بمصلحتهم في الحرب ضد الإرهاب. كما أنه صرح في البرلمان الألماني إنه "في هذه الحرب، نحن لا نحمي الولايات المتحدة وأوروبا فقط، بل نحمي الشعوب المتحضرة كلها"[5].

كان العالم الذي تبع أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) مختلفا، غير أن السياسة الأميركية بقيت على حالها. بعد مرور سبعة أشهر على ما وصف باللحظة التاريخية التي بدلت الأمة، كانت تلك الهجمات بمثابة كرة

قدم سياسية أخرى، تم رفسها حول واشنطن. لقد ضغط الديمقراطيون للحصول على جلسات استماع للكونغرس، حول فشل الاستخبارات الأميركية. وقامت وكالة الاستخبارات الأميركية التي كانت مصابة بالخلل قبل الهجمات، بالإعلان بشكل وقائي أنها تعيد تنظيم أولوياتها. وكانت أولويتها رقم واحد تقوم على مكافحة الإرهاب.

في خضم هذه المعمعة السياسية، كان الدليل واضحا على عودة الحياة الطبيعية إلى الولايات المتحدة – الخبث الذي يخدم المصالح الخاصة. إن تصريحات بوش العاقلة حول الخير والشر، بالإضافة إلى دعواته إلى بلوغ هدف أسمى في الدفاع عن الحضارة، كان يخفي الأهداف الأميركية الأساسية: تأمين طرق النفط من بحر قزوين وأميركا الجنوبية، مؤديا إلى زيادة ميزانية الدولة العسكرية الضخمة في الأساس، وإلى تأسيس قواعد عسكرية جديدة في المناطق الرئيسية، وإعادة تثبيت وجوده العسكري في المحيط الهادئ وآسيا الشرقية، ومتابعة سيطرته على الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تقليص مقاومة التجارة الحرة من قبل الأسواق الأجنبية التي لم يصل إليها بعد.

لو كان العام عام 1941، لكان من السهل مساندة الرئيس حين يتحدث عن الخير مقابل الشر. أما في العام 2002، فإنه بات من الصعب أن يواظب الشخص على تصديقه ادعاءات الولايات المتحدة بالنوايا الحسنة، أو تشديدها بأنها "تدافع عن الحضارة". إن مراجعة مختصرة للسنوات الخمسين الماضية في تاريخ الولايات المتحدة، تظهر بوضوح أن الحكومة الأميركية استغلت الأحداث الأليمة لتوسيع نشاطها وتأثيرها في الخارج، وتجنب الانتقاد حول مخططاتها لشن هجمات انتقامية. لقد فشلت في طرح المواضيع التي أتت بأسامة بن لادن في المقام الأول. كما فشلت أكثر من هذه الناحية: جعلت من

المستحيل بالنسبة إلى أولئك الذين يملكون نوايا طيبة أن يفعلوا ذلك دون أن يصبحوا متساوين بالإرهابيين، وأن يفرضوا بالتالي صمتا مؤلما على الأغلبية. ونتيجة لذلك، شكل العالم مكانا آمنا في ربيع 2002، إلى درجة أن الانتقام العسكري الأميركي كان قد عطل أعمال أفراد القاعدة. بكافة الوسائل الأخرى، كان العالم مكانا أقل أمانا. كان رد فعل الولايات المتحدة الخبيث والذاتي المصلحة على الهجمات، يقصد به زيادة حدة التوتر التي أدت إلى الإرهاب في المركز الأول. يمكن أن تؤدي الحرب ضد الإرهاب إلى الإمساك بالمزيد من أفراد منظمة القاعدة، غير أن توسع القواعد العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وشرق آسيا، وغيرها من الأماكن، سوف يجلب المزيد من المتطوعين من دون شك. سوف يكون هناك عمليات انتحارية في المتاجر، والمزيد من عمليات الاختطاف، وأعمال عنف أخرى في نيويورك، وبروكلين، ولوس أنجيلوس، وشيكاغو، لأن الولايات المتحدة ما زالت تغذي بكل فخر مشاعر الخيبة والغضب ضدها.

لو كنت غاضبا من الحكومة الأميركية، لكنت ما زلت أشعر بالأسف لما عانى منه الأميركيون ذاك اليوم. فبالإضافة إلى خسارتهم للأشخاص الذين يحبونهم، أجبر الأميركيون الذين يملكون غريزة الحياة والحرية، على التشكيك بكل افتراض حول أمنهم. قد يبدو من المستحيل لأي شخص، باستثناء المواطن الأميركي أن يفهم كيف يمكن ذلك. إن الولايات المتحدة هي بلاد، لطالما اعتبرت نفسها حصينة وقوية، وذلك إلى حد مرض. إن الأميركيين لا يحبون بلادهم فحسب، بل إنهم يعتبرونها كجبل "أولمبوس"، مقر الآلهة، ولا يفهمون سبب عدم رؤية العالم لها بهذه الطريقة. وينشأ معظم ذلك من التطرف الديني الذي شرحناه في فصل سابق. لكن حتى الأميركيون المعتدلون الذين يدركون ضراوة العملية الديمقراطية والخيانة التي تمارس

باسمها، وعند بعض المواضع من الكلام حول بلادهم، يعود إلى ذلك الرأي، بأن شعبهم هو الشعب الأعظم والأنبل. إنه مظهر ساحر من مظاهر الحياة الأميركية.

وقد خط هنري كيسنجر في كتابه "الدبلوماسية"، الإيمان الأعمى هذا، بالعودة إلى بدايات الولايات المتحدة الأميركية. إن الأشخاص الذين لا يفهمون لماذا تعتبر الولايات المتحدة نفسها في مرتبة أعلى من البلدان الأوروبية الرائدة (بدلا من البقاء كبلد تابع، كما هي حال كندا)، ينبغي أن يتذكروا أن الولايات المتحدة كانت منذ البداية البلد المعارض لأوروبا - أمة يحكم فيها الشعب، وليس الملوك. كما أن مؤسسيها صمموا على العيش في مكان ما على هذا الكوكب، لا تشكل فيه الحرب حدثا اعتياديا، ناجما عن الحاجة إلى موازنة قوى جيرانها المشبوهين المحتشدين. إن الولايات المتحدة الموجودة بمفردها في الطرف الثاني من العالم، مع قارة تنفرد بها، ومحيطات تشكل خنادق لها من كافة الجهات، لطالما أرادت أن تسلك طريقها الخاصة. وقد قرر قادتها منذ زمن أن أمتهم الجديدة، وفقا لكلمات جورج واشنطن، "لن نورط أنفسنا، من خلال الأغلال المصطنعة، في التقلبات الاعتيادية للسياسات (الأوروبية)، أو التلاحمات والتصادمات الاعتيادية بين صداقاتها وعداواتها. إن موقفنا المستقل والنائي يدعونا ويمكننا من سلوك مجرى آخر"[6]. كيسنجر، العالم السياسي الطبيعي من أنصار المذهب الذرائعي[*]، الذي يعتقد بأنه ينبغي على الأمم أن تتبع مصالحها من دون شعور بالخجل أو الذنب، يشرح بأسلوب مذهل كيف تحولت رؤية الولايات

(*) المذهب الذرائعي: فلسفة أميركية تتخذ من النتائج العملية مقياسا لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية وصدقها.

المتحدة لموقف "مستقل وناء" إلى دعوة شبه دينية ترافقها أصوات تبشيرية خفيضة.

> كمخزن لمبدأ الحرية، وجدت أميركا أنه من الطبيعي أن تفسر الأمن الذي تتمتع به من خلال المحيطات الكبرى، كرمز للعناية الإلهية، وأن تعزو أعمالها إلى بصيرة معنوية فوقية، بدلا من أن تنسبها إلى هامش الأمن الذي لا تشاركها به أي أمة أخرى[7].

وانطلاقا من ذلك، توصل القادة الأميركيون المتعاقبون إلى أن أعظم مشاركة يمكن أن تقوم بها بلادهم مع العالم الآخر، هي نشر القيم الديمقراطية، وهو هدف لا يقل إجلالا عن هدف أي سلطة إمبريالية أتت قبلها. وقد اعتبرت أميركا توسعها في كامل القارة، "كمصير واضح"، وحتمية إلهية تمتد إلى مكسيكو، وأميركا الوسطى، ومحمياتها المعزولة. فمع اعتقادها بتفوقها المعنوي على الأمم الأوروبية، فإنها تعتبر أن نشاطاتها في البلدان الأخرى هي فوق مستوى النقد، "جاعلة من نفسها قوة عظمى من دون أن يطلب منها ممارسة السياسة. إن رغبة أميركا في التوسع، واعتقادها بأنها البلد الأكثر نقاء، والذي يملك مبادئ أكثر من أي بلد أوروبي آخر، لم يعارضها أحد"[8].

كتب كيسنجر أن أفضل اختبار لهذه العقيدة، حصل في بداية الحرب العالمية الأولى. فالأميركيون لم يشعروا برغبة في الحرب بالنيابة عن البلدان الأوروبية البعيدة، حتى ولو كانت مصالحهم على المحك. إن إرسال الجنود إلى أوروبا لم يحمل أي معنى تبشيري. وكان وودرو ويلسون، الرئيس آنذاك، مدركا أن منع زيادة قدرة إحدى البلدان الأوروبية، يصب في مصلحة بلاده، بيد أنه كان يعلم أيضا أنه لا يمكنه قيادة الشعب الأميركي إلى القتال، بهذه الذريعة فقط.

أدرك ويلسون أن الانعزالية الغريزية في أميركا، يمكن تخطيها من خلال اعتقادها بطبيعة مثلها الاستثنائية. وخطوة خطوة، قام بسحب البلاد الانعزالية إلى الحرب، بعد أن أظهر تكريس إدارته للسلام، من خلال تأييد كبير للحياد. وقد قام بذلك بينما كان يشجب أي مصالح قومية أنانية، ومن خلال التأكيد على أن أميركا لا تسعى إلى أي مصلحة أخرى، سوى الدفاع عن مبادئها[9].

في وثبته المنطقية الأخرى، توصل ويلسون إلى أن "أمن أميركا هو جزء لا يتجزأ من أمن كافة البشرية"[10]، وهي فكرة استثنائية، تعني من وجهة نظر ويلسون أنه "ما من فرق جوهري بين حرية أميركا وحرية العالم"[11]. وبغية إقناع مواطنيه أكثر لقبول الحرب، حول ويلسون الإمبراطورية الألمانية إلى شيطان، وأصر على مبدأ أن السلام لا يأتي إلا من الفوز الساحق[12]، وهو منهج الخير مقابل الشر، الذي بات يعتبر منذ ذلك الوقت، الخاصة البلاغية الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية.

هذه هي إذا الطريقة الإيجابية المؤيدة لأميركا، في النظر إلى دورها في العالم – أمة لا تخدم سوى مصالح الديمقراطية، والسيادة الوطنية، والحرية، وليس مصالحها الجشعة الخاصة؛ سلطة مطلقة لا تتعرض مطلقا إلى أي دولة أخرى لا تريد ذلك؛ أمة مستعدة للتضحية بنفسها في حال ظهور أي شر. إنها أميركا، الأمة الأسطورية، والقوة العظمى كسوبرمان (الرجل الخارق).

وثمة وصف دقيق أكثر، تم التعبير عنه في الولايات المتحدة مع الشعور المناهض لأميركا، وهو أن الولايات المتحدة كقوة إمبريالية، تحكمها طبقة رجال أعمال عدائيين، وتحمي الحكومة مصالحها من دون أي رحمة،

تحت قناع حجج كبيرة، كالأمن الدولي، وانتشار الديمقراطية، وتوسع الأسواق الحرة، وحماية حقوق الإنسان. وبناء على هذا الوصف، تعتبر الولايات المتحدة قوة استعمارية أخرى من قوى القرن التاسع عشر، وهي تخطط لحماية حدودها وتوسيع مصالحها التجارية، في الوقت الذي تشدد فيه أمام نفسها والعالم أن وجودها على الأراضي الأجنبية هو نتيجة لالتزام أخلاقي إلهي فرض عليها، بغية توصيل الحضارة إلى الشعوب الجاهلة والبدائية في الأماكن التي لم تعرف الديمقراطية بعد.

ليست هذه هي الصورة التي أراد الأميركيون أن يروا أنفسهم بها، أو كانوا سيريدونه. يحتاج الأميركيون إلى الاعتقاد بأن أعمالهم غيرية، وقادتهم أبطال، وأمتهم عظيمة، وقيمهم عالمية. وإلا يصبح وجودهم مشكوكا بأمره. لقد عرض وودروو ويلسون صورة بلاده الذاتية حين تبجح بقوله إن "أميركا هي الأمة المثالية الوحيدة في العالم"[13].

ويشعر العالم الآخر بالامتنان لوجود أمة ترتكز على مبادئ عالمية. إن الديمقراطية في الولايات المتحدة ليست هي الأقدم في العالم، كما أنها ليست الأفضل بالتأكيد، غير أن وجودها شكل إلهاما للشعوب المضطهدة في العالم، وأحدث مفهوما عالميا أن البلدان تكون أفضل عندما لا تكون الشعوب مقموعة. وفي هذا السياق، يستحق الأميركيون الفخر، كما أن الإمبريالية في بلادهم، كتلك التي كانت موجودة في أوروبا من قبل، جلبت بعض الخير إلى العالم.

لكن كما القوى الأوروبية التي سبقتهم، تعارض الأميركيون مع عدم رؤية، وهو عارض ناجم عن وجهة نظرهم الرفيعة الخاصة. وكما القادة الروحيين للكنيسة الذين تجاهلوا الاعتداءات الجنسية التي يمارسها رجال الدين، وأضعفوا مصداقية الديانة المنظمة، كذلك فشل الأميركيون من معرفة

أنه لا يمكنهم إلقاء الخطب حول القيم الديمقراطية، وخيانتها في الوقت نفسه، من دون الإساءة إلى مفهوم الديمقراطية. إن الخبث هي أكثر مادة تسبب التآكل في العالم؛ فبإمكانه أن يحت القيم في الأمة بشكل أسرع مما يأكل الصدأ أرض سيارة بويك قديمة. عندما تخون الولايات المتحدة الحرية في نيكاراغوا، وتشيلي، وغواتيمالا، وإيران، وكوريا الشمالية، أو في عدد لا يحصى من البلدان النامية التي يحكمها مستبدون قساة، يستغلون مناهضة الشيوعية ومكافحة الإرهاب، كوسيلة زائفة للدعم والتسلح الأميركي، فإنها بذلك تقوم بإزالة مفهوم الديمقراطية الأميركية كأسلوب حياة مثالية. لا يمكن بيع فكرة أن الحرية ثمينة، والسخرية منها في الوقت نفسه. نحن نحيا في عالم ما بعد العصرية، لكن ليس تماما. إن الإساءة إلى مفهوم الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة، قد يكون أسوأ إنجاز في تاريخ البلاد. فالديمقراطية لم تعد تشكل استثمارا آمنا، حين يقوم أكثر مؤيديها اعتقادا بأنه الأقوم، بالتحضير لنسفها، بالنيابة عن شركة. في ظل هذه الظروف، يمكن أن تكون الملكية القوية، والمعتدلة، رهانا أكثر أمانا.

يريد الشعب دائما حلولا في نهايات الكتب، لكن ليس لدي حل لأقدمه. والإجابة هي أن أميركا تبدأ وتنتهي بشعبها، وبالتالي، فإن الأمر يعود له لمطالبة حكومته بسلوك أفضل. غير أن الأميركيين، الذين يحكمون من خلال العملية الانتخابية، فقدوا الثقة بحكومتهم، أو أقله في قدرتهم على تغيير مجراها.

وثمة خيار آخر، قائم على اللجوء إلى المثالية المتأصلة والراسخة لدى الأميركيين، لكن ذلك أيضا يبدو أنه آخذ بالانحسار. لو كانت أميركا فعلا أمة مثاليين، لكانت أوقفت بيع الأسلحة إلى الأنظمة القمعية. لو كانوا مثاليين حقا، لكان تم احترام الصحفيين الذين يسخرون بالرئيس، بدلا من صرفهم من

العمل. إن بلدا قائما على المبادئ المثالية، لا يسمح أبدا بالاشتباه بأحد – ولو كان المشتبه به إرهابيا – لمدة أشهر من دون إجراء محاكمة؛ ولا يقوم الناطقون باسم القادة بتحذير الشعب من مراقبة أقوالهم، بل بتشجيعهم على التكلم بصوت مرتفع. في بلد مثالي، لا يمكن لابن الرئيس السابق المرفه الوصول إلى السلطة، من خلال انتخابات مشكوك في أمانتها، وبمساعدة شقيقه القوي والمحكمة العليا المساندة له. إن الجمهوريات المثالية لا تسمح بالملكيات المقنعة للأثرياء وأصحاب السلطة.

واستنادا إلى ذلك، قد لا يكون الحل هو إعادة تعزيز المبادئ الأميركية، بل إزالتها من الجدال الدولي الذي أثارته أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). إن شقيقتي وعائلتها، وباقي الشعوب في العالم، باتوا غير آمنين الآن بعد أن أعلنت الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب. ومن المرجح أننا في خطر أكبر من أعمال العنف غير المقيدة، أكثر من أي وقت مضى، لأننا إن كنا في حرب ضد الإرهاب، سوف يعود الإرهاب مجددا. إنها معادلة واضحة ومرعبة بالنسبة إلى أي بلد يكون حليفا للولايات المتحدة. قد يقرر الإرهابيون أن يستهدفوا كندا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وغيرها، في محاولة منهم لإضعاف دعم تلك البلدان لسياسة أميركا التوسعية التي تستأنفها. ونحن نعلم أن هذا النوع من الإرهاب ليس عاديا – شكلت هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، تحذيرا واضحا، حول مدى الضراوة التي يمكن أن تتوصل إليها منظمة القاعدة.

نرى مجددا أن التهديد هو الإرهاب فحسب. إن العالم ليس مهددا كما تصر على قوله الولايات المتحدة، من قبل قوة خارجية تحاول وضع حد للحضارة على الأرض. إن الإرهاب تقدم من قبل، وهزم من قبل الجهود التي بذلتها وكالات الاستخبارات وأقسام الشرطة. إنه رعب ينبغي على الأمم

في العالم التعامل معه بحزم، من دون أن تدعه يسيطر على علاقاتها، أو أن يوجه القرارات التي تتخذها. في ما يتعلق بالمصلحة الذاتية - لسياسات الأمن القومية التي لم تتأثر بالكلام الأميركي المنمق - ينبغي أن يكون العالم الآخر حكيما، من أجل مراقبة الأسباب الكامنة وراء أعمال الإرهاب، حتى ولو كانت موجهة ضد الحكومة الأميركية. إنه لأمر أكثر واقعية وإفادة، أن نحد الجدال ضمن أطر السياسة الطبيعية التي لا علاقة لها بالعواطف، أكثر منه ضمن أطر أميركية مثالية، الخير ضد الشر. قد لا يكون هذا مثاليا، لكنه قد ينجح فحسب.

قد يتمنى المرء أنه لو كانت الولايات المتحدة معزولة بهذا الشكل، لكانت تخلت عن ادعاءاتها الواهية بتفوقها الأخلاقي. لو كان الأميركيون يعترفون أن بلادهم كانت إحدى مكائد السياسة الطبيعية القديمة الزمن، بدلا من استثنائها - لو أنهم تخلوا عن فكرة أنهم يمثلون نهاية السياسات الطبيعية - لكانوا ربما أكثر ارتباطا بالعالم من حولهم، ولكانوا أقل عرضة للنظر إلى هذا العالم من عل.

لكن كيف تريد لأمة ما أن تظهر النضج، في الوقت الذي يؤدي فيه حدث كبير كأحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) إلى تعزيز مثاليتها الملموسة والمضللة، بدلا من أن يؤدي إلى إعادة نظر في سلوكها الملموس والمضلل؟ ماذا يمكن أن نفعل بدولة تعتقد أن الإرهابيين هاجموها، لأن البلدان المسلمة لم يتم إعلامها بشكل ملائم عن مدى عظمة الولايات المتحدة، وكل ما هو مطلوب لتصحيح ذلك الأمر هو بث المزيد من أغنيات "بريتني سبيرز" على الموجات الإذاعية في الشرق الأوسط، كما صرح مسؤول رسمي أثناء جلسة لمجلس الشيوخ في شهر حزيران (يونيو) 2002[14]؟

لهذا السبب لا أملك أي أجوبة، وأشعر بالحيرة.

ملحق 1

المقابلة مع إيمي

ما يلي هو نسخة محررة من المقابلة الهاتفية التي أجراها المؤلف مع أخته في 11 أيلول (سبتمبر) 2001. نشرت هذه المقابلة لأول مرة في صحيفة ناشونال بوست في 12 أيلول (سبتمبر). لم يتم التعريف عن إيمي وكانت قد قدمت كعامل مكتب كان على الطابق الرابع والخمسين من البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي عندما ضربت الطائرة الأولى البرج الشمالي.

الشاهد: وصلت إلى العمل في الساعة 8:30 صباحا تقريبا وكنت أحضر قدحا من الشاي عندما حصلت هزة خفيفة في المبنى وانطفأت الأضواء وأنارت على نحو متقطع وبعد ذلك سمعنا ضوضاء. نظرت من النوافذ وكان هناك أوراق تتطاير في كل مكان، وبعد ذلك نظرت إلى برج التجارة العالمي رقم واحد وكانت قمته تحترق.

لذا ركضنا جميعا خروجا إلى المصعد، ونزلنا بعض الطوابق وبعد ذلك كان لا بد أن نكمل بقية الطريق نزولا على السلالم. ربما في منتصف طريقنا إلى الأسفل، ضربت الطائرة الثانية مبنانا.

لم تكن تلك لحظة جيدة.

شعرنا وكأن المبنى سينهار، كان يتأرجح ذهابا وإيابا، مرتجفا...

الصحيفة: هل كان هناك انفجار مدو؟

الشاهد: لا أستطيع التذكر. كلنا قلنا: "امش بشكل أسرع" وكل شخص

كان... هادئا ومستجمعا نفسه. نزلنا إلى سرداب المبنى وأشاروا إلينا بالطريق عبر مركز التسوق. كان لا بد أن نمشي في طريق طويل. ثم كان علينا أن نهبط إلى طابق آخر وخرجنا ورأينا المبنيين تلتهمهما ألسنة النيران. منذ ذلك الحين ونحن تتملكنا الصدمة. كنا قد بدأنا لتونا بالسير ببطء، دون أن ندرك ما حدث. شعرنا بالحاجة للخروج من المنطقة، و... ماذا حدث؟ كنت في مكان ما وسط المدينة أتحدث على هاتف عندما انهار المبنى الأول و...

حقا لا يمكنني تذكر كل شيء.

مشينا في طرق كثيرة، لم تكن هناك أي سيارات في الشارع. الكثير من سيارات الإسعاف. و... داخ الناس حقا و... أه...

الصحيفة: عندما كنت تقف هناك تعد الشاي ورأيت النيران في المبنى الآخر، هل افترضت آليا أن قنبلة أخرى قد انفجرت في مركز التجارة العالمي؟

الشاهد: لا، لا. رأينا النيران، وبعد ذلك شخص ما قال إن طائرة قد ضربت المبنى ونحن، كما تعرف، اعتقدنا بأنه كان مجرد حادث طائرة. حادث عرضي. لذا كنا هادئين جدا حتى وصلنا إلى السلالم... وأحسسنا بالرجة، وتلك كانت لحظة فظيعة.

الصحيفة: هل كانت رجة يمكن أن تفقدك توازنك؟

الشاهد: نعم.

الصحيفة: ووقع الناس؟

الشاهد: آه، أنا لا أعتقد ذلك. كلنا تابعنا السير.

الصحيفة: من نظم عملية الإخلاء؟

الشاهد: لا أحد. لا أحد. لم يكن هناك أي تنظيم.

الصحيفة: أنتم قررتم مغادرة المبنى لأن المبنى الآخر كان يحترق؟

الشاهد: نعم.

الصحيفة: ذلك كان قرارا جيدا.

الشاهد: كان قرارا لا يصدق...

الصحيفة: عندما كنت في الخارج، هل كانت الشوارع معبقة بالسخام والدخان؟ هل أمكنك الرؤية؟

الشاهد: حيث كنا، كانت الرؤية واضحة جدا لكن حين كنا في... أوه أعرف ما حدث. وصلنا إلى قاعة عرض في سوهو لأننا كنا نحاول الاتصال ولم تكن هواتفنا الخلوية تعمل. دخلنا إلى قاعة العرض وكان هناك جهاز تلفزيون دائرا وبدأنا برؤية ما حدث. وعندها انهار المبنى الأول [المبنى الذي هرب منه العامل].

وبعدها كنا نمشي في برودواي ودخلنا مخزنا للحصول على بطارية لهواتفنا الخلوية وسمعنا مذيعة تصف كيف كانت في قاعدة المبنى عندما انفجرت كرة نارية ضخمة خارج طابق المبنى الأرضي. كانت تشير إلى وجود قنبلة في الطابق الأرضي لمركز التجارة العالمي أيضا.

الصحيفة: هل لاحظت أن المبنى مال أو فقد توازنه بعد أن ضربته الطائرة؟

الشاهد: لا أعرف. كنت حائرا جدا. كنت أنا نفسي قد فقدت توازني. لا أعرف إن كان المبنى أو أنا...

الصحيفة: بعد ذلك، كيف عدت إلى بروكلين [حيث يعيش العامل]؟

الشاهد: ... سمعنا في الشارع أن علينا الابتعاد عن وسط المدينة لذا بدأنا بالاتجاه شمالا وحسب.

سمعنا أيضا أن كل شيء أغلق. وصلنا إلى منزل صديق في القرية طلبا لقدح من النبيذ وشاهدنا كل شيء على التلفزيون وأدركنا ما نجونا منه. كان أمرا مدمرا.

بعدها، أوه، أعرف ما فعلنا! قررنا التبرع بالدم ومشينا إلى المستشفى. كان الجو هادئا لكن في حالة من الذهول. كان هناك أناس في الخارج بانتظار العثور على أناس آخرين. وقد أعادونا أدراجنا.

كان هناك نداء على التلفزيون للتبرع بالدم لكن تلك المستشفى لم تتمكن من استقبالنا لذا بدأنا بالمشي مسافة أبعد إلى الشمال.

وصلنا إلى قطار الأنفاق حيث أخبرونا أن هناك قطار ينطلق يمكن أن يوصلني إلى المنزل. لذا ركبت القطار، ولم يكن ذلك ممتعا، أن تكون بالأسفل في مكان يكتظ بالناس، الذين استهدفهم الإرهابيون...

الصحيفة: كيف تشعر تجاه مدينة نيويورك الآن؟

الشاهد: لا أعرف ما أعتقده بشأن نيويورك الآن. أنا منذهل تماما. وأنت تعرف... هناك أناس مفقودون وضائعون. الأمر أكبر من نيويورك. إنه مهول. هو أمر ضخم جدا هذا الذي حدث هنا في الولايات المتحدة.

ليست فقط نيويورك.

حواشي الفصل الأول

(1) Transcript of Bush's remarks upon his arrival at the White House on September 16.

(2) Roosevelt's exact words on Dec. 8, 1941 were: "Yesterday, December 7, 1941 — a date which will live in infamy — the United States of America was suddenly and deliberately attacked by naval and air forces of the Empire of Japan."

(3) Sherry Cooper, "Unholy judgments: Critics who imply that the United States got what it deserved are ignoring the harsh realities, especially for ," National Post Sept. 28, 2001, All ed., sec. Business.

(4) John Powers, "Media Fundamentalism," LA Weekly Sept. 21-27, 2001.

(5) The issue, the first one subsequent to the attacks, was dated Sept. 24, 2001.

(6) David Talbot, "The "traitor" fires back," Salon.com Oct. 16, 2001.

(7) ibid.

(8) ibid.

(9) Charles Krauthammer, "This is no time for agonized relativism," National Post Sept. 22, 2001, All ed., sec. Opinion: A14.

(10) David Talbot, "The "traitor" fires back," Salon.com Oct. 16, 2001.

(11) ibid.

(12) ibid.

(13) FedEx did more than $211-million in business with the Department of Defense in fiscal year 2001, according to the Federation of American Scientists. The FAS monitors all arms sales in the United States. www.fas.org.

(14) Steve Sebelius, "Free speech isn't free," Las Vegas Review-Journal Oct. 2, 2001, All ed., sec. Opinion.

(15) Kera Bolonik, "Marian and me," Salon.com Jan. 7, 2002.

(16) Jerry L. Martin & Anne D. Neal, "Defending Civilization: How our universities are failing America and what can be done about it," American Council of Trustees and Alumni Web site (www.goacta.org) (February 2002).

(17) ibid, pages 12-30.

(18) Unsigned editorial, "Blaming the U.S., whitewashing terrorism," National Post Sept. 19, 2001, All ed., sec. Opinion.

(19) Aaron Lukas, "America still the villain: Protesters are still planning to demonstrate against the U.S. even though the IMF and World Bank meet," National Post Sept. 18, 2001, All ed., sec. Opinion. Lukas is an analyst at the Cato Institute's Center for Trade Policy Studies; the Cato Institute is a

libertarian American think tank.

(20) ibid.

(21) Jerry L. Martin & Anne D. Neal, "Defending Civilization: How our universiti are failing America and what can be done about it," American Council of Trustees and Alumni Web site (www.goacta.org) (February 2002): p. 34.

(22) ibid, p. 33.

(23) Edited by B. Silvers and Barbara Epstein, Striking Terror: America's New Wa (New York : The New York Review of Books, 2002) p. 20.

(24) ibid, p. 20.

حواشي الفصل الثاني

(1) James Astil, "Strike One," The Guardian Oct. 2, 2001, Web site ed.

(2) Reported, with sources referenced, by Noam Chomsky in his book 9-11 (New York: Seven Stories Press, 2001)

(3) James Risen & David Johnston, "Experts Find No Arms Chemicals at Bombe Sudan Plant," The New York Times Feb. 9, 1999, All ed., sec. Foreign.

(4) ibid

(5) James Risen, "Question of Evidence: A special report.; To Bomb Sudan Plant or Not: A Year Later, Debates Rankle," The New York Times Oct. 27, 1999, All ed., sec. Foreign.

(6) ibid.

(7) ibid.

(8) ibid.

(9) According to testimony in the court transcripts of U.S.A. v. Usama bin Laden, et al., the Sudanese government gave the tannery to Al Qaeda in 1993 as payment for the construction of a road. The testimony was given Feb. 7, 2001. The transcript can be read at http://cryptome.org/usa-v-ubl-03.htm

(10) James Astil, "Strike One," The Guardian Oct. 2, 2001, Web site ed.

(11) Quoted from "Confused, Inconclusive and Contradictory: An Assessment and Analysis of the American Government's 'Evidence' for the Cruise Missile Attacks on Sudan," published September, 1998 by the European Sudanese Public Affairs Council. The report was found on the Council's Web site at www.espac.org.

(12) Christopher S. Wren, "Sudanese Foes Give Consent For Relief Aid For Civilians," The New York Times March 17, 2002, Final ed., sec. Foreign: p.1

(13) Jonathan Broder, "How to turn a criminal into a hero," Salon.com Aug. 26, 1998.

(14) The article entitled "Clinton's scandals root cause of missile strikes at Sudan and Afghanistan" by Zafar Bangash was found at www.muslimedia.com. The Web site is the Internet arm of the radical Islamic newspaper The Crescent.
(15) Loren Jenkins, "Is bin Laden a terrorist mastermind — or a fall guy?," Salon.com Aug. 27, 1998: Pages.
(16) Tim Weiner & James Risen, "Decision to Strike Factory in Sudan Based On Surmise Inferred From Evidence," The New York Times Sept. 21, 1998, Final ed., sec. Foreign.
(17) Noam Chomsky, 9-11 (New York: Seven Stories Press, 2001) p.46.

حواشي الفصل الثالث

(1) Robert Jay Lifton, Greg Mitchell, Hiroshima in America: A Half Century of Denial (New York: Avon Books, 1995) p. 24.
(2) ibid, p. 23.
(3) Taken from a War Department press release entitled "Eye Witness Account, Atomic Mission Over Nagasaki," dated August 9, 1945. It was found on the Internet.
(4) ibid, p. 28.
(5) Forgetting the Bomb; The Assault on History, The Nation, May 15, 1995.
(6) Robert H. Ferrell, Off the Record: The Private Papers of Harry S. Truman (New York: Harper and Row, 1980).
(7) Hiroshima in America, pp. 15-16.
(8) Taken from a report from the U.S. National Archives, Record Group 77, Records of the Office of the Chief of Engineers, Manhattan Engineer District, TS Manhattan Project Files, and found on the Internet at www.dannen.com/decision/trin-rad.html.
(9) Robert Jay Lifton, Greg Mitchell, Hiroshima in America: A Half Century of Denial (New York: Avon Books, 1995).
(10) ibid.
(11) ibid, Chapter 4, part 1.
(12) ibid, p. 133.
(13) Taken from the so-called Franck Report of June 11, 1945. It was officially called the Report of the Committee of Political and Social Problems, Manhattan Project. It was found on the Internet at www.dannen.com/decision/franck.html.
(14) Hiroshima in America, pp. 154-155.
(15) ibid, p. 155.
(16) ibid, p. 134.

(17) Gar Alperovitz, The Decision to Use the Atomic Bomb and the Architecture of an American Myth (New York: Albert A. Knopf, 1995) pp. 18-22.
(18) ibid, p. 17.
(19) ibid. p. 23.
(20) Quoted by Janet Bloomfield, chair of the Campaign for Nuclear Disarmament, at www.oneworld.org/news/world/bloomfield.html.
(21) ibid.
(22) ibid.
(23) ibid.
(24) Hiroshima in America, p. 129.
(25) Taken from an article entitled "President Truman did not understand," U.S. News and World Report, August 15, 1960.
(26) Hiroshima in America, p. 160.
(27) The official bombing order can be found at www.dannen.com/decision/handy.html.
(28) This excerpt from Truman's speech on August 9, 1945 can be found at www.dannen.com/decision/hst-ag09.html.
(29) Hiroshima in America, p. 58.
(30) ibid, p. 428.
(31) ibid, Chapter 2, Part 1.
(32) ibid.
(33) ibid, p. 37.
(34) Nagasaki Journey: The Photographs of Yosuke Yamahata, August 10, 1945 (San Francisco: Pomegranate Artbooks).
(35) Hiroshima in America, p. 162
(36) Taken from an article entitled "President Truman did not understand," U.S. News and World Report, August 15, 1960.
(37) Finding Russia's Lost Radioactive Luggage, National Post, December 21, 1999.

حواشي الفصل الرابع

(1) James D. Delk, Fires & Furies: The L.A. Riots (Palm Springs, California: ETC Publications, 1995) pp. 221-222. This anecdote was quoted in Lessons in Command and Control from the Los Angeles Riot, an article by Christopher M. Schnaubelt in the Summer 1997 issue of Parameters, the U.S. Army War College Quarterly. It was found via a link on the FAS Web site.

(2) www.fas.org./man/dod-101/ops/urgent_fury.htm.
(3) Jeffrey Goldberg, "A Great Terror," The New Yorker March 25, 2002: 55-56.
(4) Chalmers Johnson, Blowback: The Cost and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p. 4.
(5) www.fas.org.
(6) Chalmers Johnson, Blowback: The Cost and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) pp. 3-4
(7) Chalmers Johnson, Blowback: The Cost and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) pp. 4-5
(8) ibid, p. 15
(9) www.fas.org/asmp/profiles/turkey.htm
(10) Marjorie Miller, "Britain Illegally Expelled Chagos Islanders for U.S. Base, Court Rules," Los Angeles Times Nov. 4, 2000.
(11) ibid.
(12) The plight of the Ilois natives is well documented in "Diego Garcia: a contrast to the Falklands" by John Madeley. Madeley wrote the report for The Minority Rights Group, a London-based human rights group of the day. It was found on the Internet.
(13) ibid.
(14) Marjorie Miller, "Britain Illegally Expelled Chagos Islanders for U.S. Base, Court Rules," Los Angeles Times Nov. 4, 2000.
(15) Chalmers Johnson, Blowback: The Cost and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p. 35.
(16) ibid, p. 55.
(17) The figure comes from the database in the Arms Sales Monitoring Project at www.fas.org.
(18) Chalmers Johnson, Blowback: The Cost and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p. 64.
(19) ibid, p. 5-6.
(20) Edited by Robert B. Silvers & Barbara Epstein, Striking Terror: America's New War (New York: The New York Review of Books, 2002) p. 22.
(21) In a radio address on Sept. 15, George W. Bush said, "Our response must be sweeping, sustained and effective. We have much to do and much to ask of the American people. You will be asked for your patience, for the conflict will not be short. You will be asked for your resolve, for the conflict will not be easy."
(22) Nicholas Lemann, "The Next World Order," The New Yorker April 1, 2002: 42-48.
(23) ibid, p. 44.

(24) ibid, pp. 44-45.

(25) James Baker is quoted from newspaper sources on the Web site www.brianwillson.com, a site operated by a Vietnam War veteran, S. Brian Willson, whose disillusionment with his government's foreign policies prompted him to become an outspoken peace activist.

(26) Edited by Robert B. Silvers & Barbara Epstein, Striking Terror: America's New War (New York: The New York Review of Books, 2002) p. 20.

(27) Steven Erlanger, "Europe Seethes as the U.S. Flies Solo in World Affairs," The New York Times Feb. 23, 2002, All ed., sec. Foreign.

(28) Edited by Robert B. Silvers & Barbara Epstein, Striking Terror: America's New War (New York: The New York Review of Books, 2002) pp. 27-28

(29) Steven Erlanger, "Europe Seethes as the U.S. Flies Solo in World Affairs," The New York Times Feb. 23, 2002, All ed., sec. Foreign.

(30) Chalmers Johnson, Blowback: The Cost and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p. 93

(31) Turner promised $100-million a year for 10 years for programs approved by the UN, as he could not donate the money directly to the organization.

(32) Chalmers Johnson, Blowback: The Cost and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p. 88

(33) ibid, p. 87

(34) Tamar Gabelnick, "Security Assistance After September 11," May, 2002. A summary of the report, from which this and subsequent citations were taken, is available on the Internet at at www.fas.org/asmp/library/articles/fpif-911.htm.

(35) ibid. According to the report, "Overall, the Bush administration has increased military aid and training by significant amounts relative to past levels [since 9/11].Foreign Military Financing (FMF), which provides grants for countries to buy U.S. military equipment and services, rose from $3.57-billion in FY 2001 to a requested $4.12-billion for FY 2003. The administration's FY 2002 supplemental appropriation request included another $372.5-million in counter-terrorism FMF funds for a wide range of countries including Oman, Nepal, Ethiopia, and Djibouti. Funding for International Military Education and Training (IMET), one of many foreign military training programs, rose from $58-million in FY 2001 to a requested $80-million for FY 2003, a jump of 38%."

(36) ibid.

(37) ibid.

(38) ibid.

حواشي الفصل الخامس

(1) Chalmers Johnson, Blowback: The Costs and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p.12.

(2) Andrew A. Reding, The Evolution of Governmental Institutions, chapter 2 of Revolution and Counterrevolution in Nicaragua, Thomas Walker, editor (Boulder, Colo.: Westview, 1991) pp. 15-47. Found at the Web site www.worldpolicy.org/americas/nicaragua/walker.html.

(3) ibid.

(4) ibid.

(5) ibid.

(6) ibid.

(7) ibid.

(8) ibid.

(9) ibid.

(10) ibid.

(11) ibid.

(12) Noam Chomksy, Necessary Illusions (1989). Chomsky's writings appear at www.zmag.org/chomsky.

(13) Andrew A. Reding, The Evolution of Governmental Institutions, chapter 2 of Revolution and Counterrevolution in Nicaragua, Thomas Walker, editor (Boulder, Colo.: Westview, 1991) pp. 15-47. Found at the Web site www.worldpolicy.org.

(14) http://pbs.org/frontline. The Frontline Web site documents terrorist attacks on Americans from 1979-1988. According to the site, the U.S., through Israel, supplied Iran with 100 anti-tank missiles in August, 1985 and another 408 anti-tank missiles the next month. The shipments resulted in the release of three American hostages. A total of 30 foreigners were kidnapped in Lebanon from 1982-1992, many of them Americans, including the journalist Terry Anderson. He spent a total of 2,454 days in captivity.

(15) Selection from the Senate Committee Report on Drugs, Law Enforcement and Foreign Policy chaired by Senator John F. Kerry.

(16) James Risen, "CIA Says It Used Nicaraguan Rebels Accused of Drug Ties," The New York Times July 17, 1998, All ed., sec. Foreign.

(17) Chalmers Johnson, Blowback: The Costs and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p.8.

(18) Gary Cohn and Ginger Thompson, "Unearthed: Fatal Secrets," The Baltimore Sun June 11, 1985, National ed., sec. Front: A-1. The entire history of Battalion

316 was unearthed by the Baltimore Sun in a four-part series. The reports led to investigations and the release of classified documents that corroborated the stories. The series is referred to constantly by other sources investigating America's role in Nicaragua, and it has never been refuted.

(19) ibid.

(20) Ginger Thompson & Gary Cohn, "A Carefully Crafted Deception," The Baltimore Sun June 18, 1995, All ed., sec. National.

(21) ibid.

(22) ibid.

(23) ibid.

(24) ibid.

(25) ibid.

(26) ibid.

(27) Gary Cohn and Ginger Thompson, "Former envoy to Honduras says he did what he could," The Baltimore Sun Dec. 15, 1995, All ed., sec. National.

(28) Ginger Thompson & Gary Cohn, "Honduras charges soldier," The Baltimore Sun July 26, 1995, All ed., sec. National.

(29) Gary Cohn and Ginger Thompson, "Unearthed: Fatal Secrets," The Baltimore Sun June 11, 1885, National ed., sec. Front: A-1.

(30) Gary Cohn, Ginger Thompson and Mark Matthews, "Torture was taught by CIA," The Baltimore Sun January 27, 1997, All ed., sec. National.

(31) The KUBARK manual is available on the Internet at a number of sites, including http://heart7.net/mcf/kubark.htm. Some of the contents of the manual have been deleted by government officials. What remains makes it clear that, under KUBARK, U.S. agents can inflict physical and psychological torture, including "medical, chemical or electric methods," if prior approval is given by "Headquarters".

(32) ibid.

(33) Ginger Thompson and Gary Cohn, "Torturers' confessions," The Baltimore Sun June 13, 1995, All ed., sec. National.

(34) Mark Matthews, "Republicans kill bill the open files on rights abuses," The Baltimore Sun Sept. 3, 1998, All ed., sec. National.

(35) Tim Golden, "Honduran Army's Abuses Were Known to CIA," The New York Times Oct. 24, 1998, All ed., sec. Foreign.

(36) ibid.

(37) Gary Cohn and Ginger Thompson, "Unearthed: Fatal Secrets," The Baltimore Sun June 11, 1885, National ed., sec. Front: A-1.

(38) "Tales from a failed coup," The Economist April 27, 2002: p. 31.

(39) Ibid.

حواشي الفصل السادس

(1) Chalmers Johnson, Blowback: The Costs and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p. 13-14.
(2) Tim Weiner, "CIA Plotted Killing of 58 in Guatemala," The New York Times May 28, 1997, All ed., sec. Foreign.
(3) ibid.
(4) ibid.
(5) U.S. Department of State background notes on Guatemala. www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2045.htm.
(6) Chalmers Johnson, Blowback: The Costs and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Co., 2000) p. 14.
(7) The "CIA activities in Chile" report is available on the Internet on the National Security Archive: www.gwu.edu/~nsarchiv/news/20000919/index.html. According to its introductory paragraph, it was based on "extensive Congressional reports regarding U.S. activities in Chile in the late 1960s and 1970s; ... the memoirs of key figures, including Richard Nixon and Henry Kissinger; ... [the] CIA's oral history collection at the Center for the Study of Intelligence; and [consultations] with retired intelligence officers who were directly involved."
(8) ibid, p. 13.
(9) ibid, p. 6.
(10) ibid, p. 2.
(11) ibid, p. 4.
(12) ibid, p. 7.
(13) ibid, p. 10.
(14) ibid, p. 4.
(15) ibid, p. 11.
(16) ibid, p. 20.
(17) ibid, p. 17.
(18) ibid, p. 17.
(19) ibid, p. 21.
(20) ibid, p. 7.
(21) ibid, p. 21.
(22) Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1995) p. 767.
(23) Teaching Nicaragua Lesson, by Noam Chomsky, found at www.thirdworldtraveler.com. Chomksy is quoting Julie Preston, the Boston Globe's Central American correspondent at the time.

(24) Available at www.brianwillson.com/awolvpat1.html.

(25) Reported in the Boston Phoenix, a left-wing alternative newspaper in Boston, Mass., on April 24, 1987. The article was found on-line at www.cia-on-campus.org/umass.edu/trial.html.

(26) Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1995) p. 763.

(27) ibid, p. 767.

(28) Hugh Brogan, The Penguin History of the USA (Second Edition) (London, New York: Penguin Books, 2001) p. 691.

(29) The speech Remarks at a Fundraising Dinner for the Nicaragua Refugee Fund, April 15, 1985, can be found at www.reagan.utexas.edu/resource/speeches/1985.

(30) ibid.

(31) Sam Dillon, "A Decade of Obsession," The New York Times March 3, 1996, All ed., sec. Book reviews. The quote was in the words of the writer who reviewed A Twilight Struggle: American Power and Nicaragua, 1977-1990 (New York: The Free Press, 1996) by Robert Kagan. Kagan was a deputy to Assistant Secretary of State Elliott Abrams during the Reagan administration.

(32) Hugh Brogan, The Penguin History of the USA (Second Edition) (London, New York: Penguin Books, 2001) p. 690.

(33) Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1995) p. 764.

(34) ibid.

(35) www.anet.net/~upstart/gorby.html.

(36) The decision can be found at the International Court of Justice's Web site at www.icj-cij.org.

(37) Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1995) p. 767. The full quote is, "Like Woodrow Wilson, Reagan understood that the American people, having marched throughout their history to the drumbeat of exceptionalism, would find their ultimate inspiration in historic ideals, not in geopolitical analysis."

(38) The U.S. government's meddling with the 2001 election in Nicaragua was well documented in the Guardian by Duncan Campbell, "Getting the right result: Nicaragua's election showed U.S. still won't allow a free vote," Nov. 6, 2001.

(39) Mirta Ojito, "Conversations/Zoilamerica Narvaez: A Victim of Sexual Abuse in a Prison of Political Ideals," The New York Times March 29, 1998, All ed., sec. Week in Review.

(40) Nicholas Lemann, "The Next World Order," The New Yorker April 1, 2002: 44-45.

حواشي الفصل السابع

(1) Bush's State of the Union address is available on at www.whitehouse.gov.
(2) Steven Erlanger, "German Joins Europe's Cry That the U.S. Won't Consult," The New York Times Feb. 13, 2002, All ed., sec. Foreign.
(3) Elisabeth Bumiller, "Damage Control," The New York Times Feb. 24, 2002, All ed., sec. Foreign.
(4) www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2792.htm.
(5) William Stueck, "Korean War," The Oxford Companion to United States History, 2001 ed.: p. 423.
(6) ibid.
(7) Anna Kasten Nelson, "National Security Council Document #68," The Oxford Companion to United States History, 2001 ed.: p.541.
(8) Figures from the U.S. Department of State Web site: www.state.gov.
(9) Chalmers Johnson, Blowback: The Costs and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Company, 2000) p.120.
(10) ibid, p. 128.
(11) ibid, p. 130.
(12) ibid, p. 133.
(13) www.fas.org/asmp/index.html. The FAS says delivery figures are often higher than reported because the State Department tends to understate the actual value of the weapons and equipment transferred.

حواشي الفصل الثامن

(1) www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5314.htm.
(2) The reference is in Time's 1979 Man of the Year essay on Ayatollah Khomeini. It can be found on the Internet at www.time.com/time/special/moy/1979.html.
(3) www.nytimes.com/library/world/mideast/041600iran-cia-index.html.
(4) www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB28/
(5) "Historian's note," Dr. Donald N. Wilber, Overthrow of Premier Mossadeq of Iran, November 1952-August 1953.
(6) ibid, p. 77.
(7) James Risen, "Secrets of History: The CIA in Iran," The New York Times April , 2000, Web ed.
(8) www.iranian.com/Opinion/2000/January/Century/index.html. Not a scientific survey, but telling nonetheless.

(9) www.time.com/time/special/moy/1951.html. Time names as Man of the Year the person who has most affected the news for better or worse. Other Men of the Year have included Hitler (1938), Stalin (1939) and, in 1979, Ayatollah Khomeini.
(10) "Mohammed Mossadegh: Challenge of the East," Time Jan. 7, 1952: Taken from the Internet at www.time.com/time/special/moy/1951.html. This is was Time's Man of the Year article on Mossadegh.
(11) ibid.
(12) Dr. Donald N. Wilber, Overthrow of Premier Mossadeq of Iran, November 1952-August 1953, p. 82.
(13) James Risen, "Secrets of History: The CIA in Iran," The New York Times April , 2000, Web ed.
(14) Dr. Donald N. Wilber, Overthrow of Premier Mossadeq of Iran, November 1952-August 1953, p. 29.
(15) ibid, p. 30.
(16) ibid, p. 34.
(17) From an appendix to Donald N. Wilber's report entitled Military Critique: Lessons learned from TPAJAX re Military Planning Aspects of Coup d'Etat, p. 5.
(18) In Chapter 10 of Donald Wilber's case history, he laments that the CIA "lacked contacts capable of placing material so that the American publisher was unwitting as to its source, as well as being able to see that no changes in theme or emphasis were made. In contrast to this relatively ineffective venture, the Iran desk of the State Department was able to place a CIA study in Newsweek, using the normal channel of desk officer to journalist. Recognizing the fact that the Agency is not able to employ such a channel as just described, it does appear that some improvement of capabilities might be desirable. Either these contacts used to secure the unwitting publication of material should be expanded and improved, or else there should be a provision made for passing material directly to cleared editors and owners of press media."
(19) Dr. Donald N. Wilber, Overthrow of Premier Mossadeq of Iran, November 1952-August 1953, p. 29.
(20) ibid, p. 34.
(21) ibid, p. 37.
(22) ibid. p. 46.
(23) ibid, p. 65.
(24) ibid, p. 66.
(25) ibid, p. 67.

(26) "Mohammed Mossadegh: Challenge of the East," Time Jan. 7, 1952: Taken from the Internet at www.time.com/time/special/moy/1951.html.

(27) James Risen, "Secrets of History: The CIA in Iran," The New York Times April , 2000, Web ed.

(28) "Ayatullah [sic] Khomeini: The Mystic Who Lit the Fires of Hatred," Time Jan. 7, 1980. Available on the Internet at www.time.com/time/special/moy/1979.html.

(29) Neil MacFarquhar, "Bush's Comments Bolster Old Guard in Tehran," The New York Times Feb. 8, 2002, All ed., sec. Foreign.

حواشي الفصل التاسع

(1) Declassified State Department documents in this section were found on the Internet at www.foia.state.gov/, the department's Freedom of Information Act Electronic Reading Room. The document "Saddam Hussein: The Cult of Personality" is the source for the information about Hussein's style of government. Another source is the department's 1990 human rights report for Iraq.

(2) A State Department document from November 1974 strongly urged that two U.S. army officers not undertake a planned visit to Iraq because "accusations of U.S. involvement with Kurds and Iranians are widespread," and if the regime caught wind of the visit, or became suspicious of its motives, that would have been risked an "occurrence of 'incident' from which it would be difficult to extricate ourselves."

(3) From a declassified State Department document sent from Baghdad to Washington dated December, 1974 and whose subject was "U.S. Policy on Iraqi-Iran Conflict."

(4) ibid.

(5) ibid.

(6) From a declassified "U.S. Interests" cable from Baghdad to Washington and other points, dated September, 1980 and whose subject was "Next Steps in the Iraq-Iran Confrontation."

(7) From an undated State Department document most likely written in late 1981.

(8) From an declassified cable dated July 1988 that recounted George Bush Sr.'s statement to the UN Security Council on the July 14 Iranair incident.

(9) This was outlined in a letter from the United States-Iraq Business Forum to George Shultz, the Secretary of State, on Nov. 20, 1986.

(10) The visits by the businessmen and the bankers are outlined in two State Department documents dated June, 1989, one of which was titled "The Iraqi debt and U.S. business opportunities."
(11) The letter was dated Aug. 4, 1989.
(12) Paul Walker, The Myth of Surgical Bombing in the Gulf War. Document found at http://deoxy.org/wc/wc-myth.htm. Paul Walker was the director of the Institute for Peace and International Security at the Massachusetts Institute of Technology at the time he wrote the document.
(13) ibid.
(14) Quoted by Joyce Chediac in "The Massacre of Withdrawing Soldiers on 'The Highway of Death." The report can be found on the Internet at http://deoxy.org/wc/wc-death.htm.
(15) Laurie Mylroie, The War Against America: Saddam Hussein and the World Trade Center Attacks: A Study of Revenge (New York: HarperCollins, 2001).
(16) ibid, p. 253.
(17) ibid, p. 252.

حواشي الفصل العاشر

(1) The transcript of ABC News' Dec. 22, 1998 can be found at ABCnews.com.
(2) Robert Jay Lifton, Greg Mitchell, Hiroshima in America: A Half Century of Denial (New York: Avon Books, 1995) p. 28.
(3) Andrew Reding, "Quid Pro Quo: Europe Needs U.S. to Recognize EU Power," worldpolicy.org. (Oct. 3, 2001): Article found at www.worldpolicy.org/americas/usa/01-1003-pns-usa-europe.html.
(4) The U.S. Supreme Court banned the death penalty for mentally retarded people in a split decision ion June 20, 2002. The court said any prisoner on death row with an IQ less than 70 should have their sentence commuted to a life in prison. There were an estimated 100 retarded people on death row at the time of the ruling.
(5) Scientific American reports on a Web page (www.sciam.com/1999/0799issue/0799numbers.html) entitled Christian differences that the percentage of Americans who attended church once a month in the 1990s was 55, compared to a 25% in England, 17% in France, 38% in Spain, 8% in Russia, 47% in Italy and 25% in Australia. The big European exception was Ireland, where the number is 88%; in Northern Ireland it is 69%.

(6) The Gallup Organization produces an annual Index of Leading Religious Indicators for the United States. It is based on eight questions. The findings in 2001 were: 95% said they believed in God; 91.7% stated a religious preference; 65.6% were members of a church; 41.1% had attended church in the last seven days; 57.7% said religion was very important in life; 61.7% said religion answers their problems; 59.7% had "high confidence" in organized religions; and 63.9% gave high ratings to the ethical standards of clergy. This produced Religious indicator of 671 in 2001, compared to 653 in 1992. The highest recorded Index was 746 in 1956 and the lowest was 651 in 1989.
(7) Rodger Doyle, "Christian Differences," American Scientific Web site, www.sciam.com/1999/0799issue/0799numbers.html.
(8) ibid.
(9) Mark A. Noll, "Religion," The Oxford Companion to United States History, 2001 ed.: p. 658.
(10) www.wfu.edu/~matthetl/perspectives/twentyone.html.
(11) William Vance Trollinger Jr., "Fundamentalist Movement," The Oxford Companion to United States History, 2001 ed.: p. 295.
(12) ibid.
(13) William Vance Trollinger, "Moral Majority," The Oxford Companion to American History, 2001 ed.: p. 514.
(14) William Vance Trollinger Jr., "Christian Coalition," The Oxford Companion to United States History, 2001 ed.: p. 118.
(15) Michael Lind, "The Right Still Has Religion," The New York Times Dec. 9, 2001, All ed., sec. Op-ed.
(16) The New World Order (1991), p. 17. This quote and those accompanying it were found on the Internet at www.sullivan-county.com/news/pat_quotes/index.htm.
(17) The New World Order (1991), p. 227.
(18) The 700 Club, 1992.
(19) The Washington Post, Aug. 23, 1993.
(20) Michael Lind, "The Right Still Has Religion," The New York Times Dec. 9, 2001, All ed., sec. Op-ed.
(21) ibid. Ashcroft is so pro-gun that, even in the weeks after the September 11 attacks, he refused to allow the FBI to use gun registration documents to find out whether suspected Al Qaeda members living in the United States had purchased weapons.
(22) Noted in a May 21, 2002 Gallup Organization briefing entitled "Keeping the Faith: George W. Bush and Religion." The poll revealed that half of Americans

say Bush's "frequent discussion of his religious beliefs in public does not affect their opinion of him, while more than a third (37%) say it makes them view the president more favorably, and just 12% say it causes them to view him less favorably." Clearly, Bush has much to gain by wearing his Christ-loving heart on his sleeve.

(23) Bush is quoted in an April 22, 2002 article in The New York Times by Elisabeth Bumiller as saying, "Government can write checks, but it can't put hope in people's hearts or a sense of purpose in people's lives. That is done by people who have heard a call and who act on faith and are willing to share in that faith. And I'm not talking about a particular religion — I'm talking about all religions under the Almighty God."

(24) Elizabeth Bumiller, "Talk of Religion Provokes Amens as Well as Anxiety," The New York Times April 22, 2002, All ed., sec. National.

(25) This is referred to in Chapter 3 of this book, the chapter on the atomic bombing of Hiroshima and Nagasaki.

(26) Robert F. Worth, "Truth, Right and the American Way: A Nation Defines Itself By Its Evil Enemies," The New York Times Feb. 24, 2002, All ed., sec. Week in Review.

(27) ibid.

(28) Human Rights Watch released No Escape: Male Rape in U.S. Prisons in April 2001. This quote is taken from a press release related to the launch of the report's findings. The release can be found in the Internet at www.hrw.org/press/2001/04/usrape0419.htm.

(29) USA: Amnest International condemns housing minors in Wisconsin supermax prison. Found on the Internet at web.amnesty.org/ai.nsf/Index/AMR511082001?OpenDocument&of=COUNTRIES\USA.

(30) From Human Rights Watch on the Internet: www.hrw.org/campaigns/drugs.

(31) ibid.

(32) There were 12 states out of 50 in the U.S. that had banned the death penalty in 2002.

(33) Worldwide executions doubled in 2001, an Amnesty International report dated April 4, 2002 and found on the Internet at web.amnesty.org/ai.nsf/Index/ACT500052002?OpenDocument&of=THEMES\DEATH+PENALTY.

(34) ibid.

(35) Richard Moran, "Capital Punishment," The Oxford Companion to United States History, 2001 ed.: p. 104.

(36) Kris Axtman, "US milestone: 100th death-row inmate exonerated," Christian Science Monitor April 11, 2002.
(37) Richard Moran, "Capital Punishment," The Oxford Companion to United States History, 2001 ed.: p. 104.
(38) Article 3(1) reads, In all actions concerning children, whether undertaken by public or private social welfare institutions, courts of law, administrative authorities or legislative bodies, the best interests of the child shall be a primary consideration.
(39) Article 6(5) reads, "Sentence of death shall not be imposed for crimes committed by persons below eighteen years of age and shall not be carried out on pregnant women."
(40) "In Whose Interests?", an Amnesty International document dated April 24, 2002 and found on the Internet at web.amnesty.org/ai.nsf/recent/AMR510632002!Open.
(41) From an Amnesty International press release dated Oct. 23, 2001 and entitled "Amnesty International calls for respect of detainees' rights in wake of 11 September.
(42) William Glaberson, "The Law; Tribunal v. Court-martial: Matter of Perception," The New York Times Dec. 2, 2001, All ed., sec. National.
(43) "President issues military order," www.whitehouse.gov/news/releases/2001/11/20011113-27.html.
(44) Author, "Justice Deformed: War and the Constitution," The New York Times Dec. 2, 2001, All ed., sec. Editorial.
(45) "John Ashcroft Misses the Point," The New York Times Dec. 7, 2001, All ed., sec. Editorial.
(46) Susan Sontag's term — see Chapter 1.
(47) Cintra Wilson, Massive Swelling: Celebrity Reexamined as a Grotesque Crippling Disease and Other Cultural Revelations (New York: Viking/Penguin, 2000).
(48) ibid, p. XIX.
(49) ibid, p. 226-227.

حواشي الفصل الحادي عشر

(1) "How to rig an election," The Economist April 27, 2002: pp. 29-30.
(2) ibid.
(3) Jan Cienski, "Mugabe has early lead in what monitors call a poisoned election," National Post March 13, 2002, Final ed., sec. Foreign: p. A16.

(4) Michael Moore, Stupid White Men ... And Other Sorry Excuses for the State of the Nation (New York: HarperCollins, 2001).

(5) Quotes taken from Regnery Publishing Web site at www.regnery.com/regnery010403_atanycost.html.

(6) Mark Z. Barabak & Richard A. Serrano, "America Waits: Florida Justices OK Hand Recount," Los Angeles Times Nov. 17, 2000, Final ed., sec. National: p.A1.

(7) Mark Z. Barabak & Mike Clary, "America Waits: Florida Recount Underway," Los Angeles Times Nov. 9, 2000, Final ed., sec. National: p.A1.

(8) Voting Irregularities in Florida During the 2000 Presidential Election, a report by the United States Commission on Civil Rights, chapter 9, p.1. The entire report is available on the Commission's Web site at www.usccr.gov. (N.B. The report page numbers referred to in these footnotes correspond the page number assigned to the pages when the author printed the report from the USCCR's Web site. They may not reflect the page numbering of an original hard copy of the report.)

(9) ibid, chapter 9, p.2.

(10) ibid, chapter 5, p.12.

(11) Weirdo parties found at www.politics1.com/parties.htm.

(12) Mark Fineman, "America Waits: Where Balloting for Buchanan Surged, Outrage Among Voters Who Detest Him," Los Angeles Times Nov. 10, 2000, Final ed., sec. National: p.A1.

(13) Megan Garvey, "America Waits: Bay Buchanan Sees Something Peculiar in Palm Beach Voting," Los Angeles Times Nov. 10, 2000, Final ed., sec. National: p.A26.

(14) Bob Drogin, Lisa Getter & Stephen Braun, "America Waits; Sunday Report; A Political War to End All Waged Over Recount Votes," Los Angeles Times Dec. 10, 2000, Final ed., sec. National: p.A1.

(15) ibid.

(16) ibid.

(17) ibid.

(18) ibid.

(19) Mark Z. Barabak & Richard A. Serrano, "America Waits: Florida Justices OK Hand Recount," Los Angeles Times Nov. 17, 2000, Final ed., sec. National: p.A1.

(20) ibid.

(21) Ian Brodie, "Florida basks in spotlight; US election 2000," The Times (London, England) Nov. 15, 2000, Final ed., sec. Overseas: p.19.

(22) "Whatever will they think of next?," The Economist Nov. 25, 2000: p.29.

(23) "In the mire," The Economist Nov. 25, 2000: p. 17.

(24) Mark Z. Barabak & Richard A. Serrano, "America Waits: Fla. High Court Back Gore," Los Angeles Times Dec. 9, 2000, Final ed., sec. National: p.A1.

(25) ibid.

(26) Michael Moore, Stupid White Men … And Other Sorry Excuses for the State of the Nation (New York: HarperCollins, 2001). p.11.

(27) ibid, pp.11-12.

(28) David G. Savage & Henry Weinstein, "Decision 2000; 'Right to Vote' Led Justices to a 5-4 Ruling," Los Angeles Times Dec. 14, 2000, Final ed., sec. National: p.A1.

(29) ibid.

(30) David G. Savage, "The Nation; Court Scrutinized for Supreme Intervention," Los Angeles Times Aug. 26, 2001, Final ed., sec. National: p.A18.

(31) ibid.

(32) "In the mire," The Economist Nov. 25, 2000: p. 17.

(33) Dana Canedy, "Florida Leaders Sign Agreement For Overhaul of Election System," The New York Times May, 4, 2001, Final ed., sec. National.

حواشي الفصل الثاني عشر

(1) Jacques Thibau, La France colonisée (Paris: Flammarion, 1980) p. 74.

(2) ibid, pp. 68-69.

(3) ibid, p. 69.

(4) There are more than 200 American television shows in syndication around the world and in the United States, according to Variety.com.

(5) According to Variety.com, seven of the 10 largest entertainment companies in 2001 were American, nine out of 10 if Sony and Vivendi-Universal were included. As well, 25 of the top 50 were American.

(6) Benjamin R. Barber, Jihad vs. McWorld: How Globalism and Tribalism Are Reshaping the World (New York: Ballantine Books, 1995) p. 4.

(7) See Chapter 1, where a columnist is quoted as writing, "In the struggle between civilization and barbarism, those who torch a McDonald's and those who ram airplanes through skyscrapers are releasing their destructive energies in a common cause."

(8) Found on the Internet at www.state.gov/www/issues/economic/trade_reports/1999/taiwan.html.

(9) Variety.com keeps track of the weekly film grosses in a variety of North American, South American and European and Asian countries. In the week of May 17-23, 2002, the top-10 list in every country covered by Variety was dominated by American fare, notably Star Wars II: Attack of the Clones and Spider-Man. Few countries even had a local film on the list; the big exception was France, where five out of 10 were homegrown.

(10) "The spider's bite," The Economist May 11, 2002: p. 65.

(11) A report on CNN.com dated Sept. 28, 1988 revealed that in the original version of Steven Spielberg's E.T. The Extraterrestrial, the alien character at the centre of the movie dies. Test audiences hated that dark ending and it was changed to one where the alien is reunited with his family. The same article says the endings of Pretty Women and Fatal Attraction on the basis of test audience reaction. And in the film My Best Friend's Wedding, the gay character played by Rupert Everett was a minor role but was made a more important one when audiences clicked with Everett's performance. Sometimes test audiences have a positive effect, letting directors know the plots of their films, as edited, are incomprehensible, but most changes are commercial ones to increase the film's appeal to the widest possible number of viewers. The CCN.com story was found in the Internet at www.cnn.com/SHOWBIZ/Movies/9809/28/screen.test/. CBSNews.com, meanwhile, reported on Nov. 6, 2001, that reaction from test audiences to the film Black Hawk Down, about a courageous mission by American soldiers in Somalia, prompted the studio to release the film in December of that year instead of on its planned release date in March of 2002. The test audiences, still emotionally raw from Sept. 11, ate up the tale of American heroism.

(12) Greg Kot, "The Classic Album That Almost Wasn't," Rolling Stone May 23, 2002.

(13) Jeffrey Tayler, "Islam versus the pleasure principle," The Atlantic Monthly March 2002: pp. 35-37.

(14) "Muslim dolls tackle 'wanton' Barbie," BBC News Web site, March 5, 2002.

(15) An excellent book on the good and bad sides of globalization is Globalization and Its Discontents by Joseph E. Stiglitz (New York: W.W. Norton & Company, 2002). Stiglitz won the 2001 Nobel Prize for economics; he served in the Clinton cabinet as an advisor on global economic policy and as chief economist for the World Bank.

حواشي الفصل الثالث عشر

(1) Medical obesity should not be confused with morbid obesity or "superobesity," terms that apply to exceptionally fat people who can often weigh more than 400 pounds (the world's fattest man was an American who weighed 1,400 pounds when he died of heart failure, according to the Guinness Book of World Records). Under the guidelines set out by the U.S. Surgeon General, a six-foot-tall man of average build is considered overweight at 190 pounds and obese at 220 pounds. The guidelines do not apply to well-muscled people or pregnant women. Critics of the system used for determining medical obesity, which is based on a ratio of body weight to height called body mass index, say it is too stringent and therefore produces an overestimation of the problem.

(2) Statistics taken from "The Surgeon General's Call to Action to Prevent and Decrease Overweight and Obesity." The report was released Dec. 13, 2001. It can be viewed on the Internet at www.surgeongeneral.gov/topics/obesity.

(3) The American Obesity Association — www.obesity.org/subs/fastfacts/obesity_US.shtml.

(4) According to the U.S. Census Bureau's U.S. POPClock for May 14, 2002. The "clock" is located on the Internet at www.census.gov/cgi-bin/popclock.

(5) The American Obesity Association is a nonprofit organization whose sponsors include pharmaceutical companies and weight-control companies that would have an interest in overstating the obesity problem in order to sell more diet-controldrugs, equipment for stomach stapling and memberships in weight-watchers' clubs. Its Web-site address is www.obesity.org.

(6) Kevin Cowan, "Big is beautiful: Designers catching on," Scripps Howard News Service, Feb. 19, 2002.

(7) The American Society for Bariatric Surgery's Web site describes in detail the various kids of stomach-stapling and bypass procedures performed on morbidly obese and "superobese" men and women. Bypass surgeries originally involved shunting digested food directly from the stomach to the lower intestine so that its calories could not be absorbed by the upper intestines. The procedure has proven to be fraught with complications, including severe liver problems, and is no longer recommended by the ASBS. The currently favoured technique is stomach stapling with a bypass from the shrunken stomach around the unused part of the stomach to the intestines. A newer technique is gastric banding, wherein a band is placed around the upper part of the stomach to create a

smaller “stomach” that still allows the digested food to pass on to the rest of the stomach and on down the intestinal line. There are now inflatable bands that can be enlarged or shrunk, increasing or decreasing the size of the new, smaller stomach at the discretion of the doctor and patient. All the surgeries require discipline on the part of the patient, who must chew carefully and avoid certain foods such as ice cream and gassy sodas in order to prevent acid reflux and persistent vomiting.

(8) www.obesity.org/subs/disability/

(9) www.obesity.org/subs/advocacy/

(10) According to the U.S. POPClock, about 2,500,000 Americans die each year of all causes.

(11) Marion Nestle, Food Politics: How the Food Industry Influences Nutrition and Health (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 2002), p. 32.

(12) ibid, p. 31.

(13) ibid, p. 12.

(14) ibid, p. 25.

(15) ibid, p. 13. Nestle writes, “…the U.S. food supply — plus imports minus exports — provides a daily average of 3,800 calories per capita. This level is nearly twice the amount needed to meet the energy requirements of most women, one-third more than that needed by most men, and much higher than that needed by babies, young children, and the sedentary elderly.”

(16) According to Marion Nestle (p. 22), in 1999, food companies spent $33-billion on advertising, with 70 per cent of it for convenience foods, candy and snacks, alcohol, soft drinks and desserts. Just 2.2 per cent was for vegetables, fruits, grains or beans. Most of their advertising is for the things people should eat the least of in a healthy diet: fats, oils and sweets.

(17) ibid, p. 44.

(18) ibid, p. 78. Milk contains lactose, a sugar that is basically indigestible by people over five. Whole milk is also high in fat.

(19) Lisa R. Young & Marion Nestle, “The Contribution of Expanding Portion Sizes to the US Obesity Epidemic,” New York University, (June 3, 2001).

(20) ibid.

(21) ibid.

(22) “The Surgeon General’s Call to Action to Prevent and Decrease Overweight and Obesity.”

(23) Benjamin Weiser, “Grounded For 10 Months (And No TV!), A Convict Pleads For Mercy,” The New York Times March 6, 2002, All ed., sec. National.

(24) Mark S. Tremblay, J. Douglas.

(25) Willms, "Secular Trends in the Body Mass Index of Canadian Children," Canadian Medical Association Journal Nov. 28, 2000.
(26) David Graham, "The Fat Revolution," Toronto Star March 22, 2002, All ed., sec. Life.
(27) www.obesity.org/subs/fastfacts/obesity_global_epidemic.shtml.
(28) "Controlling the global obesity epidemic," www.who.int/nut/obs.htm.

حواشي الفصل الرابع عشر

(1) Elisabeth Bumiller, "Polls drive Bush shift to domestic concerns; Terror fight isn't key to midterm voting," International Herald Tribune May 11-12, 2002, Paris ed., sec. World News: p.2. The International Herald Tribune is an overseas publication owned jointly by the New York Times and Washington Post. The article quoted here was originally written for the Times.
(2) Tu Thanh Ha, "Big picture missed in run-up to terror," The Globe and Mail May 25, 2002, Final ed., sec. World: p.A4.
(3) ibid.
(4) ibid.
(5) Toby Helm, "Bush urges Europe to join war on terror," National Post May 24, 2002, Final ed., sec. World: p. A12.
(6) George Washington is quoted in Henry Kissinger's Diplomacy (New York, Toronto: Simon & Schuster, 1994) p.32. Of all the books I read during the course of writing this, it was the one I found to be the most telling and instructive. Every American should read at least chapters 2 and 31.
(7) ibid, p.32.
(8) ibid, p.36.
(9) ibid, p. 44.
(10) ibid, p. 47.
(11) ibid, p. 47. Kissinger quotes Woodrow Wilson's State of the Union address in 1915: "...Because we demand unmolested development and the undisturbed government of our own lives upon our own principles of right and liberty, we resent, from whatever quarter it may come, the aggression we ourselves will not practice. We insist upon security in prosecuting our self-chosen lines of national development. We do more than that. We demand it also for others. We do not confine our enthusiasm for individual liberty and free national development to the incidents and movements of affairs which affect only ourselves. We feel it wherever there is a people that tries to walk in these difficult paths of independence and right."